

اِسْتِخْرَاجُ اَمْرِ اَرْضِ مِصْرَ

دراسة جغرافية

دكتور

صِدْقُ الرَّبِّ السَّامِي

أستاذ جغرافيا

كلية الآداب - جامعة بنها

١٩٩٠

الناشر **المكتبة** بالإسكندرية

جمال حزي وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الى كل اولئك الذين يطلبون تجاوز العمل الجغرافى
النظرى ، ويلتمسون مباشرة العمل الجغرافى التطبيقى ،
والى كل اولئك الذين يبحثون عن المكان الصحيح الشاغر
الذى يجب ان يشغله الاجتهاد الجغرافى التطبيقى ، فى صف
النخبة العاملة فى ميادين استخدام الأرض ، والى كل اولئك
الذين يلتمسون القدر المناسب من التوازن بين أوجه التعامل
مع الأرض ، تسخيرها والانتفاع بها ، والمحافظة عليها
وتجديد حيويتها • اليهم جميعا أقدم بكل التواضع العلمى
هذه الدراسة الموضوعية عن استخدام الأرض •

تصدير

ولد الاهتمام البشرى بالمدرجات الجغرافية فى المكان على صعيد الأرض ، مع مولد الانسان ومباشرة الحياة وتأمين الحضور على الأرض .
وقل أن متابعة ورصد هذه المدرجات الجغرافية فى المكان والزمان ، قد فجرت الاستفسارات والأسئلة الكثيرة ، التى كانت تدعو الى شىء من التمعن والتفكير الهادى ، فى كنه انتشار وجود وتوزيع هذه المدرجات الطبيعية المتنوعة ، التى كان يعاينها وتلفت نظره وتشد انتباهه ويتعامل معها . بل قل أن الانسان كان فى أمس الحاجة الى مباشرة هذا التمعن والتفكير ، لكى يدع الوسيلة الأنسب ، أو يطور الوسيلة ، للتعامل مع هذه المدرجات الجغرافية ، فى المكان والزمان . ولقد وضع هذا التفكير الانسان فى مقام خاص غير مقام الحيوان الذى يعاين المدرجات الجغرافية ويتعامل معها بأسلوب واحد لا يتغير أبدا .

وعلىنا أن ندرك هذا الفرق الكبير بين وضع الحيوان الذى يتعامل مع الأرض ، فى الماضى والحاضر والمستقبل بأسلوب واحد لا يتغير أبدا ، ووضع الانسان الذى يتعامل مع الأرض على المدى الزمنى الطويل بأساليب تتغير من عصر الى عصر آخر . وقل تعود الانسان على التفكير فى المدرجات الجغرافية ، لكى يلتمس الفعل أو تطوير هذا الفعل ، لكى يواجه الفعل الذى تعلن عنه خواص ومواصفات المدرجات الجغرافية ، على صعيد الأرض . وكان خواص ومواصفات الأرض ، هى التى بصرت أو رشدت التمعن والتفكير ، ومسألة ابداع الفعل البشرى المناسب ، الذى ينتصر به الانسان فى مواجهة الفعل الطبيعى الواقعى ، المهيمن على صعيد الأرض ، فى المكان والزمان .

وعلى المدى الطويل ، كانت معاينة المدركات الجغرافية الطبيعية ، تشد الانتباه الى صورة الأرض ، أكثر من أى شيء آخر فى المكان . ومع هذا الانتباه المستمر ، كان التماهى فى التمعن والتفكير فى كنه وماهية هذه المدركات الجغرافية . وبصرف النظر عن مبلغ الصدق أو عدم الصدق فى حصيلة هذا التمعن ، أو هذا التفكير ، ينبغى أن نستشعر جدوى هذا التفكير فى التعامل مع الأرض والانتفاع بها .

وفى مرحلة قديمة ، وقت أن عاش الانسان التفرّد فى اطار الأسرة الصغيرة ، وهو لا يعرف السبيل الى الانتاج الاقتصادى ، وانهمك فى التعامل مع الأرض ، والانتفاع بالانتاج الطبيعى ، فى المكان والزمان ، كان الاهتمام بصورة الأرض وطبيعة الأرض ، مستغرقا فى الخصوصية الفردية الضيقة . وأفرزت هذه الخصوصية الضيقة ، شيئا من التفكير الجغرافى العفوى ، الذى ايتنى على المعرفة الجغرافية بصورة الأرض ، التى تعود الانسان على التعامل معها فيعايشها وهى تعطيه ، ويهجرها وهى تخذله ولا تعطيه . وعاش حصاد هذا التفكير فى الصدور ، لأن الانسان لم يكن يمتلك الوسيلة لتسجيل هذا الرصيد من المعرفة عن صورة الأرض أو عن طبيعة الأرض .

وفى مرحلة تالية ، وقت أن أفلح الانسان فى التعامل مع الأرض ، وسخرها فى الانتاج الاقتصادى ، عاش التوحد فى اطار المجتمع (القبيلة أو الشعب) دون تقريظ فى روابط الأسرة ، أصبح الاهتمام بصورة الأرض فى خصوصية الانتماء للمدينة التى ابتدعها المجتمع . وسجلت أو دونت خصوصية هذا الانتماء ، الشيء المناسب من المعرفة الجغرافية عن صورة الأرض ، التى تعود الانسان على التعامل معها ، وتحرى استمرار هذا التعامل والمحافظة على استجابة الأرض . واحتوت مدونات المدينة فى المكان والزمان ، حصاد هذا التفكير الجغرافى ، لأن الانسان امتلك الوسيلة المناسبة لتسجيل هذا الرصيد من المعرفة عن صورة الأرض ، أو عن طبيعة الأرض .

وفى مرحلة ثالثة ، قادت فيه مدينة مصر منطق وروح الانفتاح ، واستشيعار وحدة الأرض ، أخذت مدرسة الاستكندرية بزمام الانتقال والتحول من خصوصية الانتماء للمدينة الى عمومية الارتباط بوجود الانسان وانتشار مدينتاه على الصعيد العالمى . ووضع هذا التحول ، الاهتمام الجغرافى بصورة الأرض ، فى مواجهة استشعر بموجبها التباين والاختلاف بين صورة الأرض من مكان الى مكان آخر . وسجلت عمومية هذا الاهتمام بالمعرفة الجغرافية ، الشيء المناسب عن صور الأرض المتباينة ، التى تعود الانسان على التعامل معها ، وتحرى استمرار معاشتها . واحتوت مدونات المدينيات المنتشرة على الصعيد العالمى ، حصاد هذا التفكير الجغرافى ، لأن الانسان استشعر جدوى توسيع دائرة رؤيته لصور الأرض ، وجدوى التمعن فى اختلاف طبيعة الأرض من مكان الى مكان آخر .

وصحيح أن الاحاطة والتمعن فى صورة الأرض ، والتعرف على طبيعة الأرض وخواص الأرض ، قد أسعف التوجه للتعامل مع الأرض وتسخيرها . ولكن الصحيح أيضا أن الانسان افتقد معرفة الشيء المناسب عن نفسه ، وعن القدرات التى تأهل بها لمباشرة هذا التعامل . بمعنى أن عاشت تجارب الاهتمام الجغرافى وهى تهتم بصورة الأرض ، ولا تهتم بصورة حركة الحياة على الأرض . ثم كان التوازن الذى سوى بين الاهتمام بهاتين الصورتين ، مع صيحات الاسلام التى أعلنت الاهتمام بالانسان وأوضاع الانسان ، وألزمت الاجتهاد الجغرافى العربى الاسلامى بالاهتمام بصورة الأرض ، والاهتمام بصورة حركة الحياة على الأرض . وقل أن هذه بداية مبكرة جدا ، لنظرة جغرافية متوازنة للعلاقة بين الانسان والأرض ، وهو يتعامل معها . وفى زحمة الاجتهاد الجغرافى العلمى ، افتقدت دراسة العلاقة بين الانسان والأرض ، النظرة الجغرافية المتوازنة . وضاع هذا التوازن بين من انحاز الى صف الطبيعة واستخف بالانسان فى جانب ، ومن انحاز الى صف الانسان واستخف بالطبيعة فى جانب آخر . بل قل ضاعت مع ضياع هذا الانحياز فرصة الدراسة الجغرافية الجادة التى تتجرد فى تقصى حقيقة العلاقة بين

الإنسان والأرض ، وهو يتعامل معها ؛ وجاء هذا التجرد لكي تبدأ العناية الجغرافية بهذه العلاقة ، حتى ولد موضوع استخدام الأرض وهو فرع من فروع علم الجغرافية .

ويسعدنى أن أسجل هذا العرض عن موضوع استخدام الأرض ، وأن أتحرى هذه العلاقة بين الإنسان والأرض . ولا شيء أهم من تحرى التوازن ، واستشعار جدوى الضبط والانضباط المتبادل بين الإنسان وهو يملك قوة الفعل ، والأرض وهي تملك قوة التأثير ، وتحت مظلة هذا الضبط والانضباط المتبادل ، يتأتى الاتفاق على المستوى الذى تستسلم به الأرض للإنسان . وأرجو أن أكون قد وفقت فى هذا الميدان .

وعلى الله وحده قصد السبيل .

صلاح الدين على الشامى

القاهرة فى أغسطس ١٩٩٠

بداية واقتراب علم الجغرافية وموضوع استخدام الأرض

- تمهيد ◦
- التوجه الصحيح الى دراسة استخدام الأرض ◦
- لماذا الاقدام الجغرافي على دراسة استخدام الأرض ؟ وكيف ؟ ◦
- مدخل التدقيق الجغرافي في أنماط استخدام الأرض ◦

بداية واقتراب

علم الجغرافية وموضوع استخدام الأرض

تمهيد موضوعي :

تعود الاجتهاد الجغرافي العلمى ، على دراسة الأرض ، وعلى دراسة الانسان ، دراسة موضوعية . وتقدم أو تمهد هذه الدراسة الجغرافية الموضوعية ، للدراسة الأهم التى تتقصى العلاقة الحميمة بين الانسان والأرض . وفى اطار هذه العلاقة الحميمة ، يكون التمييز الموضوعى بين هذه العلاقة والانسان يحيا على الأرض على اعتبار انها المسرح الذى يحتوى هذا الحضور الانسانى فى جانب ، وهذه العلاقة والانسان يقدم على التعامل مع الأرض ، ويلتمس توظيفها واستخدامها والانتفاع بها .

وفى حالة حضور حركة الحياة على الأرض ، وهى المسرح الذى يحتويها ، تبادر خواص الأرض المبادرة المناسبة وتستجيب حركة الحياة . وتكون الاستجابة على المستوى الذى يتأهل به الانسان ، فى المكان وفى الزمان . وتفاوت مستوى الاستجابة ، يسقط عن حركة الحياة الجمود ، وينفى عنها الوقوع فى قبضة الحتمية . وهناك فرق بين حركة الحياة وهى تطاوع وتستمع لتأثير خواص الأرض أحيانا ، وحركة الحياة وهى تطوع الأرض وتروض قوة فعل وتأثير خواصها أحيانا أخرى .

وفى حالة حضور حركة الحياة على الأرض ، وهى ميدان للتعامل بين الانسان والأرض ، تبادر مهارات الانسان المبادرة المناسبة ، وتستجيب الأرض . وتكون الاستجابة ، على المستوى الذى يتعامل به الانسان ، فى المكان والزمان . وتفاوت مستوى الاستجابة ، يسقط عن حركة الحياة الجمود ، وينفى عنها الوقوع فى قبضة التبعية أو الحتمية . وهناك فرق كبير بين مستوى الالتزام بخواص الأرض ، ومستوى التحايل على خواص

عنصر أو مجموعة عناصر على صعيد الأرض ، ومستوى التحرر وإبطال مقول.
بعض خواص الأرض •

وموضوع استخدام الأرض ، يجسد أهم ما يصور أو يعبر عن التعامل.
بين الانسان والأرض • وكان من شأن الاجتهاد الجغرافى العلمى ، أن.
يتحرى معنى أن يبادر الانسان ويسأل الأرض ، ومعنى أنه تجاوب الأرض.
فتعطى أو تمتنع • ويكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى العلمى ، أن يلتمس
دواعى ومبررات هذه الاستجابة ، والأرض تجزل العطاء ، أو أن يلتمس.
دواعى ومبررات هذا التمتع والأرض تعرض عن العطاء •

وفى اطار المهارات الجغرافية ، التى يتحلى بها الجغرافى بالقدرة على
التحليل والتركيب ، أو التى يتعمد فيها شيئا مناسبا من المرونة:
الموضوعية ، كان من شأن الاجتهاد الجغرافى العلمى ، أن يلتمس تعامل
الانسان مع الأرض ، وخواص الأرض ، وهو يقدم على استخدامها • ولقد
التزم هذا الاجتهاد أشد الالتزام الموضوعى ، بالمنهج الجغرافى الأنسب ،
الذى لا يفرط فى التوزيع والتعليل والربط ، وجدوى تجسيده الرؤية
الجغرافية ، لمحصلة التعامل بين الانسان والأرض ، فى المكان والزمان • ولم
يكن فى وسع هذا الاجتهاد الجغرافى ، أن يفعل أكثر من ذلك ، أو أن
يضيف شيئا مثيرا تعليقا على هذه الرؤية الجغرافية ، وهو مستغرق فى
الانحياز الى صف الطبيعة أحيانا ، أو الى صف الانسان أحيانا أخرى •

وحقق الاجتهاد الجغرافى فى الماضى ، ما كان يبتغيه الهدف الجغرافى ،
فى شأن التعامل بين الانسان والأرض أحيانا ، وهو منحاز الى صف
الطبيعة • ويبدو فى التصور الجغرافى المتحيز أن الطبيعة هى الأقوى •
ويكون هذا التصور وكأنه يستخف كثيرا ، بمهارات وقدرات ومكتسبات.
وتكنولوجيا الانسان • وأفضى هذا الانحياز الجغرافى ، الى تجسيده رؤية
جغرافية ، كانت تجسد تعامل الانسان مع الأرض ، تعاملًا يطاوعها ،
وكانها توجهه بالفصم ، الى سبل الانتفاع بها ، فى المكان والزمان •

وقل تجسد هذه الرؤية الجغرافية ، تعامل الانسان مع الأرض ، والجغرافى مستغرق تماما ، فى أسر تبعية الامتثال لما تمليه خواص الأرض ، والسنن والقواعد الحاكمة ، من وراء هذه الخواص . وأهم ما كان يهم الاجتهاد الجغرافى المنحاز الى صف الطبيعة ، هو النجاح فى وضع تعامل الانسان والأرض ، فى اطار علمى جغرافى علمى تحليلى ، يحدد أبعاد هذه الرؤية الجغرافية ، لمحصلة هذا التعامل ، فى المكان والزمان .

وحقق الاجتهاد الجغرافى فى الماضى أيضا ما كان يبتغيه الهدف الجغرافى ، فى شأن التعامل بين الانسان والأرض أحيانا أخرى ، وهو منحاز الى صف الانسان . ويبدو فى التصور الجغرافى المتحيز ، أن الانسان هو الأكثر فاعلية . ويكون هذا التصور ، وكأنه يعزز بقدرات ومهارات وتكنولوجيات الانسان ويستخف بضغوط وضوابط خواص الأرض . وأفضى هذا الانحياز الجغرافى ، الى تجسيد الرؤية الجغرافية التى كانت تجسد تعامل الانسان مع الأرض ، تعاملًا يطوعها ، وكأنه يكرهها ، ويملك زمام التوجه القادر على مباشرة الانتفاع بها على هواه .

وقل تجسد هذه الرؤية الجغرافية ، تعامل الانسان مع الأرض ، والجغرافى متأكد أن الانسان لا يستسلم لما تمليه خواص الأرض . بل قل يتصور الجغرافى أن الانسان يملك الوسيلة الحضارية المتطورة ، والتكنولوجيا المناسبة دائما لتطويع الأرض ، لحساب حركة الحياة . وأهم ما كان يهم الاجتهاد الجغرافى العلمى المنحاز ، هو النجاح ، فى وضع تعامل الانسان والأرض ، فى اطار علمى جغرافى تحليلى ، يحدد أبعاد هذه الرؤية الجغرافية ، لمحصلة هذا التعامل ، فى المكان والزمان .

وبصرف النظر عن مبلغ خطيئة منطلق الانحياز الذى يفضى الى التبعية ، التى تجعل من الانسان تابعا للأرض ، أو التى تجعل من الأرض تابعا للانسان ، وبصرف النظر عن موقف الحتمية ، وعن موقف الامكانية والاستغراق فى التحيز ، ينبغى أن نتحرر من هذه الخطيئة ، وأن نتحرر

الموضوعية والنظرية المتوازنة الى طرفى التعامل على صحبه الأرض . بمعنى
أن يستشعر الاجتهاد الجغرافى جملوى النظرية المتوازنة فى مجال تحديده
وضع الانسان وهو يطلب من الأرض ، ووضوح الأرض وهى تورد على
طلب الانسان . كما نستشعر جدواها أيضا ، فى مجال تحديد أبعاد
الرؤية الجغرافية لمحصلة التعامل بين الانسان والأرض .

والأخذ بمبدأ التحرر من دواعى الانحياز الى صف الطبيعة ، أو الى
صف الانسان ، والخروج السليم من دواعى ومنطق التبعية وعدم التوازن.
بين التابع والمتبوع ، من أجل رؤية جغرافية صحيحة ، لمحصلة التعامل بين
الانسان والأرض ، يجسد الخطوة السليمة من خطوات الاقدام الجغرافى.
الصريح ، على دراسة استخدام الأرض ، دراسة موضوعية جغرافية علمية .
وهذا هو عين ما يعنى التجرد الجغرافى من دواعى الانحياز ، الذى تحلى به
الجغرافى دادلى ستامب وفريقه العلمى ، قبل الاقدام الرشيد على أول
دراسة عن استخدام الأرض على الصعيدين البريطانى . ولم يقف طلب هذا
الاقدام الجغرافى على دراسة استخدام الأرض ، عند حد التماس الرؤية
الجغرافية وتحليلها والتغلغل فيها ، بل قل أنه تمادى فى طلب الرأى
الجغرافى ، وهو محصلة تقويم مناسب لأطراف التعامل على صعيد الأرض ،
او وهو تعليق مفيد على ما تعلن عنه الرؤية الجغرافية ، وجدواها اقتصاديا
واجتماعيا وحضاريا .

التوجه الصحيح الى دراسة استخدام الأرض :

مطلوب بالفعل ، أن تكون البداية الجغرافية المنطقية الرشيدة ، التى
تلتزم دواعى الاقدام الجغرافى الجرى ، على مباشرة الاهتمام الجغرافى
الموضوعى المتوازن ، بموضوع استخدام الأرض . وعودة الى الماضى
القريب ، توفر لنا دواعى هذا الاقدام الجغرافى ، ومتابعة موضوعية.
استخدام الأرض ، وهو أمانة ومسئولية فى عنق الاجتهاد الجغرافى . ذلك
أنه يصطنع القاعدة ، ويضع الأساس الذى تبتنى عليه أى محاولة جادة .

تلتزم معرفة سبل استخدام الأرض ، لكي يتأتى التغيير والتحسين فى مستوى وأسلوب استخدام الأرض ، فى المكان والزمان • بمعنى أن أى تحسين فى استخدام الأرض ، لا يبدأ ولا ينبغى أن يبدأ أبداً من فراغ •

وعلى صعيد بريطانيا ، كانت أول محاولة جادة لدراسة جغرافية ، تحرت موضوع استخدام الأرض • وما من شك فى أن الموقف البريطانى الاقتصادى الصعب ، الذى فرضته الأوضاع الاقتصادية الاستثنائية أثناء الحرب العالمية الأولى ، هو الذى استوجب أن يعيد الشعب البريطانى حساباته فى مجال التعامل مع الأرض واستخدامها • بل قل أن هذا الموقف الحرج اقتصادياً ، ومحصلة استخدامات الأرض فى الانتاج ، وهى لا تجاوب للهدف على طلب عطاء الأرض ، هو الذى استوجب التماس دواعى تقدير الأرض ، لكي تخذل حركة الحياة فى أوقات الشدة •

وقل أن الهدف الجغرافى ، قد تمثل فى التماس مستوى استجابة الأرض للانسان ، وهو يستخدمها ، أو وهو يوظفها ، لحساب البنية الاقتصادية • بل قل أنه هو الهدف الذى كان عليه التماس قوة الفعل المضاد للضغوط التى تواجه سبل استخدام الأرض • والكشف الجغرافى عن هذه الضغوط وحسن مواجهتها ، كان مطلوباً فى نهاية المطاف ، حتى تتحسن أوضاع التعامل بين الانسان والأرض ، وحتى لا تتعرض بريطانيا مرة أخرى ، الى مواجهة الموقف الاقتصادى الصعب ، كلما استجد على الصعيد البريطانى ، شيئاً من الأوضاع الاستثنائية ، فى حال قيام الحرب من جديد •

وسديد وموفق بالفعل ، أن كان القرار الوزارى الإدارى الحصىف ، الذى استدعى الاجتهاد الجغرافى البريطانى ، وهو الذى استشعر أنه مؤهل تاهيلاً مناسباً ، وحمله مسئولية العناية الجغرافية العلمية والعملية ، بقضية استخدام الأرض ، على الصعيد البريطانى : ويبدو هذا التكليف

الالتبعية ، ويحرره تحريرا من منطق الحتمية . بل قل أنه التحل الذي يضع الانسان فى مواجهة مع الأرض ، وهو على قدر وسنيلته التى تحرره ، سند لها . وامتلاك الوسيلة أو التكنولوجيا التى يحتال بها ، حتى يقف فى موقف من مواقف الندية مع الأرض ، يعنى الإقدام على تطويع استعدادها للاستجابة . كما يعنى التماس الأسلوب الأنسب للتعامل مع الأرض ، وتحسين مستوى استخدامها ، وتأمين مستوى الاستجابة الأفضل ، فى المساحة المعنية . ويعنى ذلك فى نهاية المطاف ، أن يستخدم الإنسان الأرض ، استخداما يجاوب ارادته ، وينتفع بها على نحو ما يريد . وتكون الأرض ، وكأنها تطاوع الانسان وتمثل ، ولا ترفض له طلبا . وهذا هو المستوى الجيد من بين مستويات استخدام الأرض ، فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات .

ووصول الانسان الى حد ابداع الوسيلة الأفضل أو الى حد تطوير التكنولوجيا المعمول بها ، التى يعمل بها لابطال مفعول ضابط من الضوابط الطبيعية أو أكثر ، يحرر ارادته ، ويطلق يديه ، فى التعامل مع الأرض ، واستخدامها(١) . وصحيح أن الانسان على درب المواجهة ، يبطل مفعول ضابط من الضوابط الطبيعية ، وتبقى بعض الضوابط الأخرى التى يتحايل عليها فقط ، ولا تتحرر يديه تحررا كاملا فى استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن الإقدام على درب ابطال مفعول

تعامل مع الأرض . والتفات الانسان الى وجود النيل ، والاحاطة بخواص الجريان ، جسد الاعلان الصريح عن اعتراض حركة الحياة على الالتزام ، بما حاول أن يميله الضابط المناخى ، ونرويض الجريان فى النيل ، والتماس أسلوب السيطرة على النهر ، واحلال الرى وتوظيف النهر فى الرى ، محل المطر ، هو عين ما يعنى المضى الناجح ، على درب من دروب التحايل ، وابطال مفعول قوة فعل التحدى الطبيعى ، الذى يجهر بالجفاف الشديد ، على صعيد الصحراء . (١) التحول من التحايل على الضابط الطبيعى ، الى ابطال مفعوله ، معناه تحريك حد المعاملة مع الأرض ، تحريكا مناسبة ، لحساب الانسان على حساب الأرض . ومعناه أيضا تهديد الانسان مستوى التحرر الفاعل والمؤثر فى مجال استخدام الأرض .

الزراعة ، أو في إنتاج الحيوان ، أو في إنتاج الغابات ، أو في إنتاج المعادن ، وهو جِصاد الاستخدامات الأولية في جانب ، وتطبيق النظام والمنهج وأسلوب العمل الجغرافي ، من أجل دراسة استخدام الأرض في حسن توطين الصناعة ، وفي تشغيل الصناعة ، وتهيئة المناخ المناسب للإنتاج الصناعي السلمي المتنوع ، وهو جِصاد الاستخدامات الثنائية على صعيد المساحة المنية ، في المكان والزمان .

وهناك نظام وأسلوب عمل جغرافي مناسب ، يتوجه به الباحث الجغرافي توجهاً صحيحاً ، لتحرى خواص الأرض ، التي تستخدم في طلب السكن . ويتحرى البحث الجغرافي ، مبلغ كفاءة الأرض ، واستعدادها الفعلي لاستيعاب حاجة الحضور السكاني إلى السكن . كما ياتمس هذا التوجه الجغرافي ، الضوابط الطبيعية وقوة فعلها في مواجهة الإنسان ، وكيف ينتهي الموقف إلى استخدام الأرض بالفعل في السكن . ويتراوح هذا الموقف بين الالتزام بما تمليه الضوابط الطبيعية ، أو بالتحايل عليها أو على بعضها على الأقل ، أو بالتححر منها أو من قوة بعضها . وفي ظل هذا التباين بين هذه المواقف الثلاثة ، تتفاوت محصلة استخدام الأرض في السكن .

ويسعف هذا التفاوت ، الباحث الجغرافي ، في تحرى وحساب أهم بعد من أبعاد التقويم الجغرافي ، لاستخدام الأرض في السكن ، على صعيد المساحة المعنية ؛ ومع ذلك هناك فرق ، بين تطبيق النظام والمنهج وأسلوب العمل الجغرافي ، من أجل استخدام الأرض ، لقيام وتوزيع المستوطنات البشرية ، على صعيد الأرياف المتنوعة ، التي تضم القطاع من الناس الذين يمكنون على العمل في مجالات الاستخدامات الأولية ، في جانب ، وتطبيق النظام والمنهج وأسلوب العمل الجغرافي ، من أجل استخدام الأرض ، لإقامة وتوزيع المستوطنات البشرية على صعيد الحضر ، الذي يضم القطاع من الناس الذين يمكنون على العمل في مجال الخدمات ، إنتاجها وتسويقها ، وفي مجال الصناعة والإنتاج الصناعي السلمي ، على صعيد المساحة المعنية ، في جانب آخر .

الأرض • وتكون هذه التحليلات الجغرافية ، وكأنها تعجم عود بحركة الحياة ، وتتعرف على القدرات والخبرات والمهارات ، التي يتحلى بها الإنسان ، عندما يباشر التعامل مع الأرض ، وهو يستخدمها أو وهو يسخرها ويلتمس منها أن تجاوبه أحيانا ، أو أن تطاوعه وتطور عطاياها ، كما تتعقب هذه الدراسة الجغرافية التحليلية ، أوضاع حركة الحياة ، بين المتغيرات البشرية التي تكفل شيئا من التغيير فى أنماط استخدام الأرض من عصر الى عصر آخر فى جانب ، والضوابط البشرية التي تضبط وترشد هذا التغيير الوظيفى فى جانب آخر •

هذا ، ويكون الباحث الجغرافى مسئولا ، وهو يحلل ويتغلغل ، أو وهو يتعمق ويدقق فى الأبعاد التي تتداخل فى توليفة المنظور الجغرافى البشرى ، حتى يصبح فى وسعه أن يتبين قوة فعل حركة الحياة ، ومقدار ما تملكه من تطلعات ومؤهلات فى مواجهة المتغيرات الطبيعية أو المتغيرات البشرية • وقل ينبغى أن يلتمس البحث الجغرافى ، ويدقق ويتعمق كثيرا فى استعداد حركة الحياة ، لاستيعاب دواعى التغيير على المدى الزمنى القصير ، وعلى المدى الزمنى الطويل ، لدى الاقدام أو التصدىق للتعامل مع الأرض ، وتأمين المستوى المناسب لاستخدامها والانتفاع بها • بل قل يظل البحث الجغرافى التطبيقي مسئولا ، عن تحرى مبلغ استعداد حركة الحياة على تطويع أو تنمية قوة فعل الوسيلة ، وعلى تحسين الكفاءة والخبرة والتكنولوجيا ، لمباشرة التغيير وتسجيل الاضافات ، فى مجالات التعامل مع الأرض ، وتحسين استغلالها ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان •

كما يكون الباحث الجغرافى مسئولا مرة أخرى ، وهو يحلل ويتغلغل ، أو وهو يتعمق ويدقق فى الأبعاد التي تتداخل فى توليفة المنظور الجغرافى البشرى ، حتى يصبح فى وسعه ، أن يتبين قوة فعل حركة الحياة ، ومقدار ما تملكه من تطلعات ومؤهلات فى مواجهة الضوابط الطبيعية والبشرية • وقل ينبغى أن يلتمس البحث الجغرافى ، ويدقق ويتعمق كثيرا فى استعدادات

حركة الحياة ، لاستيعاب دواعى الانضباط ، على المدى الزمنى القصير ، أو على المدى الزمنى الطويل ، لدى التصدى للتعامل مع الأرض ، وتأمين المستوى المناسب لاستخدامها والانتفاع بها . بل قل يظل الباحث الجغرافى مسئولاً عن حسن التمييز بين الضوابط البشرية التى تقف فى صف الضوابط الطبيعية ، وتبدو وكأنهما يتعاونان فى توجيه الاقدام وضبط التعامل مع الأرض فى جانب ، والضوابط البشرية التى تقف فى صف الانسان وحدها ، لكى ترشد تعامله مع الأرض وتشد أزره فى كبح جماح الضوابط الطبيعية ، وتيسر الانطلاق فى استخدام الارض على صعيد الأرض فى جانب آخر .

وتفضى الدراسة الجغرافية التطبيقية ، التى تتحرى التدقيق والتمعن الشديد ، فى كل بعد من أبعاد كثيرة ، تتداخل فى منظومة حضور حركة الحياة ، على صعيد المساحة المعنوية ، وفى تجسيد أنشطتها المتنوعة ، فى المكان والزمان ، الى حصر وتقويم دور الانسان وقدراته ، وهو فاعل ومجتهد فى أى نمط من أنماط استخدام الأرض . كما تفضى هذه الدراسة الجغرافية التطبيقية أيضاً ، الى حسن بيان وتقويم دور الانسان ومهاراته الفاعلة ، ضمن الفريق المتعاون ، وهو يباشر العمل الجماعى ، فى أى نمط من أنماط استخدام الأرض التى تستوجب هذا التعاون ، على صعيد المساحة المعنوية . ويستوى فى ذلك ، أن يكون استخدام الأرض لحساب الانتاج ، أو لحساب السكن ، أو لحساب الخدمات .

ومن خلال التمعن الجغرافى ، يكون فى وسع الباحث ، أن يعاين المواجهة على صعيد الأرض ، فى ربوع المساحة المعنوية . وتجرى هذه المواجهة بين الأرض وفى صحبتها كل المتغيرات الطبيعية والضوابط الطبيعية فى جانب ، والانسان وفى صحبتته فضلاً عن المتغيرات البشرية والضوابط البشرية كل ما يمتلك من مهارات وخبرات وتكنولوجيا فى جانب آخر .

ولأن الانسان يتحرى التعامل مع الأرض التي يتيقن من انها على استعداد لأن تجاوبه ، ينتصر الانسان فى هذه المواجهة . ومع انتصار الانسان فى طلب استخدام الأرض ، تنتصر هذه الأرض وتبدو وهى ذات جدوى ، فى المكان والزمان . وانتصار الانسان فى أى جولة من جولات هذه المواجهة ، بين الانسان والأرض ، يجسد فى اطار المتابعة الجغرافية ، الوصول الى الشئ المناسب من المصالحة أو الاتفاق بينهما . ويضمن هذا الاتفاق ، استجابة الأرض ، لمشيئة حركة الحياة ، وهى تطلب وتعرف ماذا ولماذا وكيف تطلب استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

واجراء مثل هذه الدراسة الجغرافية التطبيقية ، التى تاتمس التمعن والتدقيق ، فى منظومة المنظور الجغرافى البشرى ، على صعيد المساحة المعنية ، يضع الاجتهاد الجغرافى فى وضع مناسب لمباشرة المسح الجغرافى . ويعطى هذا المسح الجغرافى العين الجغرافية الحبيرة ، حق التمعن فى التعامل مع الأرض وتوجهات استخداماتها المتنوعة . وانطلاقا من هذه الرؤية الجغرافية والمعاينة التى تدقق فى أى نمط من أنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، يكون التوجه الجغرافى السديد الى مباشرة التقويم الجغرافى ، وصولا الى رأى الجغرافى ، وهو الهدف النهائى .

ويبتنى هذا الرأى الجغرافى بالضرورة ، على حساب يدقق فى الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لما تحدث عنه الرؤية الجغرافية على وجهين . وعلى الوجه الأول تحدث هذه الرؤية الجغرافية عن استجابة الأرض للانسان ، استجابة لا تخذله . وعلى الوجه الآخر ، تحدث هذه الرؤية الجغرافية عن عصيان الأرض وعدم استجابتها ، وتكون وكأنها تخذله .

وعلى صعيد الأرض التى تجاوب الانسان ولا تخذله ، وهو يباشر استخدامها الاستخدام المناسب ، يتحرى الرأى الجغرافى بعناية :

١ - قوة فعل الانسان وقدراته ومهاراته ، وهو يواجه الضوابط الطبيعية بالضرورة ومعها بعض الضوابط البشرية أحيانا ، التى لا تقف فى صفه وتشد أزره وهو يتعامل مع الأرض ، ويلتمس استخدامها فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات .

٢ - قوة فعل الأرض وخواصها واستعداداتها ، وهى تجاوب تعامل الانسان معها ، وتطاول وسائله وتكنولوجياه على مستوى من مستويات الاستجابة والعطاء .

وعلى صعيد الأرض التى لا تجاوب الانسان وتخلله ، وهو يمتنع عن استخدامها ، ويتجنب التعامل معها ، يتحرى الرأى الجغرافى بعناية :

١ - قوة فعل الانسان وقدراته ومهاراته ، وهو يواجه الضوابط والتحديات الطبيعية بالضرورة ، ومعها بعض الضوابط البشرية أحيانا ، التى تتصدى له وتحرمه من التعامل مع الأرض ، ومقدار مسؤوليته عن هذا العجز .

٢ - قوة فعل الأرض وخواصها واستعداداتها ، وهى لا تجاوب تعامل الانسان معها ، وتحديد مبلغ مسؤوليتها عن ابداء هذا العجز ، ودواعى عصيانها وعدم استجابتها .

وهناك وجه ثالث ، على صعيد الأرض التى تجاوب الانسان ولا تخلله ، وهو يياشر استخدامها الاستخدام المناسب لبعض الوقت ، ثم تكون المفاجأة عندما تكف عن الاستجابة حتى تخلله . وفى هذا الوضع يتحرى الرأى الجغرافى بعناية ويحدد :

١ - مسئولية الانسان وأسلوب تعامله مع الأرض عن هذا التحول من الاستجابة الى عدم الاستجابة على صعيد المساحة المعنية . ويستوجب الأمر تحرى الخطأ الذى يقع فيه الانسان ، وكيف يرهق الأرض حتى تعلن عن تمرداها واصرارها على عدم الاستجابة .

٢ - مسئولية الأرض ودواعى الاستجابة المؤقتة ، ودواعى التحول من الاستجابة الى عدم الاستجابة على صعيد المساحة المعنية . ويستوجب الأمر تحرى المتغيرات الطبيعية التى تنهى استجابة الأرض ، أو تحرى الخواص التى تفرض الأجل المحدود لاستجابة الأرض .

وقل يلتمس الباحث الجغرافى ، وهو جاد وموضوعى فى مجال التقويم الجغرافى ، الاجابة عن استفسار يسأل عن لماذا يطلب الانسان استخدام الأرض ؟ وعن كيف يتأتى الاقدام على طلب استخدام الأرض الأنسب ؟ وعن مبلغ استعداد الأرض لكى تجاوب أحيانا ، أو لكى تجاوب ثم تمتنع أحيانا ، أو لكى لا تجاوب أحيانا أخرى ، طلب استخدام الأرض ؟ ولا يعفى الاجتهاد الجغرافى الانسان أبدا من المسئولية وهو مسئول دائما عن حسن اختيار الأرض التى يتعامل معها ، وهو مسئول عن أسلوب التعامل مع الأرض التى يقع عليها هذا الاختيار ، ومسئول عن استمزاز الاستجابة أو عن الاستجابة المحدودة المدى ، على صعيد المساحة المعنية .

هذا ، وفى وسع الباحث الجغرافى ، من بعد رصد وحصر صور جولات المواجهة بين الانسان والأرض ، أن يستخلص المصالحة أو الاتفاق بينهما . ويجسد هذا الاتفاق الوضع الذى يقدم فيه الانسان على التعامل مع الأرض ، وهو عارف بأنها ستجاوبه استجابة محدودة المدى . ويجسد هذا الاتفاق أيضا الوضع الذى يمتنع فيه الانسان عن التعامل مع الأرض ، وهو واثق انها لن تجاوبه . ومن ثم يكون فى وسع التقويم الجغرافى ، أن يميز بين هذه الأوضاع ، وأن يرشد الاستجابة المستمرة والمحافظة على هذه الديمومة ، وأن يبصر الاستجابة غير المستمرة واطالة مداها . وفى وسع هذا التقويم الجغرافى ، أن يكشف عن الأرض التى لا تبشر خواصها بالاستجابة ، حتى لا يضيع جهد الانسان الذى يتعامل معها هدرا .

وعلى صعيد الأرض فى المساحة المعنية ، التى تبدى استعدادا

للاستجابة المستمرة ، أو للاستجابة محدودة الأجل ، يسجل التقويم الجغرافى مبلغ انتصار الانسان فى المواجهة ومبلغ انتصار الأرض معه . كما يسجل هذا التقويم الجغرافى ، نهاية أقصى ما تطاوع به الأرض ، ومبلغ استجابتها واستسلامها لوسيلته . ويقوم بفد ذلك أقصى ما فى وسع الانسان أن يفعله لكى تجاوبه الأرض ، ومستوى وسيلته التى يباشر بها تعامله مع الأرض واستخدامها ، الذى يجاوب طلبه واصراره على هذا الطلب .

وغاية ما يصبو اليه الاجتهاد الجغرافى التطبيقى ، وهو يباشر عمله فى ميدان استخدام الأرض ، لحساب الرأى الجغرافى السديد ، هو أن يتوصل التقويم الجغرافى ويدقق فى مستوى المصالحة أو الاتفاق ، الذى تستسلم بموجبه الأرض للانسان على صعيد المساحة المعنية . كما ينبغى أن يتوصل هذا التقويم الجغرافى أيضاً الى مستوى الانسان الذى يباشر به استخدام الأرض التى تستسلم له ولا تخذله . وتأسيسا على ذلك كله ، يتبلور الرأى الجغرافى السديد الذى يعلن بوضوح وصدق عن :

١ - مستوى الاستخدام أو مرتبته ، وهو الذى يتراوح بين الاستخدام الجائر أو الردىء ، والاستخدام التقليدى الجامد ، والاستخدام الجيد المتطور .

٢ - حصر وتحديد العوامل والدواعى ومسئولية الانسان ، التى تكون من وراء كل مستوى من هذه المستويات المتفاوتة ، سواء والاستخدام الجائر أو الردىء يفسد فى الأرض ، أو والاستخدام التقليدى يستغرق فى الجمود ويعرض عن التغيير والتجديد ، أو والاستخدام الجيد المتطور ، يتحمس ويتوثب للتجديد ، ويلتزم التجويد دون توقف أو ابطاء .

ومن شأن الرأى الجغرافى الذى يعالج قضية استخدام الأرض ، أن يكون وكأنه همس أمين يهمس فى أذن حركة الحياة . ويقدم هذا الهمس النصيحة أو التوصية أو التحذير ، الذى يبصر التعامل بين الانسان

والأرض ، على أى وجه من أوجه الأنماط المتنوعة من استخدامات الأرض • والاستماع الى نصيحة الرأى الجغرافى ، معناه أن يتأتى استخدام الأرض والانتفاع بها ، على بصيرة ، دون افراط فى الضغط على الأرض ، ودون تفريط فى حق الانتفاع الأنسب بها •

ومن شأن الرأى الجغرافى الذى يعالج قضية استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية أن يعقب على دور الانسان وهو الذى يطلب ويبادر بالطلب ، وعلى دور الأرض وهى التى تجاوب وتلبى الطلب • بمعنى أن يعلن هذا الرأى الجغرافى عن امكانيات الانسان ، ومبلغ استعداده لتحسين مستوى تعامله مع الأرض • وبمعنى أن يعلن هذا الرأى الجغرافى أيضا ، عن أوضاع واستعداد الأرض ، ومبلغ استعداداتها للاستجابة الأفضل للانسان •

ويثنى الرأى الجغرافى على الاستخدام الجيد المتطور ، ويعلن عن دواعى استحقاق الانسان هذا الثناء • ويتحرى فى نفس الوقت مبلغ التوازن والتوازى بين تعامل مناسب تتحقق به أقصى جدوى فى جانب ، وعناية مناسبة تتحقق بها أقصى صيانة ومحافظة على الأرض فى جانب آخر • كما يتحرى هذا الرأى الجغرافى أيضا ، توجهات استخدام الأرض على درب الصواب ، ومبلغ اصرار الانسان على تطوير مستوى هذا الاستخدام ، وصولا الى ما هو أفضل ، دون توقف أو تردد •

ويعلق الرأى الجغرافى على الاستخدام التقليدى ، ويطعن فى دواعى الجمود الذى يتجنب التجديد • ويتحرى فى نفس الوقت ، مبلغ الحلل وعدم الالتزام بالتوازن والتوازى ، بين تعامل غير مناسب تتحقق به أدنى جدوى فى جانب ، وعناية هى أقرب الى الاهمال وعدم العناية بالمحافظة على الأرض فى جانب آخر • كما يتحرى توجهات استخدام الأرض ، على درب الخطأ ، ومبلغ اصرار الانسان ، على تجميد مستوى هذا الاستخدام ، وافتقاد أى تطلع لتحسين أو لتغيير مستوى التعامل مع الأرض •

ويفضح الرأى الجغرافى خطر الاستخدام الجائر أو الاستخدام الردىء ،
ويعلن عن دواعى الوقوع فى الخطأ • ويتحرى فى نفس الوقت ، مبلغ تورط
الانسان من غير قصد أحيانا ، وبكل القصد أحيانا أخرى فى تعامل يجمع
من غير وعى بين الانتفاع بالأرض ، والافساد الذى يطعن فى الأرض • كما
يتحرى هذا الرأى الجغرافى أيضا ، مبالغ التمدادى على درب الخطأ ، وعدم
الانتباه الى سوء العاقبة •

ويحكم الرأى الجغرافى على الاستخدام الجيد المتطور ، ويعلن عن
دواعى استمرار استجابة الأرض • كما يحكم الرأى الجغرافى على الاستخدام
التقليدى ، ويعلن عن براءة الأرض من الجمود ، ويلقى بكل دواعى الاتهام
على كاهل الانسان • كما يحكم الرأى الجغرافى على الاستخدام الجائر أو
الاستخدام الردىء ، ويعلن عن عجز الأرض ، وعدم قدرتها على الاستجابة
للوسيطة الحضارية ، التى يتعامل بها الانسان مع الأرض ، وهو يستخدمها •
وقل أن هذا الحكم الجغرافى المعلن فى وسعه أن :

١ - يكشف عن حالة الاستعداد التى تكفل استمرار الاستخدام الجيد
المتطور فى مشوار التحسين على درب الصواب الاجتماعى والاقتصادى
والحضرى •

٢ - يكشف عن حالة الاستعداد التى تكفل انهاء الجمود واخراج
الاستخدام التقليدى من أزمة اعراض الانسان عن الأخذ بأساليب التجديد •

٣ - يكشف عن حالة الاستعداد التى تكفل أو تؤدى الى تدهور
التعامل بين الانسان والأرض ، وسوء عاقبة تفسخ العلاقة الوظيفية بين
الانسان والأرض ، عندما يبلغ الافساد فى الأرض حده الأقصى ، فتتواضع
استجابة الأرض ، وتتمادى فى التواضع حتى تكف تماما عن الاستجابة •
وحسن اصغاء حركة الحياة ، الى النصيحة التى يوفرها الرأى الجغرافى ،

تعقيباً على الرؤية الجغرافية ، وهو يشنى على الصواب ، ويبصر مسيرة الاستخدام من جيد الى اجود ، توفر أو تحقق اضافة لحساب حركة الحياة ، وحسن اصفاء حركة الحياة ، الى النصيحة التي يعلن عنها الراى الجغرافى ، تعقيباً على الرؤية الجغرافية ، وهو يعترض على الجمود ، ويبصر التحول من الحد الأدنى لحدوى استخدام الأرض الى الحد الأفضل لحدوى استخدام الأرض المتجرد من كل دواعى الجمود ، توفر أو تحقق اضافة حقيقية لحساب حركة الحياة ، وحسن اصفاء حركة الحياة ، الى النصيحة التي يعلن عنها الراى الجغرافى ، تعقيباً على الرؤية الجغرافية ، وهو يفضح الخطأ الذى يفسد فى الأرض ، ويطن فى اواصر العلاقة بين الانسان والأرض ، يتدارك سوء الاستخدام قبل أن تكف الأرض عن الاستجابة لمطالب حركة الحياة .

ويتضمن الترشيد المناسب المعلن ، الذى يقدمه الراى الجغرافى عن اوضاع استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، التوصيات المتنوعة العديدة . وتبنتى هذه التوصيات ، على عمق وتغلغل وتأنى الدراسة الجغرافية التحليلية ، لآى نمط من أنماط الاستخدام السائدة ، فى المكان والزمان . وتبصر هذه التوصيات حركة الحياة ، وتتدارك الخطأ ، وهى تباشر الاستخدام الرديء أو الاستخدام الجائر ، حتى يكون فى وسع الانسان أن يكف عن تدهور الاستخدام من سىء الى أسوأ . وتأخذ هذه التوصيات أيضاً ، بيد الانسان وتخرجه من أزمة الجمود ، توطئة لتحسين مستوى الاستخدام وتحريره من الأساليب الجامدة ، وقل انها تكسب الانسان الشىء المناسب من الوعى ، لكى يكف عن حطية الجمود ، ويلتمس الوسيلة الأفضل لاستخدام الأرض . ويناك الاستخدام الجيد المتطور أيضاً ما يستحقه من هذه التوصيات ، لكى يواصل الانسان فى اتفاق كامل مع الأرض ، مسيرة التطور والتحسين ، فى أى نمط من أنماط استخدام الأرض .

هذه ، ويبقى الرأي الجغرافي المتشديد ، الذى ينبغى أن تفضى اليه دراسة الباحث الجغرافى ، لموضوع استخدام الأرض ، لحساب الانسان فى طلب الانتاج ، أو لحساب السكان ، أو لحساب الخدمات فى المكان والزمان ، على ثقة بما يلى :

أولاً : أن العلاقة بين الانسان والأرض ، التى تسفر عن كل نمط من أنماط استخدام الأرض ، لا ينبغى أن تنقطع أبداً ، والانسان هو الذى يسأل ، والأرض هى التى تجاوب . وينبغى أن يعرف الانسان مسئوليته ، وكيف يتبنى حراسة هذه العلاقة . وقل أن هذا الإبقاء على هذه العلاقة بين الانسان والأرض ، هو الذى يبقى على أنماط استخدام الأرض . بل قل أن انتهاء هذه العلاقة بقصد ، أو من غير قصد ، يخرج الأرض من قبضة الانسان ، ويجرمه من بحق استخدامها والانتفاع بها : وتحسين أساليب الاستخدام ، على صعيد المساحة المعنية ، وتخفيف حدة أو قوة تعامل الانسان الذى يلوى ذراع الأرض لكى تجاوبه ، أو الذى يحملها ما لا طاقة لها به . يكون مطلوباً بالمحافظه على الأرض ، وجسن الاستجابة ، فى المكان والزمان . ويظل الانسان مسئولاً ، وهو يبادر باستخدام الأرض ، ومسئولاً ، وهو يطوع الأرض وسيطر على مستوى استجابة الأرض ، ومسئولاً وهو يحسن أسلوب التعامل وتطوير استجابة الأرض ، ومسئولاً وهو يتجنى على الأرض ويضغط على قدراتها عندما تجاوبه ، ومسئولاً فى نهاية المطاف ، على أن تبقى العلاقة وتحسن بين الانسان والأرض ، أو أن تفسخ هذه العلاقة بينهما ، حتى لا تجاوبه الأرض .

ثانياً : أن العلاقة بين الانسان والأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان ، التى تسفر عن كل نمط من أنماط استخدام الأرض ، لحساب الانتاج أو لحساب السكان ، أو لحساب الخدمات ، لا ينبغى أن تتجمد ، أو تتوقف عند حد معين ، أو عند مستوى واحد لا يتغير . كما لا ينبغى أن يبقى هذا الاستخدام وهو محصلة علاقة قوية وحميمة ، تمضى على وتيرة واحدة تتكرر ولا تتغير إيقاعاتها الرتيبة . وقل أن استخدام الأرض ينبغى

أن يجاوب قوة فعل وتأثير المتغيرات الطبيعية والمتغيرات البشرية ، التي تتوالى من عصر الى عصر آخر . وينبغى أن يعرف الانسان وهو المسئول ، كيف يتحلى بارادة التغيير ، والاستجابة لقوة فعل المتغيرات ، وأن يتحرر من دواعى الجمود ، والتحلى بارادة التغيير ، لأن ذلك هو وحده المنطلق الجيد والمناسب ، والذي يطور وينمى مستوى استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، من المستوى الجيد الى المستوى الأجود .

وفى جميع الأوضاع ، وعلى كل مستويات استخدام الأرض ، تبقى الحاجة الى الضوابط البشرية والضوابط الطبيعية . وفى صحبة هذه الضوابط ، يعرف الانسان كيف يحافظ على العلاقة الحميمة مع الأرض التي يستخدمها . كما يعرف كيف يعتمد على هذه الضوابط ، فتشدد أزره فى تطوير هذه العلاقة وتحسين مستوى الاستخدام . كما يعتمد عليها الانسان فى انضباط الأخذ بالمتغيرات ، دون تجاوزات تطعن فى جدوى الاستخدام ، أو توقع به فى الخطأ وتبعده عن درب الصواب . ولا استخدام للأرض يحقق التوازن بين العطاء الذى تجاوب به الأرض فى جانب ، والمحافظة على سلامة الأرض فى جانب آخر ، فى غيبة الضوابط التي تحرس حسن العلاقة بين الانسان والأرض .

هذا ، ومن شأن الاجتهاد الجغرافى فى نهاية المطاف ، أن يحسن التمييز بين نوعين من استخدام الأرض . ويضع هذا التمييز الجغرافى حدا فاصلا بين نوع من الاستخدام يمضى على درب الخطأ ، ويتجنب الصواب الاقتصادى والاجتماعى فى جانب ، ونوع من الاستخدام يمضى على درب الصواب ، ويتجنب الخطأ الاقتصادى والاجتماعى فى جانب آخر . وفى الحالتين ، يكون الانسان وهو يتعامل مع الأرض ، مسئولاً عن الخطأ الذى يطعن فى جدوى استخدام الأرض ، ومسئولاً عن الصواب الذى يحافظ على وينمى ويطور جدوى استخدام الأرض . بل قل أنه هو المسئول عن التحول من أجل الاقلاع عن الخطأ ، الى مباشرة الصواب وتحسين مستوى استخدام الأرض .

وعن استخدام الأرض الذى يمضى على درب الخطأ ، ويتجنب الصواب .
الاقتصادى والاجتماعى ، ينبغى أن يميز الاجتهاد الجغرافى بين :

أولاً : الاستخدام الجائر وهو الاستخدام الذى يتمادى فى الخطأ ، حتى يبدو وكأنه يدمر المعين أو يفسد فى الأرض من غير وعى . وفى الوقت الذى يعرف فيه كيف يسأل الأرض ، وكيف ينتفع باستجابة الأرض يضغط من غير وعى الأرض ويحملها ما لا طاقة لها به . وقل أنه لا يستمع الى أنين الأرض ، ولا يحسب جيداً حساب النقصان فى انتاجيتها ، ويوالى الضغط الشديد الجائر الذى يدمر الأرض . بل قل أنه يسئ استخدام كل شئ على الأرض حتى يتأتى الحال الذى تكف فيه الأرض عن الاستجابة له . ويغفل الاستخدام الجائر عمليات استخدام الأرض فى الانتاج وهو يطعن فى المعين . ويغفل الاستخدام الجائر فى السكن والاستيطان ، وهو لا يحسب العمر الافتراضى للمستوطنة . ويغفل الاستخدام الجائر عمليات استخدام الأرض فى توفير وتوزيع الخدمات ، وهو يحمل الخدمة ما لا طاقة لها به حتى تبلغ حد العجز وعدم القدرة على الاستجابة .

ثانياً : الاستخدام الردىء غير الاقتصادى ، وهو الاستخدام الذى يتجاهل بحسن نية أحياناً وبسوء نية أحياناً أخرى، أسس وقواعد الاستخدام الحسن . وفى الوقت الذى يعرف فيه الانسان كيف يسأل الأرض، وكيف ينتفع باستجابة الأرض ، لا يحسب حساب الجدوى الاقتصادية أو الجدوى الاجتماعية . وقل، أنه لا يعبأ بزيادة أو بنقصان وهو يستخدم الأرض فى الانتاج . ولا يكاد يلتفت بعناية الى مصالح الاستيطان وحركة الحياة ، وهو يستخدم الأرض فى السكن . ولا يحافظ أبداً على المرافق والخدمات الخاصة . والعامة ، وهو يستخدم الأرض فى الخدمات . وقد يقلت من بين أيديه الأمر أحياناً لكى ينحدر هذا الاستخدام من المستوى الردىء الى مستوى الاستخدام الجائر ، الذى يطعن فى حسن العلاقة بين الانسان والأرض .

وعن استخدام الأرض ، الذى يفضى على درب الصنعتوب ، ويتجنب الوقوع فى الخطأ الاقتصادى والاجتماعى ، ينبغى أن يميز الاجتهاد الجغرافى بين :

أولاً : الاستخدام التقليدى ، وهو الاستخدام الذى يركن الى التقليد ، حتى يبدو وكأنه يستغرق فى الجمود ، ويرفض من غير وعى الاستجابة لدواعى التغيير . وقد يتخوف الانسان من التغيير ، سواء كان هذا التغيير من أجل التجديد والأخذ بالوسائل الأفضل ، أو كان هذا التغيير من أجل التجويد وتحسين مستوى الأداء . ويحسب هذا الاستخدام التقليدى حساب الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية ، ولا يتنازل عنها أبداً ، ولكنه لا يعبا كثيراً بتطوير هذه الاستجابة من عصر الى عصر آخر . بمعنى أنه الاستخدام الذى يتشبث بالأصالة ، ويصرف النظر عن المعارضة . وقل أنه يتخوف من تجارب التغيير ، حتى لا يكذب يملك القدرة على خوض تجارب جديدة ، تؤدى الى تحسين مستوى الأداء من أجل استخدام أفضل للأرض فى الانتاج ، أو فى المسكن ، أو فى توفير الخدمات . ولا يقع هذا الاستخدام التقليدى الجامد فى الخطأ أبداً ، الا عندما يتعذر عليه المحافظة على التوازن بين معدلات انتاج أنماط استخدام الأرض وعرض هذا الانتاج من ناحية ، ومعدلات الطلب من هذا العرض والتهافت عليه من ناحية أخرى . ولا مخرج من هذا المأزق الا من خلال التحول من أساليب وسلوك وجمود الاستخدام التقليدى ، الى أساليب وسلوك ومرونة الاستخدام المتطور .

ثانياً : الاستخدام المتطور ، وهو الاستخدام الذى يتحلى الانسان فيه بشيء كثير من المرونة ، حتى يبدو وكأنه يلتمس التغيير والاستجابة لزوح العصر فى المكان والزمان . ولا يتخوف الانسان أبداً من مواجهة المتغيرات التى تتوالى من عصر الى عصر آخر . ولا يعجز عن الاستجابة لقوة فعل هذه المتغيرات ، وهو يبادر بإبداع الأسلوب أو الوسيلة أو التكنولوجيا المستجدة التى تجاوب هذه المتغيرات . وقل أنه لا ينغلق أبداً ادراكاً منه

لعواقب الانفلاق التي تحرمه من استثمار تجارب الآخرين فى مجالات تحسين مستوى استخدام الأرض . ويمضى هذا الاستخدام المتطور على درب غير مسدود ، فلا يركن الانسان الى شىء من الجمود أو الاعراض عن التغيير . وقل أن هذا الاستخدام المتطور لا يقع فى الخطأ أبداً على المستوى الاقتصادى ، أو على المستوى الاجتماعى . بل قل تظل عين استخدام الأرض الاستخدام المتطور فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات ، تحرس بعناية ، التوازن الحميد بين عرض انتاج هذه الاستخدامات من ناحية ، وطلب أصحاب الحق فى هذا العرض من ناحية أخرى .

* * *

ومما يكن من أمر ، فتلك هى البداية الموضوعية التى تمهد وتجهز ، الاقدام الجغرافى على تناول المنهج الجغرافى التطبيقى ، والتماس طرق البحث المناسب ، والتحرى الموضوعى ، الذى يياشر دراسة وعرض الدراسة الجغرافية التحليلية ، لأنماط استخدام الأرض ، فى المكان والزمان . ومن خلال الدراسة المكتبية فى المراجع ، والدراسة الوثائقية فى المصادر ، والدراسة الميدانية فى المساحة المعنية ، يتأتى هذا التجليل الجغرافى ، عن العلاقة الحميمة بين الانسان والأرض ، فى مجالات استخدام الأرض . ثم يكون التحرى الذى يلتمس التقويم الجغرافى وحساب الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والحضارية ، لكل نمط من أنماط استخدام الأرض . ويسعف هذا التقويم الجغرافى ، صياغة رأى الجغرافى السيد ، الذى يبصر أو الذى يرشد ، أو الذى يوجه استخدام الأرض ، حتى يطور أساليبه ووسائله ، من أجل استخدام أفضل ، يناسب حاجة العصر .

هذا ، ولأن الانسان حاجاته ووسائله ومهاراته ، يكون من وراء استخدام الأرض ، ولأن الانسان مسئول أصلا عن استشعار قيمة الأرض ومبلغ استعدادها للاستجابة ، يكون من وراء اختيار الأرض وتحديد نمط الاستخدام الأنسب فى ربوعها ، فينبغى أن تتوجه العناية الجغرافية الى الاهتمام بدراسة أوضاع الانسان ، والاهتمام بأحوال الأرض ، اهتماما

متوازيًا ومتوازنًا • ولأن هذا الاستخدام يهم ويشغل حركة الحياة ، ويكون من أجل الانتاج فى أى صورة من صورته ، أو يكون من أجل السكن فى أى شكل من أشكال المستوطنات ، أو يكون من أجل توفير الخدمات فى صورها الخاصة والعامة ، على صعيد أى مساحة معنية ، فى المكان والزمان ، فينبغى أن تتوجه الدراسة الجغرافية التحليلية توجهاً صحيحاً ، لكى تعتنى بالعلاقة بين الانسان والأرض ، وهى الأصل فى استخدام الأرض ، وتعتنى بكل نمط من أنماط هذا الاستخدام المتنوع •

وقل هذا فرع جديد من فروع الجغرافية ، الذى يلملم شمل موضوعية اهتماماته من الجغرافية الطبيعية وهو يعتنى بالأرض التى يتعامل معها الانسان ، ومن الجغرافية البشرية وهو يعتنى بالانسان الذى يتعامل مع الأرض • ومن أجل دراسة الأرض وخواصها ومتغيراتها وضوابطها ، يأخذ بأطراف من فروع الجغرافية الطبيعية ، عن البنية والتضاريس والتربة والمناخ والمياه والنبات • ومن أجل دراسة الانسان ومهاراته ووسائله واستعداداته ، يأخذ بأطراف من الجغرافية البشرية واهتماماتها بالجغرافية الحضارة والجغرافية الاقتصادية وجغرافية العمران ، وجغرافية الخدمات • وقل أن هذا الأخذ من كل هذه الفروع والتخصصات الجغرافية ، لا يعنى التداخل أو الخلط أبداً • بل قل انه الأخذ المناسب ، الذى لا يوقع موضوعية استخدام الأرض ، فى أسر التبعية أبداً لآى من هذه التخصصات الجغرافية •

ومن ثم ينبغى أن يعنى التخصص الدراسى الجغرافى ، فى موضوع استخدام الأرض ، بهذه القضية الحيوية التى تقتحم ميادين العمل التطبيقي . دون تفريط فى دواعى الربط وحسن الأخذ والعطاء المتبادل ، لحساب جغرافية استخدام الأرض ، بين كل فروع الجغرافية الطبيعية وفروع الجغرافية البشرية • ومهارة الجغرافى ، وهو يستشعر دواعى هذا الربط الموضوعى ، أو وهو يلتمس حسن الأخذ والعطاء من نتائج البحوث الجغرافية المتنوعة ، هى التى تؤمن المضى المتوازى ، بين استخدام الأرض وموضوعيته

وأهدافه وجدواها في جانب. ، وموضوعية الاهتمامات الجغرافية العريضة للجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية في جانب آخر . وتأمين هذا التوازي الحميد ، هو الذى يكفل الأخذ والعطاء ، ويحول دون التداخل المخل أو الخلط أو تجاوز الحد بين موضوعية واهتمامات الجغرافى ، وهى تتكامل موضوعيا تحت مظلة الشمول العلمى العريض ، الذى تغطيه الجغرافية مغزاها ومرماها .

* * *

الفصل الأول

الأرض والإنسان ، في المكان والزمان خواص ومتغيرات وضوابط حاكمة لاستخدام الأرض

- الأرض في عيون جغرافية
- الضوابط الطبيعية واستخدام الأرض
- الموقع الجغرافي والضابط المكاني
- التركيب والضابط الجيولوجي
- شكل السطح والضابط التضاريسي
- المناخ والضابط المناخي
- الوجود الحيوي والضابط الحيوي

الفصل الاول

الارض والانسان ، فى المكان والزمان

خواص ومتغيرات وضوابط حاكمة لاستخدام الارض

اذا كان من شأن الجغرافى ، أن يطل على استخدام الأرض فى الانتاج ، أو فى تجهيز السكن واقامة وبناء المستوطنات ، أو فى توفير وتوزيع الخدمات ، فى اطار علاقة توافق حسن ، بين الانسان والأرض ، فانه ينبغي أن يتمعن ويحلل موقف هذين الطرفين فى هذه العلاقة ، على صعيد المساحة المعنية . ويرى الجغرافى هذه العلاقة محل اهتمامه ، وهى فى صورة خاصة من صور المواجهة بين الطرفين . ومع ذلك فانها تمثل مواجهة من نوع خاص ، لا تنتهى أبداً بغالب ومغلوب . بل قل فى هذه المواجهة يحسم الموقف انتصار الانسان وانتصار الأرض معه وهى تجاوبه أحيانا ، أو فشل الانسان وفشل الأرض معه وهى لا تجاوبه أحيانا أخرى .

وفى هذه الصورة الفريدة من صور المواجهة ، يبادر الطرف الأول وهو الانسان ، وترد الأرض على هذه المبادرة . ومهم أن يبدأ الانسان ، ويجد فى طلب التعامل مع الأرض ، والأهم أن تستمع الأرض الى هذا الطلب وتجاوبه . ونقول أن فى وسع الأرض من الناحية النظرية الرد على هذا الطلب ، بالسلب أحيانا ، أو بالايجاب أحيانا أخرى . والرد بالايجاب معناه أن تنشأ العلاقة ، والرد بالسلب معناه أن لا تنشأ هذه العلاقة أبداً بين الانسان والأرض . ولأن الانسان صاحب المصلحة فى جدوى هذه العلاقة ، فهو مسئول عن اختيار الأرض التى يتيقن من حسن استجابتها ، والرد عليه بالايجاب . وهو مسئول أيضاً عن تجنب الأرض التى يتيقن من عدم استجابتها ، والرد عليه بالسلب .

ورد الأرض على صعيد المساحة المعنية بالإيجاب معناه ، ليس فقط أن تنشأ العلاقة بينها وبين الإنسان ، بل قل انها تقبل بالتعامل معه والوصول الى الاتفاق المناسب الذى يظل هذا التعامل الذى يضع الأرض فى خدمة الانسان فلا تخذله ولا يتردد له طلباً . ويستحق البحث وقفة جغرافية تحليلية متأنية ، تتمعن وتلتبس كيف تكون المبادرة ، وكيف يكون حسن الاختيار وحسن توجيه السؤال ، وكيف تكون اجابة الأرض على الطلب فلا تخذله . كما يستحق البحث وقفة جغرافية تحليلية متأنية ، تتمعن فى كنه الاتفاق بين الانسان والأرض ، وفى سبيل الوصول اليه ، وصولاً يتحقق به استخدام الأرض . ويكاد يعلن هذا الاتفاق عن قبول كل طرف من الطرفين شروط الطرف الآخر .

الأرض فى عيون جغرافية :

وفى اطار هذه الوقفة الجغرافية التحليلية المتأنية ، يطل الجغرافى على الأرض على صعيد المساحة المعنية . وتدقق العين الجغرافية بعناية فى منظومة المنظور الجغرافى الطبيعى ، وتتحرى تداخل العناصر المتنوعة فى هذه المنظومة . وتتابع هذه العين الجغرافية بعناية أكثر تغلغلاً فى المنظور الجغرافى ، وكأنها تسأل عن خواص الأرض ، على صعيد المساحة المعنية . وتثنى على هذه المثابرة بشيء مناسب من التدقيق فى السفن الطبيعية ، من وراء خواص الأرض ، التى تجاوب الانسان أحياناً ، أو لا تجاوبه أحياناً أخرى . ويستهدف الباحث الجغرافى تحرى دواعى الاستجابة ، ودواعى عدم الاستجابة وهو عين ما يعبر عن موقف الأرض من الاتفاق أو عدم الاتفاق مع الانسان .

ومن الضرورى أن يلتبس الاجتهاد الجغرافى ، الجمع على قاعدة البحث بين رؤية خواص الأرض فى جانب ، والأسس الفعلية التى يترتب عليها وينطلق منها التغيير الطبيعى فى جانب آخر . ويكون الهدف حسن استشعار أبعاد هذا التغيير على المدى القصير أحياناً ، واستشعار أبعاد هذا التغيير على المدى الطويل . أحياناً أخرى . وفى جميع الأحوال ، يتحرى الاجتهاد

الجغرافى ، مبلغ تأثير هذا التغيير ، على قضية استجابة الأرض للانسان ،
وتفاوت هذه الاستجابة من عصر الى عصر آخر ، فى المكان .

هذا ، واذا كانت هناك علاقة بين المتغيرات الطبيعية والضوابط
الطبيعية ، فانهما معا يشتركان فى صياغة خواص الأرض التى يتعامل معها
الانسان . بمعنى أن يتهيا الانسان لكى يحسب حساب المتغيرات الطبيعية
التي تتغير بموجبها خواص الأرض ، حتى يحسب حساب الضوابط الطبيعية
التي تتأثر فى صحة هذا التغيير . بل قل من الضرورى أن يتحرى الاجتهاد
الجغرافى ، أوضاع الأرض ، والخواص التي تميزها وتثبت فيها قوة الفعل
التي تواجه الانسان من ناحية ، وأوضاع الأرض وفى صحبتها المتغيرات
وضوابطها ، التي تبالغ أحيانا أو التي لا تبالغ أحيانا أخرى ، فى التصدى
للانسان وتعامله معها من ناحية أخرى .

وتستحق هذه الضوابط الطبيعية ، وهى تقف دائما فى صف الأرض ،
وتكاد تجسد حجم التحدى الحقيقى التي تواجه ارادة استخدام الأرض ،
شيئا كثيرا من الاهتمام الجغرافى . ويدقق هذا الاهتمام الجغرافى فى كنه
وماهية هذه الضوابط الطبيعية وقوة تأثيرها فى مواجهة الانسان ، الذى
يتعامل مع الأرض فى المساحة المعنية . كما يستحق البحث الجغرافى ،
رصد احتمالات التغيير من عصر الى عصر آخر ، لكى تقوى وتشتد وطأة هذه
الضوابط الطبيعية أحيانا ، أو لكى تضعف وتتواضع لضغوط وقوة فعل هدم
الضوابط الطبيعية أحيانا أخرى ، على صعيد المساحة المعنية ، فى مواجهة
الانسان و ارادة استخدام الأرض . بل قل انها تستحق دراسة جغرافية
تحليلية ، تتغلغل وتدقق فى كنه وماهية الضبط الطبيعى ، ومستوى
ضغوطه ، التي تتفاوت مستويات تحدياتها لارادة استخدام الأرض ، على
صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

وفى اطار الوقفة الجغرافية المتأنية ، التي تطالع العلاقة بين الانسان
والأرض ، وهو يستخدمها أو وهو ينتفع بها ، ينبغى أن يتابع الجغرافى
بعناية ، أوضاع الانسان فى المساحة المعنية ، على صعيد الأرض . ومن

الطبيعى أن يتبين البحث الجغرافى الوسيلة وقوة فعل التكنولوجيا ، التى يعتمد عليها الانسان ، وهو يباشر التعامل مع الأرض ، أو وهو يبادر بطاب استخدام الأرض ، وتخصيص أوجه الانتفاع بها ، وقل تدقق العين الجغرافية بعناية ، فى منظومة المنظور الجغرافى البشرى ، وتتحرى تداخل العناصر المتنوعة فى هذه المنظومة ، وتكون وكأنها نسال عن قدرات ومهارات الانسان ، على صعيد المساحة المعنية ، وتثنى العين الجغرافية على هذه المتابعة بشئ مناسب من التدقيق فى ظروف وأوضاع حركة الحياة ، اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا وسياسيا ، من وراء مهارات الانسان ، التى تباشر استخدام الأرض . وقد يستهدف الباحث الجغرافى تحرى دواعى الطلب والاقدام على اختيار الأرض ، وتخصيص الغرض من استخدام هذه الأرض .

ومن الضرورى أن يلتمس الاجتهاد الجغرافى ، الجمع الموضوعى على قاعدة البحث ، بين رؤية واقع حركة الحياة فى جانب ، ورؤية الأسس الفعلية التى يبتنى عليها وينطلق التغير البشرى من عصر الى عصر آخر . ويكون الهدف حسن التماس أبعاد هذا التغير ، فى ظل التفوت بين التغير فى ظل الشئ المناسب من الانفتاح أحيانا ، أو فى ظل شئ حقيقى من الانغلاق أحيانا أخرى . كما ينبغى أن يستشعر هذا الهدف أبعاد هذا التغير ونتائجه على المدى القصير أحيانا ، وأبعاد هذا التغير ونتائجه على المدى الطويل . وفى جميع الأحوال ، يتحرى الاجتهاد الجغرافى ، توجهات هذا التغير ومبلغ تأثيره على قضية اقدم الانسان على استخدام الأرض ، وتفاوت هذا الاقدام من عصر الى عصر آخر ، فى المكان .

هذا واذا كانت هناك علاقة صعبة حميدة ، بين المتغيرات الطبيعية والضوابط الطبيعية ، فانهما معا ، يشتركان فى صياغة قوة فعل الانسان ، التى يتعامل بها مع الأرض . بمعنى أن يتهياً الانسان ، لكى يحسب حساب المتغيرات الطبيعية التى تتغير بموجبها قدراته وتطلعاته ، حتى يحسب حساب الضوابط البشرية ، التى تتأتى فى صعبة هذا التغير . وقل يتحرى الاجتهاد الجغرافى الفرق بين أوضاع تقف فيها

الضوابط البشرية فى صف الانسان ترشد الأخذ بالمتغيرات البشرية ، وتقوى فعله فى مواجهة الأرض أحيانا ، وأوضاع تقف فيها الضوابط البشرية فى صف غير صف الانسان ، فلا ترشد الأخذ بالمتغيرات البشرية ، وتضمر قوة فعله فى مواجهة الأرض أحيانا أخرى .

وتستحق هذه الضوابط البشرية ، وهى تقف فى صف الانسان ، وتشهد أزره وترشد أخذه بالتغيير الأنسب وتقوى فعله فى مواجهة الأرض ، وتقف أحيانا أخرى فى صف الأرض ، وتضخم حجم التحدى الذى يواجه ارادة استخدام الأرض ، شيئا كثيرا من التدقق والاهتمام الجغرافى . ويدقق هذا الاهتمام الجغرافى فى كنه وماهية هذه الضوابط البشرية ، وقوة تأثيرها مع الانسان وهو الوضع الذى يتمشى مع القاعدة ، أو فى كنه وماهية هذه الضوابط البشرية وقوة تأثيرها ضد الانسان ، وهو الوضع الذى يخرج عن القاعدة .

ويكون الاجتهاد الجغرافى حريصا بالضرورة ، على رصد ودراسة دور الانسان فى التعامل مع الأرض ، فى اطار هذا التفاوت الشديد بين وضع تشد الضوابط أزره ، ووضع آخر تشترك الضوابط البشرية فى الضغط عليه . بل قل انها تستحق دراسة جغرافية تحليلية ، تتغلغل وتدقق فى كنه وماهية الضغط البشرى ، ومستوى دعم دور الانسان أحيانا ، وحجم ضغطه على الانسان أحيانا أخرى ، عندما يتأتى التعامل مع الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

* * *

الضوابط الطبيعية واستخدام الأرض :

عندما يقدم الانسان على استخدام الأرض ، فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات ، يستشعر الاجتهاد الجغرافى ضرورة الاهتمام بخواص الأرض . وقد يتحرى الكيفية التى تجاوب بها الأرض الانسان ، فتطوعه ولا تخذله . ولكنه يلتمس فى نفس الوقت الضوابط الطبيعية ، وكيف تجسد شيئا مهما من قوة فعل الطبيعة ، التى تبدو وكأنها تتحدى ، وتفرض

على الإنسان الشيء المناسب من الانضباط .

وأقدام الأجهاد الجغرافى ، على تحرى معنى ومعزى الضابط الطبيعى ،
توقوة فعله ، وعلى تحرى موقف الانسان من هذا الضبط ، يبدو فى غاية
الأهمية . وينبغى أن يتوجه هذا البحث الجغرافى على محورين جوهرين
همايين . ويكاد يتم الواحد منهما الآخر .

وعلى المحور الأول ، الذى لا يتجاوز حدود الموضوعية الجغرافية ، يكون
التحرى الجغرافى الرشيد ، الذى يلتمس كنه وماهية الضوابط الطبيعية .
بل قل يلتمس الأجهاد الجغرافى مبلغ ارتباط قوة فعل الضوابط الطبيعية ،
أو تأثيرها الفعال ، بخواص العناصر الطبيعية المتعددة السائدة ، التى
تتداخل فى صياغة طبيعة الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان
والزمان .

وعلى المحور الثانى ، الذى لا يتجاوز حدود الموضوعية الجغرافية ،
يكون التحرى الجغرافى الرشيد ، الذى يلتمس قوة فعل أو تأثير الانسان
فى مواجهة هذه الضوابط الطبيعية . بل قل يلتمس الأجهاد الجغرافى مبلغ
كفاءة مهارة الانسان وتكنولوجياه ، فى التعامل مع الأرض ، ودرجة
الاستجابة للضبط الطبيعى ، حتى تيسر فرص استخدامها الأرض . فى
الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات .

ولا غرابة أبدا ، فى أن تكون العناصر الطبيعية المتنوعة ، التى تتداخل
فى صياغة صورة الأرض ، أو فى صياغة منظومة المنظور الجغرافى الطبيعى ،
مسئولة بالفعل عن فرض الضوابط الطبيعية ، على صعيد الأرض فى ربوع
المساحة المعنية . ولا غرابة أيضا ، فى أن تكون أوضاع حركة الحياة ، التى
تتداخل فى تكوين صورة حركة الحياة ، أو التى تتداخل فى صياغة منظومة
المنظور الجغرافى البشرى ، مسئولة بالفعل عن مواجهة الضوابط الطبيعية ،
على صعيد المساحة المعنية . وتبدو هذه الضوابط الطبيعية فى المكان
والزمان ، وكأنها تتحدى تطلعات الانسان الملحة ، لاستخدام الأرض .

ويبدو الانسان وفي صحبته مهاراته وتكنولوجيته ، وهو يقدم على التعامل مع الضوابط الطبيعية ، وصولا الى التنسيق المناسب الذى يبيح له حق استخدام الأرض .

وقل لا غرابة أبدا فى أن تكون خواص العناصر المتنوعة ، المتداخلة فى صلب صياغة المنظور الجغرافى الطبيعى ، وتشمل الموقع الجغرافى ، والتكوين الجيولوجى ، وشكل التضاريس ، وطبيعة التربة ، وعناصر المناخ ، وصورة النمو النباتى الطبيعى ، وأوضاع الوجود الحيوى ، من وراء مجموعة من الضوابط الطبيعية . ويفطن الاجتهاد الجغرافى تماما ، ولا يفوته أبدا ، حسن استشعار وتقويم هذه الضوابط الطبيعية ، وهى تواجه الانسان ، على كل صعيد من أصعدة تعامله مع الأرض ، والاقدام على استخدامها والانتفاع بها .

وقل أن الاجتهاد الجغرافى يتمعن فى هذه الضوابط الطبيعية ، وتكون محل الدراسة الجغرافية التحليلية . ومن ثم يفطن الى قوة فعل وتأثير هذه الضوابط الطبيعية ، وهى تتغير من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر . ويلتئس هذا الاجتهاد الجغرافى ، بمبلغ تأثير هذه الضوابط الطبيعية على استخدام الأرض ، فى المكان والزمان ، ومبلغ تأثير هذه الضوابط الطبيعية التى تستجيب للمتغيرات من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر . بل قل يكون هذا الاجتهاد الجغرافى حريضا على تقصى مواجهة الانسان لهذه الضوابط الطبيعية ، وهو يتعامل مع الأرض ، فيلتزم بها ويطاوعها ، أو وهو يتعامل مع الأرض فيتحايل عليها ويطوعها ، أو وهو يتعامل مع الأرض ، فيبطل مفعولها ويحرر استجابتها له .

ومهم أن يطالع الاجتهاد الجغرافى هذه الضوابط الطبيعية ، حتى تتكشف له قوة فعلها المؤثر على استخدام الأرض . ومهم أيضا أن لا يغيب عن الاجتهاد الجغرافى حصر متغيرات هذه القوة الفاعلة من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر ، على استخدام الأرض . ولكن الأهم من ذلك

كله أن يلتمس الاجتهاد الجغرافي مقدار نجاح الانسان في مواجهة هذه الضوابط الطبيعية ، بالشكل الذي يبيح له استخدام الأرض ، على مستوى من مستويات التطويع المتفاوتة ، في المكان والزمان .

الموقع الجغرافي والضابط المكاني :

معلوم أن أى مساحة من الأرض المعنية ، التي يلتمس الانسان استخدامها ، تقع في مكان جغرافي معين . وصحيح أن هذا الموقع الجغرافي ، يضع استخدام الأرض المعنية في مواجهة ضوابط طبيعية تفرضها خواص الأرض في المكان والزمان . وصحيح أيضا أن هذا الموقع الجغرافي ، يضع المساحة المعنية على اتصال بالمساحات الأخرى على صعيد الأرض ، وأن ثمة تأثير متبادل بين استخدامات هذه الأرض تأسيسا على هذه العلاقات المكانية . وصحيح مرة أخرى أن موقع المساحة المعنية في المكان الجغرافي ، يجسد قيحة متغيرة من عصر الى عصر آخر ، بناء على علاقة هذا المكان وتوجهات حركة الحياة فيه ، بحركة الحياة وحضورها وتوجهاتها في الأماكن الأخرى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو ما يتأتى من تأثير مباشر أو غير مباشر ، يفرضه الموقع الجغرافي ، على نمط الاستخدام السائد ، وعلى مستوى هذا الاستخدام المتنوع ، في المكان والزمان .

ويكشف الاجتهاد الجغرافي بصدق وموضوعية عن قوة فعل ذلك الضابط الذي يفضى اليه الموقع الجغرافي ، ويؤثر على توجهات استخدام الأرض . ويدعو التأثير المباشر لضابط الموقع الجغرافي على صعيد المساحة المعنية المنعزلة ، الى شيء ملموس من الانفلاق على أنماط استخدام الأرض السائدة . كما يدعو التأثير المباشر لضابط الموقع الجغرافي على صعيد المساحة المعنية المنفتحة ، الى شيء من الانفتاح على توجهات استخدامات الأرض السائدة

والاستجابة لهذا الانفلاق ، يدعو الى بناء حواجز العزلة بين استخدام الأرض في المساحة المعنية المنغلقة ، واستخدام الأرض في المساحات الأخرى .

• ويتجه استخدام الأرض الى مباشرة الانتاج فى هذه الأرض على صعيد المساحة المعنية ، فى الموقع الجغرافى المنغلق ، اتجاها يجاوب الاستهلاك المحلى ، كما يتجه استخدام الأرض فى السكن والاستيطان الى بناء وتأسيس المساكن المستغرقة فى المحلية . وتكاد تنقطع الصلة تماما بين استخدام الأرض فى توفير الخدمات على صعيد المساحة المنعزلة ، واستخدام الأرض فى توفير الخدمات السائدة على الصعيد العالمى .

والاستجابة للانفتاح ، يدعو الى توثيق أواصر الاتصال ، بين استخدام الأرض فى المساحة المعنية المنفتحة ، واستخدامات الأرض فى سائر المساحات الأخرى . ويتجه استخدام الأرض الى مباشرة الانتاج فى هذه الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، فى الموقع الجغرافى المنفتح ، اتجاها يجاوب حاجة الاستهلاك العالمى . كما يتجه استخدام الأرض فى السكن والاستيطان ، الى بناء وتأسيس المساكن التى تساير الطابع المتطور العالمى . ويرسخ الانفتاح الصلة بين استخدام الأرض فى توفير الخدمات على صعيد المساحة المعنية المنفتحة ، واستخدام الأرض فى توفير الخدمات المتطورة السائدة على الصعيد العالمى .

والاستجابة للانفتاح أو للانغلاق ، الذى يفضى اليه الموقع الجغرافى ، هو عين ما يجسد مبلغ التزام استخدام الأرض التزاما حقيقيا ، بالضابط المكائى . ومع ذلك يبقى فى وسع الانسان ، وهو يملك الوسيلة المناسبة التى تدعّمه فى المكان والزمان ، أن يرفض الاستجابة لدواعى الانغلاق . أو الاستسلام للضابط المكائى . ويدعو هذا الرفض الانسان قبل الاقدام الجاد على استخدام الأرض ، الى مباشرة القدر المناسب من التحايل ، على دواعى العزلة ، أو على قوة فعل الضابط المكائى . بمعنى أن يكون فى وسع الانسان ، أن يوظف وسائل متنوعة كثيرة ، لفك الحصار ، وكسر حاجز العزلة لكى يباشر استخدام الأرض استخداما متحررا من بعض أو من كل دواعى الانغلاق .

ومباشرة استخدام الأرض ، فى ربوع المساحة المعنية ، فى الموقع الجغرافى المنغلق ، وفى ظل هذا التحايل على قوة فعل أو تأثير الضابط المكاني ، يعنى بالضرورة :

أولا - توجه الاستخدام الى الانتاج ، توجهها متحررا ، فى وسعه أن يصل ، أو أن يتصل بأى مكان على الصعيد العالمى .

ثانيا - توجه الاستخدام الى السكن ، توجهها منفتحا ، فى وسعه أن يكفل للاستيطان جنى ثمرات الأخذ والعطاء على الصعيد الاقليمى .

ثالثا - توجه الاستخدام الى توطين الخدمات ، توطينا مناسبا ، فى وسعه أن يساير حركة المتغيرات على الصعيدين الاقليمى والعالمى .

ونذكر على سبيل المثال ، دولا كثيرة متقدمة ، وأخرى متخلفة ، تقوم على صعيد مساحات قارية منمzلة أو منغلقة ، لا تملك النوافذ التى تطل منها على العالم ، كان عليها أن تواجه الضابط المكاني . وقل يبدو الفرق كبيرا بين موقف سويسرا وموقف أوغنده ، فى مواجهة الضابط المكاني . والفرق الذى نعنيه هو فرق فى مستوى التحايل على مواجهة الضابط المكاني والتحرر من حاجز العزلة ، لدى الاقدام على استخدام الأرض والانتفاع بها فى الانتاج وفى السكن وفى توفير الخدمات .

وفى مواجهة الضابط المكاني ، تتجاوز سويسرا دواعى الانغلاق ، وتباشر شيئا من الانفتاح . وفى ظل هذا الانفتاح تلمس استراتيجية استخدام الأرض ، على الصعيد السويسرى ، حسن العناية بانتاج سلعى من الأنواع التى يخف وزنها ، ولا تشغل حيزا كبيرا فى وسيلة النقل ، والتى تستوجب أعلى درجات المهارة والخبرة الفنية والجودة . ومن ثم يحقق هذا الانفتاح أقصى درجات الحد الأقصى من جدوى استخدام الأرض والانتفاع بها .

وفى مواجهة الضابط المكاني ، تتجاوز أوغنده دواعى الانغلاق ،

وتبأشر شيئا من الانفتاح . وفى ظل هذا الانفتاح ، تلمس استراتيجية استخدام الأرض على الصعيد الأوغندى ، إنتاج الخامات التى تشغل حيزا كبيرا فى وسيلة النقل ، وتدفع تكلفة تؤثر على العائد من التسويق على الصعيد العالمى . ومن ثم يحقق هذا الانفتاح أدنى درجات الحد الأدنى من جدوى استخدام الأرض والانتفاع بها .

وهكذا نفهم جيدا قيمة الموقع الجغرافى للمساحة المعنية على صعيد الأرض . كما نتبين معنى وقوة فعل الضابط المكائى ، ومبلغ تأثيره على الشخصية الجغرافية لوجود حركة الحياة فى المكان والزمان . ويكون ذلك كله ، من وراء :

١ - الانغلاق وحواجز العزلة ، التى تستوجب استراتيجية مناسبة لاستخدام الأرض ، من أجل الانتاج الذى لا يستمع الا الى صوت الطلب المحلى ، أو من أجل السكن الذى تنقطع صلته بالمتغيرات العالمية ، أو من أجل توفير الخدمات التى لا تجاوب روح العصر .

٢ - الانفتاح وتجاوز حواجز العزلة ، التى تستوجب استراتيجية مناسبة لاستخدام الأرض ، من أجل الانتاج الذى يستمع الى صوت الطلب العالمى ، أو من أجل السكن الذى يأخذ بالمتغيرات العالمية ، أو من أجل توفير الخدمات التى تجاوب روح العصر .

هذا ، ومن شأن الاجتهاد الجغرافى التطبيقى ، أن يدرك قيمة الموقع الجغرافى . وقل لا يفوته تقويم الضابط المكائى وحساب تأثير قوة فعله المباشر أو غير المباشر . وعندئذ يكون فى وسعه أن يميز جيدا بين ما يفضى اليه الانغلاق ، وهو لا يؤثر على استخدام الأرض وتوجهاته فى جانب ، وما يفضى اليه الانفتاح وهو يؤثر على استخدام الأرض وتوجهاته فى جانب آخر . وفى ظل هذا التمييز الجغرافى يقدم الاجتهاد الجغرافى التوصيات المناسبة ، من أجل مواجهة هذا الضابط المكائى ، ومباشرة التحول من الانغلاق الى الانفتاح ، توطئة لانجاز أو لتنفيذ استراتيجية أحسن أو أنسب .

لاستخدام الأرض في المكان والزمان . وينبغي أن يحسن فريق المخططين ومعهم الجغرافى الاستماع الجيد الى هذه التوصيات الجغرافية المبنيّة على تقويم الموقع الجغرافى ، حتى توضع البرامج التنموية الأنسب التى تخدم التحول من الانغلاق الى الانفتاح ، وتستحدث استراتيجيّة وأساليب أجدى لاستخدام الأرض فى الانتاج أو فى السكن أو فى توفير الخدمات وحسن توزيعها .

ومهما يكن من أمر العناية الجغرافية ، التى تنهك فى دراسة الموقع الجغرافى ، لكى تلتمس الضابط المكائى على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان ، فإنها تستهدف فى نهاية المطاف شيئا من التقويم المناسب لقوة فعله وتأثيره على توجهات استخدامات الأرض المتنوعة . ويخدم الرأى الجغرافى الذى ينتهى اليه هذا التقويم الجغرافى ، التغيير فى أنماط استخدامات الأرض الى ما هو أفضل ، على صعيد المساحة المعنية . كما يسعف هذا الرأى الجغرافى أيضا ، حسن التنسيق بين أوجه وأنماط استخدامات الأرض المتنوعة ، لحساب حركة الحياة فى المكان والزمان .

التركيب الصخرى والضابط الجيولوجى :

تمثل البنية والتركيب الجيولوجى على صعيد الأرض ، عنصرا مهما من جملة العناصر المتنوعة ، التى تتجمع وتندخل فى صياغة المنظور الجغرافى الطبيعى ، فى أى مساحة معنية . ومن شأن عناية البحث الجغرافى أن تتوجه الى دراسة البنية والتركيب الجيولوجى ، لكى يلتصق مواصفاتها وخصائصها، على صعيد المساحة المعنية . ومن ثم يكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى ، أن يتبين كنه وماهية الضابط الجيولوجى ، وأن يحسب حساب قوة فعله أو تأثيره على التعامل مع الأرض ، واقدام الانسان بكل ما يملك من مهارات ووسائل وتكنولوجية على استخدام الأرض فى الانتاج أو فى السكن أو فى توفير الخدمات ، على صعيد المساحة المعنية .

وقل أن الدراسة الجغرافية التى تتقصى الضابط الجيولوجى ، تكون فى حاجة الى الانتفاع بثمرات ونتائج البحوث الجيولوجية ، المتخصصة نظريا

وتطبيقيا • ويبصر هذا التقصى ، العلاقة بين البنية و التركيب الجيولوجى على صعيد المنظور الجغرافى الطبيعى من ناحية ، واقدام الانسان على استخدام الارض على هذا الصعيد من ناحية اخرى • بل قل يكشف هذا التقصى عن قوة فعل الضابط الجيولوجى ، الذى يتحمل الانسان مسئولية مواجهته وتطويعه ، وهو يباشر اى نمط من انماط استخدام الارض • كما يكشف هذا التقصى ايضا ، عن المتغيرات واحتمالات تغير قوة فعل الضابط الجيولوجى ، التى ينبغى ان يتقن الانسان التعامل معها ، اتقاناً يحافظ على استخدام الارض وتطويزها التطوير المناسب •

واستخدام الارض فى الزراعة ، او فى التعدين ، او فى سحب الماء الجوفى ، يتأثر بقوة فعل الضابط الجيولوجى • وفى غيبة الضابط الجيولوجى وقوة فعله المباشر وغير المباشر ، يتعذر استخدام الارض الاستخدام الاقتصادى الأنسب • وقد يقع هذا الاستخدام فى ورطة عدم التوازن بين تكلفة الانتاج من ناحية ، وقيمة الانتاج من ناحية اخرى ، حتى يصبح فاقدا للجدوى من وجهة النظر الاقتصادية • وفى غيبة الدراسة الجيولوجية ، وحسن بيان الضابط الجيولوجى والتماس قوة فعله ، يتعذر التنقيب عن المعادن ، والبحث عن الماء الجوفى ، وتبقى ايدى الانسان مغلولة ، ولا يملك حق استخدام الثروة الكامنة فى التراكيب الصخرية فى باطن الارض •

واستخدام الارض فى البناء والتشييد ، لاقامة المستوطنات ، او لتوفير الخدمات ، يتأثر بقوة فعل الضابط الجيولوجى ، وقوة فعله المباشر وغير المباشر • وفى غيبة الضابط الجيولوجى على صعيد المساحة المعنية ، وأهمال حساب قوة فعله ، يتعذر استخدام الارض الاستخدام الاجتماعى الأنسب • وقد يقع هذا الاستخدام فى ورطة سوء التوزيع وعدم التوازن بين تكلفة الانشاء من ناحية ، وحاجة المجتمع ، من ناحية اخرى ، حتى يصبح فاقدا للجدوى من وجهة النظر الاجتماعية ، ومن وجهة النظر الاقتصادية • وفى غيبة الدراسة الجيولوجية ، وحسن بيان الضابط الجيولوجى والتماس قوة فعله ، يتعذر حسن اختيار المساحات الأنسب للبناء والتشييد ، وتبقى مصلحة

الانسان معرضة لشيء من الخطر .

ومن شأن الاجتهاد الجغرافى الذى يعكف على دراسة المنظور الجغرافى الطبيعى . ويعمل فى اطار الفريق العلمى المؤلف من المتخصصين العلميين فى العلوم الطبيعية ، أن يشارك الجيولوجى ، وأن يستوعب نتائج دراساته التطبيقية . وصولا الى الضابط الجيولوجى . وهذه المشاركة على مستوى الدراسة المكتتبية أو على صعيد الدراسة الميدانية ، تسعف الجغرافى وهو يتمعن فى رؤية الضابط الجيولوجى ، وفى تقصى قوة فعل هذا الضابط . وتقويم تأثيره المباشر وغير المباشر على استخدام الأرض . بل قل انها تسعف الجغرافى فى تقصى قوة فعل الضابط الجيولوجى من ناحية ، وقوة وسيلة ومهارة وتكنولوجية تعامل الانسان معها من ناحية أخرى ، وصولا الى كيف ومستوى استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية .

وقل ربما يكون فى وسع الجيولوجى: أن يباشر دراساته التطبيقية وصولا الى الضابط الجيولوجى فى المكان والزمان ، ولكنه يفتقد القدرة على تقويم المواجهة بينه وبين الانسان لتسخير الأرض وتجديده مسيئوى استخدامها . ومهارة الجغرافى وهو يتحلل بالقدرة على التحول من الدراسة التحليلية الى الدراسة التركيبية ، هى التى يكون فى وسعها . أن تحسب حساب قوة فعل الضابط الجيولوجى ، وأن تحسب حساب قوة فعل الانسان ، وأن تقوم جيدا محصلة المواجهة بينهما . ومن ثم قل أن المشاركة الحسنة بين الجيولوجى والجغرافى ، تعنى أن يتولى الجيولوجى حسن تجسيد الرؤية للضابط الجيولوجى ، وأن يتولى الجغرافى حسن بيان الرأى عن كيفية وعن مستوى تعامل الانسان مع هذا الضابط الجيولوجى .

وعندما يعرف الجغرافى ، ويتبين الضابط الجيولوجى ، ويحسب قوة فعله ، ومبلغ تأثيره على تعامل الانسان مع الأرض فى المكان والزمان ، يكون فى وسعه أن يكشف عن مستوى استخدام هذه الأرض . كما يكون فى وسعه أن يبصر الاستخدام ، وأن يرشد اختيار وسيلة أنسب وتكنولوجية أفضل ، وصولا الى مستوى الاستخدام الأنسب على صعيد الأرض .

شكل السطح والضابط التضاريسي :

يشكل شكل السطح والتضرس السائد ، على صعيد الأرض في أي مساحة معينة . عنصرا من مجموعة العناصر المتعددة ، التي تتداخل وتتشترك في صياغة المنظور الجغرافي الطبيعي ، في المكان والزمان . ومن شأن عناية الباحث الجغرافي ، التوجه الى حسن دراسة شكل السطح ومكوناته ، لكي تتكشف له خواص التضرس السائد ، على صعيد الأرض . ويكون في وسع البحث الجغرافي أن يتخذ من هذه الدراسة التحليلية ، سبيلا الى حسن غرض الصورة التضاريسية ، على صعيد المساحة المعنية .

ومن خلال قراءة الخريطة التضاريسية ، وحسن تعقب خطوط الكنتور أو خطوط الارتفاعات المتساوية ، ومن خلال المعاينة والتمعن في جولات الدراسة الميدانية ، وبمباشرة العمل الجغرافي العملي في ربوع الأرض على صعيد المساحة المعنية ، يتبين الاجتاد الجغرافي الصورة التضاريسية .
وقل أنه يستشعر بكل الوضوح تفاصيل التضرس ، على صعيد الأرض .
بل قل يكون في وسعه أن يرصد التباين والتنوع التضاريسي في اطار الصورة التضاريسية ، أو في مجموعة الأشكال التضاريسية المتداخلة في تكوين هذه الصورة التضاريسية . وبعد ذلك كله ، لا يكون هذا الرصد الجغرافي للتضرس ، واستشعار التفاصيل التضاريسية ، مقصودا لذاته ، بل انه هو الذي يقدم ويؤمن حسن الوصول الجغرافي الى رصد وبيان الضابط التضاريسي ، على صعيد الأرض في المساحة المعنية .

ويقف الاجتهاد الجغرافي وقفة التمعن في قوة فعل أو تأثير الضابط التضاريسي على استخدام الأرض في المساحة المعنية . ويشمل هذا التمعن والتدقيق الجغرافي :

١ - شيئا من الاحاطة بالانحدارات ، وحساب معدلاتها وحصر اتجاهاتها على امتداد السطح السائد .

٢ - شيئا من التدقيق فى طبيعة التضرس ، وحصر عناصر هذا التضرس ، التى تتراوح بين السهل والهضبة والجبل .

٣ - شيئا من العناية بالتفاوت التضاريسى بين مكونات التضرس ، على السطح الرتيب ، أو على السطح المضرس ، أو على السطح الممزق .

ومن خلال هذا التمعن أو هذا التدقيق ، وترتيباً على حسن استشعار الضابط التضاريسى على صعيد المساحة المعنية ، يفهم الاجتهاد الجغرافى ويستوعب قوة فعل هذا الضابط . وقل يباشر الجغرافى التقويم الجغرافى المناسب ، الذى يحسب حساب قوة فعل أو تأثير هذا الضابط التضاريسى وهو يؤثر على كنه وماهية العلاقة الايجابية بين الانسان والأرض ، والاقدام على التعامل مع الأرض واستخدامها وتسخيرها . كما يسعف هذا التقويم الجغرافى مسألة المفاضلة وحسن التخصيص الأنسب لاستخدام الأرض فى الانتاج ، أو لاستخدام الأرض فى السكن ، أو لاستخدام الأرض فى توفير الخدمات ، على صعيد المساحة المعنية .

وصحيح أن استخدام الأرض لا يثنأى فى غيبة الضابط التضاريسى . وصحيح أيضاً أن الانسان يواجه الضابط التضاريسى ، الذى يتباين وتتفاوت قوة فعله وتأثيره المباشر وغير المباشر ، من صورة تضاريسية الى صورة تضاريسية أخرى . وصحيح أن هذه المواجهة بين الانسان والضابط التضاريسى ، تفضى الى تجاوب الانسان معه ، على ثلاثة مستويات ، وهو :

أولاً - يلتزم به فى المستوى الأدنى ويطاوعه حتى تيسر له فرص استخدام الأرض .

ثانياً - يتحايل عليه فى المستوى الأوسط ويطوعه ، حتى تتطور فرص استخدام الأرض .

ثالثاً - يجمد تأثيره ويبطل قوة فعله فى المستوى الأعلى ، حتى تتحرر فرص استخدام الأرض .

ولكن قل أن الصحيح بعد ذلك كله ، هو ضرورة فهم واستيعاب
المواجهة بين الانسان وفى يمينه مهارته وخبرته وتكنولوجياه فى جانب ،
والضابط التضارىسى وقوة فعله وتأثيره المباشر وغير المباشر فى جانب
آخر . ومن شأن التقويم الجغرافى ، أن يحدد موقف الانسان فى هذه
المواجهة ، وأن يكشف عن المستوى الذى يتحقق به استخدام الأرض ،
لحساب الإنسان ، وأن يلتمس مبلغ استجابة الأرض عند هذا المستوى .
ولا يفوت التقويم الجغرافى أبدا ، أن يحسب حساب التغير فى مستوى
التعامل مع الضابط التضارىسى ، من أجل تحسين أو تطوير فرص استخدام
الأرض فى المكان والزمان .

هذا ويبصر التقويم الجغرافى ويشد أزر الانسان ، وهو يواجه الضابط
التضارىسى ، ويباشر المستوى الذى يقدر عليه ، حتى تيسر له فرص
استخدام الأرض فى الانتاج أو فى السكن أو فى تجهيز الخدمات . كما يبصر
التقويم الجغرافى الانسان بدواعى واحتمالات التغير فى كنهه وطبيعة وقوة
فعل الضابط التضارىسى من عصر الى عصر آخر ، حتى لا يفقد القدرة على
التعامل معه ، ويفلت منه حق استخدام الأرض . بل قل يضع هذا التقويم
الانسان ، وهو يباشر استخدام الأرض ، ويطوعها تطوعا مناسباً لموقفه
من الضابط التضارىسى ، فى موضع اليقظة والانتباه ، لكى يستوعب
التغيير ، ولا يباغته مباغتة ، تؤثر على وسائل وأساليب استخدام الأرض .

ومن شأن التقويم الجغرافى ، وهو يبصر الانسان بالضابط
التضارىسى ، ومتغيراته من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر ،
أن يقدم له التوصية التى تعينه على مواجهة التحدى الذى يبديه أو يفرضه
الضابط التضارىسى . وقل تفضى هذه التوصية الجغرافية الى حسن التماس
الوسيلة الأفضل التى تطور تعامل الانسان مع الضابط التضارىسى ،
وتنقله من مستوى الالتزام الى مستوى التحايل أو الى مستوى التحرر من
قوة فعل الضابط التضارىسى ، على صعيد المساحة المعنية . بل قل فى

وسع الخبرة الجغرافية التي تباشر هذا التقويم ، أن تدعم التوصية الجغرافية .
بشيء مفيد من تجارب الانسان فى ربوع الأرض وفى أحضان الصور
التضاريسية المتنوعة ، وهو يتعامل مع الضابط التضاريسى ، أو وهو يواجه
تحديات الضابط التضاريسى ويطوعها بالشكل وعلى المستوى ، الذى يبيح
له استخدام الأرض فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات .

وكم من مساحات على صعيد الأرض ، تبدو وهى ذات سطح رتيب ،
وأخرى تبدو وهى ذات سطح وعر مضرس . وفى الحالتين ، لا ينبغى اهمال
الضابط التضاريسى ، أو التهوين من قوة فعله وتأثيره المباشر أو غير المباشر
على تعامل الانسان مع الأرض ، والاقدام على تسخيرها واستخدامها .
كما لا ينبغى اهمال وقفة الانسان فى مواجهة الضابط التضاريسى ، والتماس
مستوى الاستجابة ، وصولا الى تطويع الأرض لارادة الاستخدام ، وتسخيرها
فى طلب الانتاج ، أو فى طلب السكن ، أو فى طلب الخدمات . وقل انه فى
غيبة الاهتمام بالضابط التضاريسى ، والاهتمام بمستوى مهارة الانسان
فى مواجهة واستيعاب هذا الضابط التضاريسى ، تكاد تتخبط ارادة استخدام
الأرض أحيانا ، أو تتفسخ العلاقة بين الانسان والأرض وتخذله وسائل
تطويع الأرض واستخدامها أحيانا أخرى .

وعلى صعيد الأرض الوعرة ، يفرض الضابط التضاريسى ، التحدى
الذى يتحدى ارادة الانسان لمباشرة استخدام الأرض . ومواجهة الانسان
لهذا التحدى على مستوى الحد الأدنى ، يفرض عليه الالتزام ، ويتعذر
استخدام الأرض . وفى وسع الانسان ، أن يواجه هذا التحدى على مستوى
الحد الأنسب ، لكى يتحقق التحايل الذى يجسد نجاح حقيقى فى استخدام
الأرض . وقل أن هناك فرق كبير بين الوضع فى الحالتين ، والانسان هو
المسئول الحقيقى عن العجز فى مواجهة الضابط التضاريسى ، أو عن القدرة
على مواجهة التحدى التضاريسى .

وهناك مثل رائع على صعيد الأرض اليمينية الوعرة ، حيث يتحدى

التضاريس في ربوعها ، وجود حركة الحياة ، ومواجهة الانسان على الصعيد اليمنى ، لهذا التحدى ، كانت مواجهة ناجحة وموفقة . بمعنى أن هذا التحدى التضاريسى لم يحرم الانسان اليمنى من التماس الوسيلة المناسبة لاستخدام الأرض فى الانتاج ، وفى السكن ، وفى توفير الخدمات . وتمعن فى المدرجات التى تبنتنى على جوانب المنحدرات الجبلية وتبين كيف تيسر استخدام الأرض فى الانتاج ومباشرة الزراعة . وتمعن أيضا فى قيام المستوطنات الريفية والمستوطنات الحضرية وتبين توزيعها الجغرافى على صعيد الأرض الوعرة . وتمعن مرة ثالثة فى انشاء الطرق وفى حسن استخدام الأرض لتوفير الخدمات فى الريف والحضر . وهذا هو عين ما يصور المواجهة الايجابية التى يقهر فيها الانسان التحدى التضاريسى ، والتى تجسد مبلغ النجاح فى التعامل مع الضابط التضاريسى والتحايل عليه من أجل تأمين استجابة الأرض وتسخيرها فى خدمة الانسان .

وهناك مثل رائع آخر على صعيد الأرض الفيضية المصرية الربية ، يتحدى فيه النيل وهو جزء من كل المنظور الجغرافى الطبيعى ، وجود حركة الحياة . ومواجهة الانسان على الصعيد المصرى ، كانت مواجهة ناجحة وموفقة . بمعنى أن هذا التحدى التضاريسى على صعيد الأرض السهلية الربية ، لم يحرم الانسان المصرى ، من التماس الوسيلة المناسبة ، لاستخدام الأرض فى الانتاج ، وفى السكن وفى توفير الخدمات . وتمعن فى الجسور التى تبنتنى على جانبي النهر ، وكيف يكبح الانسان جماح الفيضان ويطوعه لرى الأرض ومباشرة استخدام الأرض الطيبة فى الانتاج ومباشرة الزراعة . وتمعن أيضا فى انتشار المستوطنات الريفية والحضرية ، وفى التوزيع الجغرافى للخدمات بما فى ذلك مد وتجهيز شبكة قنوات الرى ، ومد وتجهيز شبكة الطرق ووسائل النقل ، على صعيد الأرض الطيبة المصرية . وهذا هو عين ما يصور المواجهة الايجابية التى يكبح فيها الانسان التحدى التضاريسى ، والتى تجسد مبلغ النجاح فى التعامل مع الضابط التضاريسى ، والتحايل عليه من أجل استجابة الأرض وتسخيرها فى خدمة الانسان .

ومهما يكن من أمر ، فإن مواجهة الانسان للتعرض على صعيد الأرض ، وقبول التحدى أو التأثير الذى يفرضه الضابط التضارىسى ، يقوى قبضة الانسان فى تطويع الأرض واستخدامها . وقلما يحرم هذا الضابط التضارىسى الانسان من مباشرة استخدام الأرض ، وتطويعها لحساب الانتاج أو لحساب السكن ، أو لحساب الخدمات .

المناخ الضابط المناخى :

يتفق الناس جميعا ، على أهمية المناخ وعناصره ومتغيراته على المدى القصير ، وعلى المدى الطويل ، وعلى المدى الجيولوجى ، فى ربوع الأرض . وفى تقدير الجغرافيين ، أن المناخ هو أهم عنصر من مجموعة العناصر ، التى تتداخل وتتشترك فى صياغة المنظور الجغرافى الطبيعى ، وتحدد خصوصيته الطبيعية على صعيد أى مساحة معينة . وقل يكون المناخ ، هو العنصر الأكثر قيمة وفاعلية ، عندما يتعين التمييز الجغرافى ، بين أى اقليم وسائر الأقاليم الأخرى . بل قل يكون المناخ ، هو العنصر الأكثر قيمة وفاعلية وتأثيرا على وجود حركة الحياة ، الانسان والحيوان والنبات ، فى المكان والزمان .

وفى الوقت الذى يجاب فيه الحيوان والنبات خواص المناخ ، ويستسلم للضابط المناخى فى المكان والزمان ، يواجه الانسان المناخ والضابط المناخى مواجهة ايجابية . وفى هذه المواجهة ، يفرض المناخ على وجود الانسان ضغوطا ، ويكون الضابط المناخى ، وكأنه التحدى المباشر لارادة حركة الحياة ، وهى تقدم على التعامل مع الأرض وتسخيرها . ويقبل الانسان هذا التحدى ، وهو يمتلك قوة الفعل المضاد ، الذى يحرره من بعض ضغوط الضابط المناخى فى المكان والزمان . وفى أدنى مراتب القبول بتحدى الضابط المناخى ، يطاوع الانسان هذا الضابط ، ولكنه لا يكف عن التحايل عليه حتى يطوعه أحيانا ، أو حتى يجمد مفعول ضغوطه ، ويحرر استخدام الأرض من بعض أو من كل هذه الضغوط المناخية أحيانا أخرى . ويدخل الجغرافى المناخ ودراسة المناخ ، بكل ما يعلنه من تحدى

ويفرض من ضبط ، فى الحساب ، عندما يتجرى حسن تقويم نشباط الانسان وادائه ، وهو يتعامل مع الأرض ويلتمس تسخيرها . ويبدو هذا التوجه الجغرافى حميدا ، على اعتبار أن المناخ وعناصره ، الحرارة والضغط الجوى والرياح والرطوبة والتكاثف والتساقط ، تؤثر على القدرات العقلية ، وعلى القدرات النفسية ، وعلى القدرات العضلية وهى من وراء قوة فعل الانسان التى تتعامل مع الأرض . ومن ثم يتحرى الجغرافى البحث عن مبلغ تصدى الانسان للمناخ ، ومحصلة علاقته بالضابط المناخى فى المكان والزمان ، وهو يتصالح معه ويتطوعه أو وهو يتجايل عليه ويتطوعه ، أو وهو يتحرر منه ويجمد مفعوله ، حتى يتسنى له استخدام الأرض .

وما من شك فى أن الانسان يتعامل مع كل أنواع المناخات السائدة على صعيد الأرض . وتؤكد القاعدة على أن فى وسع الانسان وهو يمتلك القدرة على التكيف على مواجهة التحدى المناخى ، ولما يكون الاستثناء الذى يعنى الخروج عن هذه القاعدة . وفى ظل هذه القاعدة ، نستوعب أو نفهم معنى قبول التحدى المناخى ومعنى مواجهة الضابط المناخى ، لكى يصلحه الانسان ويتعايش معه ويكتسب حق التعامل مع الأرض . وفى مواجهة الضابط المناخى ، يتفاوت الجهد ويختلف الأداء وتتباين الوسائل التى تسعفه فى التصالح فى المكان والزمان ، ومع ذلك يبقى فى وسع الانسان دائما أن يتعامل مع الضابط المناخى على مستوى من المستويات المتفاوتة ، لكى تطوعه الأرض ، ويستخدمها فتجاوبه . وحتى لو حرم المناخ الانسان وفرض الضابط المناخى الذى يحول دون استخدام الأرض لأنها لا تجاوب وسائله ، فان هذا الحرمان لا يكاد يستمر فى المكان والزمان . وفى ظل المتغيرات الطبيعية والمتغيرات البشرية ، يأتى الوقت الذى تخترق فيه وسائل الانسان المتطورة حاجز هذا الحرمان .

ويقالى بعض الجغرافيين كثيرا ، وهم يقومون بفعل المناخ وقوة فعل الضابط المناخى ، فى المكان والزمان ، وكيف تستسلم له حركة الحياة .

فى أى مساحة معينة ، على صعيد الأرض • ويتماذى هذا التهويل الى حد المبالغة فى تصوير ضغوط المناخ والمناخ الضابط المناخى ، وهو يوجه مسيرة التعامل بين الانسان والأرض ، الذى يطور الحضارة البشرية على صعيد الأرض • وقل يلتمس هذا التهويل أو المبالغة الربط الشديد بين المتغيرات المناخية المتوقعة من عصر الى عصر آخر فى جانب ، وتقاط التحوّل الحاسمة على درج المضى الحضارى والمتغيرات الحضارية المنشودة فى جانب آخر • بل قل يوقع هذا التهويل بالجغرافى فى قبضة الحتم ، الذى ينتهى الى الاستخفاف بقدرات ومهارات الانسان ، وهو يتعامل مع الأرض ويتغنى تسخيرها واستخدامها ، فينتصر أحيانا وتجاوبه الأرض ، وينهزم أحيانا أخرى ولا تجاوبه الأرض •

هذا وينبغى أن نتجنب هذا التفكير الجغرافى المتحيز من غير حق الى جانب المناخ ، سواء تمثل هذا التحيز فى الحتم ، أو فى الامكانية • ويجب أن ننظر الى المناخ والى قوة فعل الضابط المناخى نظرة واقعية • بل قل يجب أن تكون هذه النظرة الجغرافية متوازنة ، لا تقف فى صف الطبيعة والمناخ سلاح من أسلحتها ، ولا تنحاز الى صف الانسان والخبرة والوسيلة التكنولوجية سلاح من أسلحته • ومن ثم يتبين الاجتهاد الجغرافى المواجهة بين الانسان والأرض ، بنظرة منصفة لا تعرف التحيز • وتجسد هذه النظرة المنصفة ، وصول هذه المصارعة ، الى شىء من التصالح ، الذى يرسخ قواعد الاتفاق بين الانسان والأرض على الحق المستباح فى الانتفاع بالأرض وتسخيرها ، فى ظل المناخ السائد ومتغيراته الفصلية •

ومن خلال اجتهاد الانسان السلبى ، على صعيد مساحة من الأرض ، لا يتحقق انتصار حاسم على الضابط المناخى • وقل يكون الضابط المناخى مسئولاً عن تعذر قيام العلاقة المناسبة بين الانسان والأرض • ومن غير هذه العلاقة ، تصبح الأرض التى يحرم الضابط المناخى الانسان فيها من الانتفاع بها ، منهزمة وحدها ، لأنها تبقى من غير جدوى • بل قل لا ينهزم

الانسان فى هذه المواجهة ، لانه ينسحب ويبحث عن الانتصار على الضابط
المناخى فى المساحة الأخرى من الأرض التى ينتقل إليها .

ومن خلال اجتهاد الانسان الايجابى ، على صعيد مساحة أخرى من
الأرض ، يتحقق انتصار حاسم على الضابط المناخى . ولا يعنى هذا
الانتصار شيئاً أهم من قيام العلاقة المناسبة بين الانسان والأرض . وقيام
هذه العلاقة معناه أن يمتلك الانسان حق استخدام الأرض ، ومعناه أيضاً
أن تصبح لهذه الأرض جدوى . وقل يكون الانسان مسئولاً عن مواجهة
الضابط المناخى ، لكى يؤمن العلاقة بينه وبين الأرض ، حتى يظل فى وسعه
أن يسألها ، ويظل فى وسعها أن تجاوبه . بل قل يكون الانسان مسئولاً
عن استيعاب متغيرات الضابط المناخى من فصل الى فصل ، أو من عصر الى
عصر حتى لا يفلت منه زمام السيطرة على الأرض وتسخيرها واستخدامها .

ومن شأن تعامل الانسان مع الأرض ، وتعايشه مع الواقع المناخى فى
ربوعها ، أن يجسد أقصى ما تنتهى نتائج المواجهة بين الانسان وقوة فعل
الضابط المناخى السائد ، فى المكان والزمان . وتبتنى نتيجة هذه المواجهة
التي تتفاوت من مكان الى مكان آخر ، أو من عصر الى عصر آخر ، على قوة
فعل الانسان ومهارة وسيلته الحضارية المتاحة . ويواجه الانسان - على
سبيل المثال - نقص المطر أو انحرافه عن المعدل ، أو انحرافه عن مواعيد
سقوطه المرتقبة ، لكى يتجنب ضغوط الضابط المناخى . وعلى مستوى من
المستويات ، فيتخذ الانسان من سحر وشعوذة وتدجيل صانع المطر ، وسيلة
للخروج من أزمة المواجهة التي تفرضها مواجهة الضابط المناخى . وعلى
مستوى آخر ، يعتمد الانسان على ما يملكه من علم متطور فى صياغة
الوسيلة الأنسب أو الأفضل ، للانتصار فى مواجهة الضابط المناخى .

وعلم الانسان ومستوى حضارته ومهارته ، وهى من وراء الابداعات
الفنية والتكنولوجية ، يحدد نتيجة الاجتهاد الفعال فى مواجهة الضابط

المناخى ، من أجل حسم مسألة استخدام الأرض • ومن شأن الاجتهاد الجغرافى أن يحسن فهم واستيعاب قوة فعل الضابط المناخى ، وهو مركب تتداخل فى تركيبه عنصر الحرارة وحركة الرياح وعنصر الرطوبة والتكاثف وعنصر التساقط والمطر • ومن شأن الاجتهاد الجغرافى أيضا ، أن يحسن فهم واستيعاب قوة فعل الوسيلة البشرية ، وهى متنوعة وقابلة للتغير أو للتطور • وينتهى هذا الاستيعاب الجغرافى بالضرورة الى الحكم الجغرافى الصحيح ، على طبيعة هذه المواجهة بين الانسان والضابط المناخى • كما يتسع هذا الحكم الجغرافى لكى يحدد مستوى هذه المواجهة ، ومبلغ تفاوت نتائجها ، فى مجالات استخدام الأرض • ولا يغيب عن اعلان هذا الحكم الجغرافى استئثار مسئولية الانسان عن النتائج التى يتحدد بموجبه مستوى استجابة الأرض واستخدامها فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات •

وفى مستوى من مستويات المواجهة مع الضابط المناخى ، يطاوع من يستخدم الأرض فى الانتاج الزراعى ويلتزم ، فلا يزرع مثلا الا النبات الذى تناسبه درجة الحرارة المنخفضة ، لكى يتجنب الصقيع وفقدان الحيوية وعدم القدرة على مواصلة النمو • وفى مستوى آخر من مستويات المواجهة مع الضابط المناخى ، لا يطاوع من يستخدم الأرض ولا يكاد يلتزم ، فيزرع المحاصيل التى لا تناسبها الحرارة المنخفضة ، ليس لأنه يفامر ، بل لأنه يطوع الموقف لصالحه ، ويعرف كيف يحمى النمو من تأثير الصقيع • وفى مستوى أفضل من مستويات المواجهة مع الضابط المناخى ، يجمد من يستخدم الأرض مفعول الحرارة المنخفضة ويعزلها تماما ، ويحل محلها درجات الحرارة المنتخبة ، التى تناسب تحرر هذا الاستخدام وتكفل زراعة المحاصيل فى غير أوانها •

ومهما يكن من أمر ، فان الضابط المناخى من أهم الضوابط الطبيعية على صعيد الأرض • وليس فى وسع من يقدم على استخدام الأرض فى

الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات ، أن يتجنب مواجهة هذا الضابط المناخى . واذا كان من شأن هذا الضابط المناخى أن يعطى للانسان حق استخدام الأرض ، أو أن يحرمه من هذا الحق ، فإن حسن التعامل مع هذا الضابط المناخى ، والوصول الى قدر مناسب من المصالحة معه ، هى التى تحدد مستويات استخدامات الأرض المتفاوتة ، وهى تتراوح بين الاستخدام البدائى الجائر ، والاستخدام التقليدى غير الاقتصادى ، والاستخدام المتطور الاقتصادى .

الوجود الحيوى والضابط الحيوى :

يشارك النبات الطبيعى والحيوان الانسان فى صياغة الوجود الكلى الذى ينبض بالحيوية والحياة ، على صعيد الأرض . ومع ذلك هناك الحد أو الحاجز الفاصل بين النبات الطبيعى والحيوان ، وهما معا يمثلان ، العنصر الحيوى المركب ، الذى يتداخل فى تكوين المنظور الجغرافى الطبيعى فى جانب ، والانسان ووجوده الحيوى الفاعل الذى يتعامل مع الأرض فى اطار المنظور الجغرافى الطبيعى فى جانب آخر . وتصور هذا الحاجز ، لا يعنى سدا تنقطع به الصلة أو العلاقة بين الانسان وهو جزء من الوجود الحيوى على صعيد الأرض ، والنبات الطبيعى والحيوان وهو جزء آخر من نفس الوجود الحيوى على نفس الصعيد . وقل تبقى الصلة بين الانسان وهو فاعل وصاحب مصلحة فى جانب ، والنبات الطبيعى والحيوان ، وهما مفعول بهما يجاوبان هذه المصلحة فى جانب آخر .

واذا كان المناخ خواصه وضوابطه ، يشترك مع التربة خواصها وضوابطها فى المسئولية عن الصورة النباتية الطبيعية ، وهى تتألف من الأشجار والحشائش والأعشاب منفردة أو متداخلة فى الكساء الحضرى ، على صعيد الأرض ، فإن خواص الصور النباتية المتنوعة من أرض الى أرض أخرى ، تكون مسئولة عن وجود الحيوان ، وهو من أكلة العشب ، أو وهو

من أكلة اللحم • ولا تغيب عن الخبرة الجغرافية أبدا ، استشعار العلاقة العضوية بين عناصر هذا الواقع الحيوى وعناصر الأرض الأخرى ، فى إطار المنظور الجغرافى الطبيعى ، فى المكان والزمان ، وتحرى تعامل الانسان مع هذا الواقع الحيوى على صعيد الأرض • كما لا تغيب عن الخبرة الجغرافية أيضا ، الأوضاع التى تضع الانسان فى مواجهة صريحة مع الضابط الحيوى ، لكى يتسنى له اكتساب حق الانتفاع بالنبات والحيوان فى إطار استخدام الأرض لحساب الانتاج على وجه الخصوص •

وفى وسع الاجتهاد الجغرافى ، أن يدرك قيمة هذا الواقع الحيوى ، وهو يعبر عن مبلغ الثراء الذى تتحدث عنه الأرض ، وتكون معيننا جيدا للعطاء الذى يجاوب حاجة الانسان • وفى وسع الاجتهاد الجغرافى أيضا ، أن يتبين قيمة هذا الواقع الحيوى على الوجه الآخر ، وهو يعبر عن مبلغ الفقر الذى تعلن عنه الأرض ، وتكون معيننا مقترا بالعطاء الذى يجاوب حاجة الانسان • ويستشعر الاجتهاد الجغرافى فى الحالتين ، قوة فعل الضابط الحيوى الذى ينبغى أن يواجهه الانسان ، وهو يتعامل مع المعين السخى أو مع المعين المقتر • بل قل أنه يميز بين قوة فعل الضابط الحيوى ، على مستوى مرحلتين متعاقبتين شهدت وتشهد وجود الانسان وتحرى استخدام الأرض على صعيد الأرض •

وفى المرحلة الأولى من هاتين المرحلتين ، كان الضابط الحيوى ، هو أهم الضوابط التى لعبت دورا مؤثرا فى وجود الانسان ، أو فى انتشار الانسان ، على صعيد الأرض • وقل عاش الانسان فى هذه المرحلة ، عيشة الالتزام الحقيقى بالضابط الحيوى ، لكى تجاوبه الصورة النباتية الطبيعية والوجود الحيوانى ، وتلبى مطالبه ولا تبخل عليه • بل قل تعرض الانسان فى هذه المرحلة لضغوط الضابط الحيوى ، ولم يحسن التعامل معه حتى كان التحول الذى أنهى حالة الثراء • واستوجب هذا التحول تفسخ العلاقة

بين الانسان والأرض ، ومغادرة المكان تحت ضغوط الضابط الحيوى وعدم
استجابة الواقع الحيوى لمطالب الانسان .

وصحيح أن الانسان طلب الانتفاع فى مساحات من الأرض ، وتحرى
التعامل مع الغطاء النباتى الطبيعى وهو الذى كان يتألف من الأشجار ، أو
وهو الذى كان يتألف من الحشائش والأعشاب ، أو وهو الذى كان يتألف
من الأشجار والحشائش والأعشاب ، وتحمل ضغوط الضابط الحيوى .
وصحيح أيضا أن الانسان طلب الانتفاع فى مساحات من الأرض وتحرى
التعامل مع الوجود الحيوانى السائد ، وهو الذى جمع بين الحيوانات آكلة
العشب والحيوانات آكلة اللحم ، وتحمل ضغوط الضابط الحيوى . ولكن
الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن علاقة الانسان بالنبات أو بالحيوان فى المكان
والزمان ، قد استسلمت لقوة فعل الضابط الحيوى فى الحل والاقامة ، وفى
التنقل والترحال . كما لعب الضابط الحيوى دورا وجه اختيار الانسان
لاستئناس الحيوان واقتناء القطعان فى المكان ، أو لاستئناس النبات ومباشرة
الزراعة فى مكان آخر ، على صعيد مساحات الأرض فى نفس الزمان . بمعنى
أن تعامل الانسان مع الوجود الحيوى تأثر بقوة فعل الضابط الحيوى ، وهو
الذى كان من شأنه أن يستهلك ، ولا يمتلك القدرة على الانتاج ، وتأثر
أيضا بقوة فعل نفس الضابط الحيوى ، عندما أخذ فيه بزمام الانتاج .

وهكذا يتبين الاجتهاد الجغرافى الضابط الحيوى فى المكان والزمان ،
ويستشعر تأثيره أو قوة فعله الذى يتعين أن يواجهه الانسان ، حتى تتسنى
له فرص استخدام الأرض ، فى الانتاج على وجه الخصوص . وهذا معناه أن
هذا الضابط الحيوى لا يحسب حسابا لقوة فعله فى مجال دراسة استخدام
الأرض فى السكن أو فى توفير الخدمات . وقل ينبغى أن يتحرى الاجتهاد
الجغرافى القدر المناسب من التدقيق ، فى مجال استشعار قوة فعل أو تأثير
الضابط الحيوى على أنماط استخدامات الأرض فى الانتاج . بل قل ينبغى

أن يتحرى الاجتهاد الجغرافى مبلغ التفاوت بين قوة فعل الضابط الحيوى ، وهو يؤثر على كل نمط من أنماط استخدامات الأرض فى الانتاج .

وفى اطار هذا التفاوت ، نذكر أن استخدام الأرض فى طلب الانتاج الزراعى ، يستوجب مزيدا من العناية بحساب قوة فعل الضابط الحيوى . ويستوى فى ذلك أن تكون هذه العناية ، لكى ترشد حسن اختيار الأنواع من الأشجار والحشائش والأعشاب ، بقصد غرسها والسيطرة على كم وكيف انتاجها ، أو لكى ترشد حسن اختيار مساحات الأرض المناسبة ، بقصد استصلاحها ومباشرة الزراعة فيها . كما تكون العناية بالضابط الحيوى ضرورية فى صحبة الضوابط الطبيعية الأخرى ، لكى ترشد حسن اختيار وترتيب المحاصيل الحقلية المتنوعة ، فى اطار التركيب المحصولى الذى يناسب حيوية الأرض واستعداداتها للاستجابة والعطاء ، دون ضغط يجسد معنى الاستخدام الجائر على صعيد الأرض .

وفى اطار هذا التفاوت أيضا ، نذكر أن استخدام الأرض فى مباشرة الرعى وطلب الانتاج الحيوانى ، يستوجب شيئا مناسباً من العناية الخاصة ، بحساب قوة فعل الضابط الحيوى . ويستوى فى ذلك أن تكون هذه العناية محسوبة بدقة ، لكى ترشد حسن اختيار المرعى والمحافظة على حيوية التجديد فى نمو الحشائش والأعشاب نموا طبيعيا ، أو لكى ترشد حسن اختيار الحيوان الأنسب للاقتناء فى قطعان على صعيد المرعى . كما تكون العناية بالضابط الحيوى فى صحبة الضوابط الطبيعية الأخرى ضرورية ، لكى ترشد عملية الرعى ذاتها التى تحافظ على التوازن بين طاقة النمو على صعيد المرعى من ناحية ، وحجم القطيع وعدد أفراده ومعدلات استهلاك الحشائش والأعشاب من ناحية أخرى .

وفى اطار هذا التفاوت مرة أخرى ، نذكر أن استخدام الأرض فى مباشرة الصيد فى البر أو فى البحر ، يستوجب شيئا مناسباً من العناية

الخاصة ، بحساب قوة فعل الضابط الحيوى . ويستوى فى ذلك ، أن تكون هذه العناية محسوبة بدقة ، لكى ترشد اختيار المساحات الأنسب فى البر والبحر لمباشرة الصيد ، أو لكى ترشد اختيار الأنواع الأنسب من الحيوان والطير والأسماك . كما تكون هذه العناية بالضابط الحيوى فى صحبة الضوابط الطبيعية الأخرى أكثر من ضرورة ، لكى ترشد عمليات الصيد حتى لا تتجاوز أبدا الحد الذى ينتهك أو يخل بالتوازن الحيوى ، ويفضى الى انقراض بعض الأنواع .

وهكذا لا يفوت الاجتهاد الجغرافى جدوى الاهتمام بالضابط الحيوى وحسن التعامل معه ومواجهته من أجل تأمين حسن استخدام الأرض فى الانتاج . وفى غيبة هذا الاهتمام ، يقع الاستخدام فى خطيئة تخل بالجدوى الاقتصادية أحيانا ، أو فى خطيئة تطعن فى حتمية المحافظة على التوازن بين الالحاح فى طلب العطاء من الأرض ، وتحديد حيوية الأرض لكى تواصل العطاء أحيانا أخرى . بل قل فى غيبة هذا الحساب الذى يفضى اليه التعامل مع الضابط الحيوى ، يمضى استخدام الأرض فى الانتاج على درب الخطأ ، حتى يبلغ حد الافساد الذى يدمر قدرة الأرض على الاستجابة ومواصلة العطاء .

وفى اطار مواجهة الضابط الحيوى ، وحسن التعامل معه ، على مستوى الالتزام فيطاوله الانسان ، أو على مستوى التحايل فيطوعه الانسان ، يتأتى استخدام الأرض فى الانتفاع بالانتاج الطبيعى أو الاقتصادى . وقل لا يبلغ فى ظل حسن مواجهة الضابط الحيوى ، أمر استخدام الأرض حد الافساد أو الضغط الذى يفسد أو الذى يدمر قدرات الأرض على الاستجابة ، لحساب الانسان . بل قل أن حسن مواجهة الضابط الحيوى ، يكفل المحافظة على الأرض وتأمين حيويتها ، ويحول دون تفسخ العلاقة

الايجابية المنضبطة ، بين الانسان وقوة فعل تكنولوجيته ومواهبه فى جانب ، والأرض وقوة فعل خواصها والسنن الطبيعية الحاكمة فى جانب آخر .

* * *

وبعد أقول ينبغى أن نتبين بعناية شديدة ، كيف يواجه الانسان ، وهو يقدم على استخدام الأرض ، والتعامل معها ، الضوابط الطبيعية . وفى هذه المواجهة ، يلتمس الانسان ، وهو يضبط وينضبط ، الوسيلة أو الحيلة ، أو المهارة التى تشد أزره . ولا يتأتى هذا الاستخدام الذى يجاوب حاجة الانسان ، الا على قدر ما تحققه الوسيلة أو المهارة وقوة فعلها ، من مصالحة أو توافق مع قوة فعل الضوابط الطبيعية ، فى المكان والزمان .

وهذا معناه أن الانسان يصبح شأنه شأن الطبيعة ، صاحب قدرة على مباشرة الضبط البشرى وقوة فعله المناسب ، فى مواجهة الضبط الطبيعى وقوة فعله . وتسجل هذه المواجهة فى ظل الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض ، نقطة البداية . وعندما تفضى هذه المواجهة الى حد المصالحة ، تتأتى استجابة الأرض ، ويتسنى استخدامها وتأمين انتفاع الانسان بها . وعندما تفشل قدرات الانسان فى هذه المواجهة ويتعذر الاتفاق وتأمين حد المصالحة ، تستحيل استجابة الأرض ، ويتعذر استخدامها وتأمين انتفاع الانسان بها .

ومن ثم يدرك الاجتهاد الجغرافى مبلغ حاجة الانسان ، الى الاقدام على هذه المواجهة ، بشرط حسن التحلى بقدرات الضبط البشرى المتاحة . كما يدرك أيضا مبلغ حاجة الانسان فى هذه المواجهة الى الوسيلة أو الى التكنولوجيا ، التى تقوى ساعده وتشد أزره ، وهو يباشر الضبط البشرى . ومع ذلك لا ينبغى أن يفوت الاجتهاد الجغرافى حسن التمييز بين أوضاع يكون فيها المتغير البشرى ، فى المكان والزمان ، عاملا فى صف الانسان

يشهد أزره أحيانا وهو يواجه طبيعة الأرض ، وأوضاع أخرى يكون فيها المتغير البشرى فى المكان والزمان ، عاملا فى صف غير صف الانسان ويخذه وهو يواجه طبيعة الأرض وضوابطها أحيانا أخرى .

ويدرك الاجتهاد الجغرافى جيدا ، معنى أن تقف الضوابط البشرية فى صف غير صف الانسان . وتكون فى هذه الوقفة وكأنها تخذه . بل تكون وكأنها تقف فى صف الضوابط الطبيعية ، وتتخالف معها فى مواجهة الانسان وقوة فعله ، وهو يقدم على التعامل مع الأرض ، ويطلب تسخيرها واستخدامها . ويستحق هذا الضبط البشرى ، أن يكون محل الاهتمام الجغرافى ، حتى يتسنى حساب جدواه ، سواء وهو يعمل فى صف الانسان، ويشهد أزره وينتصر له فى مواجهة الضبط الطبيعى ، لتأمين استخدام الأرض ، أو وهو يعمل فى صف الضبط الطبيعى ويشاركه فى مواجهة الانسان وتقليم أظافره واحباط جهده ، حتى يفشل فى استخدام الأرض .

* * *

الفصل الثاني

الإنسان والأرض ، في المكان والزمان قدرات ومتغيرات وضوابط خاكة لانماط استخدام الأرض

- الإنسان في عيون جغرافية
- المجتمع والضابط الاجتماعي
- السكان والضابط الديموجرافي
- الاقتصاد والضابط الاقتصادي
- الابداع والضابط الحضاري

الفصل الثاني

الانسان والأرض ، فى المكان والزمان

قدرات ومتغيرات وضوابط حاكمة لأنماط استخدام الأرض

إذا كان من شأن الجغرافى ، أن يطل على مسألة استخدام الأرض فى الانتاج ، أو فى تجهيز السكن وإقامة وتأسيس المستوطنات ، أو فى توفير وتوزيع الخدمات ، فى إطار علاقة توافق حسن ، بين الانسان والأرض فإنه ينبغي أن يتمعن ويدقق ويحلل موقف هذين الطرفين الشريكين فى هذه العلاقة الايجابية ، على صعيد المساحة المعنية . ويرى الجغرافى هذه العلاقة الايجابية محل اهتمامه وعنايته ، وهى فى صورة من صور المواجهة بين الطرفين الشريكين .

وتجسد هذه المواجهة بين الانسان والأرض ، موقفا خاصا ، ينبغي أن ينتهى الى الاتفاق بينهما . وقل أن هذه المواجهة لا تنتهى أبدا بفالب. ومغلوب . بل قل فى هذه المواجهة ، يحسم الأمر كله ، انتصار الانسان. وانتصار الأرض معه ، وكأنهما يتفقان على أن تلين له وتجاوبه أحيانا ، أو يحسم الأمر كله فشل الانسان وفشل الأرض معه ، وكأنهما يتفقان على أن نرفض الأرض ولا تجاوبه أحيانا أخرى . ورد الأرض بالايجاب على طلب الانسان ، معناه أن تنشأ العلاقة بينهما ، ويتسنى استخدام الأرض . ورد الأرض بالرفض على طلب الانسان معناه أن تتعذر العلاقة بينهما ويستحيل استخدام الأرض .

ونشأة العلاقة بين الانسان والأرض معناه الاتفاق بينهما واستسلام الأرض . وترسيخ هذه العلاقة بين الانسان والأرض وتطويرها معناه تطوير الاتفاق بينهما ، والتمادى فى استجابة الأرض . ولأن الانسان هو المسئول

أصلا عن نشأة وترسيخ وتطوير هذه العلاقة مع الأرض ، وهو صاحب المصاحبة فى جدوى هذه العلاقة عندما تستسلم له الأرض ، يدرك الاجتهاد الجغرافى مبلغ مسئوليته عن اختيار الأرض ، التى ينبغى أن يتيقن من حسن استسلامها والرد على طلب الانسان منها بالايجاب . كما يدرك الاجتهاد الجغرافى أيضا مبلغ مسئولية الانسان أيضا ، عن تجنب التعامل مع الأرض التى يتيقن من عدم استجابتها والرد عليه بالسلب ، أو عن تجنب التعامل مع الأرض ، التى لا يملك التكنولوجيا المناسبة لتطويعها والزامها بالاستجابة المطالبة منها .

الانسان فى عيون جغرافية :

وفى اطار هذه الوقفة الجغرافية التحليلية المتأنية ، يطل الجغرافى على الانسان على صعيد المساحة المعنية ، فى ربوع الأرض ، وتدقق العين الجغرافية بعناية فى منظومة المنظور الجغرافى البشرى لكى تتحرى تداخل العناصر المتنوعة المتداخلة فى تكوين هذه المنظومة . وتتابع هذه العين الجغرافية التدقيق بعناية أكثر تغلغلا ، فى كنه المنظور الجغرافى البشرى ، وفى ماهية مكوناته . وتكون وكأنها تسأل عن أوضاع وعن قدرات ومهارات الانسان ، وعن استعداداته وتطلعاته على صعيد المساحة المعنية . وتثنى الدراسة الجغرافية على هذه المتابعة بشيء مناسب من التدقيق فى الكفاءة الحضارية وتوجهاتها الفاعلة بنشاط واصرار ، من وراء قدرات الانسان التى تلتمس التعامل مع الأرض واستخدامها . ويستهدف الباحث الجغرافى حسن تحرى قيام العلاقة بين الانسان والأرض ، وحسن حساب مستوى استجابة الأرض فى ظل هذه العلاقة .

ومن شأن الانسان ، وهو يوظف قوة فعل وسائله ، ويأخذ بزمام المبادرة لاستخدام الأرض فى الانتاج أو لاستخدام الأرض فى اقامة المستوطنات الريفية والحضرية ، أو لاستخدام الأرض فى توفير الخدمات العامة والخاصة ، أن يواجه بمهارة ، قوة فعل العناصر الطبيعية التى تتداخل

فى تركيب وترسيخ خواص الأرض • وفى صحبة قوة فعل هذه العناصر الطبيعية التى تتداخل فى تركيب الأرض وفى ترسيخ خواصها ، تكون الضوابط الطبيعية • وتبدو هذه الضوابط الطبيعية على صعيد الأرض ، وكأنها هى التى تفرض الشروط والالتزامات ، وتصنع الضغوط التى يتعين على الانسان قبولها أو التحايل عليها ، لكى تجاوبه الأرض وتستسلم لوسيلته • وتكون من وراء هذه الضوابط الطبيعية ، دواعى وموجبات لتغيرات طبيعية ، تغير من قوة فعل هذه الضوابط ، فتزداد ضغوطها أحيانا ، وتخف ضغوطها أحيانا أخرى •

وفى مقابل هذه الضوابط الطبيعية وضغوطها ، التى تتغير من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر ، يكون فى وسع الانسان أن يتحلى بالقدرة المادية والمعنوية ، لكى يواجه قوة فعل هذه الضوابط الطبيعية ومتغيراتها • وتدعم قوة فعل الانسان فى هذه المواجهة ، قدرات وإبداعات اجتماعية واقتصادية وحضارية ، فى المكان والزمان • وتفجر هذه القدرات والابداعات ، طاقات فاعلة ، تسعف الاقدام على التعامل مع الأرض ، سواء وهى تعجم عودها وتتيقن من استجابتها ، أو وهى تستخدمها للاستخدام المناسب • وتوفر هذه القدرات والابداعات أيضا ، الصياغة المناسبة للضوابط البشرية •

ومن ثم تكون الضوابط البشرية مطلوبة فى صحبة القدرة التى ينبغى أن يتحلى بها الانسان عندما يتعامل مع الأرض • وتبدو هذه الضوابط البشرية فى صف الانسان ، وكأنها ترد على الضوابط الطبيعية ، ردا مناسبيا يخفف قيود وشروط وضغوط الالتزام بها لكى تجاوبه الأرض أحيانا ، أو يطوع قيود وشروط وضغوط الالتزام بها لكى تجاوبه الأرض الاستجابة الأفضل أحيانا أخرى • وتكون من وراء هذه الضوابط البشرية ، دواعى وموجبات لتغيرات بشرية ، تغير قوة فعل هذه الضوابط ، فتشعل

قدراتها لحساب الانسان أحيانا ، أو تضعف قدراتها لحساب الانسان أحيانا أخرى . وقد يتماذى هذا التغير الى حد تتخلى فيه الضوابط البشرية عن موقفها فى صف الانسان لكى تعمل فى غير مصلحته وتخذله فى مواجهة الضوابط الطبيعية .

وصحيح أن الانسان هو الذى يبادر ، أو هو الذى يقدم على التعامل مع الأرض ، وفى قبضته الوسيلة المناسبة التى تباشر ضبط الأرض ضبطا يكفل تطويعها ، ويؤمن استجابتها . بمعنى أن المبادرة البشرية تكون فى صحة الضبط البشرى ، عندما تعجم عود الأرض ، وتطالبها بالاستجابة لحسان الانسان فى المكان والزمان .

وصحيح أيضا أن الأرض لا تكاد تستسلم وتطوع الانسان وتذعن لضبط البشرى ، من غير أن يتحدد مقدار الالتزام بالضبط الطبيعى . بمعنى أن استجابة الأرض ، تكون فى صحة قوة فعل الضبط الطبيعى ، وهى تلتزم بمبلغ التزام الانسان به فى صحة قوة فعل الضبط البشرى .

ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن حسم المواجهة بين الأرض وخواصها وفى صحتها الضبط الطبيعى فى جانب ، والانسان وقدراته وفى صحتها الضبط البشرى فى جانب آخر ، يكون فى اطار الشئ المناسب من الضبط والانضباط المتبادل . ويتفاوت هذا الشئ المناسب من الضبط والانضباط المتبادل ، من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر .

هناك أكثر من وجه لهذا الموقف النهائى ، الذى تحسمه المواجهة بين الانسان والأرض ، على صعيد الأرض فى المكان والزمان . ويدرك الاجتهاد الجغرافى ، نتيجة هذا الحسم ، ويستشعر بمبلغ قبول الانسان به . وهناك أيضا أكثر من مستوى لتعامل الانسان مع الأرض فى ظل هذا الحسم . ويكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى أن يتبين هذا المستوى ، وأن يحسب

مبلغ استجابة الأرض لحساب الانسان ، أو أن يتقصى دواعى عدم استجابة الأرض لطلب الانسان .

وعلى وجه من هذه الوجوه المتعددة ، يكون الفشل الذى لا يعنى غير تعذر توثيق العلاقة بين الانسان والأرض . بمعنى أن يطلب الانسان من الأرض ، بكل ما يملك من وسائل ومهارات ، وفى صحبته الضبط البشرى المتاح ، وأن ترفض الأرض الاستجابة ، بكل ما تملك من خواص ومواصفات ، وفى صحبتها الضبط الطبيعى . وفى مثل هذه الحالة ، التى تتعذر فيها مسألة توثيق الصلة بين الانسان والأرض ، يكون لكل منهما حصته من الفشل وخيبة الأمل . وقل أن الأرض من غير انتصار الانسان فى مجال توثيق هذه العلاقة ، لا تساوى شيئاً ، وتبقى بكراً من غير جدوى . بل قل أيضاً أن الانسان من غير انتصار على صعيد الأرض ، يوثق العلاقة بها . ويؤمن وجوده عليها ، لا يساوى شيئاً ، وينبغى أن يغادرها لأن البقاء يكون من غير جدوى .

وعلى وجه آخر من هذه الوجوه المتعددة ، يكون الانتصار ، الذى لا يعنى غير ضبط وتوثيق العلاقة بين الانسان والأرض . بمعنى أن يطلب الانسان من الأرض ، بكل ما يملك من وسائل ومهارات ، وفى صحبته العون الذى ييسره الضبط البشرى ، وأن تجاوب الأرض بكل ما تملك من خواص ومواصفات ، وفى صحبتها الاستعداد الذى يقبل به الضبط الطبيعى . وفى مثل هذه الحالة ، التى تيسر فيها مسألة توثيق الصلة بين الانسان والأرض ، يكون لكل منهما حصته من النجاح وتفتح كل أبواب الأمل . وقل أن الأرض فى إطار انتصار الانسان الذى يوثق هذه العلاقة ، تساوى شيئاً كثيراً ، وتتفجر منها ينابيع الخير كله ، لحساب الانسان . بل قل أن الانسان فى ظل هذا الانتصار على صعيد هذه الأرض ، ييساوى شيئاً كثيراً يؤمن وجوده ، حتى يعنى ثمرة الخير المتفجر من هذه الأرض .

وفشل الانسان فى التعامل مع الأرض - وهو مسئول - ، وتعذر توثيق العلاقة بين الانسان والأرض ، لكى يبدأ ويستمر النبض العمرانى ، معناه عجز وسائل ومهارات الانسان وفى صحبته قوة فعل الضبط البشرى ، فى مجال تطويع الأرض وفى صحبتها قوة فعل الضبط الطبيعى . ومن ثم يجسد هذا الفشل معنى عدم الوصول من خلال المواجهة ، الى حد المصالحة وحسن الاتفاق ، الذى يطلق يد الانسان ، ويبيح لها حق التعامل مع الأرض والانتفاع بها . وقل يتعذر فى هذه الحالة استخدام الأرض ، لأنها لا تجاوبه وكأنها تعلن العصيان . وعندئذ ينبغى أن ينسحب الانسان من هذه الأرض ، التى لا تجاوبه ، وأن تبقى هذه الأرض غير مأهولة . وقد يعاود الانسان الكرة مرة أخرى ، عندما يتأهل بوسائل أفضل ، للتعامل مع هذه الأرض واستخدامها وبث أسباب العمران فى ربوعها .

ونجاح الانسان فى التعامل مع الأرض والانتفاع بها ، وترسيخ العلاقة بين الانسان والأرض ، معناه انتصار وسائل ومهارات الانسان ، وفى صحبته قوة فعل الضبط البشرى ، فى مجال تطويع الأرض ، وفى صحبتها الضبط الطبيعى . ومن ثم يجسد هذا النجاح معنى الوصول من خلال المواجهة ، الى حد المصالحة وحسن الاتفاق ، الذى يطلق يد الانسان ويبيح لها حق التعامل مع الأرض والانتفاع بها . وقل يتسنى فى هذه الحالة استخدام الأرض ، لأنها تجاوب الانسان وكأنها تستسلم . وعندئذ ينبغى أن يتحرى الانسان الحذر ، فلا يتجاوز حد المصالحة مع الأرض ، حتى لا يطعن هذا التجاوز فى جدوى العلاقة معها . بل قل ينبغى أن يتشبث الانسان بهذه الأرض التى تجاوبه ، وأن يحرس بعيون يقظة حد المصالحة مع الأرض .

والعين الساهرة التى تحرس حد المصالحة ، تباشر هذه المهمة بعناية وصبر ، والانسان على يقين بمسئوليته عن :

أولاً : المحافظة على البيئة ، وتجنب دواعى الافساد فى الأرض ، أو الوصول الى حد الاستخدام الجائر الذى يعرضها لما لا طاقة لها به .

ثانياً : حسن مواجهة التغيرات الطبيعية التى يكون فى وسعها أن تضاعف قوة فعل الضبط الطبيعى ، وتضغط ضغطا يزلزل حد المصلحة مع الأرض ، أو يهدمه .

وفى ظل هذه المسئولية ، ينبغى أن يتحرى الانسان فى مجالات استخدام الأرض ، الشئ الأنسب من التوازن والتوازى بين الانتفاع بالأرض وفى جانب ، والمحافظة على الأرض فى جانب آخر . بل قل لا ينبغى أبدا التفريط فى حسن استمرار العلاقة بينه وبين الأرض . وفى ظل هذه المسئولية أيضا ، ينبغى أن يتوقع الانسان غدر الطبيعة وتحديات الضبط الطبيعى المتغير ، وأن يتحرى الابداع والابتكار وتطوير الوسائل التى يكون فى وسعها أن تبطل مفعول هذه التحديات ، وأن توقف احتمالات تفسخ العلاقة مع الأرض . وحتى لو أفلح هذا الضبط الطبيعى فى مباشرة التحدى الذى يدمر أو يهدم حد المصلحة مع الانسان ، فلا ينبغى أن يستسلم ويقبل بنتائج هذا التفسخ . ويظل الانسان مسئولاً عن حسن تطوير وسائله وشحن قدرات وقوة فعل الضبط البشرى لكى يواجه الأرض من جديد ، ولكى يصارع من أجل بناء حد جديد للمصلحة ، ويكفل إعادة العلاقة بينه وبين الأرض ، ويؤمن استخدامها مرة أخرى .

واضافة الى مسئولية عين الانسان اليقظة التى تحرس حد المصلحة مع الأرض ، وتؤمن استخدامها الاستخدام المناسب ، ينبغى أن يتحلى الانسان بالقدرة على استيعاب التغيرات البشرية المرتقبة من عصر الى عصر آخر ، حتى يطور ويعحسن وينمى وسائله الفاعلة وقوة فعل الضبط البشرى . وفى صحبة هذا الاستعداد أو هذا التحلى ، يصبح فى وسع الانسان كما الاستشعر نمو وتطور قوة فعل وسائله أن يعاود الكرة على الضبط الطبيعى ،

ويصارع من أجل الحد الأفضل من المصالحه التي ترسخ وتطور مستوى تسخير واستخدام الأرض ، بمعنى أن يكفل تطوير وسائل الانسان تطوير استجابة الأرض ، وأن تزداد قبضة الانسان قوة ، وهو يستخدم الأرض . وهذا هو عين ما يعنى أن خير ما يشد أزر الانسان فى استخدام الأرض ، أن يملك زمام الضبط البشرى وحسن تطويره وحسن توظيفه فى السيطرة على الأرض والانتفاع بها .

وقل ان فقدان زمام الضبط البشرى ، يضع العلاقة بين الانسان والأرض فى حرج شديد . وفى مثل الموقف الحرج ، يواجه الانسان وهو يتعامل مع الأرض ، وعليه أن يتحمل ضغوط الضبط الطبيعى دون أن تسعفه قوة فعل الضغط البشرى ، وهى تقف فى صفه . ويبدو وكأن هناك تحالف ضاغط بين الضبط الطبيعى والضبط البشرى على أوضاع الانسان ، وهو يستخدم الأرض . وفى مثل هذه الحالة يكون الانسان أحوج ما يكون لانهاء هذا التحالف ، واعادة الضبط البشرى لى يعمل فى صفه . ولو لم يبادر الانسان الى تعديل هذا الوضع ، حتى يتجنب عواقب ضغوط الضبط البشرى والضبط الطبيعى ، تتضرر العلاقة بينه وبين الأرض ، وصولا مع الاستمرار الى حد تفسخ هذه العلاقة ، وتوقف استجابة الأرض .

هذا ويلتمس الاجتهاد الجغرافى الذى يتابع ويتحرى ويتقصى قدرات الانسان فى مجالات استخدام الأرض ، والانتفاع بها فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات ، ادراك قوة فعل الضبط البشرى . ويتحرى الاجتهاد الجغرافى موقف هذا الضبط البشرى مع الانسان وهو ينصفه ويشد أزره ويقوى ساعده ، فى مواجهة الأرض والضبط الطبيعى وتحدياته . كما يتحرى الاجتهاد الجغرافى موقف هذا الضبط البشرى من الانسان وهو يخذله ويتخلى عنه ولا يعينه فى مواجهة الأرض والضبط الطبيعى وتحدياته . ومهما يكن من أمر ، فان الضبط البشرى وهو فى صف الانسان

ينصفه أو وهو ليس فى متناول الانسان يخذله ، يتأسس على الأبعاد التى تتحدد بها أوضاع حركة الحياة فى المكان والزمان . بمعنى أن تكون هذه الأبعاد ، الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية والحضارية والسياسية ، من وراء ضوابط بشرية متعددة . وبمعنى أن تكون دواعى التغيير الاجتماعى والاقتصادى والديموجرافى والحضارى والسياسى ، من وراء التغيير فى قوة فعل الضوابط البشرية من عصر الى عصر آخر .

ومفيد جدا ، أن يطالع الاجتهاد الجغرافى هذه الضوابط البشرية ، وأن يحسب جدواها ويلتمس قوة فعلها المباشر وغير المباشر . ومفيد جدا مرة أخرى ، أن لا يغيب عن البحث الجغرافى مبلغ تغير قوة فعل هذه الضوابط البشرية ، من مكان الى مكان آخر أو من عصر الى عصر آخر . وأهم من ذلك كله هو أن يتبين الاجتهاد الجغرافى ، كيف يوظف الانسان هذه الضوابط البشرية وهى فى صفة تسعفه وتشد أزره أحيانا ، وكيف يواجه الانسان ضغوط هذه الضوابط البشرية وهى نى صفة غير صفة تخذله عندما يتعامل مع الأرض ويلتمس استخدامها ، على مستوى من مستويات التطويع المتفاوتة ، فى المكان والزمان ، أحيانا أخرى .

عندما نحدث عن الانسان وقوة فعله ، وهو يواجه الأرض ويتعامل مع الطبيعة فى المكان والزمان ، ويستعين بالضبط البشرى فى مواجهة الضبط الطبيعى ، لا يعنى ذلك الانسان الفرد وحده . بل قل يعنى الانسان العضو الشريك فى تشكيلات المجتمع البشيطة أو المركبة . ويدرك الاجتهاد الجغرافى ، أن الانسان وهو يواجه الأرض ويصارع الطبيعة ، ويتعامل مع الضبط الطبيعى ، ويسجل مستوى من مستويات الانتصار فى المكان والزمان ، لا يعمل ولا يتعامل مع الأرض تعاملًا يطالب الانتاج ، أو يطلب السكن ، أو يطلب الخدمات ، لسدابه الشخصى فقط .

وقل أن الانسان يعمل ويكدح وينتصر بذاته، ويوظف قدراته ومهاراته،
فى تطويع الأرض وفرض سيطرته عليها واستخدامها ، لحساب المجتمع .
وفى اطار التفرد على صعيد مجتمع الأسرة البسيط ، يكون الانسان مسئولاً
مسئولية مباشرة . وفى اطار التوحد على صعيد مجتمع الشعب أو الأمة
أو القبلية ، يكون الانسان مسئولاً مسئولية مباشرة أحياناً ، ومسئولية
غير مباشرة أحياناً أخرى . بل قل أنه يقدم على استخدام الأرض فى حضور
المجتمع ، لحساب المجتمع . ومن ثم يدرك الاجتهاد الجغرافى دور الانسان
الوظيفى ، الذى يستخدم الأرض فى الانتاج أو فى تجهيز السكن ، أو فى
توفير الخدمات ، ويتحمل أعباء غيره ويلتزم بحاجات يفرضها المجتمع .
ومن ثم يكون مطالباً بالاستماع لصوت المجتمع ، ويلبى مطالبه ويجاوبه .

ويجسد هذا الاستماع لصوت المجتمع ، وهذه الاستجابة التى تباشر
استخدام الأرض فى المكان والزمان معنى أن تكون الضوابط البشرية التى
تسعى الانسان فى أداء هذه المهمة . ويتحرى الاجتهاد الجغرافى دراسة
هذه الضوابط البشرية حتى يتبين له معنى أن توظف فى دعم موقف الانسان،
عندما يتعامل مع الأرض ويتحرى استخدامها .

* * *

المجتمع الضابط الاجتماعى :

تقاليد وقيم ومبادئ وعقيدة ، وإيقاعات نبض حركة الحياة الاجتماعية
فى المكان والزمان ، هى التى تصنع وتشكل الضابط الاجتماعى . بمعنى
أن يكون المجتمع مصدراً أصيلاً للضابط الاجتماعى ، الذى يحدد توجهات
العمل والتعامل مع الأرض ، على كل المستويات فى المكان والزمان ، بقصد
استخدام الأرض ، لحساب المجتمع . وقل أيضاً أن المجتمع وهو مصدر هذا
الضابط الاجتماعى ، ويحدد قوة فعله ، يثق كثيراً فى ضغوطه ، وفى حتمية
تأثيره على تعامل الانسان مع الأرض ، وتحرى الانتفاع بها ، بشكل أو بآخر .

بل قل أن المجتمع الذى يوظف هذا الضابط الاجتماعى ، لكى يمضى التعامل مع الأرض ، على درب الصواب الاجتماعى ، ولا يخذل الهدف الاقتصادى ، يحرس الالتزام به . بمعنى أن يعترض المجتمع على التعامل مع الأرض واستخدامها وطلب الانتفاع بها ، فى غيبة الضابط الاجتماعى .

ومن شأن الضابط الاجتماعى بكل خصوصية ارتباطه بالمجتمع فى المكان والزمان ، أن يكون فى صحبة الانسان وتوجهاته الايجابية ، وهو يتعامل مع الأرض . ويتحرى هذا الضابط الاجتماعى ، تأمين مسألة استخدام الأرض والانتفاع بها فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات ، دون الخروج عن تقاليد وقيم ومبادئ وعقيدة المجتمع . وقل أن هذا الضابط الاجتماعى يتحرى دعم الانسان وتأمين حسن التوجه المناسب الفعال ، فى مواجهة طبيعة الأرض ، وفى بلوغ الغاية من تطويعها والانتفاع بها ، لحساب المجتمع ، دون اثاره التناقض ، بين مصلحة الانسان فى استخدام الأرض من ناحية ، والاصول الاجتماعية المعمول بها وترسخها تقاليد وقيم وعقيدة المجتمع من ناحية أخرى .

هكذا يبدو هذا الضابط الاجتماعى ، وكأنه سلاح من أسلحة الانسان التى يتسلح بها فى مواجهة الضابط الطبيعى على صعيد الأرض فى المكان والزمان . وفى حضور هذا الضابط الاجتماعى ، يتحقق الضبط والانضباط المتبادل ، بين الانسان والأرض . ويكفى أن تكون ارادة المجتمع وقيمه وتقاليد ، من وراء هذا الضابط الاجتماعى ، فيشد أزره فى التعامل مع الأرض ولا يخذله أبدا ، وهى تجاوب حاجة المجتمع . وفى حضور هذا الضابط الاجتماعى ، يكون استخدام الأرض لحساب الانسان ، مشروعا تباركه الجدوى الاجتماعية ، فى المكان والزمان .

وفى غياب الضابط الاجتماعى من غير قصد ، أو تغييره بقصد ، عن الوقوف فى صف الانسان ، وهو يتعامل مع الأرض ، يوقع هذا الاستخدام

في الخطأ ، ويحرمه من الاستجابة الحميدة ، لحساب المجتمع ، ويحق للمجتمع أن يعلن اعتراضه على الوقوع في هذا الخطأ الاجتماعي . ويحق له أيضا أن يحرم هذا الاستخدام ، أو أن يجرمه ، ويفرض عليه شيئا من العقاب . بل قل يبدو استخدام الأرض في غيبة هذا الضابط الاجتماعي ، غير مشروع ، يرفضه المجتمع ويفتقد فيه الجدوى الاجتماعية ، في المكان والزمان .

ومن يستخدم مساحة من الأرض القابلة للزراعة ، في انتاج محصول غير مشروع ، يجسد - على سبيل المثال - معنى التعامل مع الأرض في غيبة الضابط الاجتماعي . وقل أنه يضرب بهذا الضابط الاجتماعي عرض الحائط ، فيتضرر به المجتمع ويرفضه ويعاقب عليه . بل قل يبدو هذا الضابط الاجتماعي ، وهو في صحبة الانسان ، مسئولاً عن وضع الحد المناسب ، الذي يفصل ويميز بوضوح ، بين نوعين من استخدام الأرض . ويجسد النوع الأول التعامل الذي يفسد في الأرض ، ويستخدمها على النحو المناقض لحاجة المجتمع . ويجسد النوع الثاني التعامل الذي يصلح في الأرض ، ويستخدمها على النحو المناسب لحاجة المجتمع .

وكان الافساد في الأرض ، سواء تمثل في تلوث البيئة ، أو تمثل في الاستخدام الجائر ، أو تمثل في سوء اختيار الهدف من الانتفاع بالأرض ، لا يكاد يتأتى الا في غيبة الضابط الاجتماعي . وقل أن الضابط الاجتماعي وهو صوت المجتمع ، يعبر عن حاجة المجتمع ، ويحرس مصلحة المجتمع ، ويوجه استخدامات الأرض المتنوعة ، في الوجهة الصحيحة ، التي لا تنتهك قيمه وتقاليده وعقيدته . بل قل أن حسن التزام قوة العمل ، وهي تستخدم الأرض بهذا الضابط الاجتماعي ، يرشد حسن الوصول الى حساب الجدوى الاجتماعية ، دون تعارض أو تناقض مع حساب الجدوى الاقتصادية ، في المكان والزمان . وفي الاعتقاد الجغرافي أن حساب الجدوى الاقتصادية وحدها ، واسقاط حساب الجدوى الاجتماعية ، لا يحقق أبدا الانتفاع الأنسب أو الرشيد بالأرض .

والفرق الاجتماعي ، بين مجتمع البداوة ومجتمع الاستقرار ، أو بين مجتمع الريف ومجتمع الحضر ، أو بين مجتمع الزراعة ومجتمع الصناعة ، أو بين مجتمع متدين ومجتمع غير متدين ، يجسد معنى الفرق بين الضابط الاجتماعي الذي يتباين وتفاوت قوة فعله المباشر وغير المباشر ، من مجتمع الى مجتمع آخر . والفرق الاجتماعي بين أوضاع المجتمع في المكان ، وهي تختلف من عصر الى عصر آخر ، يجسد التغيير الذي ينبغي أن تتأثر به قوة فعل وتوجهات الضابط الاجتماعي ، الذي يحرس استخدام الأرض ، لحساب المجتمع . بمعنى أن الضابط الاجتماعي ، لا يمثل قوة ضبط جامدة ، بل انها تتغير من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر . وقل أن من بين أهم مواصفات الاستخدام المناسب للأرض ، في المكان والزمان ، هو أن يتأتى في حضور الضابط الاجتماعي اليقظ ، الذي يكفل الحد الأنسب لمصلحة المجتمع . بل قل ينبغي أن تتغير مواصفات الاستخدام السائد ، في حضور الضابط الاجتماعي المتغير ، من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر .

وغياب الضابط الاجتماعي عن الوقوف في صف الانسان ، وهو يستخدم الأرض ، واستخفاف الانسان بتصويبات الضابط الاجتماعي والتفريط فيها ، يطعن في الجدوى الاجتماعية لاستخدام الأرض . وقد لا يعنى ذلك الغياب أو الاستخفاف ، أن يقف الضابط الاجتماعي في صف الضوابط الطبيعية ، ويشاركها في مواجهة صعبة ومثيرة ، تتحدى ارادة المجتمع في مجالات استخدام الأرض . ولكن يبدو أن هذا الغياب وهذا الاستخفاف ، يجسد خطرا ، يحرم المجتمع من الترشيده ، الذي يوجه استخدام الأرض ، في الوجهة الأجدى ، من وجهة النظر الاجتماعية . بل قد يفضى التفريط في الضابط الاجتماعي الى استخدام غير مناسب للأرض ، ولا تكاد تنفع به حركة الحياة في المكان والزمان ، على صعيد الأرض .

وعلى صعيد سيناء ، حيث تتحرى عمليات التنمية ، القدر المناسب من ترويض البداوة واشاعة الاستقرار ، هناك المثل الصارخ ، الذى يعنى عن وقوع استخدام الأرض فى السكن ، وتحسين مستوى الاسكان ، فى خطيئة اهمال الضابط الاجتماعى . وفى غياب هذا الضابط الاجتماعى ، الذى يبتنى على أسس وأصول وقواعد ، يفرضها واقع البداوة وتحولها المتأنى الى شىء من الاستقرار ، أقيمت عمائر ومساكن متعددة الطوابق . وقد تبدو هذه المساكن جميلة فى ربوع المكان ، ولكن فى غيبة الضابط الاجتماعى يتجلى الخطأ ، حيث لم يحسب استخدام الأرض فى تجهيز السكن وتطويره ، حساب المواصفات الأنسب للمجتمع السيناوى . بل قل فى غيبة الضابط الاجتماعى ، تكون هذه المساكن غريبة على الأرض ، وغريبة على المجتمع . وفى الاعتقاد الجغرافى ، أن حضور الضابط الاجتماعى وحسن الاستماع اليه ، كان فى وسعه أن يحمى التنمية من الوقوع فى الخطأ . كما كان فى وسعه أن يعترض على نقل الصورة التى يتأتى عليها اعداد السكن مناسباً للاستقرار فى المدن الصغيرة على ضفاف النيل ، أو فى ربوع السهل الفيضى ، لكى تكون الصورة نفسها وتكرر وهى طبق الأصل ، على صعيد سيناء .

وعلى صعيد جزيرة العرب ، حيث تتحرى السعودية التنمية وازدانة قطاع الصناعة الى البنية الاقتصادية ، هناك المثل الجيد ، الذى يعلن عن وضع الضابط الاجتماعى فى محله ، لترشيده استخدام الأرض وحسن توطين الصناعة . وقل أن وضع توصية الضابط الاجتماعى فى اعتبار فريق المخططين ، قد استوجب حسن اختيار مساحات الأرض الأنسب لتوطين الصناعة . وجاء توطين الصناعة فى اقليم الجبيل على الخليج العربى ، وفى اقليم ينبع على البحر الأحمر ، حتى يتسنى الفصل بين مواطن الصناعة ، وكل ما يتأتى فى صحبتها من تغيير ومتغيرات اجتماعية من ناحية ، ومواطن البداوة بكل ما تستغرق فيه من جمود وثشبث بالتقاليد والأعراض

والاعتراض عن التغيير من ناحية أخرى . ويكون حضور الضابط الاجتماعي وعدم التفريط فيما يوحى به من توصيات ، قد حقق شيئا مناسبا من التنسيق ، الذى يكفل التعايش السوى بين دواعى التجديد والانتفاع به ، ودواعى التقليد وعدم الطعن فيه ، أو الذى يحافظ على التوازن بين استخدام للأرض يلتمس التجديد والتحديث ، واستخدام للأرض يستغرق فى التقليد والتخوف من الجديد .

ووضع الضابط الاجتماعي فى اعتبار الانسان وهو يواجه الأرض ، أو وهو يلتمس حسن التعامل مع تحديات الضبط الطبيعى ، بقصد استخدامها لحساب المجتمع ، يؤكد حسن الاقتراب من الجدوى الاجتماعية للانتفاع بها فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات . وتأمين الجدوى الاجتماعية فى صيغة الجدوى الاقتصادية ينمى مستوى هذا الانتفاع لحساب الفرد ، ولحساب المجتمع ، فى المكان والزمان . وفى كثير من الأحوال يسبق الاهتمام بالجدوى الاجتماعية التى يفضى اليها استخدام الأرض ، الاهتمام بالجدوى الاقتصادية . بمعنى أن يلتمس المجتمع الجدوى الاجتماعية من استخدام الأرض ، وهو على حق ، قبل أن يلتمس الجدوى الاقتصادية منه .

وضوابط بشرية أخرى ، ديموجرافية واقتصادية وحضارية وسياسية ، تشارك الضابط الاجتماعي فى حسن توجيه التعامل مع الأرض واستخدامها ، وتأمين حق المجتمع فى الانتفاع بها . وصحيح أنه لا يجوز التفريط فى هذه الضوابط البشرية ، ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو تقدم هذا الضابط الاجتماعي ، تقديما يحافظ على أسبقيته على كل الضوابط البشرية الأخرى . وقل أنه الضابط الأهم ، لأنه يبتنى على قيم وتقاليد وعقيدة المجتمع ، ويكون مسئولاً عن توجيه استخدام الأرض ، توجيهها رشيدا ، يجاوب ارادة ومصلحة المجتمع . بل قل أنه الضابط الأهم ، لانه يملك قوة الفعل المؤثر ، الذى يجعله وكأنه الديدبان الذى يحرس استخدام

الأرض فى المكان والزمان :

أولا - حتى لا ينتهك الانتفاع بالأرض فى المكان والزمان ، القيم والتقاليد والعقيدة ، التى يتشبث بها المجتمع ويرفض التفريط فيها .

ثانيا - حتى لا ينتهك الأداء والعمل سلامة الأرض ، ويعيث فيها فسادا ، ويفشل فى تأمين استمرار استخدامها ، والانتفاع بها .



السكان الضابط الديموجرافى :

يبنى هذا الضابط الديموجرافى ، على محصلة الأوضاع التى يفرضها انتشار السكان وتوزيعهم الجغرافى ، على صعيد مساحة الأرض المعنية من ناحية ، ومحصلة الأوضاع التى يعلن عنها نمو السكان واتجاهاته على صعيد نفس الأرض من ناحية أخرى . بمعنى أن يكون حضور حركة الحياة وتوزيع الكثافات السكانية فى المكان ، وان يكون نمو وتغير الأوضاع الديموجرافية فى الزمان ، من وراء قوة فعل تعامل الانسان مع الأرض واستخدامها فى الانتاج أو السكن أو فى الخدمات . بل قل لا فهم أو استيعاب لقوة العمل وهى جزء من كل البنية السكانية ، الا بتقصى الحقائق السكانية ، وتحرى الضابط الديموجرافى ومبلغ تأثيره على أنماط استخدام الأرض .

وتأسيس الضابط الديموجرافى ، على معطيات الواقع السكانى ، ومتغيرات الحقيقة الديموجرافية ، التى تتفاوت من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر ، يكفل استشعار وتحوى مبلغ تغير قوة فعل أو تأثير هذا الضابط ، على تعامل الانسان مع الأرض ، وهو يباشر استخدامها وتأهين الانتفاع بها . وقوة فعل أو تأثير الضابط الديموجرافى ، على صعيد أرض تشهد شيئا من الزحام والاكتظاظ والكثافات السكانية المرتفعة والنمو الديموجرافى المتعجل ، تبدو غير قوة فعل أو تأثير الضابط الديموجرافى ،

على صعيد أرض تشهد شيئا من النقص والتخلخل والكثافات السكانية المنخفضة والنمو الديموجرافي البطيء . وكان من شأن الضابط الديموجرافي، أن يكون في صحبة حركة الحياة يبصرها ، حتى تحافظ على التوازن الأنسب ، على صعيد مساحة الأرض المعنية ، بين الواقع السكاني الذي تحدث عنه الحقيقة الديموجرافية في جانب ، وأنماط الاستخدام التي يباشرها الإنسان وتتأتى على صعيد هذه المساحة في جانب آخر .

وأذكر كيف يوفر الواقع السكاني وما تعلن عنه المتغيرات الديموجرافية بشكل قاطع وموثوق به ، حجم قوة العمل المتاحة ، التي يتعين الاعتماد عليها وتحمل مسئولية التعامل مع الأرض ، وتسخيرها في الانتاج . ويكون الضابط الديموجرافي مسئولا عن أن تكون قوة العمل الفاعلة ، هي الأنسب لحجم العمل المتاح ، في المكان والزمان ، حتى لا يكون الخلل زيادة في قوة العمل يتضرر بها العمل والعمال ، أو نقصانا في قوة العمل يتضرر به العمل والعمال .

وفي حالة **التخلخل السكاني** ، واستشعار العجز أو النقصان في حجم قوة العمل ، بالنسبة لحجم العمل المتاح على صعيد المساحة المعنية ، يدعو الضابط الديموجرافي في مواجهة هذا الخلل ، الى التماس وسيلة أو تكنولوجيا مناسبة ، تقلل الحاجة الى قوة العمل ، وتجنب تقليص حجم العمل . وكان هذا الضابط الديموجرافي هو الذي يبصر من أجل تدارك الموقف ، ويستوجب مباشرة الزراعة الواسعة أو الزراعة الآلية . وإشراك الآلة مع قوة العمل في استخدام الأرض في الانتاج الزراعي ، ومباشرة الزراعة الواسعة هو الذي يكفل تغطية حجم العمل المتاح ، ولا يفرط في مساحة من الأرض .

وفي حالة **الاكتظاظ السكاني** ، واستشعار الوفرة أو الزيادة في حجم قوة العمل ، بالنسبة لحجم العمل المتاح ، على صعيد المساحة المعنية ، يدعو

الضابط الديموجرافى فى مواجهة هذ الخلل ، الى التماس تكنولوجيا مناسبة ، توفر العمل وتوسع قاعدته ، ولا تجرم قوة العمل من فرض العمل . وكان هذا الضابط الديموجرافى ، وهو الذى يبصر من أجل تدارك الموقف ، ويستوجب مباشرة الزراعة الكثيفة والاعتماد على الأيدى العاملة فى انجاز العمليات الزراعية . والتخفيف فى مجال التماس الميكنة الزراعية . وتحمل الأيدى العاملة مسئوليات العمل واستخدام الأرض فى الانتاج الزراعى ، ومباشرة الزراعة الكثيفة ، هو الذى يكفل تغطية حجم العمالة المتاحة ، ولا يحرم أحدا من العمل .

وأذكر مرة ثانية ، كيف يوفر الواقع السكانى وما تعلن عنه المتغيرات الديموجرافية بشكل قاطع ، وموثوق به ، حجم الأسرة ومتوسط عدد أفرادها ، الذى يتعين الالتزام به ، فى مجال التعامل مع الأرض وتجهيز المسكن فى الريف أو فى الحضر . ويكون الضابط الديموجرافى مسئولاً ، عن أن يكون حجم المسكن وتصميمه من الداخل ، هو الأنسب لحجم الأسرة . بكل ما يعنيه السكن والمأوى ، فى المكان والزمان . بل ويكون هذا الضابط الديموجرافى ، وكأنه الديدبان الذى يحرس حسن تجهيز المسكن ، حتى يلائم أوضاع الأسرة واستقرارها واحتمالات نموها ، حتى لا يكون الخلل ضيقاً يضيق أو يختنق به السكان ، أو اتساعاً فضفاضاً يشكو منه السكان .

وفى حالة التكدر السكانى ، واستشعار الزيادة فى حجم الأسرة ، والزيادة فى أعداد الأسر بمعدلات كبيرة وسريعة بالنسبة للمساحة المتاحة من الأرض لوجود المستوطنة ، على صعيد الريف أو على صعيد الحضر ، يدعو الضابط الديموجرافى فى مواجهة هذا الموقف الى التماس وسيلة أو أسلوب مناسب لتجهيز المساكن التى تنمى ايجابيات التكدر ، وتتجنب سلبياته . وكان هذا الضابط الديموجرافى ، هو الذى يبصر من أجل تدارك الأمر ،

ويستوجب حسن التنسيق بين مباشرة التوسع الأفقى والتوسع الرأسى فى البناء لتلبية الطلب على السكن ، الذى يتزايد فى المكان ، من عصر الى عصر آخر . بل قل يبقى هذا الضابط الديموجرافى مسئولاً عن المحافظة على حسن العناية بالتوازن والتوازى والتزامن ، بين تجهيز المساكن وعرضها من ناحية ، وطلب السكن والانتفاع به من ناحية أخرى .

وفى حالة التخلخل السكانى ، واستشعار النقص فى حجم الأسرة ، والزيادة فى أعداد الأسر بمعدلات صغيرة وبطيئة بالنسبة للمساحة المتاحة من الأرض لوجود المستوطنة ، على صعيد الريف أو على صعيد الحضر ، يدعو الضابط الديموجرافى فى مواجهة هذا الموقف الى التماس وسيلة أو أسلوب أو توجه مناسب لتجهيز المساكن ، التى تنمى ايجابيات التخلخل ، وتجنب سلبياته . وكان هذا الضابط الديموجرافى ، هو الذى يبصر من أجل تدارك الأمر ، ويستوجب تفضيل مباشرة التوسع الأفقى على التوسع الرأسى فى البناء ، لتلبية الطلب على السكن الذى يبدو بطيئاً فى المكان ، من عصر الى عصر آخر . بل قل يبقى هذا الضابط الديموجرافى مسئولاً عن كبح جماح التوسع الأفقى والحيلولة دون التمدادى فيه لكى لا يضيف الى سلبيات التخلخل ، عواقب التشتت والتباعد السكانى .

وأذكر مرة ثالثة ، كيف يوفر الواقع السكانى ، وما تعلن عنه المتغيرات الديموجرافية بشكل قاطع ، وموثوق به ، توزيع السكان ، وحجم الكثافات السكانية ومعدلات النمو السكانى ، التى يتعين الالتزام بها ، فى مجالات التعامل مع الأرض ، واختيار المكان الأنسب على صعيدها لتوطين وعرض الخدمات العامة والخاصة . وينبغى أن يكون الضابط الديموجرافى ، من وراء انضباط العلاقة الحميدة ، بين توطين الخدمات العامة والخاصة وحسن عرضها على الناس فى جانب ، ومبلغ تهافت الناس كل على قدر حاجته على طلب هذه الخدمات والانتفاع بها فى المكان والزمان فى جانب آخر . وفى

صحة المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الحضارية والمتغيرات السياسية ، يكون هذا الضابط الديموجرافى ، وكأته الديدبان الذى يحرس التوازن والتوازي والمتزامن بين نمو الخدمات وتحسين مستواها ، وزيادة عرض إنتاجها من ناحية ، ونمو الطلب وزيادة التهافت على هذا الانتاج الحدمى فى المكان والزمان من ناحية أخرى .

ولأن استخدام الأرض على أى صعيد ، يكون لحساب الناس فى اطار تداخلهم الواقعى ، فى البنية السكانية ويتأتى بناء على اجتهاد الناس فى التعامل مع الأرض ، فلا يجوز اهمال الحقيقة الديموجرافية فى المكان والزمان . كما لا ينبغى التفريط أبدا ، فى حسن الاستماع الى الضابط الديموجرافى وقوة فعله أو تأثيره . ذلك أنه مطلوب بالحاج ، لضبط وانضباط العلاقة الحميدة ، بين الناس ، وهم يستخدمون الأرض فى طلب الانتاج أو فى طلب السكن أو فى طلب الخدمات فى جانب ، والناس كل الناس أحيانا والناس بعض الناس فى جانب آخر ، وهم ينتفعون بالانتاج أو بالسكن أو بالخدمات .

ومعنى انضباط العلاقة بين من يكون فى وسعهم استخدام الأرض ، وهم قوة العمل وجزء من كل الناس ، ومن يكون من شأنهم الانتفاع بمحصلة هذا الاستخدام ، أن يتسنى التنسيق الحسن والمتوازن ، بين العرض وهو محصلة اجتهاد البعض فى جانب ، والطلب وهو حق انتفاع الكل الذى لا ينازعهم فيه أحد فى جانب آخر . وقل فى غيبة هذا الضابط الديموجرافى ، لا يتسنى هذا التنسيق البديع ، بين الأطراف المعنية باستخدام الأرض فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات ، والأطراف المعنية بالانتفاع بهذا الاستخدام ، على صعيد المساحة المعنية فى المكان والزمان . بل قل قد يصل الأمر فى غيبة الضابط الديموجرافى ، الى حد من التخبط أحيانا أو الى حد تفسخ العلاقة بين استخدام الأرض ، ومصلحة السكان ، وهم

مستولون مرة عن مباشرة العمل والانجاز ، وهم مسئولون مرة أخرى عند الانتفاع بثمرات هذا الانجاز .

واهمال الحقيقة الديموجرافية ، الذى يعنى غياب الضابط الديموجرافى واهداف قيمته الارشادية ، يجسد التفريط فى قوة فعل هذا الضابط ، وهو يبصر ويرشد العلاقة ، التى ينبغى أن تكون وأن تبقى حميمة ومتوازنة : بين استخدام الأرض استخداما مناسباً ، والانتفاع بهذا الاستخدام انتفاعاً مناسباً . ويفضى هذا الغياب أحيانا الى وضع مثير يطعن فى جدوى استخدام الأرض اقتصاديا واجتماعيا . ويتأتى هذا الوضع المثير عندما يتحول الضابط الديموجرافى من وقفة جادة الى جانب حركة الحياة تشد أزره وتبصره . الى وقفة مضادة ينحاز بموجبها الضابط الديموجرافى الى جانب الضوابط الطبيعية وتحدياتها المعلنة فى مواجهة حركة الحياة واردة استخدام الأرض الاستخدام الأنسب . بمعنى أن يكون اهمال وغياب الضابط الديموجرافى خسارة على حساب حركة الحياة يتخبط بموجبها استخدام الأرض . ويكون انضمام قوة فعل الضابط الديموجرافى الى صف قوة فعل الضوابط الطبيعية وتحدياتها المعلنة ، امعانا فى الخسارة على حساب حركة الحياة ، يتوقف بموجبها ، حسن استخدام الأرض .

ومشاكل مصر الاقتصادية وتداعياتها على المستوى الاجتماعى - على سبيل المثال - وهى تعاني الخلل من الانتاج ، تتفاقم فى غياب الضابط الديموجرافى . ومشاكل مصر السكنية فى الريف والحضر وتداعياتها على المستوى الاجتماعى والاقتصادى ، وهى تعاني الخلل بين عرض السكن وطلبه ، تستمر فى غياب حسن الاستماع الى الضابط الديموجرافى . ومشاكل مصر الخدمية وتداعياتها على المستوى الاقتصادى وعلى المستوى الاجتماعى وعلى المستوى الحضارى ، وهى تعاني الخلل بين العرض المتاح من الخدمات والطلب والتهافت عليها ، تتضاعف فى غياب حسن الاستماع الى الضابط الديموجرافى .

ولا شيء يمكن أن يتبادر هذا الخلل وعواقبه الوخيمة ، ويسد الفجوة بين العرض والطلب ، من الانتاج أو السكن أو الخدمات ، أهم من حسن الاستماع الى الضابط الديموجرافى . وكم تكون الحاجة ملحة الى وعى صحيح وحصيف يحسن الانتفاع بالموثرات التى يعلن عنها الضابط الديموجرافى . ومن شأن هذه المؤثرات أن ترشد تحسين أوضاع استخدام الأرض ، وتعديل دواعى الخلل وعدم التوازن بين استخدام الأرض والانتفاع بحصاد هذا الاستخدام . بل قل ليس فى وسع مصر أن تتجاوز المشاكل وتضع حدا لمعاناة الجماهير ، من غير أن تصغى بعناية الى ما يعلن عنه ويحتمه الضابط الديموجرافى .

ومهما يكن من أمر ، فإن وضع الضابط الديموجرافى ، فى وضعه الصحيح ، ضمن مجموعة الضوابط البشرية ، التى تعمل فى صف الانسان ، هو وحده ، الذى يوجه عمليات استخدام الأرض توجهها سليما ، حتى تتجنب الوقوع فى عواقب الخطأ الاجتماعى والاقتصادى . والفرق كبير جدا ، بين استخدام الأرض أو تنمية هذا الاستخدام وتحسين مستواه ، ليجابو الاكتظاظ السكانى والنمو الديموجرافى السريع ، واستخدام الأرض أو تنمية هذا الاستخدام وتحسين مستواه ، ليجابو التخلخل السكانى والنمو الديموجرافى البطيء . بل قل هناك بالضرورة فرق كبير بين تنمية استخدامات الأرض تنمية يدعمها حضور الضابط الديموجرافى ، تضيف شيئا الى الرصيد وتحسن مستوى المعيشة ، وتنمية استخدامات الأرض تنمية يخذلها غياب الضابط الديموجرافى ، فتلتهم اضافاتها الزيادة الديموجرافية ، ولا يتأتى أى تحسين فى مستوى المعيشة .

الاقتصاد الضابط الاقتصادي :

تأسيساً على الواقع الاقتصادي على صعيد المساحة المعنية ، وهو محصلة التعامل بين الانسان والأرض ، وتسخيرها واستخدامها في طلب الانتاج أو في إقامة السكن أو في توفير الخدمات ، في المكان والزمان ، يكون الضابط الاقتصادي ، ومن شأن النظام الاقتصادي وهو يكفل حرية الاقتصاد أحياناً ، أو وهو يكفل توجيه الاقتصاد أحياناً أخرى ، أن يسهم في تشكيل وتحديد قوة فعل الضابط الاقتصادي ، وفي توظيف هذا الضابط ضمن منظومة الضوابط البشرية التي تنظم وتظلل وتحمي وتدعم دور الانسان في مجالات استخدام الأرض .

ويتحرى هذا الضابط الاقتصادي ، وهو في صفة الانسان ، عندما يتعامل مع الأرض ، حسن توجيه مهارات وقوة فعل الانسان في مجالات تطويع الأرض . كما يتحرى هذا الضابط الاقتصادي دعم تكنولوجيا الانسان في السيطرة على استعداداتها ، التي تجاوب مباشرة أسباب وأساليب استخدامها . بل قل أنه وهو في صفة حركة الحياة ، يتحرى حراسة حسن العلاقة وتأمين التوازن الحميد ، بين العرض ، وهو محصلة الاقدام على مباشرة استخدامات الأرض من ناحية ، والطلب وهو حق يبيحه وينبغي أن يوفره هذا الاقدام لحساب الانسان ، من ناحية أخرى .

وتأسيس الضابط الاقتصادي ، على الواقع الاقتصادي وطبيعة البنية الاقتصادية ، والنظام الحاكم للعمليات الاقتصادية ، التي يباشرها الانسان . وتكاد تتفاوت من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر ، يكفل تغيير قوة فعل هذا الضابط وضغطه وتأثيره على قوة فعل الانسان ، وهو يتعامل مع الأرض على صعيد المساحة المعنية ، ويلتمس توظيفها واستخدامها ، وتأمين استجابتها في المكان والزمان . وقوة فعل وتأثير الضابط الاقتصادي على صعيد أرض ثرية تزخر بالوفرة ، وتعجل بالاستجابة للانسان في

المكان ، تكون غير قوة فعل وتأثير الضابط الاقتصادى ، على صعيد أرض مقتررة لا تبشر بالسخاء ، ولا تعجل بالاستجابة للانسان فى المكان الآخر . ويكون من شأن الضابط الاقتصادى ، أن يسعف الانسان فى مجالات استخدام الأرض ، وهو يلتمس حد التوازن الأنسب بين الواقع الاقتصادى وطبيعة البنية الاقتصادية فى جانب ، وأنماط الاستخدام التى يباشرها ، وتتأتى لحساب الانتاج أو لحساب السكن أو لحساب الخدمات ، على صعيد الأرض فى المكان والزمان فى جانب آخر .

ومن شأن الواقع الاقتصادى الذى يبتنى على اختيار الانسان للنظام الاقتصادى ، وصياغة وترسيخ البنية الاقتصادية ، أن يؤهل الوسيلة ، وأن يوفر أسلوب العمل وانمط التكنولوجيا ، الذى يتعين الاعتماد عليه ، فى التعامل مع الأرض واستخدام مواردها المتاحة فى الانتاج ، أو فى اختيار واختبار الموقع لاقامة المستوطنة وتجهيز وبناء المساكن ، أو فى توفير الخدمات العامة أو الخاصة المناسبة . ويكون الضابط الاقتصادى فى صف الانسان ، مسئولاً عن أن يكون الاختيار هو الأفضل ، وأن تكون الوسيلة هى الأنسب لانجاز العمل وتأمين استجابة الأرض لنمط الاستخدام المعنى . بل قل أن هذا الضابط الاقتصادى ، يرشد حساب الجدوى الاقتصادى ، حتى يسعف الانسان فى اختيار الهدف من استخدام الأرض ، وفى تجهيز الوسيلة التى تكون على مستوى مناسب ، وفى وسعها أن تشد الأزر فى مواجهة الضوابط الطبيعية ، عندما تتحدى ارادة الاستخدام على صعيد الأرض ، فى المكان والزمان .

وعلى صعيد الأرض التى تشهد قوة فعل الانسان ، وهو يزرع المساحة القابلة للزراعة ، أو وهو يرعى قطعان الحيوان فى المراعى أو وهو يرببها فى حضان الزراعة المختلطة ، أو يتبنى الأشجار فى البساتين أو فى الغابات ، أو وهو يباشر الصيد أو تربية الثروة السمكية ، أو وهو يعدن

ويستخرج المعادن من التراكيب الصخرية ، يكون الضابط الاقتصادي مسئولاً عن حراسة الانجاز الاقتصادي ، وتأمين حسن الصحبة بين الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية . بمعنى أن هذه المسئولية ينبغي أن تغطي في وقت واحد التزام الاستخدام بحددين هما حد الجدوى الاقتصادية في اطار تكلفة اقتصادية ، وحد الجدوى الاجتماعية لحساب المنفعة الجماعية .

وقل ينبغي أن يتحرى الضابط الاقتصادي كل ما من شأنه أن يكفل حسن توجيه الانجاز لحساب الانتاج من الموارد المتاحة ، توجيهها رشيداً ومتوازياً ، على درب الصواب الاقتصادي والاجتماعي . ويبقى هذا الضابط الاقتصادي وعينه لا تغفل ، في صحبة أيدي الانسان ، وهي تعنى باستخدام الأرض، وتلتبس الانتاج الاقتصادي دون ضغط أو التماهي في الاستخدام الجائر الذي يطلع في قدرة الأرض على مواصلة الاستجابة والعطاء . ويظل الضابط الاقتصادي يظل ، وهو يحرس حسن عرض الانتاج الاقتصادي على الطلب ، لحساب الاستهلاك الاقتصادي .

وعلى صعيد الأرض التي يقع عليها الاختيار الأنسب ، وتشهد قوة فعل الانسان ، وهو يباشر توطين الصناعة واقامة المصنع ، ومباشرة الانتاج الصناعي السلمي ، الاستهلاكى أو الانتاجي ، يكون الضابط الاقتصادي مسئولاً عن حراسة الانجاز الاقتصادي ، وتأمين حسن الصحبة بين الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية . بمعنى أن هذه المسئولية ، ينبغي أن تغطي في وقت واحد ، الالتزام في التوطين وفي التشغيل بحددين ، هما حد الجدوى الاقتصادية في اطار تكلفة اقتصادية ، وحد الجدوى الاجتماعية لحساب المنفعة الاجتماعية .

وقل ينبغي أن يتحرى الضابط الاقتصادي والعين لا تغفل عن الجدوى الاجتماعية ، كل ما من شأنه أن يكفل حسن توجيه الانجاز لحساب الانتاج الصناعي، توجيهها رشيداً ومتوازناً ، على درب الصواب الاقتصادي والاجتماعي ، في المكان والزمان . بل قل يكون هذا الصواب

مطلوبا بعناية ، فى مرحلة التصنيع والانتاج ، وفى مرحلة تشوين وتخزين الانتاج الصناعى السلى ، وفى مرحلة تحميل ونقل وحسن عرض هذا الانتاج ، فى منافذ التسويق ، ويبقى هذا الضابط الاقتصادى يقظا ، فى صحبة الصناعة ، وعينه لا تغفل ، حتى يتسنى عرض الانتاج الصناعى السلى عرضا اقتصاديا مناسباً على الطلب لحساب الاستهلاك الاقتصادى .

وعلى صعيد الأرض التى يقع عليها الاختيار الأنسب فى الموضع الأنسب ، وتشهد قوة فعل الانسان ، وهو يشيد المباني ويبنى المساكن ، ويجهز الماوى للانسان فى اطار التشكيل الاجتماعى الأسرى ، يكون هذا الضابط الاقتصادى مسئولا عن حراسة الأرض واستخدامها فى اقامة المستوطنات البشرية . وتمتد هذه المسئولية لكى ترشد اقامة المستوطنة المناسبة على صعيد الريف ، وتسعف توجه سكانها الى مباشرة استخدام الأرض فى طلب الانتاج الزراعى أو الانتاج الحيوانى أو الانتاج الغابى أو الانتاج المعدنى . كما تمتد هذه المسئولية أيضا لكى يرشد الضابط الاقتصادى اقامة المستوطنة المناسبة على صعيد الحضر ، وتوجه سكانها الى انتاج الخدمات ، ومباشرة الانتاج الصناعى السلى . ويبقى هذا الضابط الاقتصادى ، والعين لا تغفل عن الجدوى الاجتماعية فى ربوع القرية أو فى اطار المدينة ، حتى يمضى استخدام الأرض فى الاستيطان ، على درب الصواب الاقتصادى والاجتماعى ، فى وقت واحد . بل قل يكون هذا الضابط الاقتصادى ، وينبغى أن يبقى يقظا فى حراسة حسن العلاقة وتأمين التوازن الحميد فى المستوطنة ، بين عرض السكن والطلب عليه .

وعلى صعيد الأرض ، التى تشهد قوة فعل الانسان ، وهو يختار الموضع أو المساحة الأنسب ، لتوطين واقامة الخدمات وتجهيزها ، فى الريف أو فى الحضر ، وعرض انتاجها عرضا مناسباً على الانسان ، فى المكان والزمان ، يكون الضابط الاقتصادى مسئولا عن حراسة وترشيد استخدام

الأرض وتسخيرها فى توفيرها • وتمتد هذه المسئولية ، لكى تبصر وترشد
حسن توزيع هذه الخدمات المتنوعة جغرافيا ، وتأمين حسن العلاقة بينه
وبين توزيع السكان على صعيد الأرض فى الريف أو فى الحضر • بل قل
ان هذا الضابط الاقتصادى ، يكون من وراء حسن التنسيق ، فى اطار
توزيع الخدمات التوزيع الجغرافى المناسب ، بين نصيب الريف ونصيب
الحضر • وكما يكفل الضابط الاقتصادى نصيب الاستقرار من استخدام
الأرض فى توفير الخدمات ، يكفل نصيب البداوة من الخدمات • ويعمل هذا
الضابط الاقتصادى فى صحبة الضابط الاجتماعى لتأمين حسن توزيع
الخدمات وحسن توظيفها على صعيد البادية ، لكى تخفف من حدة البداوة
وانطلاقها المتحرر ، وتتجنب فى نفس الوقت عواقب تكديس البدو حول
مواطن الخدمات وتفريغ البادية من سكانها • ويبقى هذا الضابط
الاقتصادى ، وعينه لا تغفل عن الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية
مجتمعتين ، حتى تنال حركة الحياة فى الريف وفى الحضر وفى البادية ،
ما تستحقه من انتاج هذه الخدمات ، دون الخروج عن درب الصواب
اقتصاديا أو اجتماعيا ، فى المكان والزمان •

واهمال الحقيقة الاقتصادية ، وتعتمد المضى فى التعامل بين الانسان
والأرض على درب الخطأ الاقتصادى يفضى الى عواقب وخيمة ، ولا يتأتى هذا
الخطأ الاقتصادى أبدا الا فى غيبة الضابط الاقتصادى ، واهدان قيمته
وتضييع جدواه • وتجسد عواقب هذا الخطأ الاقتصادى خطر التفريط بقصد
أو من غير قصد ، فى قوة فعل هذا الضابط الاقتصادى ، وهو يبصر محكم
العلاقة التى ينبغى أن تكون وتبقى حميمة ومتوازنة ، فى أى مساحة معنية
من الأرض بين الانسان والأرض ، أو بين استخدام الأرض وهو واجب على
كاهل الانسان ، والانتفاع بهذا الاستخدام وهو حق ضرورى لحساب
الانسان • وكأن حضور الضابط الاقتصادى لا ينبغى التفريط فيه
أو اهماله ، لأنه هو السنى يحرس استخدام الأرض ، ويستوجب الواجب

ويلزم به حركة الحياة ، ويحق الحق ويحافظ عليه ويؤمنه لحساب حركة الحياة .

وقد يقضى غياب الضابط الاقتصادى بقصد أو من غير قصد ، الى وضع مثير وخطير ، يطعن فى جدوى اجتهاد الانسان وهو يستخدم الأرض . وفى هذا الوضع الخطير ، يتحول الضابط الاقتصادى من وقفة يقظة ، وكأنه الديدبان الى جانب الانسان يشهد أزره ويبصره وهو يستخدم الأرض ويطوعها ، الى وقفة مضادة ينحاز بموجبها هذا الضابط الى صف الضوابط الطبيعية ، وتحدياتها المعلنة ضد ارادة الاستخدام الاقتصادى . وهكذا يكون اهمال أو غياب أو تغيب الضابط الاقتصادى خسارة مؤكدة على حساب حركة الحياة ، حيث يمضى أمر استخدام الأرض على درب الخطأ الاقتصادى ، ولا تتحقق الجدوى الاقتصادية . كما يكون انضمام قوة نعل الضابط الاقتصادى الى صف قوة فعل الضوابط الطبيعية ، امعانا فى الخسارة على حساب حركة الحياة ، حيث تتفاقم التحديات المعلنة ، ويفتقد استخدام الأرض الجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية .

ومشاكل مصر الاقتصادية ، وهى تعاني من خلل شديد بين العرض والطلب من الانتاج ، تتفاقم فى غيبة الضابط الاقتصادى عن ميدان استخدام الأرض فى الانتاج . ومشاكل مصر السكنية ، وهى تعاني من خلل بين العرض والطلب على السكن ، تستمر ولا تنتهى فى غيبة الضابط الاقتصادى عن ميدان استخدام الأرض فى السكن والاستيطان . ومشاكل مصر الخدمية ، وهى تعاني من خلل بين العرض والطلب على الخدمات العامة والخاصة ، تتداعى ولا تجد حلا ناجحا ، فى غيبة الضابط الاقتصادى عن ميدان استخدام الأرض فى اقامة وتوزيع وتثمين وتكامل الخدمات . ولا شيء يمكن أن يتسارح هذا الخلل ، ويسد الفجوة بين العرض والطلب ، من استخدام الأرض فى الانتاج ، أو استخدام الأرض فى الاستيطان والسكن ، أو استخدام الأرض فى توفير الخدمات ، أهم من وعى حصيلف يسيء الضابط

الاقتصادى الى وضعه الصحيح ، ويسند اليه الاسهام فى تدارك هذا الخلل .
وفى وسع هذا الاسهام أن يوظف الضابط الاقتصادى مع غيره من الضوابط
البشرية الأخرى ، فى تحسين أوضاع استخدام الأرض ، وشد أزر الانسان
حتى يتجاوز المحنة وينهى دواعى المعاناة .



الابداع الضابط الحضارى :

يصور الواقع الحضارى ، توجهات حركة الحياة ، وهى تحيا على صعيد
الأرض ، وتتعامل معها وتستخدمها وتسخرها فى طلب الانتاج ، أو فى طلب
الخدمات ، وصولا الى صناعة الحضارة بشقيها المادى والمعنوى . ويدل
الانسان فى أى مكان ، وفى أى زمان ، على أنه صاحب سلوك وآداء حضارى .
ويبنى هذا السلوك أو هذا الآداء ، على حسن توظيف العقل فى ابداع
الوسيلة أو الحيلة أو فى صياغة التكنولوجيا المناسبة ، التى تسعف
فى التعامل مع الأرض وتسخيرها وتأمين الانتفاع بها .

وتبرهن حركة الحياة صانعة الحضارة وانجازاتها البديعة ، على المضى
المستمر ، على درب التطور الحضارى الذى يضيف الجديد ، ويبدى التغيير
فى الأسلوب أو فى النمط الحضارى السائد . وييسدو وكان الأرض
وخواصها وما تنطوى عليه من دواعى التغيير ، والضوابط الطبيعية التى
تواجه حركة الحياة ، وتتحدى ارادة تطويعها وتسخيرها واستخدامها حسب
اختياراتها ، هى التى تستنفر قدرات الانسان على الابداع الحضارى
الأنسب . وقل أن مستوى هذا الابداع الحضارى هو الذى يشهد كفاءة
الوسيلة ، فى استخدام الأرض ومبلغ تطويعها وتأمين الحد الأقصى
لاستجابتها ، لحساب الانسان .

وتأسيسا على هذه الأوضاع ، يشد هذا الابداع الحضارى ،

وهو اضافة ، أو وهو تجديد ، أو وهو تطوير ، أزر الانسان فى مواجهة الأرض والضوابط الطبيعية ، حتى يتسنى الوصول الى حد يبيع للانسان حق استخدام الأرض والانتفاع بها . وتتموه حركة الحياة على تطوير هذا الابداع الحضارى ، من عصر الى عصر آخر ، وهى تلتمس التمدادى فى تحسين مستوى استخدام الأرض ، نى مقابل التمدادى فى تحسين مستوى الانتفاع بهذا الاستخدام المتطور . ومتابعة تجارب حركة الحياة الحضارية ، من عصر الى عصر آخر ، تكشف عن أبعاد التغيير فى الأسلوب الحضارى فى مباشرة استخدام الأرض ، فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات . كما تكشف أيضا عن معنى الواقع الحضارى المتغير مع تغير أنماط ومستويات استخدام الأرض فى المكان ، من عصر الى عصر آخر .

ومن صميم هذا الواقع الحضارى ومتغيراته ، وما يشهده من اضافات وتجديدات وابداعات ، على صعيد استخدام الأرض ومستوى استجابتها للتكنولوجيا المتاحة ، تنشأ الحاجة الى الضابط الحضارى . ويتحرى هذا الضابط الحضارى ، وهو فى صفة الانسان صانع الحضارة وتجاربها المتطورة ، مباشرة المهمة المفيدة ، المنوطة به ، على صعيد استخدام الأرض . ويتحمل هذا الضابط الحضارى مسئولية ، المحافظة على أقصى قدر من التوازن ، بين تغيير حضارى يصلح فى الأرض أحيانا ، وتغيير حضارى يفسد فى الأرض أحيانا أخرى . بمعنى أن حركة الحياة ، تلتمس التغيير الحضارى ، وترى فيه شيئا ضروريا ، يقوى السواعد الفاعلة التى تستخدم الأرض ، وتكفل مزيدا من الاستجابة ، دون أن تترك لهذا التغيير الحبل على الغارب .

ويمسك الضابط الحضارى بزمام هذا التغيير فى مجالات استخدام الأرض ، ويكون مسئولا عن تلافى أو عن تجنب الآثار الجانبية ، التى تنشأ على هامش التغيير الحضارى . كما يكون هذا الضابط الحضارى مسئولا ، عن السيطرة على سبل ووسائل التغيير الحضارى ، حتى يثيقن من مسيرة

حضارية رشيدة وموفقة ، على درب الصواب الحضارى فى مجال التعامل مع الأرض وحسن تسخيرها والانتفاع بها . وقل أن هذا الضابط الحضارى ، هو الأولى أو هو المسئول عن التنسيق الحسن على أضعدة استخدام الأرض ، بين المضى على درب الصواب الحضارى ، والمضى على درب الصواب الاجتماعى والاقتصادى .

والإبداع الحضارى المادى أو المعنوى ، سواء كان من انجاز دواعى تفجيرها التحديات الصعبة ، التى تستنفر قوة فعل الانسان ، وهو يستخدم الأرض ، ويبتغى تطويعها ، ويلتمس الانتفاع بها ، أو كان من هدايا المصادفة البحتة ، التى تسعف الانسان ، وهو يستخدم الأرض ، ويفلح فى تطويعها ، ويلتمس الانتفاع بها ، يكون فى جميع الأحوال فى حاجة الى الضابط الحضارى فى صحبته . وتحمل هذه الصحبة الضابط الحضارى مسئولية حراسة توظيف الإبداع الحضارى فى مباشرة استخدام الأرض . وتغطى هذه الحراسة ، تأمين حسن توظيف الإبداع الحضارى فى مباشرة استخدام مناسب ، لا تتضرر به الأرض ، وتتضرر معه مصلحة الانسان فى الأرض فى المكان والزمان .

ومعلوم أن الإبداع الحضارى الذى يتأتى اضافة الى رصيد الانسان الحضارى ، ويتوالى من عصر الى عصر آخر ، يقوى قبضة الانسان ، ويزين له أن يطور سيطرته على الأرض ، أو أن يمعن ويتمادى فى تطويع الأرض . ويكفل هذا الإبداع الحضارى ، الوسيلة أو التكنولوجيا التى تغرى الانسان بتحسين مستوى استخدام الأرض . وقل أنها تدعو الإبداعات الحضارية الى شحذ قوة فعله والدخول فى مواجهة جديدة ، مع قوة فعل الأرض والضوابط الطبيعية ، لكى يزحزح حد المصالحة عن موضعه ، لحساب حركة الحياة ، وعلى حساب الأرض .

وفى حضور الضابط الحضارى ، وحسن الاستماع اليه ، ينجح الإبداع الحضارى فى تحريك حد المصالحة ، تحريكا يبيح تطوير أو تنمية

أساليب استخدام الأرض ، والتعامل معها ، وقل في حضور هذا الضابط الحضارى ينأتى هذا التغيير الى ما هو أفضل ، دون تجاوزات تتأتى وتبيح الاستخدام الجائر ، من غير وعى حتى تفسد الأرض . وقضايا تلوث البيئة ، أو قضايا تبديد الموارد المتاحة والكف عن العطاء ، أو قضية التلث الذى أصاب طبقة الأوزون ، ما كانت تكون لكى تهدد مصالحة الانسان ، فى حضور هذا الضابط الحضارى . ويكفى أن يتحمل الضابط الحضارى ، كبح جماح الآثار الجانبية للإبداع الحضارى الذى يكفل التمداد فى استخدام الأرض وتطويعها ، لكى تبقى الحاجة الى حسن الصحبة بين الإبداع الحضارى والضابط الحضارى .

وعلى صعيد الأرض ، التى تشهد تعامل الانسان مع الأرض ، وهو يستخدمها ويطوعها لحساب الانتاج ، يكفل الإبداع الحضارى تجديد الوسيلة أو التكنولوجيا الأحسن ، لتنمية استجابة الأرض وتحسين كم وكيف الانتاج . وقد تمثل هذه الوسيلة التى ينتهى اليها الإبداع الحضارى ، فى اضافة المخصبات ، أو فى حسن استنباط واختيار الأنواع والسلالات الأحسن من النبات والحيوان ، أو فى صنع واعداد المواد المناسبة لمباشرة الوقاية والعلاج ، أو فى تطوير تكنولوجيا الأداء والعمل فى حقل الانتاج . بمعنى أن هذا الإبداع الحضارى من شأنه أن يقوى استجابة الأرض ، أو أن يحسن مستوى الأداء ، أو أن يعمل على الوجهين من أجل تحسين مستوى استخدام الأرض .

ويقبح ذلك كله ، فى تحسين مستوى الاستخدام وتنمية الانتاج ، وتصعيد مستوى استجابة الأرض للانسان ، وهو يزرع أو وهو يرمى أو وهو يتعامل مع الغابات أو وهو يباشر الصيد ، أو وهو يعدن ويتسخرج المعادن والخامات المعدنية . ولكن تبقى الحاجة الى الضابط الحضارى ، الذى من شأنه فى المكان والزمان :

أولاً - أن يحول دون الوصول في التعامل مع الأرض الى حد الاستخدام الجائر .

ثانياً - أن يحرس المعين على صعيد الأرض ، وعينه لا تغفل أبداً ، حتى يؤمن تجديد حيويته فلا يكف عن الاستجابة والعطاء .

ومن ثم قل لا يكون في وسع الانسان أن يتنازل أبداً عن الضابط الحضارى ، وهو يستخدم الأرض لحساب الانتاج . ويكون حسن الاستماع لهذا الضابط الحضارى ، أكثر من مهم وضرورى ، عندما يقدم الانسان على تغيير مستوى استخدام الأرض الى ما هو أفضل . بل قل يكون من شأن هذا الضابط الحضارى مسئولاً عن تأمين التوازن الحميد ، بين حق حركة الحياة فى الانتفاع المناسب بالابداعات الحضارية ، فى تحسين مستوى استخدام الأرض فى الانتاج فى جانب ، وحماية حركة الحياة من سلبيات هذا الاستخدام الذى ينتهك أو يضر أو يسيء الى استجابة الأرض ، واستعداداتها للعطاء فى اطار الجدوى الاجتماعية والاقتصادية فى جانب آخر .

وعلى صعيد الأرض ، التى تشهد تعامل الانسان مع الأرض ، وهو يختار المساحة الأنسب لاقامة المصانع وتشغيلها ، يكفل الابداع الحضارى ومتغيراته المتوقعة ، التى تتوالى من حين الى حين آخر ، الوسيلة أو الأسلوب الأحسن ، لتحسين أوضاع الصناعة وتنمية انتاجها . وقد تتمثل هذه الوسيلة ، فى نقل المصنع من موضع الى موضع أحسن ، أو فى توظيف تكنولوجيا مستجدة ، أو فى توفير خدمات أفضل للنقل واتسحن والتشوين ، أو فى تطوير ادارة الانتاج الصناعى السلى . بمعنى أن هذا الابداع الحضارى من شأنه ، أن يحسن أوضاع الصناعة فى المكان ، أو أن يحسن مستوى الأداء ، أو أن يعمل على الوجهين فى وقت واحد من اجل تحسين مستوى استخدام الأرض الأنسب لتوطين الصناعة .

ويفلح ذلك كله ، في تأمين حسن اختيار المساحة الأنسب لتوطين
الصناعة ، وتصعيد مستوى استجابة الأرض للإنسان ، وهو يباشر
الصناعة الخفيفة ، أو وهو يباشر الصناعة الثقيلة ، لحساب الإنسان .
ولكن تبقى الحاجة الى الضابطة الحضارى ، الذى من شأنه فى المكان والزمان :

أولا - أن يؤمن تطوير القيمة المضافة من الصناعة ، وترسيخ قطاع
الصناعة فى صلب البنية الاقتصادية .

ثانيا - أن يحمى الأرض وحركة الحياة على صعيد الأرض من
سلبات الصناعة ، وهى تلوث البيئة .

ومن ثم قل لا يكون فى وسع الإنسان ، أن يتنازل أبدا عن الضابطة
الحضارى ، وهو يختار مساحة الأرض لاقامة المصانع ، أو هو ينسق بين
استخدام الأرض فى السكن واقامة المستوطنات ، واستخدام الأرض
فى توفير الخدمات وتجهيز البنية الأساسية من ناحية وتخصيص الأرض
المنتخبة لاقامة المصانع . بل قل من شأن هذا الضابطة الحضارى أن يكون
مستورا عن تأمين التوازن الحميد والتنسيق المناسب ، بين توطين الصناعة
المناسبة ، فى المكان المنتخب فى جانب ، وترسيخ أوجه استخدام الأخرى
فى الريف وفى الحضر فى جانب آخر . ويفضى هذا التوازن الى علاقة تكامل
بين كل أنماط استخدام الأرض . بمعنى أن يوثق الضابطة الحضارى الصلة
أو العلاقة بين الصناعة واستخدام الأرض فى الانتاج على صعيد الريف ،
واستخدام الأرض فى السكن على صعيد الحضر ، واستخدام الأرض على كل
الأصعدة فى توفير وحسن توزيع الخدمات .

وعلى صعيد الأرض ، التى تشهد تعامل الإنسان مع الأرض ،
وهو يختار المساحة الأنسب ، لانشاء وتأسيس المستوطنة فى الريف
أو فى الحضر ، واقامة المساكن وتوزيعها ، يكفل الابداع الحضارى
ومتغيراته ، التى تتوالى من عصر الى عصر آخر ، الوسيلة أو الأسلوب

الأنسب لترشييد استخدام الأرض فى السكن أو لتنميته • وقد تتمثل هذم الوسيلة فى مباشرة تخطيط المستوطنة ، أو فى تحسين نمط البناء وتجهيز السكن ، أو فى مباشرة تكنولوجيا البناء الأفضل ، أو فى السيطرة على توجهات الاتساع الأفقى وحسن التنسيق بين هذه التوجهات وعلو البنايات والارتفاع الرأسى • بمعنى أن هذا الابداع الحضارى من شأنه ، أن يطور استجابة الأرض ، أو أن يحسن مستوى الأداء ، أو أن يعمل على الوجهين ، فى وقت واحد ، من أجل تحسين مستوى استخدام الأرض فى السكن •

ويفلح ذلك كله ، فى تحسين استخدام الأرض فى الاستيطان والسكنى ، وفى تصعيد استجابة الأرض للانسان وهو يقيم المستوطنات الريفية (القرى) ، وهو يقيم المستوطنات الحضرية (المدن) ، أو وهو يباشر التوسيع الأفقى أو التوسيع الرأسى فى القرى وفى المدن • ولكن تبقى الحاجة الى الضابط الحضارى الذى من شأنه ، فى المكان والزمان :

أولا - أن يحول دون نمو المستوطنات نموا عشوائيا وصولا الى حد سوء استخدام الأرض فى السكن •

ثانيا - أن يكفل تحديث المساكن ، والاضافة الى القرية أو الى المدينة ، دون تجاوزات تطعن فى الجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية للسكن ، أو تطعن فى حسن انتفاع الانسان به ، وهو يعيش فى الريف أو وهو يحيا فى الحضر •

ومن ثم قل لا يكون فى وسع الانسان أن يتنازل أبدا عن الضابط الحضارى ، وهو يخصص مساحة الأرض المناسبة ، لانشاء المستوطنة على صعيد الارياف ، أو لاقامة المستوطنة على صعيد الحضر ، أو وهو ينسق بين استخدام الأرض فى السكن واقامة المستوطنات المناسبة فى جانب ، واستخدام الأرض فى توفير الخدمات وتجهيز البنية الأساسية لحساب الاستيطان والاقامة فى القرية أو فى المدينة ، فى جانب آخر • بل قل يبقى

سمن شأن الضابط الحضارى ، أن يحرس استجابة الأرض للتغير الذى يفضى إليه الابداع الحضارى ، ويعتمد عليه الانسان فى تحسين أوضاع السكن والاستيطان فى الريف أو فى الحضر . كما يتحرى هذا الضابط الحضارى ، توثيق صلة الاستيطان فى القرية وظهيرها الريفى ، وتوثيق صلة الاستيطان فى المدينة واقليم المدينة .

وعلى صعيد الأرض ، التى تشهد قوة فعل الانسان وتعامله مع الأرض ، وهو يختار المساحة فى الموضع الأنسب ، لاقامة الخدمات العامة أو الخاصة فى توزيع جغرافى بديع ، وتجهيزها وعرض انتاجها عرضاً مناسباً على حركة الحياة فى المكان والزمان ، يكفل الابداع الحضارى ومتغيراته ، التى تتوالى من عصر الى عصر آخر ، الوسيلة أو الأسلوب الأنسب والأحسن لتنمية استخدام الأرض فى توفير الخدمات . وقد تمثلت قدرات هذه الوسيلة المستحدثة ، فى تحسين مستوى الخدمة ، أو فى اضافة خدمات جديدة ، أو فى اعادة النظر فى انتشار وتوزيع الخدمات جغرافياً على صعيد الأرض . وقد تستحدث هذه الوسيلة أحياناً كل دواعى التوعية أو الإغراء ، التى تزين الانتفاع بهذه الخدمات . بمعنى أن هذا الابداع الحضارى ، من شأنه ، أن يقوى استجابة الأرض ، أو أن يطور مستوى الأداء ، أو أن يعمل على الوجهين ، من أجل تحسين مستوى استخدام الأرض ، لحساب الخدمات .

ويفلح ذلك كله ، فى تحسين مستوى استخدام الأرض وتنمية انتاج الخدمات ، وتصعيد مستوى استجابة الأرض للانسان ، وهو يجهز خدمات البنية الأساسية على صعيد الريف ، أو على صعيد الحضر ، أو وهو يقيم الخدمات التى تجاوب مستويات المعيشة السائدة فى الريف أو فى الحضر . ولكن تبقى الحاجة الى الضابط الحضارى فى المكان والزمان ، الذى من شأنه:

اولاً - أن يحول التعامل مع الأرض لتوفير خدمات البنية الأساسية ، أو خدمات الحياة اليومية الى حد الاستخدام الجائر .

ثانياً - أن يحرس ويحافظ على حق حركة الحياة على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة ، كل فيما يخصه أو يستحقه في إطار الأنسب لمستوى المعيشة .

ومن ثم قل لا يكون في وسع الانسان أن يتنازل أبدا عن الضوابط الحضارى ، وهو يستخدم الأرض لحساب الخدمات . ويكون حسن الاستماع لهذا الضابط الحضارى وتوجيهاته المعلنة ، أكثر من مهم وضرورى ، لكي يؤمن حسن الانتفاع بالخدمات ، دون تجاوزات تتسبب في اهدار قيمة الخدمات أو تطعن في جدواها الاجتماعية ، أو تسبب في سوء توزيع حصص الناس من هذه الخدمات . كما يتحرى هذا الضابط الحضارى ، بث روح الوعى الحضارى بين أصحاب المصلحة في الخدمات ، من أجل حسن استيعاب نتائج هذه الخدمات ، أو من أجل تنمية حسن الانتفاع بهذه الخدمات .

واهمال بعض جوانب الحقيقة الحضارية ومتغيراتها ، على صعيد الناس في المكان والزمان ، يطعن في سلامة استخدام الأرض في توفير الخدمات ، على درب الصواب الحضارى إلى ما هو أفضل . وقل أن هذا الاهمال يعنى قبل أى شىء آخر ، غياب الضابط الحضارى ، واهدار قيمته الفاعلة لحساب الانسان ، وتضييع جدواه . بل قل أن هذا الغياب ، الذى يجنبه التفريط في قوة فعل الضابط الحضارى ، الذى يكون في وسعه أن يبصر ، أو أن يرشد العلاقة ، حتى تبقى حميمة ومتوازنة في أى مساحة معنية ، وفي أى عصر ، بين استخدام الأرض في توفير وحسن توزيع الخدمات ، وهو واجب يلتزم به الانسان في جانبي ، والانتفاع بنتائج هذا الاستخدام ، وهو حق مشروع للانسان على صعيد الأرض في جانب آخر . وكان حضور هذا الضابط الحضارى ، يستوجب الواجب ويلزم به حركة الحياة ، حتى يتأتى استخدام الأرض على المستوى الأنسب ، ويعحق الحق ويؤمنه لحساب حركة الحياة حتى يتسنى حسن الانتفاع بنتائج هذه الخدمات في المكان والزمان .

وغياب أو تغييب الضابطين الحضاري ، يكون غير مجدي ، عندما يتحرى المجتمع الأخذ بالتغيير الحضاري ، من أجل مباشرة استخدام الأرض في توفير الخدمات في صحبة الحضور الريفى أو فى صحبة الحضور الحضري ، أو من أجل مباشرة تحسين مستوى هذا الاستخدام ، ويفضى هذا الغياب بقصد أو من غير قصد ، الى وضع خطير ومثير فى وقت واحد ، حيث يتخول هذا الضابط الحضارى من وقفة رشيدة ، وكأنه ديدبان حارس الى جانب حركة الحياة يشد أزرها ويصمها ، وهى تستخدم الأرض وينسق بين الانتفاع بها فى الانتاج وفى السكن وفى الخدمات ، الى وقفة مضادة ينحاز بموجبها الى صف الضوابط الطبيعية وتحدياتها المعلنة فى مواجهة حركة الحياة .

وهكذا يكون اهمال أو غياب أو تغييب الضابط الحضارى خسارة مؤكدة على حساب حركة الحياة ، حيث يمضى استخدام الأرض فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات ، على درب الخطأ الحضارى ، وتتداعى عواقب هذا الخطأ الحضارى لكى تتضرر بها الجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية لاستخدام الأرض ، ويدفع المجتمع ثمنا باهظا لهذا الخطأ ، كما يكون انضمام قوة فعل الضابط الحضارى ، الى صف قوة فعل الضوابط الطبيعية فى مواجهة الانسان وهو يستخدم الأرض ، خسارة على حساب حركة الحياة ، فى المكان والزمان ، والامعان فى الخسارة ، معناه أنه تتفاقم التحديات المعلنة ، وأن يفسد التغيير الحضارى افسادا شديدا ، ضد ارادة حركة الحياة ، فى مجالات استخدام الأرض وتطويع مسعى من مستويات الانتفاع بها .

ومشاكل مصر الاقتصادية ، وهى تضغط على الموارد المتاحة وتتحوف من الوصول الى حد الاستخدام الجائر ، وتعاثى من خلل شديد بين انتاج يتواضع واستهلاك جائر يتضخم ، تتفاقم فى غيبة الضابط الحضارى ، ومشاكل مصر السكنية ، وهى أزمة مستعصية ، تعاثى من خلل شديد بين نقصان العرض من السكن ، وزيادة الطلب على السكن ، فى الريف والحضر .

على السواء ، تستمر ولا تبشر أى بادرة بانفراج الأزمة ، فى غيبة الضابط الحضارى • ومشاكل مصر الخدمية ، وهى تعلن عن حرمان لا يساير حاجة العصر ، وتعلن عن خلل شديد بين تواضع العرض من انتاج الخدمات وتهاونت الطلب عليها ، ولا تجد حلا مناسباً ، تستمر فى غيبة الضابط الحضارى •

ولا شئ يمكن أن يتدارك هذا الخلل ، ويضع حدا لهذه المشاكل التى تفضى فى نهاية المطاف الى سوء استخدام الأرض ، غير التماس وحسن توظيف الضابط الحضارى • وفى وسع وعى يتبغى أن تتحلّى به حركة الحياة ، أن تضع الضابط الحضارى فى الوضع الصحيح مع الضوابط البشرية الأخرى ، حتى يتسنى سد الفجوة بين العرض والطلب من الانتاج أو من السكن • وقل أن إعادة هذا الضابط الحضارى ، وحسن توظيفه بعناية ، هو الذى يرشد تحسين أوضاع استخدام الأرض ، حتى يتأتى تجاوز المحنة وانهاء المعاناة ، التى تشقى بها حركة الحياة فى مصر •



هذا ويكون فى وسعنا الآن - على كل حال - أن ندرك بوعى ، معنى أن يبادر الانسان ، وهو يقدم على التعامل ، وأن تجاوب الأرض على هذه المبادرة فلا تتخذ حركة الحياة فى المكان والزمان • وتكون مبادرة الانسان ، وفى يمينه الوسيلة التى يتعامل بها مع الأرض ، وفى صحبته كل الضوابط البشرية ، الاجتماعية والديموجرافية والاقتصادية والحضارية ، هى التى تقوى ساعده وتشد أزره ، وترشد الوسيلة أو تبصر التكنولوجيا التى يتعامل بها مع الأرض •

وفى مثل هذا الوضع السوى ، يواجه الانسان وفى صحبته الضوابط البشرية ، الأرض وفى صحبتها الضوابط الطبيعية وتحدياتها المعلنة ، فى المكان والزمان • وتعجم وسيلة الانسان الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، وتلتبس سبل تطويع التحديات الطبيعية المعلنة ، حتى يتيسر لها لأن تلتين • وتسعف الانسان الضوابط البشرية ، فى انجاز هذه المهمة ،

التي تستجيب له الأرض ولا تخذله . وتبقى هذه الضوابط البشرية في صفه وعميونها لا تقفل ، لكي تحرس مضى عمليات استخدام الأرض ، التي تجاوب الانسان وتطاوله ، على درب الصواب ، بل قل تظل هذه الضوابط الطبيعية وتحدياتها المعلنة في غفلة تكبح جماحها الضوابط البشرية . فلا تطعن في العلاقة بين الانسان والأرض ، ولا تضيع جدوى استخدام الأرض .

ولأن الضوابط الطبيعية ، وتحدياتها المعلنة ضد ارادة استخدام الأرض ، وفي وسعها أن تطعن في جدوى هذا الاستخدام ، تتأني تأسيسا على خواص الأرض والسنن الحاكمة لها ومتغيراتها ، فإن هذه الضوابط لا تغيب أبدا . بل قل انها لا تستسلم الا اذا كان في وسع الانسان أن يطوعها . ومع ذلك تبقى هذه الضوابط الطبيعية ، وهي جزء من قوة فعل الأرض التي يواجهها الانسان . وينبغي أن يتحرى الانسان الأسلوب الأنسب للتعامل معها ، حتى يطوعها فتطاوله ، وتجاوبه الأرض ، وتبيح للانسان حق استخدامها الأنسب ، لحساب الانتاج ، أو لحسان السكن ، أو لحساب الخدمات .

ولأن الضوابط البشرية ، وقدراتها الفاعلة مع وسائل استخدام الأرض ، وفي وسعها أن تشد أزر هذا الاستخدام تتأني تأسيسا على تراكم رصيد من الخبرات والمهارات يفجر الابداعات الحضارية المجددة ، فإن هذه الضوابط ترافق الانسان ، وتكون في صحبته تشد أزره أحيانا ، وتغيب عن صحبته وتخذه أحيانا أخرى . وقل أن وعى الانسان بهذه الضوابط البشرية ، وهي نابعة من واقع حياته وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية والحضارية على صعيد المساحة المعنية في المكان والزمان ، هو الذي يؤمن حضورها في صفه ، لكي تشد أزره ولا تخذه عندما يطوع الأرض فتجاوبه ، ويمضى استخدام الأرض في درب الصواب .

ولأن الضوابط الطبيعية ، وتحدياتها المعلنة ، ضد ارادة استخدام الأرض في المكان والزمان ، تتأني تأسيسا على خواص الأرض والسنن

الحاجة لها ، وهي قابلة للتغير وتستسلم لدواعي هذا التغير ، من عصر
آخر ، فان قوة فعل هذه الضوابط الطبيعية تتغير ، وتتفاوت تحدياتها
المعلنة ، دون أن تغيب عن مواجهة الانسان أبدا . بل قل تبقى هذه
الضوابط وتحدياتها ، وهي جزء من قوة فعل متغير على صعيد الأرض ،
التي يواجهها الانسان ، ويطلب استمرار التعامل معها واستخدامها ،
أو يلتجئ غزوها وبداية قصة التعامل معها . وفي ظل هذا التغير المرتقب
من عصر الى عصر آخر ، ينبغي أن يتحرى الانسان الأسلوب الأنسب
في الزمان ، للتعامل مع الأرض . بمعنى أن يمتلك الانسان القدرة على
استيعاب التغير والمحافظة على استجابة الأرض . ومن ثم يتهاى له في المكان
والزمان ، الاستمرار في استخدام الأرض وتأمين جدواه اقتصاديا
 واجتماعيا ، لحساب حركة الحياة .

ولأن الضوابط البشرية وقدراتها الفاعلة مكتسبة تفجرها تحديات
الضوابط الطبيعية المعلنة ، ومتغيرة في ظل ابداع بشري متغير في مواجهة
تحديات الضوابط الطبيعية المتغيرة من عصر الى عصر آخر ، فانها تعمل
في صف الانسان وتشد أزره لكي يسيطر على الأرض ويمتلك فرص
تطويعها . ومع ذلك هناك احتمال غياب الضوابط البشرية عن الوقوف
في صف الانسان ، سواء وهو يعتمد تجاهها والتفريط فيها أحيانا ،
وهو لا يملك الوعي الذي يبقى عليها من غير قصد في صفه أحيانا أخرى .
وييل للانسان الذي يفرط في وقفة الضوابط البشرية الى جانبه ، أو الذي
تغيب عنه وتخذله فيواجه تحديات الضوابط الطبيعية ويفتقد القدرة
المناسبة على تطويعها . ثم ويل للانسان مرة أخرى اذا افتقد الوعي بجدوى
الضوابط البشرية ، وتعرض لضغوطها وكأنها تعمل ضده . وعندئذ يدرك
جيدا كيف يتخبط استخدام الأرض في غيبة الضوابط البشرية أحيانا ،
وكيف يفقد الانسان أحيانا أخرى حق استخدام الأرض .

هذا ، وينبغي أن يكون في وسع الخبرة الجغرافية ، أن ترقب

أو أن تطالع بعناية ، العلاقة بين الإنسان والأرض ، بعين جغرافية مدققة ، تملك القدرة على التحليل والتركيب . كما ينبغي أن تثقن هذه العين الجغرافية وتجيد تقويم وقفة الإنسان في مواجهة الأرض في المكان والزمان . وتضع العين الجغرافية في حسابها ، أن تعرف كل شيء عن خواص الأرض وعن الضوابط الطبيعية ، وهي التي تتغير من فصل إلى فصل آخر أو من عصر إلى عصر آخر ، ولكنها في جميع الأحوال لا تغيب أبداً عن العمل بقوة فعل مناسب في صف الأرض التي يواجهها الإنسان ويلتمس علاقة معها يبدأ بموجبها استخدامها وتسخيرها ، أو يلتمس تطوير علاقة معها ، يتطور بموجبها هذا الاستخدام وهذا التسخير .

وتضع العين الجغرافية في حسابها أيضاً ، أن تعرف كل شيء عن الإنسان وأوضاعه ، وعن الضوابط البشرية وهي التي تتغير من حين إلى حين آخر ، وتجاوب مكتسبات التطور الحضارى . وينبغي أن تتحرى حضور الضوابط البشرية في صف الإنسان وكيف تشد أزر التعامل مع الأرض حتى تجاوبه حسب مستوى وسيلته التي يسخر بها الأرض . كما يجب أن تتحرى أيضاً غياب الضوابط البشرية أحياناً بقصد أو من غير قصد ، وكيف يخذل غيابها الإنسان وهو يتعامل مع الأرض ، حتى يتخبط استخدام الأرض ويبلغ حد الامتناع عن الاستجابة .

وهكذا نفهم جيداً مسئولية الاجتهاد الجغرافى ، وهو يتابع بمهارة قضية استخدام الأرض . ويكون الجغرافى من خلال القدر المناسب من التقويم الجغرافى ، الذى يحكم على وضع الإنسان في مواجهة الأرض التى يلتمس استخدامها ، أو التى يلتمس تطوير استخدامها لها ، مسئولاً عن :

أولاً - التمعن والتدقيق فى وقفة الإنسان فى مواجهة الأرض ، والتماس استعدادات وسائله وقوة فعلها . ويتمادى هذا التدقيق فى تحرى حضور أو غياب الضوابط البشرية عن الوقوف فى صفه فتشدد أزره

أو تخذله فى مواجهة الضوابط الطبيعية وتحدياتها المملنة ، وهو يتعامل مع الأرض فعلا أو وهو يقدم على التعامل معها • ويفضى هذا التدقيق والتمعن الى حسن التقويم وبيان ما ينبغى أن يوصى به الجغرافى ، لتعديل أوضاع الانسان فى مواجهة وتلافى أسباب ودواعى العجز ، أو ما ينبغى أن يوصى به لشحذ قوة فعل الانسان وصولا الى حد الاستجابة الأفضل ، عندما يستخدم الأرض أو عندما يلتمس تطوير الاستخدام •

ثانيا - التمعن والتدقيق فى وقفة الأرض فى مواجهة الانسان ، والتماس خواصها ومواصفاتها واستعداداتها للاستجابة والعطاء ، وتحرى قوة فعل كل الضوابط الطبيعية الحاكمة ، التى لا تغيب عن العمل فى صف الأرض عندما يقدم الانسان على استخدامها وتسخيرها • ويفضى هذا التمعن والتدقيق الى حسن التقويم ، وبيان ما يمكن أن يوصى به الجغرافى ، وكأنه يفضح الضوابط الطبيعية فى المكان والزمان ، حتى يكون فى وسع الانسان ادراك حجم التحدى المعلن الذى تبديه الأرض • كما يكون الرأى الجغرافى ، مسئولا عن ترشيد الابداع الحضارى الذى يتعين توظيفه فى التعامل مع الضوابط الطبيعية ، وصولا الى تطويع الأرض ، وتأمين حد الاستجابة الأفضل لحساب الانسان فى طاب الانتاج أو فى طلب السكن أو فى طلب الخدمات •

* * *

الفضل الثالث

الاجتهاد الجغرافي ودراسة أنماط استخدام الأرض

- مفهوم استخدام الأرض في عيون جغرافية
- استخدام الأرض في الانتاج
- استخدام الأرض في توطين الصناعة •
- استخدام الأرض في السكن واقامة المستوطنات
- استخدام الأرض في توفير وتوزيع الخدمات •

الفصل الثالث

الاجتهاد الجغرافي ودراسة استخدام الأرض

يعتنى علم الجغرافية دائما ، بدراسة الأرض وخواص المنظور الجغرافي الطبيعي على صعيد المساحة المعنية . وتتحرى هذه الدراسة الجغرافية بالضرورة ، أن تكون هذه الدراسة ، لحساب حركة حياة الانسان على صعيد الأرض . بمعنى أن تكون الدراسة الجغرافية هادفة ، وهى تحسن عرض الرؤية الجغرافية الواضحة للأرض ، بوصفها المسرح الذى يشهد وجود الانسان ، ويسجل أنشطته . ومن ثم قل أن علم الجغرافية يتجنب دراسة الأرض الفارغة ، التى لا يتيسر وجود الانسان فى ربوعها . ومع ذلك لا يتردد علم الجغرافية فى القيام بهذه الدراسة على صعيد الأرض الفارغة ، كما استشعر حاجة الانسان لغزو وتعمير هذه الأرض ، ومباشرة العلاقة التى تبشر باستخدام الأرض والانتفاع بها .

ويعتنى علم الجغرافية أيضا ، بدراسة الانسان وخواص المنظور الجغرافي البشرى ، على صعيد المساحة المعنية من الأرض . وتتحرى هذه الدراسة الجغرافية بالضرورة ، أن تكون الدراسة مسئولة عن حسن تعقب وجود الانسان على صعيد الأرض . بمعنى أن تكون الدراسة الجغرافية هادفة ، وهى تحسن عرض الرؤية الجغرافية لنصب وأداء الانسان على المسرح ، الذى يشهد وجود الانسان ويسجل أنشطته . ومن ثم قل أن علم الجغرافية يتجنب دراسة الانسان وهو منفصل الصلة والسبب عن الأرض التى تحتويه فى ربوعها . ومع ذلك لا يتردد علم الجغرافية عن القيام بهذه الدراسة للانسان عندما يعلن عن ارادة غزو الأرض الجديدة والتماس العلاقة التى تبشر باستخدام الأرض بعد تطويعها .

وعلم الجغرافية الذى يتدارس الأرض لحساب الانسان ، ويتدارس الانسان وجوده ونشاطه على صعيد الأرض ، لا يكاد يستحدث شيئا عندما يعكف على دراسة استخدام الأرض ، ويتقضى العلاقة الوثيقة وتوجهاتها المتباينة ، التى تسفر عن استخدام الأرض ، فى المكان والزمان ، وتطويعها التطويع المناسب ، لحساب الانسان ووجوده الذى تنبض به الأرض . ومع ذلك ، فإن الجديد الذى تستحدثه الجغرافية المعاصرة بالفعل ، ويتمثل فى صياغة المنهج الأنسب ، الذى يوغل به البحث الجغرافى عمقا وتدقيقا ، فى دراسة أنماط استخدام الأرض ، وتحديد مستوى هذا الاستخدام وحساب جدواه اقتصاديا واجتماعيا ، لحساب الانسان ، ومن خلال مهارة وحسن أداء الانسان فى المكان والزمان .

مفهوم استخدام الأرض فى عيون جغرافية

ومن خلال المنهج الأنسب ، تلمس الجغرافية المعاصرة ، الاقتراب وتقضى العلاقة بين الانسان والأرض ، فى المكان والزمان . وتكشف الدراسة الجغرافية أول ما تكشف وتعنى به ، مبلغ التنوع فى استخدام الأرض . ذلك أن الأرض تسخر والموارد المتاحة فيها تكفل الانتاج ، وأن الأرض تسخر وصعيدها المناسب يكفل انشاء المستوطنات وتأمين السكن والماوى ، وأن الأرض تسخر ، ووجود حركة الحياة على صعيدها ، يستوجب توفير الخدمات التى تنتعم بها . ولا ينبغى أن تهمل الدراسة الجغرافية أبدا ، أى وجه من أوجه هذا الاستخدام المتنوع على صعيد الأرض .

وتتعقب الدراسة الجغرافية ، هذه الأنماط المتنوعة من استخدامات الأرض فى المكان والزمان . ومن خلال تحلى الباحث الجغرافى بمهارات التحليل وتقنيك أوصال الصورة الجغرافية على صعيد الأرض ، وبمهارات التركيب وتجميع أجزاء هذه الصورة الجغرافية على صعيد الأرض ، فى وقت واحد ، تلمس الدراسة الجغرافية وهى تطل على أنماط استخدام الأرض :

اولا - وضوح رؤية دور الانسان الوظيفى ، وهو يتعامل مع الأرض ،

والكيفية التي يتسنى له بها فى المكان والزمان ، أن يواجه الأرض فيطوعها حتى تجاوبه .

ثانيا - وضوح رؤية خواص الأرض الطبيعية ، وهى محل اهتمام الانسان ، والكيفية التي يتسنى لها فى المكان والزمان ، أن تواجه الانسان حتى يطوعها ويمكن لوجوده فى ربوعها وتجاوبه .

وفى اطار التزام جغرافى حقيقى ، بقاعدة الضبط والانضباط المتبادل ، يدرك الاجتهاد الجغرافى جيدا ، معنى المواجهة بين خواص الأرض وقوة فعل هذه الخواص وهى مسئولة عن الضوابط الطبيعية فى جانب ، وقدرات الانسان ورصيد مهاراته المتراكمة وتكنولوجياه المتطورة ، وهى مسئولة عن الضوابط البشرية . بمعنى أن يلتزم الاجتهاد الجغرافى بموجب هذا الادراك ، دور الأطراف المعنية ، فى اطار علاقة وثيقة وحميمة ، بين الانسان وهو الحريص على تطويع الأرض وتأمين حق وجوده فى ربوعها والانتفاع بها فى جانب ، والأرض فى المكان والزمان ، وهى تطاوع من يكون فى وسعه أن يعرف خواصها ويحسن التعامل معها وتسخيرها لهدف يبتغيه حتى تجاوبه ولا تخذله أو تقتتر عاياه فى جانب آخر .

وقاعدة الانضباط والضبط المتبادل ، التي تعنى أن الأرض تضبط وتنضبط وأن الانسان يضبط وينضبط ، تمثل محور الاقدام الجغرافى على تقصى العلاقة بين الانسان والأرض فى مجالات استخدامات الأرض المتنوعة . ومع ذلك يبقى الاجتهاد الجغرافى حريصا على ما يلى :

أولا - البقاء مسئولية اقامة العلاقة بين الانسان والأرض على كاهل الانسان وحده . وقل أن الانسان هو الذى يسأل الأرض ويقترب منها ويعجم عودها وينتظر الاجابة منها . وعلى الانسان حسن اختيار الأرض التي يسألها . وعلى الانسان وحده ، حق القاء السؤال على الأرض لكي تجاوبه .

ثانياً - القاء مسئولية القبول بالعلاقة مع الانسان ، على كاهل الأرض وحدها . وقل أن الأرض هي التي تجاوب الانسان وترد عليه . فى وسعها أن تجاوب أحيانا ، وفى وسعها أن تسكت أحيانا أخرى . وليس على الأرض حرج أبدا عندما تسكت ولا ترد على الانسان وتكون وكأنها ترفض وجوده .

ويقدم الاجتهاد الجغرافى الذى يعنى بدراسة العلاقة بين الانسان والأرض ، وهو على استعداد لمباشرة العمل الجغرافى التطبيقي . وقل أنه يتحرى تعقب الأنماط المتباينة من استخدامات الأرض ، والتماس حسن تصنيف وتحليل وترتيب هذه الأنماط من خلال العمل الجغرافى التطبيقي ، على صعيد المساحة المعنية من الأرض . بل قل أنه فى اطار هذا التصنيف ، يميز الاجتهاد الجغرافى بين :

١ - استخدامات الأرض التى تجاوب الهدف الاقتصادى الانتاجى ، لحساب الانسان ، فى ربوع المساحة المعنية . ويتوجه الفعل البشرى ، لتطويع الأرض وهو حريص على التصالح معها ، وتأمين استجابتها . ثم يتوالى بذل الجهد وتوظيف الوسيلة وتسخير التكنولوجيا المناسبة لكل شكل من أشكال التعامل مع موارد الأرض . ويسفر هذا الاستخدام عن انتاج المواد الخام فى شكلها الأولى ، أو عن انتاج المواد المصنعة فى الشكل المناسب للاستهلاك البشرى . ولأن هذا هو الشغل الشاغل الذى يشغل اهتمام الباحث الجغرافى المتخصص فى الجغرافية الاقتصادية ، يتحرى الاجتهاد الجغرافى الأخذ بتحفظ شديد من معين هذا التخصيص دون تعارض بين اهتمام الدراسة الجغرافية الاقتصادية بالانتاج والاستهلاك ، واهتمام الدراسة الجغرافية باستخدام الأرض فى مجالات الانتاج الأولى أو الثنائى .

٢ - استخدامات الأرض ، التى تجاوب الهدف الاجتماعى الاستيطانى ، لحساب الانسان ، فى ربوع المساحة المعنية . ويتوجه الفعل

البشرى ، لتطويع الأرض ، وهو حريص على اختيارها والتصالح معها ،
وتأمين استجابتها . ثم يتوالى بذل الجهد ، وتوظيف الوسيلة ، وتسخير
التكنولوجيا المناسبة ، لكل شكل من أشكال اقامة المستوطنات البشرية ،
على صعيد الأرض . ويسفر هذا الاستخدام عن اقامة المستوطنة على الصعيد
الريفى ، أو عن اقامة المستوطنة على الصعيد الحضرى ، لحساب الاستيطان
والانتفاع بالسكن والتنعم بالماوى . ولأن هذا هو الشغل الشاغل ، الذى
يشغل اهتمام الباحث الجغرافى المتخصص فى جغرافية السكن ، يتحرى
الاجتهاد الجغرافى الأخذ بتحفظ شديد من معين هذا التخصص دون تعارض
بين اهتمام جغرافية السكن بالاستيطان فى القرية أو فى المدينة ، واهتمام
استخدام الأرض ، بالاستيطان على صعيد الريف فى القرية أو على صعيد
الحضر فى المدينة .

٣ - استخدامات الأرض ، التى تجاوب الهدف الاجتماعى الحضارى ،
لحساب الانسان ، فى ربوع المساحة المعنية . ويتوجه الفعل البشرى ،
لتطويع الأرض ، وهو حريص على اختيارها والتصالح معها ، وتأمين
استجابتها . ثم يتوالى بذل الجهد ، وتوظيف الوسيلة ، وتسخير التكنولوجيا
المناسبة ، لكل نوع من أنواع الخدمات ، على صعيد الأرض . ويسفر هذا
الاستخدام عن انشاء وتوزيع الخدمات فى أحضان المستوطنات الريفية
أو المستوطنات الحضرية ، وتأمين حق الفرد وحق الجماعة فى التنعم بهذه
الخدمات التى تجاوب مكانته الحضارية ، وهو يرسخ سيادته على الأرض .
ولأن هذا هو الشغل الشاغل ، الذى يشغل اهتمام الباحث الجغرافى
فى جغرافية الخدمات ، يتحرى الاجتهاد الجغرافى الأخذ بتحفظ شديد ،
من هذا التخصص ، دون تعارض بين اهتمام جغرافية الخدمات فى ربوع
الريف والحضر ، واهتمام استخدام الأرض بتوفير وحسن توزيع الخدمات
لحساب أهل الريف فى القرى ، أو لحساب أهل الحضر فى المدن .

هذا ، ويغدو اتساع القاعدة على صعيد الأرض لى تشمل هذه

الأنماط المتنوعة من استخدامات الأرض ينبغي أن نطل بعين جغرافية على هذه الأنماط ، وأن ندقق في كنه وماهية كل نمط من أنماط استخدام الأرض ؛ وصولا الى تجرى أوضاع الطرفين الشريكين في مسألة استخدام الأرض .

* * *

استخدام الأرض في الانتاج :

استخدام الأرض في الانتاج ، معناه أن يتعامل الانسان معها التعامل المناسب وتجاوبه . وينبغي أن يبادر الانسان أولا الى اختبار استعدادات الأرض ، وتحديد مبلغ قابليتها لأن تكشف عن مصادر الثروة الكامنة فيها . وهناك وسائل متنوعة ، تسعف هذا الاختبار ، على صعيد الأرض . وكانت هذه الوسائل في الماضي بدائية ، ولكن التطور الحضارى والاضافات العلمية ، توفر في الوقت الحاضر الوسائل المتقدمة ، للكشف عن خواص الأرض وعن المصادر الكامنة فيها . ومن خلال هذا التوظيف الحسن للوسائل المستخدمة ، أصبح في وسع الانسان ، أن يميز بثقة ، بين الأرض القابلة التي تجاوب الانسان وتعطيه ، والأرض غير القابلة التي لا تجاوب تعامل الانسان معها وتخذله .

وتوجه الانسان الى التعامل مع الأرض التي تعلن عن استعدادها الفورى للاستجابة ، يسبق التوجه الى التعامل مع الأرض التي تستوجب شيئا من التطويق أو الاصلاح حتى تطاوعه . ثم تبقى عين الانسان وهي لا تففل عن الأرض غير القابلة ، في انتظار التطور الحضارى والابداع أو الاضافة المستحدثة التي يكون في وسعها أن تحول الأرض غير القابلة الى أرض قابلة ، حتى يتسنى غزو هذه الأرض ومباشرة التعامل معها . بمعنى أن هناك الاحتمال الذى تقوى فيه الوسائل المتطورة ، سواعد

الإنسان وهو يباشر توسيع قاعدة المساحات التي يتعامل معها ، فيسخرها
ويستخدمها لحساب الانتاج
وكان صلاحية الأرض أو قابليتها للاستخدام ، تكون على ثلاثة مراتب
متباينة . ومن شأن استعدادات الإنسان وهو يواجه هذه الأرض ، أن
تتفاوت بالقدر المناسب للتفاوت بين هذه المراتب المتباينة . بمعنى أن
يدرك الاجتهاد الجغرافي الفرق بين :
مواجهة الإنسان للأرض التي تعلن عن استعداد فوري للاستجابة ،
مواجهة الإنسان الأرض ، التي تستوجب شيئاً مناسباً من التطوير
ومواجهة الإنسان للأرض التي يلتمس تخويلها من عدم القابلية
على القابلية
وفي كل مرتبة من مراتب هذه المواجهة ، يتحمل الإنسان مسئوليات
الضبط والانضباط المتبادل ، وصولاً الى حد الاتفاق الذي يستتبع به حق
استخدام الأرض ، وهو مطمئن تماماً الى الاستجابة ، وأن هذه الأرض
لن تخذله
ولأن الإنسان هو الذي يعجم عود الأرض ، وهو الذي يواجه
الضوابط الطبيعية ويحدد أبعاد الضبط والانضباط المتبادل على صعيد
مراتب الأرض المتباينة ، وهو الذي يحسب حساب الجدوى الاقتصادية
والجدوى الاجتماعية يبقى مسئولاً عن :
أولاً - المحافظة على حيوية المعين ، وحسن التعامل مع الأرض ،
وتأمين استجابة الموارد التي لا تنضب . وقل أن هذه المحافظة تعنى فيما
تعنى ، شيئاً مناسباً من التوازن بين العناية التي تبقى وتجدد حيوية المورد
من ناحية ، والاستخدام المناسب الذي لا يجور فيحمل الأرض ضغطاً فوق
طاقتها من ناحية أخرى . بل قل أن التفريط في هذا التوازن ، والأخذ
بأسباب الاستخدام الجائر ، وإهمال تجديد حيوية المعين ، يجسد أسوأ
معانى الافساد في الأرض . ويظعن هذا الافساد ، في صميم العلاقة بينه
الإنسان والأرض ، حتى ينضب المعين وتكف الأرض عن الاستجابة

ثانيا - المحافظة على حيوية المعين ، وحسن التعامل مع الأرض ،
استجابة الموارد التي تنضب وتكف عن العطاء بعد مضي العمر الافتراضى
المحدود . وقل أن هذه المحافظة تعنى فيما تعنى ، شيئا مناسباً من العناية
بالتوازن ، بين الكم المحسوب من الثروة الكامنة وحساب العمر الافتراضى
لاستمرار الاستجابة من ناحية ، والاستخدام المناسب الذى لا يجور فيحمل
الأرض ضغطاً فوق طاقتها من ناحية أخرى . بل قل أن التفريط فى هذا
التوازن ، والأخذ بأسباب الاستخدام الجائر ، وإهمال تأمين السحب الذى
لا يتجاوز حد المحافظة على حساب العمر الافتراضى ، يجسد أسوأ معانى
الافساد فى الأرض . ويضمن هذا الافساد ، فى صميم العلاقة بين الانسان
والأرض ، ويعجل باستنزاف المعين ، حتى ينضب قبل الأوان ، وتكف
الأرض عن الاستجابة .

ومن شأن الاجتهاد الجغرافى ، أن يدقق فى موقف الانسان وهو يبادر
بسؤال الأرض ، ثم وهو يواجه خواص الأرض والضوابط الطبيعية وصولاً
إلى الحد الأنسب للضبط والانضباط المتبادل . وفى مجال تقصى حقيقة سؤال
الانسان الأرض أن تجاوبه ، يلتمس الاجتهاد الجغرافى الاستماع الى الردود
الصادقة عن أسئلة كثيرة تسأل عن كيف ومتى ولماذا يقدم الانسان على
سؤال الأرض وكأنه يخطب ودها . وتسعف الاجتهاد الجغرافى وتورد عليه ،
الدراسة المكتبية والاطلاع على المراجع ، والدراسة الوثائقية والاطلاع على
المصادر والدراسة الميدانية وحسن قراءة نتائج العمل الجغرافى العملى .

وفى مجال تقصى مبلغ نجاح الانسان فى مواجهة الأرض ، وتطوير المعين
بعد بلوغ الحد الأنسب للضبط والانضباط المتبادل ، يلتمس الاجتهاد
الجغرافى مرة أخرى الاستماع الى أسئلة كثيرة تسأل عن وسائل
ومهارات وتكنولوجيا الانسان التى توظف حتى يتسنى له تطوير الأرض ،
ووضع أسس العلاقة بينه وبين الأرض . وتسعف الاجتهاد الجغرافى ، وتورد
عليه مرة أخرى ، الدراسة المكتبية والاطلاع على المراجع ، والدراسة الوثائقية

والاطلاع على المصادر ، والدراسة الميدانية وحسن قراءة نتائج العمل الجغرافي العملي على صنعيد الأرض .

ثم يواصل الاجتهاد الجغرافي بعد ذلك كله ، تحليل الصورة الجغرافية للنمط السائد من استخدام الأرض في الانتاج . ومن خلال هذا التحليل الجغرافي ، يسأل الاجتهاد الجغرافي أسئلة كثيرة ، ويلتمس الاجابة من الطرفين الشريكين في العلاقة التي يتحقق بها استخدام الأرض . ويوجه الاجتهاد الجغرافي أسئلة كثيرة ، وكأنه يسأل الأرض عن خواصها وعن السنن الحاكمة لها ، وعن الضوابط الطبيعية ومتغيراتها على المدى القصير ، وعلى المدى الطويل . ويوجه الاجتهاد الجغرافي أسئلة كثيرة أخرى ، وكأنه يسأل الانسان عن قدراته ومهاراته وعن تكنولوجيته ، وعن الضوابط البشرية . وهي تشد أزره أو وهي تخذله ، في مواجهة الأرض في المكان والزمان . وفي الدراسة الميدانية التي يباشرها الجغرافي وهو صاحب مهارة في التحليل والتكريب ، يجيد المتلقى جمع الردود والاجابات على هذه الأسئلة .

وتسعف هذه الردود الجغرافي ، في تقصى مستوى أداء الانسان . وهو يجنى ثمرات استخدام الأرض في الانتاج ، وفي تقصى مبلغ استجابة الأرض ، وهي تطاوع الانسان ولا تخذله أو تبخل عليه . ويعقب الاجتهاد الجغرافي في هذا التقصى ، بسؤال يسأل عن مبلغ استعداد الأرض ، للمضى على درب الاستجابة لوسائل وتكنولوجية الانسان التي في وسعها أن تتطور . كما يعقب الاجتهاد الجغرافي على هذا التقصى مرة أخرى ، بسؤال يسأل عن مبلغ الحاح الانسان ، في المضى على درب الابداع العلمي الحضارى ، في مجال تطوير الأداء في طلب الانتاج الأفضل كما وكيفا .

ويتحرى الاجتهاد الجغرافي ، وهو يطالع صور استخدام الأرض في طلب الانتاج الزراعى ، حسن التميز بين الصور التي تصور الزراعة البدائية والصور التي تصور الزراعة الراقية الكثيفة أو الواسعة ، والصور

التي تصور الزراعة العلمية المتطورة . وفي كل صورة من هذه الصور ، يلمس الاجتهاد الجغرافي ، مهارات الانسان ومستوى أدائه وتعامله مع الأرض من ناحية ، وخواص الأرض ومبلغ استعدادها للاستجابة لوسائل الإنسان من ناحية أخرى . بل قل يلمس الاجتهاد الجغرافي ، تقصى نتيجة المواجهة بين الإنسان وهو يسأل الأرض ، والأرض وهي تجاوبه ، وكيف تعلن عن الحد الذي انتهى اليه أمر الضبط والانضباط المتبادل بينهما . وفي الوقت الذي يحسب فيه الاجتهاد الجغرافي حساب الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية ، يتحرى مبلغ استعداد الانسان لتغيير مستوى تعامله مع الأرض ، ومبلغ استعداد الأرض للاستجابة لهذا التغيير .

ويتحرى الاجتهاد الجغرافي ، وهو يطالع صور استخدام الأرض في طلب الانتاج الزراعي ، حسن التمييز مرة أخرى ، بين الصور التي تصور زراعة المحاصيل الحقلية ، والصور التي تصور زراعة المحاصيل البستانية . وفي كل صور من هذه الصور ، يلمس الاجتهاد الجغرافي ، الضوابط الحاكمة لهذا التنوع ، ومبلغ العناية بحسن التنسيق بين المحاصيل الحقلية والمحاصيل البستانية ، على صعيد الأرض المنزرعة . بمعنى أن يسأل الاجتهاد الجغرافي أسئلة كثيرة تسأل عن معنى ومغزى التنوع ، وتسأل عن مبلغ سلامة الجمع والتنسيق والتعاقب بين أنواع المحاصيل الحقلية في التركيب المحصولي . وتسعف الاجابات التي تجيب على هذه الأسئلة ، الجغرافي في حساب الجدوى الاقتصادية والاجتماعية . لصورة استخدام الأرض في مباشرة الانتاج الزراعي . كما تمهد لرأى جغرافي مناسب يبلور التوصيات التي في وسعها أن توصى بأجراء التعديل في التركيب المحصولي ، أو باستحداث محصول واحلال محصول آخر في التركيب المحصولي ، أو باستحداث محصول جديد ووضعه في موضعه الصحيح بين المحاصيل في التركيب المحصولي .

ويتحرى الاجتهاد الجغرافى وهو يطالع صور استخدام الأرض فى طلب الانتاج الزراعى ، حسن التمييز مرة ثالثة ، بين الصور التى تصور توظيف الزراعة فى خدمة الحيوان ، والصورة التى تصور توظيف الحيوان فى خدمة الزراعة . وفى كل صورة من هذه الصور ، يلتمس الاجتهاد الجغرافى معنى ومغزى هذا التباين بين حصة المحاصيل العلفية فى اطار التركيب المحصولى . ولا تفوته حساب الجدوى الاقتصادية والاجتماعية التى تعلن عنها كل صورة من هاتين الصورتين . وأسئلة كثيرة يلتمس الاجتهاد الجغرافى الاجابات عنها ، لكى يدقق فى الفرق بين القيمة المضافة لعائد الانتاج الزراعى والحيوان فى خدمة الزراعة ، والقيمة المضافة لعائد الانتاج الحيوانى والزراعة فى خدمة الحيوان . وتسعف هذه الاجابات رأى الجغرافى الذى يبلى التوصية المناسبة ، التى فى وسعها أن تبصر مسألة تحسين مستوى العلاقة بين الزراعة والحيوان من أجل تحسين مستوى استخدام الأرض فى طلب الانتاج الزراعى والحيوانى .

ويتحرى الاجتهاد الجغرافى ، وهو يطالع صور استخدام الأرض فى طلب الانتاج الحيوانى ، حسن التمييز بين الصور التى تصور الصيد فى البر والبحر ، والصور التى تصور اقتناء الحيوان وتربيته . وفى كل صورة من هذه الصور ، يلتمس الاجتهاد الجغرافى ، مهارات الانسان وخبراته ومستوى أدائه وتعامله مع الثروة الحيوانية فى البر والبحر من ناحية ، وخواص المرعى والمصايد على صعيد الأرض ، ومبلغ استعدادها للاستجابة لوسائل الانسان من ناحية أخرى . وقل يلتمس الاجتهاد الجغرافى ، تقصى نتيجة المواجهة بين الانسان وهو يسال صيد البر والبحر (١) ، أو وهو يسال

(١) تمثل السفينة ، وسيلة الانسان التى ابدعها فى ظل الضبط والانضباط المتبادل وهو يواجه البحر ، والانتفاع بمطائه . وبداية من توظيف الزورق الصنغير فى استخدام مصايد المياه الضحلة ، الى توظيف السفينة الكبيرة فى استخدام مصايد المياه العميقة فى عرض البحر ، يدرك الاجتهاد الجغرافى معنى ومغزى مسئولية الانسان عن تغيير وتطویر مستوى استخدام المصايد على صعيد الأرض .

اقتناء الحيوان على صنعيد المزارعى (١) ، أو وهو يحمل الزراعة مسئولية تربية الحيوان وتربية الأسماك فى جانب ، أو وهو يشتال الأرض على صنعيد البحر ، أو الأرض على صنعيد المزارعى وهى تجاوبه فى جانب آخر . بل قل . يلتبس الاجتهاد الجغرافى ، كيف تعلن هذه المواجهة بين الانسان والأرض ، عن الحد الذى ينتهى اليه أمر الضبط والانضباط المتبادل بينهما . حتى تكون العلاقة التى تيسر للانسان الحق فى استخدام الأرض والانتفاع بعطائها . وفى الوقت الذى يحسب فيه الاجتهاد الجغرافى ، حساب الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية ، لمحصة هذا الاستخدام ، يتحرى مبلغ استعداد الانسان لتطوير وسائله وتنمية تكنولوجيته وتغيير مستوى تعامله من أجل الانتاج الأفضل ، ومبلغ استعداد الأرض للاستجابة لهذا التغيير . دون اعراض أو اعتراض على التمدادى فى طلب الحصول على الانتاج الحيوانى الأفضل .

وإذا كان الاجتهاد الجغرافى فى حاجة الى طرح أسئلة كثيرة ، لكى يحل ما تعلن عنه صور الرعى على كل مستوياته ، فهو فى حاجة الى طرح أسئلة أكثر وتقصى حقائق متنوعة ، لكى يحل ما تعلن عنه الصور التى تتولى فيها الزراعة مسئولية اقتناء الحيوان وتربيته . وفى ظل القدر المناسب من الضبط والانضباط المتبادل ، يكون اختيار الحيوان الأنسب الذى يلتحق بالزراعة وهو فى خدمتها ، وتكون العلاقة بين الزراعة والحيوان هى علاقة بين المخدم والحادم . وفى ظل نفس القدر المناسب من الضبط والانضباط المتبادل ، يكون التدقيق فى الاختيار الأنسب للحيوان الذى تتبناه الزراعة وهى فى خدمته . وتكون العلاقة بين الحيوان والزراعة ، هى علاقة تضاعف

(١) يجسد الاختيار والاستئناس والترويض ، وسيلة الانسان التى ابدعها فى ظل الضبط والانضباط المتبادل ، وهو يواجه المزارعى وطلب الانتاج بالحيوان . وبداية من مباشرة الرعى البدائى الى مباشرة الرعى التقليدى ، ثم الى مباشرة الرعى الاقتصادى المتطور ، يدرك الاجتهاد الجغرافى ، معنى ومغزى مسئولية الانسان عن تغيير مستوى استخدام المزارعى .

الزراعة فى خدمة الحيوان وصولا الى الحد الأقصى من الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية (١) ، فى استخدام الأرض والانتفاع بها . ويتحرى الاجتهاد الجغرافى ، وهو يطالع صور استخدام الأرض ، فى طلب الانتاج الغابى ، حسن التمييز ، بين الصور التى تصور غرس الأشجار فى ربوع البساتين ، والصور التى تصور دور الزراعة فى احلال الأشجار المنتخبة محل الغابات المدارية ، والصور التى تصور دور الزراعة فى المحافظة على الغابات الباردة ، وتأمين استمرار انتاجها ، وفى كل صورة من هذه الصور ، يلتمس الاجتهاد الجغرافى ، التدقيق فى مهارات الانسان وخبراته ومستوى أدائه وتعامله مع الثروة الغابية من ناحية ، والتدقيق فى خواص الأرض والنمو الشجرى ومبالغ استعداداتها للاستجابة لموسائل الانسان من ناحية أخرى . وقل يلتمس الاجتهاد الجغرافى ، تقصى نتيجة المواجهة بين الانسان وهو يسأل حق الانتفاع بالشجرة فى البستان أو فى الغابة على صعيد الأرض فى جانب ، والأرض التى تضم البساتين أو التى تزخر بالأشجار فى جانب آخر ، وهى تجاوب الانسان ولا تمخذه . بل قل يلتمس الاجتهاد الجغرافى ، كيف تعلن هذه المواجهة بين الانسان والأرض ، عن الحد الذى ينتهى اليه أمر الضبط والانضباط المتبادل بينهما ، حتى تكون الحالة التى تيسر للانسان الحق فى استخدام الأرض والانتفاع بمعين الثروة الغابية .

وفى الوقت الذى يحسب فيه الاجتهاد الجغرافى ويدقق فى ، حساب الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية ، لمصلحة هذا الاستخدام ، يتحرى أيضا مبلغ استعداد الانسان لتطوير وسائله وتنمية تكنولوجيته وتغيير مستوى تعامله مع الأشجار على صعيد الأرض فى ربوع البساتين أو فى ربوع الغابات ، من أجل الانتاج الأفضل ، ومبلغ استعداد الأرض

(١) يجسد التماضى فى حسن اختيار الحيوان ، وتحميل الزراعة مسئولية تربية الحيوان والعناية بالانتاج الميوانى النوعى المتخصص ، وسيلة الانسان التى أبدعها فى ظل الضبط والانضباط المتبادل ، لبلوغ الحد الأقصى فى تحسين مستوى الانتاج الميوانى .

والنمو الشجرى للاستجابة لهذا التغيير ، دون اعراض أو اعتراض على الثمادى فى طلب الحق المشروع والحصول على الانتاج الشجرى الأفضل .

وإذا كان الاجتهاد الجغرافى فى حاجة الى طرح أسئلة كثيرة ، لكي يحلل ما تعلن عنه عمليات الزراعة وهى مسئولة عن غرس الأشجار فى المزارع الواسعة ، أو لكي يحلل ما تعلن عنه عمليات الزراعة وهى مسئولة عن المحافظة على الأشجار وتجديد حيوية الوجود الغابى ، فهو فى حاجة الى طرح أسئلة أكثر وتقضى حقائق متنوعة ، عن حتمية المحافظة على التوازن بين صيانة الأرض وتجنب الافساد فى الثروة الغابية من ناحية ، وتأمين الحق فى غرس الأشجار أو فى تجديد الحيوية لتأمين المحافظة على الغابات من ناحية أخرى .

وفى ظل القدر المناسب من الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض ، الذى يحسب حسابه الاجتهاد الجغرافى ، يكون اختيار الشجرة الأنسب التى تعتنى بها الزراعة على صعيد البساتين أو فى المزارع الواسعة ، وتكون العلاقة بين الزراعة والأشجار فى البساتين أو فى الغابات ، هى علاقة جدوى اقتصادية واجتماعية متبادلة . وفى ظل القدر المناسب من الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض ، يكون تحرى علاقة انتقال الزراعة ومعها الخبرة والتجربة ومراكز البحوث الى مواقع الغابات لى تحافظ عليها ، وتؤمن تجديد حيويتها وعطائها ، هى علاقة جدوى اقتصادية واجتماعية متبادلة ، لحساب حركة الحياة .

ويتحرى الاجتهاد الجغرافى ، وهو يطالع صور استخدام الأرض ، فى طلب الانتاج الجبرى ، حسن التمييز ، بين الصور التى تصور قطع الأحجار أو التحجير بأساليب تقليدية ، والصور التى تصور قطع الأحجار أو التحجير بأساليب مستحدثة ومتطورة . وفى أى من هاتين الصورتين ، يلتمس الاجتهاد الجغرافى ، التدقيق فى مهارات الانسان وخبراته ومستوى أدائه وتعامله مع التراكيب الصخرية من ناحية ، والتدقيق فى خواص الأرض ونوع التراكيب الصخرية ، ومبلغ استعداداتها للاستجابة لوسائل

الانسان من ناحية أخرى . بمعنى أن يتقصى الاجتهاد الجغرافي نتيجة
المواجهة الايجابية فى المكان والزمان ، بين الانسان وهو يسأل حتى الانتفاع
بالتراكيب الصخرية المتنوعة - النارية أو الرسوبية أو المتحولة - على
صعيد الأرض فى جانب ، والأرض التى تضم هذه التراكيب الصخرية
فى جانب آخر ، وهى تجاوب الانسان على قدر وسيلته ولا تغذله .

وقل يلتمس الاجتهاد الجغرافي ولا ينكت أبدا حتى يتبين له ، كيف
تعلن هذه المواجهة بين الانسان والأرض ، عن الحد الذى ينتهى اليه
فى المكان والزمان ، أمر الضبط والانضباط المتبادل بينهما ، حتى تكون
الفرصة التى تيسر للانسان الحق فى استخدام التراكيب الصخرية المعنية
والانتفاع بها . وفى الوقت الذى يحسب فيه الاجتهاد الجغرافي ، حساب
الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية ، المحصلة هذا التفجير ، يتحرى
أيضا مبلغ استعداد الانسان لتطوير وسائله وتنمية تكنولوجيته وتغيير
مستوى تعامله مع التراكيب الصخرية على صعيد الأرض دون الوقوع
فى سوآت الاستخدام الجائر فى طلب كم الانتاج الأكبر ، والتعجيل
باستنزاف المعين . كما يتحرى أيضا مبلغ استعداد التراكيب الصخرية
ومحتواها ، للاستجابة لهذا التغيير الرشيد ، دون اعراض أو اعتراض على
التمادى فى طلب الحق المشروع ، والحصول على الانتاج كما وكيفا .

وإذا كان الاجتهاد الجغرافي فى حاجة الى طرح أسئلة كثيرة ، لكى
يحلل ما تعلن عنه عمليات التفجير ، وهى مسئولة عن قطع الأحجار ،
فهو فى حاجة الى طرح أسئلة أكثر عن حتمية المحافظة على التوازن بين
تجنب الافساد والاستخدام الجائر الذى يعجل بنفاد المعين والكف عن العطاء
من ناحية ، وتأمين الأخذ المناسب لكم الأنسب الذى لا يتجاوز حد الأمد
المحسوب لنفاد المعين والكف عن العطاء من ناحية أخرى . وفى ظل القدر
المناسب من الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض فى المكان
والزمان ، يكون اختيسار التراكيب الصخرية التى تستحق التفجير .

ويتجرب الاجتهاد الجغرافى ، مهارة هذا الاختيار التى تبين على حسن التنسيق بين التحجير وهو شكل من أشكال استخدام الأرض ، وكل أنماط الاستخدام الأخرى المتاحة ، على نفس الصعيد . بمعنى أن يتقصى الاجتهاد الجغرافى مبلغ التوازن والتكامل بين كل أنماط استخدام الأرض بما فيها التحجير ، وهى تشترك فى حسن ضياغة التركيب الهيكلى لانتفاع الانسان بالموارد المتاحة فى المكان والزمان ، على صعيد الأرض .

ويتجرب الاجتهاد الجغرافى ، وهو يطالع صور استخدام الأرض ، فى طلب الانتاج المعدنى ، حسن التمييز ، بين الصور التى تصور التعدين أو استخراج المعدن أو استخراج الخامات المعدنية بأساليب تقليدية ، والصور التى تصور التعدين واستخراج الخامات المعدنية بأساليب متطورة ومستحدثة من ناحية أخرى . وفى أى من هاتين الصورتين ، يلتبس الاجتهاد الجغرافى التدقيق فى مهارات الانسان وخبراته ومستوى أدائه وتعامله مع التراكيب الصخرية وهو يبحث أو وهو يستخرج المعدن والخام المعدنى من ناحية ، والتدقيق فى خواص الأرض ونوع التراكيب الصخرية ومحتوياتها من المعدن النقى أو من الخامات المعدنية ، ومبلغ استعداداتها للاستجابة لوسائل الانسان من ناحية أخرى . بمعنى أن يتقصى الاجتهاد الجغرافى نتيجة المواجهة الايجابية فى المكان والزمان ، بين الانسان وهو يسأل حق الانتفاع بالتراكيب الصخرية المتنوعة على صعيد الأرض الباطن منها والظاهر فى جانب ، والأرض والطبقات التى تضم هذه التراكيب الصخرية فى جانب آخر ، وهى تجاوب الانسان على قدر وسيلته وكفاءتها ، ولا تخذله .

وقل يلتبس الاجتهاد الجغرافى ، ولا يسكت حتى يتبين له ، كيف تعلن هذه المواجهة الايجابية ، بين الانسان والأرض ، عن الحد الذى ينتهى اليه فى المكان والزمان ، أمر الضبط والانتضباط المتبادل بينهما ، حتى تكون الفرصة التى تيسر للانسان الحق المكتسب فى استخدام التراكيب

الصخرية المعنية والانتفاع بها . وفي الوقت الذى يحسب فيه الاجتهاد الجغرافى ، حساب الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية ، لمحصول هذا التعدين ، يتحرى أيضا مبلغ استعداد الانسان لتطوير وسائله وتنمية تكنولوجيته وتغيير مستوى تعامله مع التراكيب الصخرية على صعيد الأرض ، دون الوقوع فى خطيئة الاستخدام الجائر ، فى طلب كم الانتاج الأكبر ، والتعجيل باستنزاف المعين . كما يتحرى أيضا مبلغ استعداد التراكيب الصخرية المعنية ، ومحتواها للاستجابة لهذا التغيير الرشيد الذى لا يطعن فى المعين ويجور عليه ، ودون اعراض أو اعتراض على التمداد فى طلب الحق المشروع ، والحصول عليه من الانتاج المعدنى .

وإذا كان الاجتهاد الجغرافى فى حاجة الى طرح أسئلة كثيرة ، لكى يحل ما تعلن عنه عمليات التعدين ، وهى مسئولة عن استخراج المعادن المحالصة أو عن استخراج الخامات المعدنية توطئة لاستخلاص المعدن ، فهو فى حاجة أيضا الى طرح أسئلة عن ختمية المحافظة على التوازن ، بين تجنب الافساد والاستخدام الجائر الذى يعجل بنفاد المعدن فى المعين والكف عن العطاء والاستجابة من ناحية أخرى . وفى ظل القدر المناسب من الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض ، فى المكان والزمان ، يتقضى الاجتهاد الجغرافى مسألة اختيار التراكيب الصخرية التى تستحق التعدين ، واجراء الاختبارات التى ترشد هذا الاختيار وصولا الى التعامل معها . بمعنى أن يتحرى الاجتهاد الجغرافى العمل والعوامل ومسئولية الخبرة الفنية التى تكون من وراء هذا الاختيار على صعيد الأرض . كما يتحرى الاجتهاد الجغرافى ، مهارة هذا الاختيار ، التى تبتنى على حسن التنسيق بين مباشرة التعدين وهو شكل من أشكال استخدام الأرض فى جانب ، وسائر أنماط استخدام الأرض الأخرى المتاحة أو السائدة على نفس الصعيد فى جانب آخر . بمعنى أن يتقضى الاجتهاد الجغرافى مبلغ التوازن والتكامل بين أنماط استخدام الأرض المتنوعة بما فيها التعدين ، وهى تشترك مجتمعة فى حسن صياغة التركيب الهيكلى لانتفاع الانسان ، بالموارد

المتاحة فى المكان والزمان ، على صعيد الأرض .

* * *

استخدام الأرض فى توطىن الصناعة :

استخدام الأرض والتعامل مع الموارد المتاحة التى تتجدد وتواصل العطاء ، أو التى لا تتجدد وتنضب وتكف عن العطاء ، يجسد خطوة على درب الانتاج لحساب الانسان . ثم تكون الصناعة وجسن اختيار المكان وتوطىن الصناعة ، خطوة أخرى مهمة لأنها تصبح مسئولة عن تجهيز واعداد الخام فى الشكل الأنسب للاستهلاك البشرى . وصحيح أن هذه العلاقة بين انتاج الخام وتصنيعه توثق الصلة بين استخدام الأرض فى الانتاج فى جانب ، واستخدام الأرض فى توطىن الصناعة فى جانب أخرى . ولكن الصحيح أيضا أن توثيق الصلة بينهما ، لا يعنى بالضرورة الجمع والتنسيق دائما بين استخدام الأرض فى الانتاج واستخدام الأرض فى توطىن الصناعة على صعيد الأرض فى المكان والزمان . ويكفى أن تكون وسيلة النقل وهى تعمل فى اطار الجدوى الاقتصادية متاحة ، لكى تيسر الصلة وتتحقق العلاقة بين استخدام الأرض فى الانتاج على صعيد ، واستخدام الأرض فى توطىن الصناعة على صعيد آخر .

وأهمية وسائل النقل وهى تعمل فى اطار الجدوى الاقتصادية ، وتوثق الصلة بين استخدام الأرض فى انتاج الخام واستخدام الأرض فى توطىن الصناعة لا تقل أبدا عن أهمية هذه الوسائل وهى تعمل فى اطار الجدوى الاقتصادية ، وتوثق الصلة بين انتاج الصناعة السلعى ومنافذ التوزيع وتسويق هذا الانتاج ووضعه بين أيدي الانسان صاحب الحق المشروع فى الاستهلاك . وكان اختيار مساحة الأرض التى تشهد توطىن الصناعة ، يمتنى بالضرورة على حسن توثيق الصلة بين استخدام الأرض فى الانتاج ، وتيسر الحصول على المواد الخام من ناحية ، وتوثيق الصلة بين موطن الانتاج الصناعى وتيسير أمر تسويق الانتاج الصناعى السلعى على

المستوى المحلى أو على المستوى الاقليمى أو على المستوى العالمى من ناحية أخرى . بل قل أن توفير مقومات الصناعة وحسن اختيار المساحة لتوطين واقامة الصناعة ، هو الضمان الأكيد الذى يقدم لنجاح هذه الصناعة .

وفي مجال استخدام الأرض فى توطين الصناعة ، يتحرى الاجتهاد الجغرافى حسن التمييز بين توطين الصناعة الصغيرة والصناعات الريفية ، وهى لا تكاد تتجاوز فى الغالب حد التسويق على الصعيد المحلى المحدود فى جانب ، وتوطين الصناعات الكبيرة ، وهى تلتصق بالتسويق وانتشار منافذ التوزيع على أوسع مدى وصولا الى الصعيد العالمى الرحب فى جانب آخر . وفى أى من هاتين الحالتين ، هناك بالقطع دواعى الضبط والانضباط المتبادل الذى تبتنى عليه توثيق العلاقة بين الانسان والأرض ، وهو يوطن الصناعة فى الموقع المنتخب ، ومع ذلك يبقى هناك الفرق الجوهرى بين توطين الصناعة الصغيرة ، وتوطين الصناعة الكبيرة . بل قل يبقى الفرق بين ضوابط تكون من وراء توطين الصناعات الصغيرة ، وضوابط تكون من وراء توطين الصناعات الكبيرة .

وتأسيسا على استثمار هذا الفرق ، يتحرى الاجتهاد الجغرافى ويتابع المواجهة بين الانسان والأرض ، عندما يكون الهدف توطين الصناعة الصغيرة . بمعنى أن يتقصى الضبط والانضباط المتبادل ، وهو من وراء اختيار نوع الصناعة الأنسب على الصعيد المحلى ، ثم وهو مرة أخرى من وراء اختيار الموقع الأنسب فى المكان والزمان . ومع شئ من التشديق ، نكشف للباحث الجغرافى دواعى اختيار المكان المناسب وتوطين الصناعة فى أحضان المستوطنات البشرية على صعيد القرية أحيانا أو على صعيد المدينة أحيانا أخرى . بل قل يكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى أن يعقب على هذه الرؤية الجغرافية تعقبا يعلن عن رأى الجغرافى ، وهو يحكم على توطين هذه الصناعة ومبلغ النجاح والتوفيق فى اختيار المكان المناسب لها على صعيد الأرض فى الريف أو فى الحضر .

وعلى صعيد الريف ، حيث يكون الاختيار الذى يوطن الصناعات الصغيرة أو الصناعات الريفية ، يلتمس الاجتهاد الجغرافى ، العلاقة بين استخدامات الأرض فى الانتاج السائد فى الريف ، واستخدام مساحة منتخبة فى توطين الصناعة . وتحرى هذه العلاقة يستوجب التماس التأثير المتبادل على درب الحضور الديموجرافى ، وعلى درب الالجاز الاقتصادى وعلى درب المستوى الحضارى . والتماس هذا التأثير المتبادل بين الاستخدامات الريفية للأرض فى الانتاج وفى الاستيطان على صعيد القرية ، واستخدام مساحة معينة فى توطين الصناعات الصغيرة الريفية ، يسعف الاجتهاد الجغرافى فى استئشعار مبلغ سلامة التحام قطاع الصناعة مع قطاعات الانتاج الاقتصادى الأخرى ، ومبلغ سلامة وقوة البنية على صعيد الأرض اقتصاديا وديموجرافيا وحضاريا . بمعنى أن يملك الاجتهاد الجغرافى أسلوب العمل الذى يتيقن به من أن الصناعة لا تعيش الغربية على صعيد الريف ، ولا تطعن فى جدوى استخدامات الأرض التى تعايشها على نفس الصعيد .

وعلى صعيد الحضر ، حيث يكون الاختيار الذى يوطن الصناعات الكبيرة ، بنوعها الخفيفة والثقيلة ، يلتمس الاجتهاد الجغرافى دواعى اختيار المدينة ، ودواعى اختيار المساحة التى توطن فيها هذه الصناعة على صعيد هذه المدينة المنتخبة . كما يلتمس الاجتهاد الجغرافى أيضا ، تقصى العلاقة بين وجود الصناعات وتداخلها فى البنية الحضرية فى جانب ووجود البنية السكنية ، بما تضمنه من خدمات عامة ومرافق البنية الأساسية فى جانب آخر . وتحرى هذه العلاقة ، يسعف الاجتهاد الجغرافى فى التماس تأثير توطين الصناعة على الوجود الحضرى ، وهو ايجابى يفجر ويطور التحضر وينشط اتجاهات نموه الديموجرافى ، أو وهو سلبى يفسد فى الأرض ويلوث البيئة . ومن خلال حصر وحسن حساب الايجابيات والسلبيات ، يملك الاجتهاد الجغرافى أسلوب العمل الذى يتيقن به من أن الصناعة لا تعيش على

صعيد الحضر ، ولا تطعن في جدوى استخدامات الأرض ، التي تعاشها على نفس الصعيد الحضري .

وفي جميع الأحوال ، يحسب الاجتهاد الجغرافي حساب تطور التكنولوجيا في دنيا الصناعة ، وكيف تخفف من ضغوط الضوابط الطبيعية ، أو كيف تحرر توطن الصناعة من بعض الضوابط الطبيعية . ويكون في وسع الاجتهاد الجغرافي أن يتقصى مبلغ حسن التنسيق بين الصناعة وتوطنها في مساحة الأرض المنتخبة ، في جانب ، وسائر استخدامات الأرض التي تباشر حركة الحياة الانتفاع بها على صعيد المستوطنة الحضرية في جانب آخر ، على درب الحضور الديموجرافي ، وعلى درب المستوى الحضارى .

ومن خلال هذا التقصى في المكان والزمان ، يكون الاجتهاد الجغرافي مسئولاً عن التمييز بين سوء التوطن الذي يجسد معنى التهرب من الضبط والانضباط المتبادل مع الأرض على صعيد المستوطنة الحضرية ، وحسن التوطن الذي يجسد جدوى الالتزام بالضبط والانضباط المتبادل مع الأرض على صعيد المستوطنة الحضرية . بمعنى أن يكون في وسع الاجتهاد الجغرافي أن يفضح سوء توطن الصناعة أحياناً وهي تثقل على الوجود الحضري ، أو أن يطرى حسن توطن الصناعة أحياناً أخرى وهي تدعم الوجود الحضري . وتطور أوضاعه الى ما هو أفضل . بل قل يكون في وسع الاجتهاد الجغرافي أن يوصى أو ينصح بما ينبغي أن يأتي لكي يتسنى تخفيف حدة سوء توطن الصناعة ، أو لكي يتسنى كبح جماح سلبيات سوء توطن الصناعة في المكان والزمان .

★ ★ ★

استخدام الأرض في السكن والاستيطان

إذا كان من شأن الإنسان ، أن يكد ويكدح ويباشر استخدام الأرض في الانتاج لكي يجاوب حاجته للاستهلاك ، فإنه يباشر استخدام الأرض.

وهو شديد اللفظة على السكن السئى يحتويه ، ويغضى خصوصية وجوده وإقامته دون تعارض مع عمومية وضعه فى التركيب الهيكلى للتشكيل الاجتماعى ، على صعيد المستوطنة . وقل أن المسكن وتأمين المسكن الذى يضم أو يحتوى الإنسان فى الشكل البسيط الجامع لشمل الأسرة ، يمثل مطلباً من المطالب التى ترد على قائمة الضروريات . والتماس بهذا المطلب الضرورى ، استوجب اختيار مساحة الأرض التى يستخدمها ويبنى على صعيدها المسكن المناسب ، الذى يأوى إليه لكى يلتقط أنفاسه ، أو لكى يستشعر الأمن .

وفى المرحلة العتيقة ، التى افتقد الإنسان فيها القدرة على الانتاج الاقتصادى من عمل يديه ، وعاش حياته فى إطار التفرد الذى يحتوى الأسرة ، واعتمد على الانتاج الطبيعى وعطاء الطبيعة ، التمس المسكن ، وهو حق ضرورى لوجوده فى المكان والزمان . والتماس السكن معناه اختيار مساحة مناسبة من الأرض ، ومعناه الاستيطان وإقامة السكن المناسب على صعيد الأرض . ومباشرة الاستيطان وإقامة المسكن ، فى ظل العلاقة بين الإنسان وهو يمد يديه الى الطبيعة لكى تعطيه وتلبى حاجته من الانتاج الطبيعى ، والأرض التى كان انتاجها يتعرض لفعل المتغيرات زيادة أو نقصاناً ، كان لا يعنى أبداً الاستقرار . بمعنى أن الإنسان عرف وبأش الاستيطان فى المكان والزمان لبعض الوقت ، حتى تكون الضغوط التى كانت تطعن فى وجوده ، وتدعوه الى الانتقال ومباشرة السكن والإقامة فى مكان آخر .

وانتهاء هذه المرحلة ، بعد أن امتلك الإنسان القدرة على الانتاج الاقتصادى من عمل يديه ، كان معناه انهاء التفرد فى إطار الأسرة . ومن غير تفريط فى الشمل الاجتماعى الذى يضم الأسرة ، جاء التحول الذى جمع الأسر فى تشكيل اجتماعى مركب ، ألف بينها فى مصلحة مشتركة اجتماعياً واقتصادياً وحضارياً . وسواء جاء هذا التحول فى شكل قبيلة على صعيد البداوة ، أو فى شكل شعب على صعيد الاستقرار ، فانه

استوجب تغييراً حقيقياً في التوجه الضروري للسكن واقامة المسكن ومباشرة الاستيطان . وجاء هذا التغيير لكي ينهي الاستيطان المبعثر واتفادام الصلة بين المساكن . ويبدأ الشكل المناسب للاستيطان المتكامل . والاستيطان المتكامل معناه اختيار مساحة الأرض في المكان المناسب ، ومعناه تجميع المساكن في كتلة سكنية مترابطة على صعيد الأرض في المكان المناسب .

هكذا كانت البداية التي تجسد معنى قيام المستوطنة واختيار مساحة الأرض واستخدامها في انشاء المساكن في تجمع مناسب ، يللمل الأسر وهم سكان المستوطنة . وصحيح أن اقامة المستوطنة قد استوجب استجابة الأرض وخواص الأرض والضوابط التي تعلن عنها ، لاحتواء المستوطنة . وصحيح أيضا أن اقامة المستوطنة ، قد جاوب حاجة الانسان الفرد في اطار الأسرة ، والانسان الجماعة في اطار المجتمع ، للاقامة والسكن واستشعار الأمن الاجتماعي على صعيد المستوطنة . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن اقامة المستوطنة ، كان عليه أن يجاوب الدور الوظيفي المتاح وهو مسئولية من يقيم في المستوطنة . وكان اقامة المستوطنة وتوظيف الأرض في هذا الغرض قد ابنتى على :

اولا - حق الانسان في الاستيطان ، والتنعم بالسكن الذي يؤمن بوجوده في اطار التوحد على الصعيد الاجتماعي ، وهو حق مشروع كفته الاجتهاد في بناء وترسيخ المدنية على صعيد الأرض في المكان والزمان .

ثانيا - اختيار مساحة الأرض المناسبة في المكان المناسب ، وتوظيف الأرض في اقامة المساكن ، وتأهيل المستوطنة التأهيل المناسب للناس وأحوالهم المعيشية وأدائهم الفعال في خدمة الدور الوظيفي الذي تقوم من أجله المستوطنة في المكان والزمان .

وفي ظل هذا الفهم ، يدرك الاجتهاد الجغرافي معنى استخدام الأرض في السكن ، وكيفية التمييز بين المستوطنة الريفية على صعيد الاستقرار

أو على صعيد البنداوة في جانب والمستوطنة الحضرية على صعيد الاستقرار في جانب آخر . كما يدرك الاجتهاد الجغرافي معنى الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان ووسائله وتكنولوجيته ، والأرض وخواصها والسنن الحاكمة لها ، حتى يتيسر أمر اختيار المساحة المناسبة لإقامة المستوطنة ، وتحمل الاستيطان فيها مسئولية الدور الوظيفي المنسوط بها في المكان والزمان . وتأسيسا على التباين بين المستوطنات ، يدرك الاجتهاد الجغرافي ، مبلغ التفاوت الكبير بين الضبط والانضباط المتبادك ، الذي يقدم لقيام كل نمط من أنماط المستوطنات البشرية وخصوصية توظيفها على الصعيد الذي تقوم فيه .

* * *

استخدام الأرض في الاستيطان على صعيد البادية :

صحيح أن حركة الحياة على صعيد البادية تلتزم بالحركة الفصلية والطواف على صعيد المرعى الفسيح ، وفي صحبتها القطيع . وصحيح أنه هذا التحرك المنضبط على صعيد المرعى ، لا يستوجب استيطاننا مستقرة مقيما في مستوطنة . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن البدو على صعيد البادية لا يتنازلون عن حق الإقامة المؤقتة في موقع منتخب وهم يباشرون الرعى والانتقال الفصل ، ولا يتنازلون عن حق الإقامة المؤقتة مرة أخرى ، في موقت منتخب آخر ، وهم ينتجعون على صعيد الأرض التي يتاح فيها الشيء المناسب من الماء الجوف . ويدرك الاجتهاد الجغرافي جيدا ، معنى هذا الاستيطان المؤقت استجابة لطلب السكن وحق الإقامة ، ومعنى اختيار الموقع المنتخب على صعيد المرعى ، والضوابط الحاكمة في مواجهة حركة الحياة وهي تباشر هذا الاختيار في المكان والزمان .

ومواجهة البدو للأرض على صعيد المرعى ، وهم يباشرون الرعى

هو الانتقال الفصلي ، لا تكافهم جهدا كبيرا حتى يتأتى الضبط والانضباط المتبادل ، توطئة لاختيار الموقع المنتخب للاستيطان المؤقت ، على مدى عدد من الأيام . وكل ما يلتزم به هذا الاختيار ، هو وفرة الكم المناسب من الماء ، والكثافة المناسبة من الكلا ، في المكان والزمان . ويبقى الاستيطان مؤقتا في هذا الموقع المنتخب ، حتى يستوجب القطيع التحرك الى مساحة أخرى من المرعى . وتكون منازل البدو مناسبة لهذا الاستيطان المؤقت ، تستوعبهم في الإقامة ، وتسعفهم في الترحال .

ومواجهة البدو للأرض على صعيد المرعى ، وهم يطلبون الانتجاع في أحضان الماء الجوفي الدائم ، تكلفهم جهدا كبيرا حتى يتأتى الضبط والانضباط المتبادل ، توطئة لاختيار الموقع المنتخب للاستيطان المؤقت ، على مدى عدد من الشهور أو الأسابيع . ويتوجه هذا الجهد الكبير الى التماس الماء الباطني ، والسيطرة عليه أو التحكم فيه ، وتقنين سحبه بالكم المناسب لحساب الانسان والقطيع . ويبقى الاستيطان مؤقتا في هذا الموقع المنتخب ، في فترة الجفاف والشح وانقطاع سقوط المطر واحتراق الحشائش والأعشاب في المرعى . وتكون إقامة البدو في منازل مناسبة لهذا الاستيطان المؤقت ، على صعيد النجع الذي هم فيه يستقرون وكلهم اشفاق ولهفة على بداية موسم المطر ، ودعوته المفتوحة لمعاودة الترحال في ربوع المرعى .

وصحيح أن الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض على صعيد البادية ، يكون مطلوبا ، حتى يتسنى وقوع الاختيار على مواضع الإقامة المؤقتة . وصحيح أيضا أن هذا الاختيار ، يجسد العلاقة الحميمة بين الانسان والأرض التي يستبيح بها الانسان استخدام الأرض في السكن والاستيطان . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن يدرك الاجتهاد الجغرافي ، العوامل التي تطعن في هذه العلاقة وتدعو الى تفسيخها ، عندما يستوجب الأمر التحرك والانتقال من مكان الى مكان آخر على صعيد المرعى ،

أو عندما يكون التحرك من مواضع الإقامة حول الآبار الى ربوع المرعى الفسيح .

ولأن استيطان البدو وهم يتعقبون القطعان على صعيد المرعى فى الرحلة الفصلية ، يكون مؤقتا فلا يتجاوز عددا من الأيام ، فلا يعنى هذا الاستيطان انشاء مستوطنة وتشبيد المسكن . وقل ربما لا تتكرر الإقامة ومباشرة هذا الاستيطان المؤقت فى نفس مساحة الأرض وهم يبرون بها من سنة الى سنة أخرى . بل قل يتأتى هذا الاستيطان المؤقت الذى لا يتجاوز عددا من الأيام حتى يحين موعد الرحيل الى موقع جديد ، بشكل عشوائى . وفى كل مرة أو فى كل وقفة يستوجبها الطواف فى المرعى ، يكون اختيار المساحة من الأرض للإقامة المؤقتة . ولا يكون لهذا الاختيار علاقة باختيار سبقه فى عام سابق ، أو باختيار مرتقب فى عام لاحق .

وهكذا ندرك كيف لا يتحرى الاجتهاد الجغرافى ، وهو يرصد ويسجل استخدام الأرض فى السكن على صعيد البادية ، شيئا من هذا الاستيطان المؤقت الذى يعنى الإقامة لبعض الوقت والتعجل بالظعن والرحيل . بمعنى أن من شأن الاجتهاد الجغرافى أن يسقط هذا الاستيطان المؤقت الذى لا يتشبه بالأرض ولا يفرض عليها شيئا من الخصوصية والتخصيص لحساب السكن والإقامة ، من الحساب . بل قل أنه يهمل حصره وتسجيله على لوحات وخرائط استخدام الأرض . ولا يبقى على صعيد البادية ، شيئا يهم الاجتهاد الجغرافى ، الا أن يسجل استخدام الأرض فى السكن ، حيث تكون مستوطنة أهل البادية (النجع) ، التى تتسع لهم وتستوعب وجودهم ، ويوفر الماء الجوفى فى الآبار ، فى الفترة الزمنية المناسبة ، تهربا من القحط عندما يحل ويخيم على صعيد المرعى موسم الجفاف الشديد .

وضحيح أن الاجتهاد الجغرافى يسجل على لوحات وخرائط استخدام الأرض فى مواقع هذه النجوع . وضحیح أيضا أنه يتقصى ويعاين حركة

الحياة وهي تحيا حياة هادئة لا تكاد تحفل بشيء من العمل . وصحيح أيضا أنه يلتمس شيئا ، وهو يتحرى العلاقة بين استخدام الأرض في الرعى ومباشرة الانتاج الحيوانى نى جانب ، واستخدام الأرض فى مباشرة هذا الاستيطان المؤقت فى جانب آخر . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن يتحفظ الاجتهاد الجغرافى ، فى التعليق أو نى التعقيب ، على هذا النمط انفرادى من أنماط استخدام الأرض فى السكن .

وفى اطار هذا التحفظ ، يعتمد الاجتهاد الجغرافى أحيانا استبعاد هذا النمط من أنماط استخدام الأرض فى السكن . ولا يمثل هذا الاستبعاد أو الإهمال ، استخفافا به أو استنكارا للواقع الذى يعلن عنه وجود واقامة حركة الحياة لبعض الوقت فقط ، فى المكان والزمان . وقل لا يكون هذا الاستبعاد الا لأن هذا الاستخدام ، يبدو وقد أهمل تحديد ملامح المستوطنة حيث لا خدمات عامة ولا انشاءات ، ولا مظهر من مظاهر البنية التى تجسد وجود كتلة سكنية مترابطة ومناسبة على صعيد الأرض . بل قل ان هذه المستوطنة تعج بنبض الحياة فى موسم الجفاف والقحط الشديد ، وتصبح فارغة تماما وكأنها مستوطنة أشباح فى موسم المطر .

ورؤية الاجتهاد الجغرافى لهذه المستوطنة المؤقتة ، على صعيد الأرض ، تهمة ويهمه وجودها فى المكان المناسب المنتخب . ويشغل الاجتهاد الجغرافى وجود حركة الحياة ، الذى يعلن صراحة عن حقيقة العلاقة بين الانسان والأرض ، التى تبيح له حق استخدام الأرض فى السكن . وقل أن أهم ما يهمه ، هو التماس كيفية الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان ووسائله ومهاراته فى جانب ، والأرض وخواصها ومتغيراتها فى جانب آخر ، وهو الذى ييسر هذه الاباحة ، وتطويع الأرض لحساب سكن الانسان واقامته . بل قل يواصل الاجتهاد الجغرافى اهتمامه ، لكى يتحرى مبلغ توثيق العلاقة بين الانسان والأرض من أجل السكن والاقامة المؤقتة فى فترة زمنية معينة ، ومعنى تفسخ هذه العلاقة تماما ، عندما يحل موسم

المطر ، ويبادر الناس فى المستوطنة الى الخروج منها ومغادرتها فى رحلة الانتقال الفصلى ، ومباشرة الرعى ، فى ربوع المرعى الفسيح .

ورؤية الاجتهاد الجغرافى لهذه المستوطنة المؤقتة ، على صعيد الأرض بعد مغادرة سكانها ، قد لا تهمة كثيرا . ومع ذلك يشغله هذا الخروج ، أو هذه المغادرة ، ومسئولية الانسان عن تفسخ العلاقة والتفريط فى جدوى استخدام الأرض فى السكن ، والتحرر من الإقامة والاستقرار . كما يشغل الاجتهاد الجغرافى تحرى قوة فعل العوامل الطبيعية ، وما تفرضه من ضوابط تشدد حركة الحياة ، وتستوجب التجمع والإقامة فى المستوطنة ، فى فترة زمنية معينة ، وتدعو حركة الحياة للتعجل فى الخروج وتفريغ المستوطنة وهجرها ، فى فترة زمنية معينة أخرى . ومن خلال هذه الرؤية الجغرافية والتمعن فى ما تعلن عنه صورة المستوطنة المتغيرة من موسم الى موسم آخر ، يكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى أن يبلور التوصية التى تبصر خطوات التغيير ، التى تطور أوضاع الاستيطان فى نجوع البداوة ، وتحسن مستوى استخدام الأرض فى السكن .



استخدام الأرض فى الاستيطان على صعيد الريف :

على صعيد الريف ، يتعامل الانسان مع الأرض ، ويسخر الموارد المتاحة فيها ، ولا شئ يهيمه أكثر من الانتاج . ومباشرة استخدام الأرض لحساب الانتاج على أى من المستويات ، البدائى أو التقليدى أو المتطور ، تستوجب الاستقرار ومداومة الأداء المناسب لكى يجاوبه المورد المتاح ، ويبنى ثمرة العطاء . وفى الوقت الذى يوثق فيه الاستقرار العلاقة بين الانسان والأرض ، فيحرسها ويحافظ عليها ويحميها من دواعى التفسخ ، يتعامل الانسان مع الأرض على صعيد الريف مرة أخرى ، من أجل الاستيطان والسكن .

ومن غير غاية تلتبس ترتيب المهم والأهم على صعيد الريف ، يدرك الاجتهاد الجغرافي ، مبلغ الصلة أو العلاقة الوثيقة بين استخدام الأرض في الانتاج وتحري الانتفاع بالموارد المتاحة فيها ، في جانب ، واستخدام الأرض في السكن وتيسير اقامة المجتمع الريفي في مستوطنة مناسبة في جانب آخر . ومع ذلك يتحري الاجتهاد الجغرافي ، قضية اختيار مساحة الأرض المناسبة التي تخصص للسكن واقامة أهل الريف ، ومبلغ الحرص على مساحة الأرض الأخرى التي تستخدم الموارد المتاحة فيها لحساب الانتاج . وجدوى استجابة الأرض لطلب الانتاج ، هي التي ترشد الاختيار وهو يخصص المساحة الأنسب لاقامة المستوطنة الريفية . بمعنى أن تسبق الجدوى الاقتصادية ، وتكون أهم في الحساب من الجدوى الاجتماعية في مجال الاختيار والتخصيص .

وتقوم القرية وهي المستوطنة البشرية التي تحتوى أهل الريف ، على صعيد المساحة التي يقع عليها الاختيار ، لاقامة أو انشاء المساكن . وتكون عمليات انشاء المسكن مسئولية رب الأسرة ، ولا تكاد تنازعه في هذه المسئولية الشخصية الخاصة أى قواعد أو قيود . ومع ذلك ، هناك ضوابط طبيعية تفرضها خواص الأرض ، منها الضوابط المناخى والضوابط التضاريسى ، وضوابط بشرية تفرضها أوضاع حركة الحياة ومنها الضابط الاجتماعى والضابط الاقتصادى ، تلعب دورا مؤثرا ، ينتهى إلى الضبط الانضباط المتبادل ، الذى يحدد أهم ملامح استخدام الأرض في السكن . وكما يجسد هذا الضبط والانضباط المتبادل العلاقة الحميمة التي تعلن عن شكل ونمط ومستوى استخدام الأرض في اقامة المسكن وتجهيزه التجهيز الأنسب لحساب الأسرة ، يلتمس هذا الضبط والانضباط المتبادل أيضا ، تأمين حسن العلاقة التي تفضى إلى القدر المناسب من التنسيق بين مسكن الأسرة ومساكن سائر الأسر ، على الصعيد المشترك اجتماعيا واقتصاديا ، وحضاريا .

وقل أن هذا الضبط والانضباط ، هو وحده الذى يحقق الحد الأدنى

من التخطيط العام الذى يخضع له انتشار المساكن على صعيد الكتلة السكنية للقرية . بمعنى أن انشاء المساكن وتوزيعها العام على صعيد المساحة المخصصة للكتلة السكنية يكون أقرب الى العشوائية . وبمعنى أن ليس ثمة خطة متفق عليها ، موضوعة من داخل القرية أو من خارجها ، لكى تنسق توزيع المساكن وامتداد الطرق وتوفير الخدمات العامة أو الخاصة ، على صعيد القرية .

وفى غياب التخطيط ، أو فى اطار العشوائية ، على صعيد الريف تفتقد الكتلة السكنية شيئا كثيرا من الانتظام . وتبدو الطرق ضيقة ، وقد افتقدت الاستقامة فى الغالب . وإضافة الى الطرق الضيقة التى تنتشر فى ربوع القرية على المحاور الطولية والمحاور العرضية ، هناك الطرق التى تبدو مسدودة ، لكى تؤكد معنى العشوائية فى انشاء هذه الطرق ، وفى توزيع المباني والمنشآت ، على صعيد هذه المستوطنة الريفية . ويغلب على هذه الطرق أن تكون ترابية ، ولا يستثنى منها الا الطريق الرئيسى الذى يصل بين المستوطنات الريفية ، أو الذى يصل بين المستوطنة الريفية والمدينة . ومن حول الكتلة السكنية على صعيد المستوطنة الريفية (القرية) ، يتواصل امتداد الطريق الدائرى الذى يطوقها . وتبدأ من هذا الطريق أو تنتهى إليه ، الطرق التى تنتشر على محاور متعددة لكى تغطى الزمام على صعيد مساحات الأرض التى تستخدم فى الانتاج .

وعلى امتداد الطريق الدائرى ، الذى يطوق الكتلة السكنية ، تنتشر مساحات خالية من الأرض . وتمثل هذه المساحات الحالية المخصصة بين الكتلة السكنية فى جانب ، والطريق الدائرى فى جانب آخر ، أرض المرافق التى تستخدم فى موسم الحصاد ، على وجه الخصوص . ومع ذلك فإنها تستخدم لأغراض أخرى ، فى غير موسم الحصاد . وقد تشهد انعقاد السوق الأسبوعى مثلا ، أو تصبح مرتعا يلهو فيها الشباب ، أو يقام فيها حشد الاحتفالات الدينية أو الاجتماعية التى تهم أهل القرية . وسواء كانت أرض المرافق جزء من الملكية الخاصة للأسر والعائلات ، أو كانت هذه الأرض تمثل ملكية عامة ، فإنها توفر خدمات متنوعة يتهافت عليها طلب

أهل القرية ، ولا يجوز التمدى عليها أبدا ، أو التفريط فى جدواها الاجتماعية والاقتصادية .

وفى ظل الضبط والانضباط المتبادل ، بين الانسان ووسائله وضوابط حضوره فى جانب ، والأرض وخواصها وضوابط طبيعتها فى جانب آخر ، يتفاوت أمر استخدام الأرض فى اقامة المستوطنة الريفية على صعيد المساحة المنتخبة . وهناك فرق كبير بين القرية على صعيد الأرض الرتيبة ، والقرية على صعيد الأرض المزرسة الوعرة . وهناك فرق كبير مرة أخرى بين القرية على صعيد الأرض المطرية ، والقرية على صعيد الأرض المروية بالماء السطحي أو بالماء الجوفى . ورغم هذا التفاوت وحسن استشعار الجغرافى للعوامل التى تفسره ، يظل الطابع الريفى سائدا ، من حيث الشكل على أقل تقدير . وقل ان أوضاع وسلوك ونشاط وتقاليد أهل الريف تلعب دورا كبيرا فى صياغة وترسيخ هذا الطابع الريفى السائد ، الذى يخيم على المستوطنة الريفية .

وفى ظل الضبط والانضباط المتبادل ، يملك كل واحد من أهل الريف ، حق انشاء المسكن الذى يخصه على النحو الذى يناسبه . وقد تلعب القدرة الاقتصادية أو المكانة الاجتماعية أو الأوضاع الديموجرافية دورا فى انشاء المسكن وتجهيزه للاقامة . ولكن هناك فى نهاية المطاف القدر المشترك من الاتفاق على الشكل العام الذى يستوجب تخصيص جزء من المسكن للأسرة ، وجزء آخر للخيرانات التى تحرص الأسرة على اقتنائها ، وجزء ثالث للآلات والأدوات التى تسعف العمل فى حقل الانتاج ، وجزء آخر لتشيون المحاصيل أو لحفظ الانتاج . ويضيف الأثرياء استجابة للمكانة الاجتماعية ، اضافة تتمثل فى تجهيز الجناح الخاص لحساب الضيوف والغرباء الوافدين من أهل الحضر . ولا يكاد يتجاوز عاى المسكن أكثر من دورين ، على أن يكون الدور الأرضى هو الأهم الذى يشهد نبض حركة الريف اثناء ساعات النهار ، ويخصص الدور العلوى لحركة الحياة اثناء

ساعات الليل . ويبقى بعد ذلك كله ، الحرص على خصوصية المسكن نهو
لحساب الأسرة فقط ، ولا محل أبداً للايجار واىواء الأغراب .

، وفي مقابل الخصوصية التى تخيم على كل مسكن من المساكن المتعددة
على صعيد المستوطنة الريفية ، تكون العمومية التى تشرك أهل الريف
فى أضرابهم وفى أحزانهم ، كما تشركهم هذه العمومية التى تسقط حواجز
الغربة بينهم فى مواجههم المسئوليات وهم يباشرون استخدام الأرض ،
فى الإنتاج . ولا هم يهمهم أهم من أن يؤمن استخدام الأرض فى الإنتاج ،
استخدام الأرض فى السكن ، أو أهم من توثيق الصلة بين الاستقرار
والإنتاج على صعيد الريف فى المكان والزمان . وتأسيساً على هذه الصلة ،
تبقى المستوطنة الريفية منتعشة بنبض الحياة فيها ، فى صحبة انتعاش
استخدام الأرض فى الإنتاج ، وديمومة استجابة الأرض على صعيد الريف .
يل قل أن أى انتكاسة يتعرض لها استخدام الأرض فيتواضع الإنتاج
أو تنتهى استجابة المعين ، يعرض المستوطنة للانتكاس وتواضع حركة
الحياة فيها . وكم من مستوطنات ريفية عاشت الانتعاش على صعيد الريف ،
حتى نضب المعين وكانت الضغوط التى أنهت دواعى استمرار وجود
المستوطنة الريفية .

هذا ، وإذا كان من شأن الاجتهاد الجغرافى أن يتحرى الضبط
والانضباط المتبادل الذى يؤدى الى أو الذى يوثق العلاقة بين الانسان
والأرض فى مجال استخدامها فى السكن والاستيطان على صعيد الأرياف ،
فهو مسئول أيضاً عن تحرى دواعى انتعاش القرية أحياناً ، أو دواعى
انتكاس القرية أحياناً أخرى . ويشمل هذا التحرى التفسير من خلال
دراسة تحليلية ، كما يلتبس أيضاً الربط بين انتعاش أو انتكاس
الاستيطان الريفى فى اطار علاقة وثيقة بين استخدام الأرض فى السكن
واستخدام الأرض فى الإنتاج . ويتماهى الاجتهاد الجغرافى فى حساب الجدوى
الاجتماعية والاقتصادية حتى يصبح فى وسعه أن يتبنى الرأى وبيبلور

التوصية التي تتحرى تحسين مستوى أعداد المسكن ، أو التي تتحرى إنهاء عشوائية الأبناء وتوظيف التخطيط من أجل مستوطنة ريفية أفضل وأنسب تجاوب التطور والتغيير المناسب لروح العصر . وقد يشمل هذا التقويم الجغرافي حساب قوة فعل أو تأثير المتغيرات السائدة ، وهي تبث المزيد من دواعي الانتعاش على ضعيد المستوطنة الريفية ، أو وهي تمهد للتحول من مستوطنة ريفية الى مستوطنة حضرية أو من قرية ريفية الى مدينة حضرية .



استخدام الأرض في الاستيطان على ضعيد الحضر :

إذا كان استخدام الأرض لحساب الانتاج ، من خلال التعامل مع الموارد المتاحة ، قد استوجب اقدام الانسان على استخدام الأرض في السكن وتأمين اقامة واستقرار أولئك الذين تحملوا مسئولية الانتاج ، فان هذا الاستقرار في المستوطنات الريفية ، قد استوجب طلب النظام ، والتماس الأمن والأمان ، وتحري الشيء المناسب من التنعم ، على ضعيد الأرض . بل قل أن الاستقرار وهو حريص على صناعة المدنية ، كان وما زال باحثا عن اضافة الخدمات المتنوعة التي تلبى حاجته المتعددة ، وهي تجاوب قوة تأثير المتغيرات الحضارية . وقد تعمد الاستقرار توطئ هذه الخدمات في المستوطنة التي تحتوى وجوده ، حتى تكون في متناول الأيدي ، وهي تلمس التنعم بحصاد المدنية .

وسواء أضيفت هذه الخدمات ، وتأتى استخدام مساحات خاصة لتوطين وتوفير الخدمات في المستوطنة الريفية أو أقيمت المستوطنة المستجدة على ضعيد الاستقرار ، لكي تحتوى الخدمات المتنوعة ، فان ذلك يعنى شكلا جديدا من أشكال الاستيطان . ويدرك الاجتهاد الجغرافي جيدا ، معنى اضافة الخدمات المتنوعة لحساب الاستقرار في المستوطنة الريفية ، وكيف يتأني التغيير الحضارى ، والتحول من الشكل الريفي للمستوطنة الى الشكل

الحضري للمستوطنة ، في المكان والزمان ، كما يدرك الاجتهاد الجغرافي أيضا معنى نشأة المستوطنة الجديدة التي تحتوى الخدمات المتنوعة ، وكيف يتأتى التجديد الحضري واستحداث الشكل الحضري للمستوطنة ، بل قل يدرك الاجتهاد الجغرافي جيدا ، أن نشأة المستوطنة الريفية كانت يسبق من نشأة المستوطنة الحضرية ، وهما معا لحساب الاستقرار .

وتوطين الخدمات على صعيد المستوطنة الريفية ، والمضى على درب التحول الحضري ، يبنى بالضرورة اضاءة دور وظيفي يستجد ويستوجب اعادة توزيع قوة العمل ، بمعنى أن تستقطب الخدمات فئة أو طائفة من قوة العمل خصما من حساب قوة العمل التي تعمل في حقل الانتاج ، وكلما نمت واتسعت قاعدة الخدمات على صعيد المستوطنة التي تمضى على درب التحضر ، كان ذلك خصما من رصيد التريف ، واماعانا في التحضر ، وزيادة خصبة الخدمات المتنوعة على صعيد المستوطنة الحضرية من قوة العمل ، هو تغيير في دورها الوظيفي ، وهو نقصان من حصة استخدام الأرض في الانتاج والتعامل مع الموارد المتاحة ، على صعيد الأرض من حولها .

ومن شأن الاجتهاد الجغرافي ، أن يتبين الاضافات التي تحول للمستوطنة الريفية الى مستوطنة حضرية ، وأن يحسب جيدا مغزى وجدوى هذا التحول اجتماعيا وديموجرافيا واقتصاديا ، وفي وسع الاجتهاد الجغرافي أن يتابع التحول من الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض الذي يؤمن استخدام الأرض لحساب الاستيطان والاقامة في المستوطنة الحضرية .

وعلى صعيد هذا التحول الوظيفي والتخصصي من استخدام الأرض الذي ييسر الاستيطان الريفي الى استخدام الأرض الذي يبرر توجه الاستيطان على درب التحضر ، يكون في وسع الاجتهاد الجغرافي أن يحسب شيئا عن معدلات هذا التحول ، وأن يتعقب عواقب التعايش بين كلاسيكية التريف

وهي تنجح الى شيء من الجمود وبطء الاستجابة للمتغيرات في صحبة التغيير الحضري ، وتقديمية التحضر وهو ينجح الى شيء من المرونة ، ويتعجل الاستجابة للمتغيرات وتأهين كل حقائق التغيير الحضري .

وعلى صعيد مثل هذه المستوطنة الحضرية التي كانت في الأصل مستوطنة ريفية ، يستشعر الاجتهاد الجغرافي الحاجز المادي والنفسي وهو يجسد الأصالة في جانب ، والاضافة الحضرية وهي تعلن عن المعاصرة في جانب آخر . وينبغي أن يحسن الاجتهاد الجغرافي ، تقضى مبلغ ضغوط التوجهات الحضرية لكي ترسخ ملامح التحضر ، ومبلغ صمود الأصالة الريفية لكي تعلن عن اعراضها عن دواعي التحضر . ومن ثم يكون في وسعه أن يحسب احتمالات أو توقعات المضي على درب التحضر في مقابل انحسار التريف أحيانا ، أو أن يحسب احتمالات وتوقعات انتصار التريف في مقابل الردة الحضرية أحيانا أخرى . ومع ذلك تكاد تبشر الدراسة الجغرافية التي تدقق في تحليل النماذج المتعددة ، بأن توقعات الردة الحضرية ضئيلة ، وأن أضواء التائق الحضري ترجح كفة التغيير ، وتؤمن ديمومة المستوطنة الحضرية التي تحل محل المستوطنة الريفية .

ويجسد الشكل الآخر للمستوطنة الحضرية (المدينة) ، النشأة التي تكون في الأصل لحساب التحضر . ونقول ان التعامل بين الانسان والأرض ، والنوصول الى الضبط والانضباط المتبادل بينهما الذي ييسر توطين الخدمات ، على صعيد الأرض في المساحة المعنية ، هو الذي يفرس بذرة الوجود الحضري . وسواء كانت هذه الخدمات مطاوبة لحساب التشكيل الاجتماعي ، أو لحساب الهدف الاقتصادي ، أو لحساب الغرض الديني أو لحساب الضبط الإداري والسياسي ، فانها تشهد تهاافت حركة الحياة عقليها في المكان والزمان . وقل أن توطين هذه الخدمات بعضها أو كلها ، يستوجب استيطان من يهجم انتاج هذه الخدمات وعرضها على كل أولئك الذين يتهافتون على طلبها والتنعم بها . ومن شأن هذه المستوطنة أن تشهد

الوفود القادمة إليها من الاقليم الفسيح المحيط بها ، ولا هم لهم غير طلبه الانتفاع بإنتاج هذه الخدمات ، ومن خلال قدوم الوفود وإيابها ، تتوثق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المستوطنة الحضرية ، والاقليم الفسيح على صعيد الريف من حولها .

وتوثيق العلاقة بين المستوطنة الحضرية والاقليم الفسيح من حولها ، يعنى فيما يعنى استئثار المصلحة المتبادلة ، بين الحضر والريف . ويستوجب هذا الاستئثار ، تأمين حق الريف فى الحصول على الحصة المتناسبة من الخدمات فى مقابل عرض فائض الانتاج الريفى على أهل المستوطنة الحضرية ، وتأمين حق الحضر فى عرض انتاج الخدمات المتاحة ، فى مقابل طلب فائض الانتاج الريفى من جموع الوافدين على المستوطنة الحضرية . وقد تغرى أضواء التحضر واستئثار حلاوة الحياة الحضرية الباعثة ، بعض الوافدين ، بالاقامة فى المستوطنة الحضرية والانضمام الى بنيتها السكانية . ويفضى هذا الانضمام الى البنية السكانية الى شىء من التعجل فى النمو السكانى ، على صعيد المستوطنة الحضرية . بل قبل أنه يرسخ التحضر ، ويؤمن الامعان والتمادى فى التحضر .

وهكذا يستوعب الاجتهاد الجغرافى ، روح الانفتاح التى تهيم على صعيد المستوطنة الحضرية ، وكيف تنشأ قنوات الاتصال ، فتوثق العلاقة بين المستوطنة الحضرية ، والاقليم الفسيح على صعيد الريف والمستوطنات الريفية من حولها . وقل يدرك الاجتهاد الجغرافى مبلغ الارتباط الحقيقى بين انتعاش هذه العلاقة ، وانتعاش الحياة الحضرية فى المستوطنة الحضرية . وانتعاش هذه العلاقة يعنى زيادة ونمو حركة الوافدين الى المستوطنة الحضرية من الاقليم الفسيح من حولها وهم يطلبون الخدمات منها ، أو وهم يعرضون فائض انتاجهم عليها . وسواء استوجبت هذه الحركة اقامة الوافدين يوماً واحداً أو عدة أيام ، حتى يتحقق الغرض الذى قدموا من أجله ، فانهم يعيشون حياة الغربة فى المستوطنة الحضرية . وفى مقابل

مطلب كرم الضيافة وحسن الإقامة ، يطلب الاستيطان الحضري من الوافدين
حسن السلوك والامتثال للنظام .

ويطور طلب كرم الضيافة وحسن الإقامة والتنعم بانتاج الخدمات ،
بل قل ينعش الأوضاع السائدة ، ويضيف الجديد ويوسع قاعدة الخدمات
على ضعيد المستوطنة الحضرية . ويجاوب الاستيطان الحضري طلب الوافدين
وعينه لا تكاد تغفل عن سلوكهم كأغراب . وقد استوجب ذلك في مرحلة
بناء السور ووضع الأبواب وحراسة وحصر وفود القادمين ووفود المغادرين .
واستوجب طلب الأمن في مرحلة أخرى ، وضع النظام وفرض الضوابط
التي تحرس وفسود القسامين الى المستوطنة الحضرية ، وترقب اقامتهم
وتحركاتهم ، وتتابع مغادرتهم في رحلة الاياب والمغادرة .

وفي مثل هذه المستوطنة الحضرية ، التي لا محل للاستيطان الريفي
فيها ، أو التي تشغل موقع أو تحتل مكان عاشت فيه مستوطنة ريفية ،
يكون التحضر أصيلا . وأصالة التحضر تعفيه في المكان والزمان من مواجهة
التريف ، وثبتت أقدام المضي الحضري على درب الامعان في التحضر . وحتى
لو فرضت المتغيرات دواعي الانتعاش أحيانا ، ودواعي الانكاس أحيانا
أخرى ، فلا تكاد تفتسد المستوطنة مقومات وجودها الحضري ، ولا تتحمل
وطأة وضغوط الردة الحضرية . وقل انها تتأرجح بين الازدهار الحضري
وهي مدينة تنمادي في التحضر ، والانحطاط الحضري ، وهي مدينة لا تفرط
في التحضر . بل قل ان هذه المستوطنة الحضرية قامت لكي تبقى حضرية
في علباء التقدم أو في غيابها التأخر في المكان والزمان .

والمستوطنة الحضرية سواء جسدت التحول من أصل ريفي أخذ
بأسباب التحضر ، أو جسدت النشأة الأصيلة التي بنيت على أصول راسخة
للتحضر ، فإن هذا الوجود الحضري لا يكون أبدا في غيبة الخدمات التي
يعضى اليها الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض لاستخدام
الأرض في السكن والاستيطان الحضري . وقل أيضا ان هذا الاستيطان
الحضري ، لا يبتنى على العشوائية أبدا . بل قل انه يلتمس حسن الاختيار

ومباشرة القدر المناسب من التخطيط لاقامة المستوطنة الحضرية . ويظل الامعان فى المضى على درب التحضر فى حاجة ملحة الى مزيد من العناية بالتخطيط . ولا يمتلك الاجتهاد الجغرافى القدرة على استيعاب هذه العلاقة بين التحضر والامعان فى التحضر والتخطيط له فقط ، بل فى وسعه أن يبصر ويرشد التخطيط العمرانى الحضرى لكى يؤمن مضى التحضر على درب الصواب اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا .

صحيح أن انشاء المستوطنة الحضرية التى تستجد فى الوقت الحاضر ، يعتمد اعتمادا كليا على التخطيط بعد حسن اختيار المساحة المناسبة . وصحيح أيضا أن مسئولية التخطيط ، تباشر حسن توجه التوسع الرأسى ، وحسن توجه التوسع الأفقى ، وكأنها تحرس نمو المستوطنة الحضرية . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن دراسة المستوطنات الحضرية العتيقة ، والتدقيق فى تاريخ حياتها ، وهى تتأرجح بين الازدهار الحضرى أحيانا ، والاضمحلال الحضرى أحيانا أخرى ، تجسد شيئا مناسبا من الاختيار على صعيد الأرض لكى تكون بذرة الوجود الحضرى ، وشيئا مناسبا من التخطيط المتواضع ، لكن يؤمن هذا الوجود الحضرى ، فى المكان والزمان . وهذا معناه أنه لا عشوائية أبدا فى أى مجال من مجالات الاستيطان الحضرى . ومعناه أيضا أن غياب حسن اختيار الموضع أو غياب التخطيط حتى ولو كان تخطيطا متواضعا ، يطن فى سلامة الوجود الحضرى .

والطن فى سلامة الوجود الحضرى ، يفتح أبواب المتغيرات لكى تتواضع أو تضمحل المستوطنة الحضرية ، فى المكان والزمان . وقد يتمادى هذا الطعن الى حده التأثير على الدور الوظيفى ، الذى يبرر وجود المستوطنة الحضرية . والويل كل الويل للمستوطنة الحضرية التى يفقد الاستيطان الحضرى فيها مبررات وجودها . ذلك أن هذا الطعن يطن فى العلاقة بين الانسان والأرض حتى تتفسخ ، وتصبح الأرض غير صالحة لاستمرار وجود المستوطنة فى المكان والزمان . وهذا معناه أن الاستيطان الحضرى ، يظل

مستثولا عن المحافظة على دور المستوطنة الحضرية الوظيفي ، حتى لا يستنفد اغراضه ، ويحق عليها أن تندثر ، وتبدو وكأنها مستوطنة أشباح .

وما من شك في أنه اعتبارا من انشاء أقدم المستوطنات الحضرية ، والتي ما زال بعضها قائما في موضعه ، كان الحس الجغرافي مستثولا عن ترشيد اختيار الموضع المناسب لقيام المستوطنة الحضرية . وقل يظل الحس الجغرافي في صجة الاقدام على تصميم أو تخطيط انشاء المستوطنة ، مستثولا عن ترشيد نية الانشاء ، وترشيد تنفيذ هذا الانشاء . بل قل أنه في غياب هذا الترشيد ، يكاد يتعدر حسن توثيق العلاقة ، في اطار الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض ، من أجل استخدام الأرض في السكن والاستيطان على صعيد المستوطنة الحضرية .

هذا ، ويشمر الاجتهاد الجغرافي العلمي التطبيقي عن ساعد الجد ، لكي يبصر عمليات انشاء وتطوير وتنمية المستوطنات الحضرية . وفي هذا المجال الحيوى ، يكون الاجتهاد الجغرافي مستثولا عن حصر وتقصى خواص الأرض وترشيد اختيار المساحة الأنسب لانشاء المدينة . كما يكون هذا الاجتهاد الجغرافي مستثولا عن تقصى الضوابط الطبيعية والضوابط البشرية . وهى من وراء المواجهة بين الانسان والأرض والتي تفضى الى تيسير أمر استخدام الأرض وتطويرها ، حتى يتسنى انشاء المستوطنة الحضرية في المكان والزمان ، على بصيرة . ومن ثم لا يغيب ولا ينبغى أن يغيب الجغرافي عن صفوف الفريق الذى يخطط لانشاء أى مستوطنة حضرية مستجدة ، أو لتنمية أى مستوطنة حضرية موجودة بالفعل .

وفي صجة تخطيط المدن ، تكون العناية بتصميم الطرق وفتح الشوارع على صعيد المستوطنة الحضرية ، وتلتمس هذه العناية سيولة الحركة على كل المحاور ، وتجنب الاختناقات . كما تكون العناية أيضا بتقسيم المربعات السكنية ومتابعة الامتدادات العمرانية على المستوى الأفقى

وعلى المستوى الرأى ، وتشتمل هذه العناية وضع الضوابط التى ينبغى أن تلتزم به عمليات البناء ، من حيث الشكل والعلو ، أو من حيث حسن التنسيق بين العلو وعرض الشارع . وعلى درب العناية بترشيده انشاء المستوطنة الحضرية ، يكون الاهتمام بحسن توزيع الخدمات وانتشارها على صعيد الفسيح ، حتى تبدو متاحة أو فى متناول الاستيطان الحضرى . كما يكون الاهتمام بحسن توطئ الصناعة فى المساحات المناسبة التى تحقق أقل قدر من التلوث على صعيد المستوطنة الحضرية . ويبقى الاهتمام والعين لا تغفل عن تجهيز وتأهيل المرافق التأهيل المناسب لحاجة العصر فى المستوطنة الحضرية .

ولأن المستوطنة الحضرية فى الوقت الحاضر ، تتحمل مسئولية أكثر من دور وظيفى فى مكانها الجغرافى ، يتحرى التخطيط ، تأهيلها لأداء المهام المبنوطة بها . ويستوجب الأمر شيئاً مناسباً من ترتيب أولويات الوظائف التى تهم الاستيطان الحضرى ، ويلتزم إنجازها ، حتى لا يتأتى التعارض بينها ، أو حتى لا يكون التخطيط فى الانجاز . كما يستوجب الأمر أيضاً ، شيئاً مناسباً من التنسيق كلما أضيف دور وظيفى الى مجموعة الوظائف الأخرى التى تهم الاستيطان الحضرى ، وتحرى عواقب هذه الاضافة على أوضاع المدينة والتوسع العمرانى من ناحية ، وعلى أوضاع الاستيطان الحضرى الاقتصادية والديموجرافية والاجتماعية من ناحية أخرى . ويظل الاجتهاد الجغرافى وعينه لا تغفل عن فعل المتغيرات على صعيد المستوطنة ، حتى يكون فى وسعه الابقاء أو المحافظة على أقصى درجات الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض ، من أجل تطويع وتطوير وتأمين استمرار استخدام الأرض فى السكن والاستيطان وتحسين مستواه ، فى المكان والزمان ، لحساب الوجود الحضرى .



هذا ، وإذا كان من شأن الاجتهاد الجغرافى أن يتحرى حسن التمييز
بوحسن التعبير عن التفاوت أو الاختلاف بين أنماط استخدام الأرض

فى السكن والاستيطان على صعيد البداوة ، وعلى صعيد الريف ، وعلى صعيد الحضر ، لأنه يظل معنيا بحسن التمييز وحسن التعبير عن تفاوت مستويات هذه الأنقاط على كل صعيد من هذه الأصعدة . ويكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى أن يحسب حساب الجسوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية ، لكى يتسنى التمييز ، بين تفاوت مستويات أنماط استخدام الأرض فى السكن والاستيطان ، وهو ضرورى للإنسان على كافة مستويات المعيشة التى تتراوح بين مستوى الكاف ومستوى الكفاية ومستوى الرفاهية . وقل يكفى أن يبلغ هذا التمييز حد الفصل الواضح بين المستوى التقليدى فى استخدام الأرض فى السكن ، والمستوى المتطور فى استخدام الأرض فى السكن .

ويعلن المستوى التقليدى عن شىء كثير من الجمود ، واعراض الاستيطان فى المستوطنة عن التجديد أو الاضافة . وصحيح أن ذلك الجمود يحافظ على الأصالة ، ولا يفرط فى شىء من التراث ، ويعتز كثيرا به على صعيد المستوطنة على أى صعيد من الأصعدة . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن المحافظة على الأصالة لا ينبغى أن تبرر التحل بالجمود والاعراض عن المعاصرة . ومع ذلك يبقى الاجتهاد الجغرافى مستولا عن التحرى الجيد الذى يلتمس ويحسن تفسير دواعى هذا الجمود . ويلهم هذا التحرى الاجتهاد الجغرافى ، الكيفية التى تخلع عن استخدام الأرض فى السكن استخداما تقليديا ، لباس هذا الجمود الذى يستغرق فى الأصالة ، ويحرم نفسه من روح المعاصرة .

أما المستوى المتطور من استخدام الأرض فى السكن ، فانه يعلن عن شىء مناسب من التحرر وطلب التجديد ، واقدام الاستيطان فى المستوطنة على الاضافة من حين الى حين آخر . والتحلى بكل دواعى التغيير فى صحبة الشىء المناسب من الانفتاح وحسن الأخذ والعطاء ، لا يعنى شيئا من التعارض بين المحافظة على الأصالة والتماس المعاصرة على صعيد المستوطنة . وهى على استعداد للتجديد . ويبقى الاجتهاد الجغرافى مستولا عن تحرى

سلوك الاستيطان الذي في وسعه أن ينسق بين الأصالة والمعاصرة . ويلهم هذا التحرى الاجتهاد الجغرافى . الكيفية التى ترشد استخدام الأرض فى السكن استخداما مناسبيا يضى على درب الصواب دون تفريط فى استيعاب المتغيرات ، أو تفريط فى الجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية لحساب الاستيطان وتطلعاته المنشودة .

وأهم ما يهم الاجتهاد الجغرافى ، ويمثل شغله الشاغل ، هو تحرى توجهات التطور فى استخدام الأرض فى السكن على صعيد المستوطنة المأهولة ، أو على صعيد المستوطنة المستجدة ، ومبلغ استجابة هذه التوجهات للمتغيرات المتنوعة والمرتقبة من عصر الى عصر آخر . كما يهم الاجتهاد الجغرافى تحرى مبلغ التوازن بين الأخذ بأسباب التجديد دون تفريط فى الأصالة من ناحية ، والأخذ بأسباب المحافظة على البيئة دون تفريط فى المعاصرة من ناحية أخرى . هذا بالأضافة الى الاهتمام الجغرافى بحسن التجاوب بين التجديد والتطور والنمو الديموجرافى ومعدلاته السائدة فى المستوطنة المتطورة .



الاستخدام الأرض فى توفير الخدمات :

صحيح أن الخدمات تكون مطاوبة لحساب الانسان ، وهو يستخدم الأرض فى الانتاج ، أو وهو يستخدم الأرض فى السكن ، ولا يكاد يستغنى عنها . وصحيح أن الخدمات وهى تنوع وتتراوح بين الخدمات الضرورية والخدمات الكمالية تعلن عن مستوى هيمنة الانسان وتسخير الأرض . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو استشعار حاجة الاجتهاد الجغرافى الى نظرة خاصة تتمعن فى استخدام الأرض فى توفير الخدمات ، دون اهمال أو تفريط فى الصلة بين الخدمات وهى لحساب الانسان عندما يستخدم الأرض فى السكن . بمعنى أن الاجتهاد الجغرافى ، لا يهتم بالخدمات التى يتأتى توفيرها أو توزيعها على صعيد المستوطنات فقط ، ويصدق عليها ما يصدق

على استخدام الأرض في السكن ، بل يهتم أيضاً بالخدمات التي يتأتى انتشارها على أوسع مدى ، في أنحاء الأرض التي تستخدم في الانتاج .

وفي الاعتقاد الجغرافي أن الخدمات تمثل شيئاً من حصاد المدنية ، على صعيد الأرض في المكان والزمان . ومن شأنها أن تكون لحساب الانسان الذي يطلبها ، لكي ينتفع بها وتشد أزر وجوده وسيادته ، أو لكي يتنعم بها وتعزز حياته وتنعش مستواه الحضارى ، على صعيد الأرض . وفي كل الأحوال ، يخصص الانسان مساحات من الأرض التي يباشر تطويعها واستخدامها الاستخدام ، الذي يؤهلها لتوفير الخدمات المناسبة ، في المكان والزمان . ويتعمد هذا التخصيص حسن التمييز بين نوعين من الخدمات هما :

أولاً - الخدمات التي تسعف حركة الحياة ، والانسان يتعامل مع الأرض لكي يطوعها ويستخدمها الاستخدام المناسب الذي يسخرها للانتاج .

ثانياً - الخدمات التي تنعم حركة الحياة ، والانسان يتعامل مع الأرض ، لكي يطوعها ويستخدمها الاستخدام المناسب الذي يسخرها للاستيطان والسكن .

* * *

توطين الخدمات لحساب الانتاج :

وفي الاعتقاد الجغرافي ، أن الخدمات التي تسعف حركة الحياة ، وهى تباشر استخدام الأرض في الانتاج ، تمثل وسيلة من الوسائل التي يتعين توطيئها توطيئاً مناسباً ، في مجال الانتاج . بمعنى أن يستشعر الاجتهاد الجغرافي جدوى الخدمات ، وهى تيسر للانسان أمر الانتفاع بالثروة المتاحة في المعين أو في المورد ، على صعيد الأرض . ونذكر على سبيل المثال ، مبلغ حاجة الانسان وهو يباشر استخدام الأرض في الانتاج ، الى

امتداد شبكة الطرق أو شبكة سبك الحديد أو قنوات النقل النهري .
وقل أن حركة الحياة لا تستغنى عن حسين تشغيل وحسن الانتفاع بهذه
الخدمة ، وهي ذات جدوى في مجال تأمين العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ،
أو وهي ذات جدوى في مجال تأمين العلاقات الاجتماعية والترابط
الاجتماعي .

وفي إطار النظرة الجغرافية التي تتمعن في دراسة استخدام الأرض
في الإنتاج ، تبدأ الدراسة الجغرافية وتوجه العناية التي تتحرى توير
الخدمات المناسبة لمباشرة الانتاج ، في كثير من الأحيان ، وعلى صعيد الأرض
التي تضم مساحات من الزراعات المروية ، يدرك الاجتهاد الجغرافي قيمة
أو جدوى انشاء وتجهيز والمحافظة على شبكة قنوات الري ، وهي توفر
الخدمة التي لا يستغنى عنها الانسان . كما يدرك الاجتهاد الجغرافي على أي
صعيد من أصدءة استخدام الأرض في الانتاج ، كيف يطاب الانسان أولا
وقبل أي شيء ، شبكة النقل ووسيلة مناسبة للنقل ، على مستوى العلاقة
بين مناطق الانتاج والمستوطنة الريفية على المستوى المحلي والاقليمي ،
أو على مستوى العلاقة بين مناطق الانتاج والعالم على أوسع مدى .

وتستحق هذه الخدمات التي تسعف الانسان وهي وسيلة من وسائل
الانتاج ، وقفة جغرافية متأنية ، تتحرى حصر مساحات الأرض التي
يخصص استخدامها في توفير هذه الخدمات . وقد تستوجب هذه الوقفة
الجغرافية شيئا من التوازن بين دراسة وحصر استخدام الأرض في الانتاج ،
ودراسة وحصر واستخدام الأرض في الخدمات . وإضافة الى هذا التوازن ،
تستوجب الدراسة الجغرافية أيضا شيئا من التوازي تجنبيا للخلط
أو التداخل بين موضوعية استخدام الأرض في الانتاج ، وموضوعية
استخدام الأرض في توفير الخدمات لحساب هذا الانتاج . وهذا معناه
أن الاستخدام الريفي للأرض في الانتاج أو الاستخدام الحضري في توطين
الصناعة ومباشرة أي الاجتهاد الجغرافي ، لا يسقط من حسابه العلاقة بين.

استخدام الأرض في الانتاج من ناحية ، واستخدام الأرض في توفير الخدمات التي تكون ذات جدوى اقتصادية في مجال الانتاج ، أو التي تكون ذات جدوى اجتماعية لحساب الانسان المنتج من ناحية أخرى .

وتحرى هذه العلاقة ، لا يعني أبدا الخلط بين الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض توطئة لاستخدام الأرض في الانتاج ، والضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض ، توطئة لاستخدام الأرض في الخدمات . ومن شأن الاجتهاد الجغرافي أن يتحرى ضوابط خواص الأرض ومبلغ انضباط الانسان بها في اطار وضوح رؤيته لكفاءة وسائل الانسان في مواجهة الأرض . ومن شأن الاجتهاد الجغرافي أيضا أن يتحرى ضوابط قدرات الانسان ومبلغ انضباط الأرض بها في اطار وضوح رؤيته لطبيعة الأرض في مواجهة الانسان . ولأن قدرات الانسان وقوة فعل ضوابطه ، تتفاوت من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر ، فإن الضبط والانضباط المتبادل من خلال المواجهة يتفاوت سبعا تطويع الأرض . وفي ظل هذا التفاوت ، تتفاوت مستويات تنفيذ الخدمات ، على صعيد الأرض ، وتتفاوت مستويات تشغيل أو توظيف هذه الخدمات والانتفاع بها .

ويتماهى الاجتهاد الجغرافي في تحرى الخدمات التي تسعف حركة الحياة في المكان والزمان ، والانسان يتعامل مع الأرض لكي يطوعها وتطوعه ، ويستخدمها الاستخدام الذي يسخرها للانتاج ، حتى يصبح في وسعه أن يميز ويصنف هذه الخدمات ، ويضع الاجتهاد الجغرافي خدمات النقل ، سواء تتمثل في شبكة طرق أو في شبكة خطوط حديدية أو في موانئ نهرية أو موانئ بحرية أو في موانئ جوية ، على رأس القائمة التي تضم هذه الخدمات . بل قل أنها في تقدير الاجتهاد الجغرافي أنها الخدمة التي يتعين الانتفاع بها على صعيد أى مساحات من الأرض التي تستخدم لحساب الانتاج ، دون تمييز بين انتاج المواد الأولية أحيانا ، وانتاج السلع

المصنعة أحيانا أخرى ، ويعقب الاجتهاد الجغرافي على ذلك ، ببيان محصلة الانتفاع بهذه الخدمة ، وحساب جدواها اقتصاديا واجتماعيا ، وهي فى خدمة الانتاج .

ومن عمومية الانتفاع بخدمات النقل على كل صعيد من أصعدة استخدام الأرض فى الانتاج ، ينتقل الاجتهاد الجغرافي ، الى رصد وحصر الخدمات الأخرى وخصوصية الانتفاع بها . وهذه الخصوصية تعنى لزوم هذه الخدمات لنمط معين من أنماط استخدام الأرض . وشبكة قنوات توزيع ماء الري ، على سبيل المثال ، هى خدمة تستغرق فى الخصوصية التى تخص استخدام الأرض فى الانتاج الزراعى على صعيد المساحات المروية . ومن شأن الاجتهاد الجغرافي أن يتحرى كفاءة هذه الخدمة ، ومبلغ الحاجة اليها ، حتى يتسنى للانسان مباشرة الري وتأمين الكم المناسب من ماء الري للمحاصيل المنزرعة . بل قل ينبغى أن يقدر الاجتهاد الجغرافي قيمة هذه الخدمة الايجابية وهى تقف فى صف الانسان ، الذى يستخدم الأرض المروية فى الانتاج الزراعى . كما يحسب الاجتهاد الجغرافي سلبيات هذه الخدمة ، وهى موطن للأمراض المتوطنة يلوئها الانسان فتطعن فى سلامته الصحية .

وكما يكون الاجتهاد الجغرافي مسئولاً عن حصر مساحات الأرض التى تستخدم فى توطين الخدمات : وعن رصد مبلغ نجاح الانسان فى حسن اختيار هذه المساحات ، يكون مسئولاً أيضاً عن تحرى مبلغ التزام توطين الخدمات بالضبط والانضباط المتبادل وصولاً الى الحد الأنسب لهذا التوطين . وحسن الانتفاع به فى مجالات الانتاج . ويسعف هذا التحرى الاجتهاد الجغرافي باعلان الراى السليم الذى يحكم على مستوى وكفاءة هذه الخدمات وهى جزء لا يتجزأ من البنية الأساسية على صعيد الأرض التى يطوعها الانسان فتطاعه ويستخدمها . فى الانتاج . بل قل يكون هذا الراى الجغرافي وكأنه التوصية التى تلعب دوراً مناسباً فى صدد تحسين مستوى هذه

الخدمات لحساب تحسين الأوضاع لحساب الانتاج ، على ضعيف الأرض المستخدمة .

وانطلاقاً من هذا المنطق ، يكون الاجتهاد الجغرافي مستولاً عن ترشيد الاقدام على غزو مساحات من الأرض بقصد التعامل معها وتطويعها لحساب الانتاج . ويشمل هذا الترشيح الجغرافي ، حسن اختيار مساحات الأرض التى تخصص لتوطين الخدمات الضرورية التى لا يستغنى عنها تطويع الأرض ، ومباشرة استخدامها فى الانتاج . كما يشمل هذا الترشيح الجغرافي أيضاً ، التماس وحسن الكشف عن الحد الأنسب أو الأمثل للضبط المتبادل بين الانسان والأرض ، حتى يتسنى توطين واقامة هذه الخدمات ، على أسس سليمة ، تجاوب تطلعات الانسان لاستخدام الأرض فى الانتاج . وقل أنه كلما كان الاجتهاد الجغرافي مدققاً فى البحث الذى يبتنى عليه هذا الترشيح ، جاءت التوصيات الجغرافية مناسبة ، وتأتى توطين هذه الخدمات وتأمين توزيعها الجغرافي على بصيرة .

ومهما يكن من أمر فان هذه الخدمات ، تبدو لازمة وضرورية ، ولا يكاد يستغنى عنها الانسان وهو يباشر استخدام الأرض فى الانتاج . وبحسب الاجتهاد الجغرافي لحساب هذه الضرورة ، ومعنى عدم التفريط فيها . وفى اطار هذا الحساب ، يدقق الاجتهاد الجغرافي فى العلاقة الحميمة بين مستوى هذه الخدمات ومبلغ الانتفاع بها من ناحية ، ومستوى الأداء الذى يتأتى به استخدام الأرض فى الانتاج من ناحية أخرى .



توطين الخدمات لحساب تنعم الحياة

كما يستحق الانسان الخدمات التى تسعف اقباله على استخدام الأرض ، وتكون كأنها جزء من الوسائل المتاحة للانتفاع بالموارد ، يستحق أيضاً الخدمات التى تيسر له أمور الحياة ، وهو يلتمس أقصى قدر متاح

من الأمن والسلامة والتنعم . وتعتبر هذه الخدمات عن مبلغ عناية المجتمع بالفرد . وقد استوجبت هذه العناية ، أن يلقي المجتمع على كاهل طائفة من الأفراد في اطار تقنين العمل ، مسئولية هذه الخدمات وعرض انتاجها المتنوع حقا مشروعا لكل فرد من أفراد المجتمع . واستوجبت هذه العناية أيضا ، اختيار وتخصيص مساحات من الأرض ، لكي تستخدم الاستخدام الأنسب لتوطين الخدمات وتأمين وضع انتاجها في متناول الأيدي التي تنهافت على طلب الانتفاع بها .

ويدرك الاجتهاد الجغرافي ، معنى ومغزى وجدوى أن يضع المجتمع قواعد المدينة التي تنظم وجوب استخدام الأرض في الانتاج ، ووجوب استخدام الأرض في السكن ، في مقابل حق الانسان في الحصول على الخدمات . وسواء كانت الخدمات حق يطلبه الفرد من المجتمع ، أو واجب يفرضه المجتمع على الفرد ، فإن المدينة قد تحملت مسئولية في شأن :

أولا - تحديد نوع الخدمات المناسبة ، لحساب العناية بالفرد من

خلال المجتمع ، أو لحساب العناية بالمجتمع من خلال الفرد .

ثانيا - تأهيل الكوادر المناسبة لتوفير الخدمات ، وعرض انتاجها بالشكل والكيف المناسب في الوقت المناسب على كل من له الحق في الانتفاع أو التنعم بهذه الخدمات .

ثالثا - توطين الخدمات ومراعاة حسن توزيعها توزيعا جغرافيا في مساحات الأرض المنتخبة ، حتى يصبح انتاجها في متناول الأيدي التي يحق لها الحصول على هذا الانتاج .

وفي وسع الاجتهاد الجغرافي ، أن يدرك العلاقة بين مسئولية المدينة عن توجهات الفرد والمجتمع لطلب الخدمات في جانب ، ومسئولية المدينة عن توفير هذه الخدمات وحسن عرض انتاجها في جانب آخر ، كما يدرك

الاجتهاد الجغرافي كيف استوجبت هذه العلاقة ، النظام والتنظيم الذي تحمل مسئولية عرض انتاج الخدمات ، وتأمين حق كل من له حق الحصول عليها . في المكان والزمان . وكان المدنية قد قامت على القدر المتفق عليه من مباشرة استخدام الأرض في الانتاج واستخدام الأرض في الاستيطان والسكن ، ثم استوجبت القدر المناسب من الخدمات التي تؤمن مطالب ومصالح وأهداف أصحاب هذه المدنية . بمعنى أن المجتمع الذي كان مسئولاً عن استخدام الأرض في الانتاج ، وكان مسئولاً عن استخدام الأرض في السكن والاستيطان ، استشعر الحاجة الى الخدمات فابتدع النظام (الحكومة) وأسند إليها هذه المهمة .

هذا ، وكان طلب الأمن لحساب الفرد وحماية حقه الشخصي ، ولحساب المجتمع وحماية حقه العام ، أول حاجة استوجبت الخدمة الأمنية . وتحمل النظام مسئولية هذه الخدمة الأمنية ، لحساب الفرد ولحساب المجتمع . ومن تنازلات الأفراد عن جزء من حرياتهم الشخصية ، في مقابل ما توفره لهم الخدمة الأمنية ، كانت السلطة التي وفرت ووظفت هذه الخدمة الأمنية على الصعيد المحلي . واتسعت مسئولية هذه السلطة التي وفرت ووظفت الخدمة الأمنية لتأمين وجود المجتمع ضد أى عدوان مباشر أو غير مباشر يتعرض له في المكان والزمان . ومع المضي الاجتماعي على درب التطور الحضاري والاقتصادي ، تضاف خدمات كثيرة الى قائمة مطالب المجتمع والفرد منها .

واضافة الى الخدمة الأمنية ، نقرأ في قائمة الخدمات ونبتين أنواعا كثيرة ومتعددة من الخدمات . ونذكر من هذه الخدمات المتنوعة :

١ - الخدمة القضائية وهي التي تعكف على فض الخصومة بين الناس ، وتحمي حق الفرد وحق المجتمع .

٢ - الخدمات التعليمية وهي التي تخرج الفرد من ظلام الجهل الى نور العلم ، وتكسبه المهارات وتصلقها .

٣ - الخدمات الصحية وهي التي تجمي صحة الفرد ، وتباشر العناية به وتعالجه من المرض .

٤ - خدمات النقل والاتصال وهي التي تجاوب الهدف الاقتصادي أو الهدف الاجتماعي من نقل السلع والأفراد والاتصال بين الناس على الصعيد المحلي ، أو على الصعيد الاقليمي ، أو على الصعيد العالمي .

٥ - الخدمات الدينية ، وهي تلبى حاجة الانسان لمباشرة الفريضة التعبدية واجراء الطقوس الدينية .

٦ - خدمات الترويح ، وهي التي تجاوب الهدف الاجتماعي من شغل وقت الفراغ واستشعار راحة النفس والتنعم وتوفر شيئا من الترفيه والرفاهية .

وفي ظل اتساع وتنوع الخدمات ، وزيادة الأعباء التي تستوجبها هذه الخدمات ، أباحت الحكومة للجهود الذاتية حق المشاركة في توفير الخدمات . ومع ذلك فانها لم تفرط أبدا في مسئولياتها عن الخدمات الأمنية والخدمات القضائية ، وهي أمانة في عنق السلطة ، ومسئولية في قبضة الحكومة ، وسواء كانت الخدمات مسئولية الحكومة أو كانت الخدمات مسئولية تشترك فيها الجهود الذاتية مع الحكومة ، وسواء كانت الخدمات مجانية أو كانت الخدمات مدفوعة الثمن ، فإن الانتفاع بها يبتنى على أساس المستوى الحضارى ومقدار ما يتحلى به الفرد أو المجتمع من وعى . ويكون هذا الوعى أحيانا من وراء الالاح في طلب الخدمات وعدم التنازل عنها ، ويكون غياب هذا الوعى أحيانا أخرى من وراء التفريط في طلب الخدمات أو التهرب من الانتفاع بها .

وتقع عين الاجتهاد الجغرافى أول ما تقع على التوزيع العام للخدمات ، وتبين أن هذا التوزيع يغطى مواقع الاستيطان أو المستوطنات . بمعنى أن الخدمات وهي التي ينبغى أن يكون عرض انتاجها متاحا للانسان ،

تلازمه في مواقع وجوده في المستوطنة الريفية أو في المستوطنة الحضرية . ومع ذلك هناك فرق بين حجم الخدمات ومبلغ تنوعها على صعيد هذم المستوطنات . وقل أن المستوطنة الحضرية دون غيرها من المستوطنات ، تمتلك نصيب الأسد من الخدمات . ولا وجه للمقارنة بين نصيب المستوطنة الريفية المتواضع من الخدمات التعليمية مثلا ، ونصيب المستوطنة الحضرية المتعالى من هذه الخدمات . بل قل هناك خدمات متاحة على صعيد المستوطنة الحضرية ، لا نظير لها أو لا مكان لها على صعيد المستوطنة الريفية أو المستوطنة البدوية . وهذا في حد ذاته ، عامل من عوامل التمييز بين تواضع المستوطنة الريفية والخدمات على صعيدها محدودة ، وتآلق المستوطنة الحضرية والخدمات على صعيدها كثيرة ومتنوعة .

وفي ظل تواضع نصيب المستوطنة الريفية من الخدمات ، يستشعر الاجتهاد الجغرافي ، معنى ومغزى غياب بعض الخدمات ولا محل للاهتمام بها وكأنها كمالية ، ومعنى ومغزى وجود بعض الخدمات والاهتمام بها وكأنها ضرورية . ويكون هذا الغياب من وراء علاقة تبيع لأهل المستوطنة الريفية ، الانتقال الى المستوطنة الحضرية للحصول على انتاج هذه الخدمات الغائية . كما يكون التنور والتفتح على صعيد الاستيطان الريفي من وراء السعى الى اضافة خدمات جديدة أو مستجدة كانت المستوطنة الريفية محرومة منها . وتبشر هذه الاضافة بتغيير حضارى ، يضيق الفجوة الكبيرة بين أهل الحاضر وأهل الريف .

وفي ظل تواضع نصيب المستوطنة الريفية من الخدمات ، يستشعر الاجتهاد الجغرافي ، أن غياب بعض الخدمات وتواضع الموجود منها ، يخفض مساحات الأرض التي تستخدم في توطين واقامة الخدمات . وربما لا يجد أهل المستوطنات الريفية أو المستوطنات البدوية ، حاجة لاختيار وعزل مساحات خاصة لتوطين الخدمات . وقل أنهم لا يجدون ما يمنع اقامة وتوطين الخدمات في أحضان جزء من المساكن التي يباشرون فيها حياتهم العادية . ونذكر على سبيل المثال ، كيف يخصص من فى وسعه تعليم أبناء المستوطنة

الريفية ، غرفة خاصة فى مسكنه لكى يقابل فيها طلاب هذه الخدمة التعليمية .

وعلى صعيد الريف ، وفى ظل تواضع العناية بتوطين الخدمات المحدودة ، يستشعر الاجتهاد الجغرافى غياب قوة فعل أو تأثير الضوابط الطبيعية على هذه الخدمات . ومع ذلك تبقى الضوابط البشرية التى يستشعر الاجتهاد الجغرافى قوة فعلها المباشر وغير المباشر ، وتأثيرها على توطين وتوظيف هذه الخدمات . وتجاوب هذه الضوابط البشرية ما يعلن عنه سلوك الاستيطان الريفى السائد ، ومن ورائه التقاليد والقيم والشئ المناسب من التحفظ فى قبول التغيير واستيعابه . وهذا معناه أن استخدام الأرض لحساب الخدمات ، يستوجب شيئاً من الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض .

وفى غياب الضبط والانضباط المتبادل ، وفى ظل استجابة توطين الخدمات على هامش استخدام الأرض فى السكن على صعيد المستوطنة الريفية للضوابط البشرية ، يستشعر الاجتهاد الجغرافى ، شيئاً أهم من العناية بالخدمات التى تعتنى بصحة النبات أو بصحة الحيوان ، وشيئاً أقل من العناية بالخدمات التى تعتنى بصحة الانسان . بمعنى أن ليس هناك معنى من معانى الترف وطلب التنعم فى مجال توطين الخدمات على صعيد الريف . بل قل انها خدمات تلبى شيئاً من الضرورة ، لاستيطان ريفى شغله الشاغل استخدام الأرض فى الانتاج ، أكثر من أى شئ آخر . وفى الوقت الذى يلتمس فيه الاستيطان الريفى الخدمات الدينية وهو حريص على التدين ، لا يسأل أبداً عن غياب بعض الخدمات الأخرى رغم استعداده لطلبها أحياناً والذهاب الى المستوطنة الحضرية فى طلب انتاجها والانتفاع به أحياناً أخرى .

هذا ، ولا ينبغى أن يتحفظ الاجتهاد الجغرافى فى بيان مبلغ تجنى العشوائية وغياب التخطيط على صعيد المستوطنة الريفية على توطين

الخدمات • بل ينبغي أن يلقي الاجتهاد الجغرافي اللوم على الاستيطان الريفي ، وهو يتحلل بشيء من الجمود والاستغراق في التقليد ، أو وهو لا يمتلك الوعي والتفتح وتفوته العناية بتسوية الخدمات على صعيد المستوطنة الريفية • كما ينبغي أن يوضح الاجتهاد الجغرافي العشوائية وانعدام الوعي وكل ذواعى الوقوع في عواقب عدم التوازن بين العناية باستخدام الأرض في السكن ، واستخدام الأرض في توطيئ الخدمات ، على صعيد الريف •

وصحيح أن هناك نماذج مستجدة من المستوطنات الريفية على صعيد الريف في الدول المتقدمة ، تجسد العمل على توظيف التخطيط الجيد للخروج من عواقب عدم التوازن وسوء توطيئ الخدمات أو حرمان الاستيطان الريفي منها • ولكن الصحيح أيضا أن السائد على صعيد الريف في المستوطنات الريفية في الدول النامية ما زال يدل على خطيئة العشوائية ، ومعنى حرمان الاستيطان الريفي من كثير من الخدمات أحيانا ، ومعنى تواضع الخدمات لحساب الاستيطان الريفي أحيانا أخرى • ويؤكد الاجتهاد الجغرافي على قيمة المتغير الحضارى (١) الذى يتحمل مسئولية اضافة انتاج الخدمات المتنوعة الى قائمة حاجاته الضرورية أو الى قائمة حاجاته الكمالية ، حسب المستوى المعيشى ، حتى يتأتى التغيير فى صورة استخدام الأرض فى توطيئ الخدمات فى المستوطنة الريفية •

وما يقىب على صعيد الريف ويمثل حلما ، يتأتى على صعيد الحضرة ويمثل حقيقة • وتعلن هذه الحقيقة عن شيء مناسب من التوازن بين

(١) تهب رياح هذا التغيير الحضارى على صعيد الريف فى مصر • ومع هذا التغيير ، يزداد الطلب على الخدمات المتنوعة • وتجارب الدولة هذا الطلب • وتشارك الجهود الذاتية فى هذا الميدان • وتشهد القرى ثورة فى مجال توطيئ المستجدة من الخدمات التى يلتمسها أهل الريف ويتمنون بها • ومع ذلك تبقى أزمة الخروج من العشوائية والتماس التخطيط من أجل تحسين أوضاع الخدمات أو من أجل تحسين مستوى استخدام الأرض فى توطيئ الخدمات •

استخدام الأرض في السكن على صعيد المستوطنة الحضرية ، واستخدام الأرض في توطین الخدمات • وقبل يبدو وكان حاجة الاستيطان الحضري الى السكن لا تقل بل تتوازي مع حاجته للخدمات • وفي الاعتقاد الجغرافي ، أن الارتباط المتوازي والمتوازن بين اقامة المساكن وتوطین الخدمات ، يرسخ معنى التحضر على صعيد المستوطنة الحضرية • كما يفضى الامعان في توطین الخدمات وحسن توزيعها ، الى التمدادى فى التحضر • ولأن الخدمات تمثل الانجاز الذى يتأتى فى صحبة الابداع الحضارى والتطور الحضارى للانسان ، وتكسب المستوطنة شيئا كبيرا من الازدهار ، فقد اشتق من الحضارة مفهوم التحضر ، وكانت المستوطنة الحضرية •

وفي الاعتقاد الجغرافي ، أن توطین الخدمات وتوزيعها واطافة المستجد اليها من عصر الى عصر آخر ، خص المدينة أو المستوطنة الحضرية بدور وظيفى متميز • وكان الاستيطان الحضري عندئذ مسئولا عن انجاز المهام التى يستوجبها هذا الدور الوظيفى • ولأن طبيعة الجمع وحسن التنسيق المتوازي والمتوازن بين اقامة السكن فى جانب ، وتوطین الخدمات فى جانب آخر ، تعنى حسن الصحبة بينهما ، فان الاستيطان الحضري يعيش حياته وهو يعمل بهمة فى انتاج الخدمات وحسن عرضها نهارا ، ثم وهو يأوى الى سكنه ومحل اقامته ليلا • وهذا معناه أن المستوطنة الحضرية ، وهى فى مكانها الجغرافي المنتخب ، تحتوى الاستيطان الحضري عندما يتحمل مسئولياته فى انجاز الدور الوظيفى المنوط به ، وعندما يحق له استشعار الأمن والأمان فى مسكن مناسب • ومعناه أيضا أن الخدمات على صعيد المستوطنة الحضرية ، هى التى هيات للاستيطان الحضري أن يعمل ويكده داخل كردون السكن ، وأن يتعامل مع حركة الحياة خارج كردون السكن فيقدم انتاج الخدمات لها فى مقابل انتاج الريف •

وإذا كان من شأن الاجتهاد الجغرافي أن يستشعر التنسيق بين استخدام الأرض فى اقامة المساكن ، فى جانب ، واستخدام الأرض فى

تطوطين الخدمات في جانب آخر ، على صعيد المستوطنة الحضرية ، فإنه يدرك
حاجورة معنى الشدية بينهما في العلاقة . فلا تابع ولا متمتدع ،
ولا الخدمات ينبغي لها أن تسبق السكن في الأهمية على صعيد المستوطنة
الحضرية ، ويحسب حساب انتاجها في تآلق وجودها الحضري في المكان
والزمان .

وموضوعية البحث الجغرافي قد تسال عن المبررات التي تفسر الجمع
بحسن التنسيق بين استخدام الأرض في السكن ، واستخدام الأرض
في الخدمات ، على صعيد المستوطنة الحضرية ، وتعلن عن هذه المبررات بعد
حسن الاقتناع بها ، ولكن البحث الجغرافي يكون أكثر موضوعية عندما
يتحرى الفرق الكبير بين تطويع الأرض لاقامة المساكن وتطويع الأرض
للخدمات . ويدرك الاجتهاد الجغرافي أن الصعبة التي تجمع بين تطويع
الأرض في اقامة المساكن وتطويع الأرض لتطويع الخدمات ، لا تسقط الحاجز
أبداً بين حساب واستطلاع الضبط والانضباط المتبادل بين الإنسان
والأرض وهو يعمل من أجل هذا التطويع المناسب لكل منهما . ويكفي أن
يكون طلب السكن منتهياً الى شيء من الخصوصية الفردية أو الأسرية ،
وأن يكون طلب انتاج الخدمات منتهياً الى شيء من العمومية الاجتماعية ،
لكي يستوجب الأمر التفاوت بين الضبط والانضباط المتبادل بين الإنسان
والأرض ، لكل منهما على حدة .

وصحيح أن الاجتهاد الجغرافي يتحرى ويدقق في مسألة الضبط
والانضباط المتبادل ، حتى يتسنى تطويع الأرض واستخدامها لتطويع
الخدمات على صعيد المستوطنة الحضرية . وصحيح أن الاجتهاد الجغرافي
يتحرى ويدقق في مسألة انتاج الخدمات المتنوعة وعرضه العرض المناسب ،
على صعيد المستوطنة الحضرية ، لحساب الاستيطان الحضري ، أو لحساب
الوافدين اليها من كل حدب وصوب . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ،
أن عناية الاجتهاد الجغرافي تسال أول ما تسال عن توزيع الخدمات توزيعاً

جغرافيا على صعيد المستوطنة الحضرية فى المكان والزمان . ويكون شغل الاجتهاد الجغرافى الشاغل ، تحرى واستشعار ، انتشار هذه الخدمات انتشارا مناسباً ، يضع انتاجها فى متناول أيدى من يطلبها ويأجسر الانتفاع بها . وكان العلاقة بين الخدمة وما يتيسر لها أن تنتجها فى جانب ، وأولئك الذين يحق لهم الانتفاع بانتاج هذه الخدمة فى جانب آخر ، تفرض ضابطا من أهم ضوابط حسن الصحة بين الاستيطان الحضرى واستخدام الأرض فى السكن ، واستخدام الأرض فى الخدمات وتوظيفها. ففى أنحاء المستوطنة الحضرية .

وقل أن الربط المتوازى والمتوازن بين اقامة السكن وتوطين الخدمات على صعيد المستوطنة الحضرية ، قد استوجب شيئا مناسباً من توظيف التخطيط لتأمين هذا الربط أو تلك العلاقة . كما استوجب حسن توزيع أو انتشار الخدمات على صعيد المستوطنة الحضرية ، مزيداً من حسن التخطيط لتأمين التوازن بين عرض انتاج الخدمات وتهافت الاستيطان الحضرى على طلبه . بمعنى أن لا محل للتوزيع العشوائى ولا جدوى لتوطين الخدمات فى غياب التخطيط الحدمى ، الذى يسهم فيه الاجتهاد الجغرافى اسهاماً جاداً ومناسباً . وإذا كان من شأن الخدمات أن تكفل التالى الحضرى على صعيد المستوطنة الحضرية ، فإن التخطيط الحدمى وتحرى حسن توطين الخدمات وحسن توزيعها الجغرافى ، يرفع مستوى هذا التالى الحضرى لحساب الاستيطان الحضرى فى المكان والزمان .

وعلى صعيد المستوطنة الحضرية ، يميز الاجتهاد الجغرافى بين الخدمات التى تتداخل فى التركيب الهيكلى للبنية الأساسية المناسبة لوجودها ، والخدمات التى تلبى طلب التنعم بانتاجها : والخدمات المتداخلة فى صلب البيئة الأساسية ، تتمثل فى مجموعة شبكات ، هى شبكة توزيع ماء الشرب ، وشبكة توزيع الغاز الطبيعى والطاقة ، وشبكة توزيع الكهرباء وشبكة الصرف الصحى . ثم أضف إليها شبكة الطرق وشبكة الاتصالات .

على صعيد المستوطنة الحضرية ، التي توفر حصة مناسبة من انتاجها لحساب
«الاستيطان الحضري» ولا يجرم من انتاج الخدمات الا من يباشرون الاستيطان
«فى الأحياء غير المخططة» وهناك أكثر من حاجز اقتصادى واجتماعى
«وحضارى يفصل بينهم وبين الاستيطان الحضري فى المدينة» .

وتكون الدولة فى الغالب مسئولة عن عمومية وشمول هذه الخدمات
على صعيد المستوطنة الحضرية . ومع ذلك قد تسند الى بعض الشركات
«الخاصة انشاء وتشغيل هذه الخدمات الأساسية ، لحساب الاستيطان الحضري
«فى المدينة» . وفى مقابل رسوم محدودة ، مدفوعة بشكل مباشر أو غير
مباشر ، يحق لكل فرد من جموع الاستيطان الحضري الانتفاع بانتاج هذه
«الخدمات الأساسية» . وتعود رجال الاقتصاد على وضع الحصة المباحة والمتاحة
لل فرد من انتاج هذه الخدمات ، على القائمة التى تعلن عن مستوى المعيشة .
«وتعود الاستيطان الحضري من جانبه عدم تحمل غياب هذه الخدمات
أو حرمانه منها» .

ويكون انجاز هذه الخدمات التى تتداخل فى التركيب الهيكلى للبنية
«الأساسية فى المستوطنة الحضرية» ، وكأنها شريحة من شرائح التخطيط
«العمرانى» . وقد يفتقد الاجتهاد الجغرافى هذه العلاقة على صعيد المسكن
«القديمة» ، ومع ذلك يظل حريصا على أن يبصر التطور العمرانى لكى يتبنى
«التخطيط العمرانى توطين وتوفير هذه الخدمات الضرورية ، لحساب الحياة
«الحضرية الأفضل» . كما يظل الاجتهاد الجغرافى وهو يبصر حريصا على عدم
«التعارض بين الضبط والانضباط المتبادل لاستخدام الأرض فى السكن على
صعيد الأحياء فى المدينة فى جانب ، والضبط والانضباط المتبادل لاستخدام
«الأرض فى توطين الخدمات الضرورية داخل كردون السكن فى جانب آخر» .

هذا ويتخذ الاجتهاد الجغرافى من استخدام الأرض لتسويتين وتوفير
«وحسن توزيع الخدمات الأخرى» ، التى تخدم التحضر وتلبى طلب التنعم
«بانتاجها موقفا آخر» . ويتبنى هذا الموقف على دراسة أوضاع السكان

فى أنحاء المدينة لكى يفلح فى توثيق العلاقة بين الناس حسب مستويات المعيشة من ناحية ، وتوفير الخدمات المناسبة لهم من ناحية أخرى . كما تتحرى الدراسة الجغرافية المسح السكاني ، وحصر التوزيع فى احياء المستوطنة الحضرية ، لتأمين التوازن بين حجم الطلب على الخدمات ، وحجم العرض من انتاج الخدمات . وأسئلة كثيرة ترد على صفحات الاستبيان ، وردود واجابات ، تبصر التوزيع الأنسب على صعيد المدينة أولا ثم على صعيد الحى ثانيا ، فى المستوطنة الحضرية .

وهذه الخدمات التى تشمل الخدمة الصحية والخدمة التعليمية والخدمة الدينية والخدمة الثقافية ، والخدمة الترويحية وغيرها من الخدمات ، يصير توزيعا على صعيد المستوطنة الحضرية . وقد تكون مجانية أحيانا وتكون مدفوعة الأجر أحيانا أخرى . ومن حق كل فرد حسب أوضاعه الاقتصادية ومكانته الاجتماعية وفئته العمرية ، ومستواه الحضارى ، أن يطلب انتاج الخدمات المتاحة وهو ينتفع بها أحيانا ، أو ينتعم بها أحيانا أخرى . وسواء كانت هذه الخدمات متاحة دون مقابل وهى جزء من مسئولية الدولة ، أو مباحة فى نظير المقابل وهى جزء من مسئولية الجهد الذاتى الفردى أو الجماعى ، فان ثمة ضوابط ينبغى أن كنظم وتضبط الحصول على هذا الحق . وقل أن تطوير هذه الخدمات واطافة خدمات جديدة من حين الى حين آخر ، وتوفير حق كل فرد منها ، يجسد مستوى الرفاهية التى يحياها الاستيطان الحضرى ، ويعلمن عن تالق المدينة أو المستوطنة الحضرية .



ومهما يكن من أمر فان الانسان عاش تجربته الحياتية على المدى الطويل وهو حريص على استخدام الأرض فى الأنحاء المتفرقة على الصعيد العالمى . وكان الانسان حريصا على اكتساب الخبرات ، لكى يعرف كيف يتعامل مع الأرض . كما كان حريصا على تطوير هذه المكتسبات ، لكى

يعرف كيف يطور تعامله مع الأرض . وقل أنه ما زال حريصا على تطوير المكتسبات ، من أجل مزيد من الهيمنة على استجابة الأرض . ولكي يتأذى المضى على هذا الدرب دون الوصول الى حد الافساد فى الأرض ، يتحمل الاجتهاد الجرافى مسئولية البحث الذى يرشد هذا المضى . والاجتهاد الجرافى التطبيقى هو الذى يسأل الأرض ، ويخبر عن مبلغ استعدادها لكى تجاوب الانسان وكيف لا ينبغى أن تخذله ، وكيف لا يطعن فى قدراتها حتى تخذله . والاجتهاد الجرافى التطبيقى ، هو الذى يسأل الانسان ، ويختبر مبلغ استعداده لتطوير وسائله وتنمية كفاءة تكنولوجيته لكى يطور استجابة الأرض دون أن يفقد السيطرة عليها ، أو دون أن يرهقها ويفسد فيها حتى تخذله ، وتكاد تكف عن الاستجابة له .

وسواء كان الاجتهاد الجرافى التطبيقى مهتما بإجراء المسح الجرافى لأنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، أو كان مطالبا بالتعقيب على الرؤية الجغرافية لتصنيف مستويات هذا الاستخدام ، فهو فى حاجة الى مباشرة الدراسة الميدانية . وفى وسع الاجتهاد الجرافى الذى يباشر الرؤية الجغرافية لاستخدام الأرض ، ثم يصنف مستويات هذا الاستخدام ، أن تتبين له ايجابيات وسلبيات كل مستوى من هذه المستويات المتباينة . ومن خلال حساب الايجابيات والسلبيات ، يكون التقويم الجرافى لاستخدام الأرض على كل مستوى من المستويات . ويبلغ هذا الأمر حدا يصبح عنده الاجتهاد الجرافى على بينة بما ينبغى أن يوصى به لكى يتحلى الانسان بكفاءة أفضل فى التعامل مع الأرض دون ضغط يرهقها أو يفسد فيها ، أو لكى تتكشف له استعدادات الأرض وقدرتها على المضى على درب الاستجابة للانسان وهو يطور أساليب الانتفاع بها .

الفصل الرابع الدراسة الميدانية لاستخدام الأرض

- علم الجغرافية ومباشرة الدراسة الميدانية
- الدراسة الميدانية عن استخدام الأرض
- الرحلة الجغرافية الميدانية ودراسة استخدام الأرض
- توظيف الرحلة الجغرافية وإجراء الدراسة الميدانية لاستخدام الأرض
- الرحلة الجغرافية الميدانية والزيارة التفقدية
- تشكيل الفريق وتكليفات العمل عن أنماط استخدام الأرض
- وضع خطة العمل الجغرافي الميداني عن استخدام الأرض
- خروج رحلة العمل الجغرافي ، وثقفي أنماط استخدام الأرض
- دراسة وعمل الفريق غير المقيم في المساحة المعنية
- الانجاز الجغرافي العمل الميداني عن استخدام الأرض
- رحلة جغرافية ميدانية أخيرة واستكمال دراسة ميدانية عن استخدام الأرض .

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية لاستخدام الأرض

علم الجغرافية ومباشرة الدراسة الميدانية :

فى اطار مسئولية الاجتهاد الجغرافى ، وهو يعكف على دراسة الأرض ، ويتمعن فى دراسة الانسان ، تبدو حاجته لأن يدقق فى العلاقة بين الانسان والأرض أو فى توجهات التعامل بين الانسان والأرض . وقل أن دراسة الأرض توفر شيئاً من المقدمات اليقينية على وجه من وجهى الاهتمام الجغرافى مثلما توفر دراسة الانسان شيئاً من المقدمات اليقينية ، على الوجه الآخر . وتأسيساً على هذه المقدمات اليقينية التى تتحدث بالصدق والوضوح ، يكون الاقتراب الموضوعى الجغرافى الجاد الذى يتمعن ويدقق فى استخدام الأرض .

ولا شئ يسعف الاقتراب الجغرافى الموضوعى الجاد ، سواء وهو يلتمس جمع أوصال المقدمات اليقينية الكاشفة عن طبيعة الأرض ، أو الكاشفة عن قدرات الانسان ، أو وهو يدقق فى التعامل بين الانسان والأرض من أجل استخدامها ، أهم من مباشرة الدراسة الميدانية على صعيد المساحة المعنية . ومباشرة الدراسة الميدانية على صعيد المساحة المعنية ، تسعف الاجتهاد الجغرافى فى مجال دراسة استخدام الأرض مرتين ، ولا يجوز التفريط فى جدواها أبداً .

وفي المرة الأولى تسعف الدراسة الميدانية وهو يتحرى حصر استخدامات الأرض على صعيد المساحة المعنية . وهذا الحصر الذى يلتمس التوزيع الأفقى على صعيد المساحة المعنية ، والتمييز بين استخدام الأرض فى الانتاج ، واستخدام الأرض فى السكن والاستيطان ، واستخدام الأرض

فى توطىن الخدمات ، يستوجب الشئ المناسب من المسح الجغرافى • كما يلمس أيضا توظيف هذا المسح الجغرافى فى التمييز بين الأرض الحية التى تنبض بهذا الاستخدام ، والأرض الميتة التى يضيع قيمتها عدم الاستخدام •

وفى المرة الثانية ، تسعف الدراسة الميدانية ، وهو يتحرى تقويم استخدامات الأرض على صعيد المساحة المعنية • وهذا التقويم الذى يلمس حساب الجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية لأنماط استخدام الأرض المتنوعة فى إطار تكامل ارتفاع حركة الحياة بها ، يستوجب الشئ المناسب من التدقيق فى الرؤية الجغرافية وتقصى إيجابيات وسلبيات التعامل بين الإنسان والأرض • ويكفل هذا التدقيق وهذا التقصى الرأى الجغرافى السديد الذى لا يمتلك حق التعقيب أو التعليق فقط على الرؤية الجغرافية ، بل يكون فى وسعه أن يقدم التوصية أو المشورة من أجل تحسين مستوى أى نمط من أنماط استخدام الأرض •

وعلى ساحة استخدام الأرض ، يجتمع أصحاب التخصص فى الجغرافية الاقتصادية ، وأصحاب التخصص فى جغرافية الاستيطان وأصحاب التخصص فى جغرافية الخدمات ، لكى يعمل كل فيما يخصه فى حقل البحث الجغرافى عن استخدامات الأرض المتنوعة وأجراء المسح أو الحصر على الطبيعة وتسجيله على اللوحات والخرائط التفضيلية • ولأن الجغرافية علم عملى يبنى يقف بين مجموعة العلوم الطبيعية ومجموعة العلوم الانسانية ، ويأخذ النتائج المناسبة منهما ، فيضم أصحاب التخصصات الجغرافية الى الصنف العلمى لأجراء البحث والتدقيق وصولا الى تقويم أنماط استخدام الأرض ، نخبة أخرى من العلميين المتخصصين فى العلوم الطبيعية وفى العلوم الإنسانية •

ومع الفريق وبروح الفريق ، يكون العمل الجغرافى العملى على صعيد الأرض فى المساحة المعنية • وتدعو روح الفريق أن يتبع كل متخصص جغرافى يشغله استخدام الأرض فى الانتاج أو استخدام الأرض فى الاستيطان

أو استخدام الأرض في الخدمات ، السبيل الأنسب الذى يكون من شأنه معالجة ودراسة النمط الذى يعنيه من هذه الأنماط . كما تدعو روح الفريق الى تحرى الشئ المناسب من التدقيق ، وسؤال الرفاق المتخصصين فى العلوم الطبيعية لاستجلاء التفاصيل الدقيقة عن الأرض وخواص الأرض وضوابطها الحاكمة أحيانا ، وسؤال الرفاق المتخصصين فى العلوم الانسانية لاستجلاء التفاصيل الدقيقة عن الانسان وقدراته وضوابطه الحاكمة أحيانا أخرى .

وقد يلتبس الباحث الجغرافى المتخصص كل فيما يخصه من أنماط استخدام الأرض ويستوعب أوضاعه بمهارة ، كل دواعى وموجبات وضوح رؤية هذا النمط من أنماط استخدام الأرض الذى يتحدث عن نفسه . وقد يتحرى الجغرافى أيضا دور الانسان الوظيفى فى كل نمط من أنماط استخدام الأرض ، وكيف يحدد أوجه انتفاعه بالأرض . ولكن ينبغى أن يتفق الجميع الشركاء فى الفريق ، على أهمية البحث وتحرى الدقة وحسن الاقتراب العلمى العمل ، من القواعد الأساسية ، التى يبنتى عليها التقويم الجغرافى السليم لأنماط استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية . وقل ينبغى أن يكون فى وسع هذا التقويم أن يميز أولا وقبل كل شئ بين مستويات هذا الاستخدام ، وهى تتراوح بين الاستخدام الردىء أو الجائر ، بالاستخدام التقاليدى الجامد أو الاستخدام الحسن المتطور .

ومن خلال هذا التقييم الجغرافى الذى يميز بموضوعية وصدق ، بين مستويات الاستخدام لحساب الانتاج وعطائه ، أو لحساب الاستيطان انواعه وأشكاله ، أو لحساب الخدمات العامة والخاصة وحق التمتع بها ، يعرف الاجتهاد الجغرافى جيدا وهو فى الميدان ، كيف يحسب مسئولية الانسان عن مستوى الاستخدام . كما يعرف أيضا كيف يحاسبه فينتى على حسن الاستخدام وهو على درب الصواب اقتصاديا واجتماعيا ، ويلوم سوء الاستخدام ، وهو على درب الخطأ اقتصاديا واجتماعيا . واذا كان

من شأن الثناء أو الاطراء أن يعطى دفعات من الحماس لمواصلة تحسين مستوى الاستخدام ، فإن من شأن اللوم أن يكشف خطيئة الاستخدام ، قبل أن يرشده للتحويل من المستوى الرديء الى المستوى الأفضل .

ومن خلال الدراسة الميدانية واجراء العمل الجغرافي العلمي ، وحسن الاستفسار والثناء السؤال على الانسان وهو يستخدم الأرض ، يعرف الاجتهاد الجغرافي ، كيف تتبين له بوضوح وموضوعية ، قوة فعل المهارة والخبرة الحضارية والتكنولوجية المعمول بها ، التي تتوجه في جد للتعامل مع الأرض ، وطلب محصلة ما يرنو اليه أو يتوقع من استخدامها . كما تتكشف له مبلغ استجابة الأرض له وهو يطوعها وتجاوبه . كما يعرف هذا الاجتهاد الجغرافي أيضا ، كيف تتبين له بوضوح وموضوعية قوة فعل خواص الأرض ، التي يتحتم أن يجد الانسان في جعبته وسيلة أو حيلة مناسبة ، لمواجهة ضوابطها وابطال مفعولها ، حتى يطوعها الاستخدام فتطاوعه وتعطيه ولا تخذله .

هذا ، ويكون في وسع الاجتهاد الجغرافي وهو يباشر الدراسة الميدانية على صعيد المساحة المعنية أن يحدد مواصفات الاستخدام الجائر . ويعرف كيف يسأل عن لماذا هو جائر ، وكيف يجسد شكلا رديئا من أشكال استنزاف الأرض وارهاقها والضغط والتأثير على مقومات استجابتها الفورية ، لحاجة الانسان . كما يعرف كيف يفضح هذا الاستنزاف ، ويقدم التوصية التي تعترض على الاستخدام الجائر . وقل تبصر هذه التوصية الاستخدام الجائر . وتكون وكأنها تقلم أظافر العدوان على الأرض ، وتدعو الى التحويل ومباشرة الاستخدام الأفضل . بل قل يكون في وسع الاجتهاد الجغرافي بعد مباشرة العمل الجغرافي ، أن يبلور الرأي الجغرافي السديد ، الذي يتغى تحسين العلاقة الحميمة بين الانسان ووسيلته التي تطاوعه في جانب ، والأرض التي تجور عليها وتطعن فيها هذه الوسيلة في جانب آخر . بمعنى أن يصاغ هذا الرأي الجغرافي في صيغة مناسبة تخدم الهدف التطبيقي ، من أجل استخدام أفضل ، لحساب حركة الحياة في المكان والزمان .

ويكون في وسع الاجتهاد الجغرافي على صعيد المساحة المعنية ، أن يحدد مواصفات وتوجهات الاستخدام التقليدي ، ويعرف كيف يكون الأداء ، حتى يتبين له لماذا الجمود والاستغراق في التقليدية ، ولماذا التهرب من التجديد ؟ كما يعرف الاجتهاد الجغرافي أيضا ، كيف يجسد الاستخدام التقليدي في مباشرة الانتاج أو في تهيئة المستوطنات أو في توفير الخدمات على صعيد المساحة المعنية ، شكلا رديئا من حيث الوصول الى الهدف من استخدام الأرض ، ويكون وكأنه يدين ويستنكر امتناع الانسان عن حسن الاستماع الى قوة نعل المتغيرات ، وعدم التحلي بشئ من القدرة على الابداع ، الذي يحقق التجديد أحيانا أو التجويد أحيانا أخرى ، ومن خلال ذلك كله ، يصبح في وسع الاجتهاد الجغرافي أن يقدم التوصية أو المشورة التي تسجل الاعتراض الشديد على جمود الاستخدام التقليدي ، وهو غارق في التخلف اقتصاديا واجتماعيا ، ولا يجاوب حاجة العصر .

وتبلور التوصية الجغرافية الرأي الجغرافي السديد ، الذي يحسن سبل استعمال الاستخدام التقليدي الجامد الى صوت المتغيرات ، والى فعل المضوابط في وقت واحد ، ويكفل هذا التوازن بينهما حراسة الاستخدام لكي لا يجنح التغيير ، ويكون الخروج عن دائرة الجمود في غير الاتجاه الصحيح ، أو لكي تقذف به المتغيرات من غير وعى ، في اتجاه غير مناسب على درب الخطأ الاقتصادي والاجتماعي ، بمعنى أن يقدم الاجتهاد الجغرافي الرأي الجغرافي في صيغة مناسبة ، تنمى وتطور العلاقة الحميمة ، بين الانسان واستعداداته الحقيقية للتغيير من أجل طلب الأفضل من الأرض من ناحية ، والأرض واستعداداتها الفعلية للاستجابة لهذا التغيير وتحسين مستوى العطاء الذي توفره وتعود به لحساب الانسان من ناحية أخرى . وهذا هو عين ما يعنى حسن صياغة الرأي الجغرافي السديد ، وتقديم المشورة الجغرافية أو التوصية التي تخدم الهدف التطبيقي ، من أجل الاقلاع عن الاستخدام التقليدي ، ومباشرة الاستخدام المتطور الأفضل ، لحساب حركة الحياة على صعيد المساحة المعنية ، في المكان والزمان .

ويكون في وسع الاجتهاد الجغرافي على صعيد المساحة المعنية ، أن يحدد مواصفات وتوجهات الاستخدام المتطور . ويعرف كيف يكون الأداء ، حتى يتبين له لماذا التطور الذى يؤمن تطويع الأرض وحسن الاستجابة ، ولماذا الاستعداد لحسن استماع الانسان الى صوت المتغيرات أو الى دواعي التغيير الى ما هو أفضل ، وكيف يتوالى الابداع المستمر الذى يسعف هذا التغيير ، دون تجاوزات مثيرة تطعن فى كفاءة الأرض أو تفسد فيها افسادا يستوجب اللجوء الى الضوابط البشرية الحاكمة بقوة لايقاف هذه التجاوزات أو هذا الافساد ، على صعيد الأرض . كما يعرف الاجتهاد الجغرافي أيضا ، كيف يجسد الاستخدام المتطور فى مباشرة الانساج أو فى تهيئة المستوطنات أو فى توفير الخدمات ، على صعيد المساحة المعنية ، شكلا حسنا ومناسبا من حيث الوصول الى الهدف من استخدام الأرض . ويكون وكأنه يمتدح مهارة الانسان فى حسن الاستماع الى قوة فعل المتغيرات والتحدى بالقدرة على الابداع الذى يكفل التجديد أحيانا أخرى . ومن خلال ذلك كله ، يصبح فى وسع الاجتهاد الجغرافي أن يقدم التوصية أو المشورة ، التى تدفع المضى على درب الصواب الاقتصادى والاجتماعى ، دفعا يجاوب حاجة العصر .

وتبلور التوصية الجغرافية وكأنها النصيحة ، الرأى الجغرافى السديد ، عن علاقة حميمة تعرف وتحافظ على التوازن بين مهارة وكفاءة الانسان وقدراته على الابداع والتجديد ، وحسن توظيف الوسائل التى يواصل تحسينها من ناحية ، وخواص الأرض واستعداداتها وهى تطاوع الانسان وتجاوب اقدامه على الاستخدام المتطور من ناحية أخرى . كما يعنى الاجتهاد الجغرافى بأن يكون الرأى الجغرافى فى الصيغة المناسبة التى تنمى وتطور الاستخدام المتطور الذى يحافظ على الأرض ، وهو يجدد ويوجد دون الوقوع فى محظورات الخطأ الاقتصادى والاجتماعى . وهنأ هو عين ما يعنى حسن صياغة الرأى الجغرافى السديد ، وتقديم المشورة أو النصيحة التى تخدم الهدف التطبيقى ، من أجل استمرار الاستخدام على دربي

الصواب ، لحساب حركة الحياة على صعيد المساحة المعنية ، في المكان
والزمان .

وحاجة الاجتهاد الجغرافي الى مطالعة المنظور الجغرافي على صعيد الأرض
في ربوع المساحة المعنية ، وحسن القراءة التحليلية للوجه الطبيعي
أو للوجه البشري ، من أجل تقصى سبل وتوجهات استخدام الأرض ،
والحكم على مستوى هذا الاستخدام ، تؤكد قيمة أو جدوى الدراسة الميدانية
لحساب هذا العمل الجغرافي ، بل قل أن هذه الحالة الى مباشرة العمل
الجغرافي العملي ، على صعيد المساحة المعنية ، تسبق في قيمتها وأهميتها ،
قيمة وأهمية الدراسة المكتبية والدراسة الوثائقية عن استخدام الأرض .
ذلك أن مباشرة العمل الجغرافي العملي على صعيد المساحة المعنية ، توفر
للعين الجغرافية ، أن تعايش أنماط استخدام الأرض فلا تضل ، أو أن
تشاهد فلا تقع في الخطأ أبداً وهي :

أولاً - تلتمس رؤية جغرافية كاشفة ومباشرة قراءة تحليلية سليمة
عن كل نمط من أنماط استخدام الأرض ، وتجديد صحيح لمستوى هذا
الاستعداد ومبلغ الكفاءة التي تجاوب حاجة العصر اقتصادياً واجتماعياً
لحساب الانسان .

ثانياً - تلتمس الرأي الجغرافي السديد ، الذي يعلن عن الحكم
السليم عن مستوى الاستخدام ، حتى يوجه الشناء الى من يستحقه ويُرشد
تطوره الى الأفضل أحياناً ، أو يوجه اللوم الشديد الى من ينشئ الى
الأرض ، ويصور ما ينبغي أن يعيد هذا الاستخدام الرديء الى الصواب
اقتصاديًا واجتماعيًا أحياناً أخرى .

الدراسة الميدانية عن استخدام الأرض

هذا توجه جغرافي معاصر حميد ، الى مباشرة الدراسة الميدانية ، التي تتحسس أنماط استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية . وتضع هذه الدراسة الميدانية الاجتهاد الجغرافي ، على درب من أهم دروب الهدف الجغرافي التطبيقي . ويستوجب هذا التوجه الجغرافي ، الذى يجسد العناية الجغرافية بقضية استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، توظيف خاص للرحلة الجغرافية الى الميدان . ولا يخرج فى هذه الرحلة الجغرافية الميدانية الى المساحة المعنية ، الا من كان صاحب خبرة فى اجراء هذه الدراسة العملية وتقصى الحقائق الموضوعية السافرة عن استخدام الأرض .

ولا يكون العمل الجغرافي العمل الذى يستوجه خروج الرحلة الجغرافية الميدانية ، عملا مجردا بالفعل ، لحساب البحث الجغرافي العمل البحث ، وهو هدف جغرافي فى حد ذاته . بل قل أن من وراء هذا الخروج ومباشرة الدراسة الميدانية ، وحصر أنماط استخدام الأرض ، وحسن تقويم كل نمط من هذه الأنماط ، هدف جغرافي تطبيقي . ويضع هذا الهدف الجغرافي التطبيقي فى نهاية المطاف ، الرأى الجغرافي فى صيغة توصية أو نصيحة تزشد الانسان وتبصر أداؤه ، فى مجالات تحسين مستويات استخدام الأرض .

وهذا معناه أن حاجة البحث الجغرافي العلمى على صعيد المساحة المعنية ، ليست هى وحدها الدافع الحقيقى ، لتنظيم خروج الرحلة الجغرافية الميدانية ، ومباشرة الدراسة العملية لحساب قضية استخدام الأرض . وما من شك فى أن حاجة حركة الحياة الى حماية الأرض من ضغوط الانسان التى تكاد تفسد فى الأرض ، أو الى تحسين مستوى وتنشيط وتطوير استخدام الأرض ، هى التى تدفع هذا التوجه الجغرافي . بل قل يكون التكاليف الذى تعلنه حركة الحياة ، بعد أن تفتن الى جدوى عمل الاجتهاد الجغرافي ، وهو يلتمس اجراء المسح الكاشف عن أنماط استخدام الأرض .

أو وهو يلتزم الحكم الصحيح على مستوى الاستخدام ، ويعرف كيف يوصى بكل ما من شأنه أن يرشده أو أن يبصر ارادة تحسين مسانة الاستخدام .

وقل أن هذا التكليف واجب وضروري ، يقع على عاتق الاجتهاد الجغرافي وهو جدير باجراء الدراسة الميدانية على صعيد المساحة المعنية . ويكون هذا الاجتهاد الجغرافي التطبيقي ، مسئولوا عن التوصية التي ينبغي أن تستمع حركة الحياة اليها ، وتعمل بموجبها ، من أجل مباشرة سبل تحسين مستويات استخدام الأرض في الانتاج ، وفي السكن والاستيطان وفي توطيئ وحسن توزيع الخدمات ، على صعيد المساحة المعنية .

وتكليف الباحث الجغرافي ، من قبل من يهمل الأمر ، لدراسة استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية في المكان والزمان ، والتدقيق في مستويات هذا الاستخدام والحكم عليه ، معناه أن يتحمل الاجتهاد الجغرافي مسئولية جسيمة . وقل انها أمانة في العنق ، لحساب ترشيد الاستخدام وتحسين مستوياته لحساب حركة الحياة . ومعناه أيضا ، أن يجري الباحث الجغرافي هذا البحث الميداني ، الذي يلتزم أنماط استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية ، ويظل يدقق حتى تتبين له أبعاد العلاقة الحميمة بين الانسان والأرض . ويتعقب الاجتهاد الجغرافي هذه العلاقة ، حتى يعرف كيف تفلح الوسيلة الحضارية والمهارة والتكنولوجية المتاحة ، في تطويع الأرض واستخدامها . ويتأتى ذلك كله ، في إطار ادراك جغرافي حقيقي ، بكل معاني الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض ، في المكان والزمان .

وقد يستوجب هذا التكليف ، الذي يقبل به الاجتهاد الجغرافي ، ويتصدى ويعمل الباحث الجغرافي على حسن انجازه شيئا من الدراسة المكتبية . وتعني هذه الدراسة المكتبية اطلاقا ذكيا على المراجع التي تعالج مفهوم استخدام الأرض ، وتعرض تجارب سابقة عن استخدام الأرض .

موقفه يستوجب هذا التكليف أيضا ، شيئا من الدراسة الوثائقية ، واطلاعا
مُفاسحا على المصادر التي تسجل البيانات والمعلومات والأحصاءات ، عن
أنماط استخدام الأرض ، وفي هاتين الحالتين ، ينتفع الباحث الجغرافي
بمحصلة المحارب التي خاضت العجل وأنجزت البحوث عن أنماط استخدام
الأرض ، ولكن خروج الباحث الجغرافي في الرحلة الجغرافية الميدانية إلى
المساحة المعنية ، هو الذي ييسر له أمر الحصول على المادة الخام وجمع
المعلومات والبيانات من الميدان مباشرة .

وبعين هذه الدراسة الميدانية الاجتهاد الجغرافي العملي والعلمي
على تقصي كل الحقائق عن استخدام الأرض ، وعلى صعيد المساحة المعنية .
ويؤدر ما يستوجب هذا الخروج في الرحلة الجغرافية الميدانية ، خبرة
الاجتهاد الجغرافي ، وحسن تقديره لأنماط استخدام الأرض ومستوياتها على
صعيد المساحة المعنية ، يستوجب أيضا حماسه ومهارته وكل عنايته ، لأن
هذا الانجاز الجغرافي لحساب حركة الحياة ، يمثل نقطة من أهم نقاط
الانطلاق في مباشرة الانفتاح الجغرافي الحميد ، والنحول الفعلي إلى خوض
تجارب الجغرافية العلمية ذات الطابع التطبيقي .

ويوفر هذا الانفتاح الجغرافي العملي ، الذي يطل على أنماط استخدام ،
ويحصر توزيعها على صعيد المساحة المعنية ، شيئا مهما للغاية في اطار
المسح الجغرافي . كما يوفر هذا الانفتاح الجغرافي ، الذي يتمن في أنماط
استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، ويباشر الحكم على مستوياتها
ويحدد مسئولية الانسان ووسائله الحضارية وتكنولوجياه الفاعلة عن هذه
المستويات المتفاوتة ، شيئا أكثر أهمية وجدوى في اطار التقويم الجغرافي .
وهذا هو أهم ما ننتفع به حركة الحياة ، وهي تعرف موقفها من حسن
أو من سوء استخدام الأرض ، أو وهي تعرف موقفها من غزو الأرض غير
المعمورة ، والاقدام على استخدامها .

وعندما تتيقن حركة الحياة ، من موضوعية العمل الجغرافي الذي يتعقب
كنه وماهية وجدوى العلاقة بين الانسان والأرض والضبط والانضباط

المتبادل بينهما ، وتبقى فى حسن الأداء الجغرافى السديد ، من خلال العمل الجغرافى الميدانى الجاد ، لا يكون فى وسعها أبداً أن تفرط فى طلب خبيرة الاجتهاد الجغرافى وتكليفه بدراسة جادة عن أنماط استخدام الأرض . بل قل انها تطلب مهارة وحسن ما يحدث عنه العمل الجغرافى الميدانى الجيد ، فى هذا المجال الحيوى التطبيقى على صعيد المساحة المعنية ، من أجل استخدام أفضل للأرض .

ونجاح الباحث الجغرافى فى هذا التوجه الجغرافى الحميد ونزوعته التطبيقية لدراسة وتقصى الحقائق الموضوعية عن استخدام الأرض ، وتقديم الرأى الجغرافى السديد ، الذى يفتح أبواب التغيير الى ما هو أفضل ، هو محصلة حسن الاعتماد على الدراسة الميدانية . ويفسخ هذا النجاح للاجتهاد الجغرافى وللعمل الجغرافى التطبيقى الميدانى ، مكانا مناسباً ومكانة حسنة ، فى الأداء التطبيقى الجاد الذى تنتفع به حركة الحياة . ويصبح هذا النجاح ، وكأنه الباب المفتوح ، الذى تدخل منه انجازات العمل الميدانى ، التطبيقى دخول الواثق من جدوى الأداء ، وتقديم المشورة ، حتى يتأتى استخدام الأرض على بصيرة . وعندئذ تجد الخبرة الجغرافية ونزعتها التطبيقية لنفسها مكاناً مناسباً وموقعاً بينياً فى الصف العلمى التطبيقى . ومعنى هذه البينية أن تقف الخبرة الجغرافية التطبيقية بين علوم الأرض التطبيقية فى جانب ، وعلوم الانسان التطبيقية فى جانب آخر ، فتأخذ منها النتائج وتنسق حتى يتسنى اصدار القرار أو الرأى عن أنماط استخدام الأرض ، على صعيد أى مساحة معينة .

وقل ينبغى أن يتشعب الاجتهاد الجغرافى التطبيقى ، بهذا النجاح فى الدراسة الميدانية ، على صعيد المساحة المعنية ، التى تسعف وتتخصص فى ابداء الرأى الجغرافى الموضوعى عن أنماط استخدام الأرض . بل قل ينبغى أن يبشر هذا النجاح الجغرافى ويعلن عن اقتناع حركة الحياة الحقيقى ، بلزوم الخبرة الجغرافية ، وضرورة عدم التفريط فيها ، وهى تباشر مهمته

٤ العمل الميداني عن استخدام الأرض ، وتصنّطح القاعدة الضلبيّة ، التي يرتكز عليها أمر تحسين مستويات استخدام الأرض في الانتاج أو في الاستيطان والنسكن أو في توفير وجسن توزيع الخدمات ، على صعيد المساحة المعنوية ، لحساب حركة الحياة .

ويرسخ هذا النجاح الجغرافي في الميدان التطبيقي ، قضية التحول الجغرافي العلمي المعاصر ، من جمود النظرية البحتة الى مرونة التطبيق الجغرافي العلمي العملي المتفتح . وعندئذ يصبح علم الجغرافية المعاصرة بالمفهوم الجديد والتوجه التطبيقي ، علما تطبيقيا بينيا ، في وقفته الفاعلة بين العلوم التطبيقية الطبيعية والانسانية . وفي هذه الوقفة البيئية يكون وكأنه همزة الوصل بين العلوم التطبيقية الطبيعية وهي تتمعن في خواص الأرض في جانب ، والعلوم التطبيقية الانسانية وهي تتمعن في قدرات وأوضاع الانسان في جانب آخر . وبموجب هذه البيئية ، يبدو علم الجغرافية الذي يتحلى بالنزعة التطبيقية ، وهو راسخ في الأخذ والعطاء من سائر العلوم التطبيقية ، حتى يبلغ مبلغ الصدق والموضوعية وحسن العرض والتقويم عن أنماط استخدام الأرض . ومن ثم يكون السخاء في العطاء التطبيقي لحساب الانسان ومصالحه في تحسين مستوى هذا الاستخدام في المكان والزمان .

ومعنى نجاح الاجتهاد الجغرافي في هذا التوجه التطبيقي الميداني ، الذي يبصر التغيير في أنماط استخدام الأرض أحيانا أو في مستويات استخدام الأرض أحيانا أخرى ، تطلعا الى ما هو أفضل ، يمثل خطوة هامة على درب التجديد والتجويد الذي تحرص عليه الجغرافية المعاصرة . ولا يكون هذا النجاح في الانجاز الجغرافي التطبيقي عن استخدام الأرض ، نجاحا حقيقيا ومثمرا من غير عناية جغرافية تعكف على :

أولا - حسن الجمع والتوظيف والتنسيق ، بين نتائج الدراسة الجغرافية المكتبية والاطلاع على المراجع ، ونتائج الدراسة الجغرافية الوثائقية

والرجوع الى المصادر ، ونتائج الدراسة الجغرافية الميدانية والعمل في المساحة المعنية ، من أجل صياغة التصور الجغرافي المناسب عن أنماط استخدامات الأرض المتنوعة ، وحسن توزيع هذه الأنماط على الخريطة المناسبة ، في المكان والزمان .

ثانيا - حسن مباشرة أو اجراء الدراسة الميدانية على صعيد المساحة المعنية ، حتى تتضح رؤية أنماط استخدام الأرض ، وكيف تكون العلاقة بين الانسان والأرض بكل ايجابياتها وسلبياتها ، في ضوء تداخل قوة فعل العناصر الجغرافية الطبيعية من صنع خواص الأرض وتأهيلها للاستجابة في جانب ، وتداخل قوة فعل العناصر الجغرافية البشرية في صياغة وسيلة وتكنولوجيا الانسان وكفاءة أسلوب التعامل مع الأرض في جانب آخر .

ثالثا - حسن التمعن والتدبر والتدقيق في رؤية وتقصى الحقيقة وتقويم أنماط استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية ، وفي تعقب ايجابيات وسلبيات العلاقة بين الانسان والأرض ، وفي كفاءة الوسيلة والعمل ومستوى استخدام من ناحية ، ومبلغ استسلام الأرض لهذه الكفاءة والوسيلة المتاحة من ناحية أخرى ، حتى يتسنى للخبرة الجغرافية أن تبدي وتعلن الرأى الجغرافي السديد عن جدوى استخدام الأرض ، وعن احتمالات تحسين مستوى هذا الاستخدام ، ويصبح وكأنه التوصية الواجبة عليه ، يقدمها لمن يهمه الأمر .

ومن ثم تكون مهمة الجغرافي الذي يسند اليه ويتحمل مسئولية دراسة استخدام الأرض ، على صعيد أى مساحة معينة ، مهمة صعبة ، ومنى تستغرق في طلب الهدف الجغرافي التطبيقي . وتلقى هذه المسئولية على عاتق الجغرافي أعباء الدراسة الميدانية ، وقيادة فريق العمل الميداني . وهذه المسئولية تعنى فيما تعنى الأمانة في تنفيذ واجراء العمل الجغرافي العمل المناسب في الميدان ، على صعيد المساحة المعنية ، وهو يحصر توزيع وانتشار أنماط استخدام الأرض ، أو وهو يعجم عود هذا الاستخدام .

وقل أن هذه المسئولية تلقى على عاتق الجغرافى أعباء نجاح وحسنه انجاز العمل الميدانى ، حتى يلتبس امكانيات التغيير فى الأساليب ، أو التحديث فى التكنولوجيا ، من أجل تحسين مستوى استخدام الأرض وتنمية الجندوى الاجتماعية والاقتصادية لحساب حركة الحياة . بل قل يكون الاجتهاد الجغرافى مطالباً بالتماس دواعى التغيير والمتغيرات الطبيعية التى تؤهل الأرض ، حتى تجاوب الهدف من التغيير والاستجابة للاستخدام الأفضل . كما يكون الاجتهاد الجغرافى مطالباً بالتماس دواعى التغيير والمتغيرات البشرية التى تؤهل الانسان ، حتى يصبح فى وسعه مباشرة هذا التغيير بالفعل ، وجنى ثمراته اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً على صعيد الأرض .

* * *

الرحلة الجغرافية الميدانية ودراسة استخدام الأرض :

تكليف الباحث الجغرافى بدراسة قضية استخدام الأرض على صعيد مساحة معينة ، لحساب الانتاج والتعامل مع الموارد المتاحة ، أو لحساب السكن واقامة المستوطنات المناسبة ، أو لحساب السكن واقامة المستوطنات المناسبة ، أو لحساب توفير الخدمات وحسن توزيعها وتأمين حق المجتمع فى الانتفاع بها ، فى المكان والزمان ، هو التكليف الرشيد والمناسب . وينبغى أن يقبل الجغرافى هذا التكليف فوراً ، ولا يتخوف من أعباء هذا التكليف أبداً . وقل من غير الباحث الجغرافى فى وسعه أن يتحمل أعباء هذا التكليف ، وأن يقدم المشورة الصادقة الى حركة الحياة ؟

ولا يكاد يبدأ هذا التكليف الصعب أبداً من فراغ ، وهو جزء من مهمة الجغرافى الذى يوغل فى رفق ومهارة ، فى صلب العلاقة الحميمة بين الانسان الذى يطلب من الأرض ويحقق له هذا الطلب ، والأرض التى تجاوب هذا الطلب ولا تخذله . ولا يكاد ينتهى هذا التكليف الصعب أبداً من غير غاية ، وهو يكشف بوضوح وموضوعية عن الفرص المتاحة

ففي مجالات تحسّين مستثنوي هذه العنقلاقة بين الانسان والأرض ، من أجل استخدام أفضل للأرض ، على صعيد المساحة المعنية .

وبموجب هذا التكيّف والعمل لحساب حركة الحياة ، يتعقب الباحث الجغرافي على صعيد المساحة المعنية ، في المكان والزمان ، المتطور الجغرافي الكلي الشامل ، لأنماط استخدام الأرض المتنوعة ، ولا حدود جغرافية صارمة متفق عليها أو معمول بها ، تحدد أبعاد هذه المساحة المعنية . بل قل يحددها هذا التكاليف وهو الذي يطلب ويلتزم دراسة أنماط استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية . وقد تغطى هذه المساحة المعنية قطرا بأكمله أو دولة بخلافها ، أو مقاطعة من هذه الدولة ، أو اقليما جغرافيا متفردا ، أو أى مساحة أخرى تهم صاحب الحق في هذا التكاليف . ومن غير اعتراض على تحديد المساحة المعنية التي تهم صاحب التكاليف ، يقبل الجغرافي هذه المهمة . وفي ضوء هذا التحديد الذي يدقّق في حصر أبعاد المساحة المعنية ، يجرى الباحث الدراسة الميدانية التي تباشر المسح الجغرافي لأنماط استخدام الأرض أحيانا ، أو التي تتمادى في تقويم أنماط استخدام الأرض أحيانا أخرى . وفي جميع الأحوال يلبي الاجتهاد الجغرافي الهدف من هذا التكاليف ولا يتعمد تجاوزه .

ويغطي هذا المسح الجغرافي على صعيد المساحة المعنية ، المنظور الجغرافي ومكوناته ، فالأرض مسرح فسيح ، والانسان عامل على هذا المسرح ، حتى يصبح في وسع الجغرافي أن يتعقب أنماط استخدام الأرض . وقل أن توجهات التحول الجغرافي المعاصر ، التي تزج بالعمل الجغرافي العملي في صنيم الأداء التطبيقي ، هي عين ما يبرر مبادرة الاجتهاد الجغرافي ، لاجراء هذا المسح الجغرافي عن استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية . وتحسن هذه المبادرة الجغرافية ، توظيف الرحلة الجغرافية الميدانية ، في اجراء هذا المسح الجغرافي ، وتأمين :

١ - حسن حصر وتصوير أنماط استخدام الأرض السائدة ، على صعيد المساحة المعنية وتحرى توزيعها الجغرافي .

٢ - حسن تقويم هذه الأنماط السائدة ، وحساب جدواها الاقتصادية واجتماعيا وحضاريا ، لحساب حركة الحياة فى المكان والزمان .

ولأن الاجتهاد الجغرافى التطبيقى ، الذى تتبناه وتدعمه وترسخه وتوجهه فلسفات الجغرافية المعاصرة ، هو جزء حيوى وفعال من صلب الدراسة الميدانية المتعمقة ، فلقد تصاعدت العناية الجغرافية بالرحلة الجغرافية الميدانية ودورها الدراسى الوظيفى . بل قل يتوجه الاهتمام الجغرافى المعاصر بكل الرشد ، فكرا وروحا وفلسفة عميقة ، توجهها حميدا وموفقا ، وهو يوظف الرحلة الجغرافية الميدانية ، توظيفا رشيدا وهادئا وسديدا ، عندما يلتبس الوضوح الجغرافى وحسن البيان عن أنماط استخدام الأرض المتنوعة ، فى المكان والزمان . بمعنى أن يكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى ، تطوير الرحلة الجغرافية الميدانية تطورا يجاوب الهدف التطبيقى ، واهتماماته بدراسة موضوع استخدام الأرض .

وينبغى أن نفهم جيدا مبلغ أهمية هذا التطوير ، وكيف يتولى الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، مهمة تطويع وتطوير أسلوب العمل الجغرافى العملى الميدانى ، على صعيد المساحة المعنية ، لكى يجاوب استعدادات العمل الجغرافى المعاصر ونزعاته التطبيقية . ومن ثم نتبين كيف يتحمل الباحث الجغرافى بموجب هذا التطوير ، مسئولية الدراسة الجغرافية التحليلية ، عن استخدام الأرض . ويكون وكأنه يتغلغل ويدقق فى دور الانسان وهو يسأل الأرض ويلتمس تطويعها مرة ، ويتغلغل ويدقق فى موقف الأرض وهى تجاوب الانسان وتطاوعه مرة أخرى ، على صعيد المساحة المعنية .

ولا يكف هذا الاجتهاد الجغرافي التطبيقي المعاصر أبدا ، عن حسن
توظيف مهارات الخبرة الجغرافية المكتسبة فى التحليل أحيانا وفى التركيب
أحيانا أخرى ، فى مباشرة التعامل الميدانى ، مع المنظور الجغرافى ، الذى
يصور أو الذى يتحدث عن أنماط استخدام الأرض المتنوعة ، على صعيد
المساحة المعنية . ومن خلال هذا التحليل وهذا التركيب ، يمسك الاجتهاد
الجغرافى التطبيقي المعاصر جيدا ، بأطراف كل الحيلوظ الجغرافية التى تتداخل
تداخلا سليما ، فى نسيج الصورة التى تجسد التمثل السائد من أنماط
استخدام الأرض فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات ، على صعيد
المساحة المعنية . كما تجسد مبلغ التنسيق والتوازن بين كل هذه الأنماط
السائدة ، وهى تلبى حاجة حركة الحياة على صعيد المساحة المعنية .

وينبغى أن ندرك - على كل حال - معنى تطوير العمل الجغرافى
الميدانى ، وكيف يتسبب هذا التطوير فى تغيير حقيقى ، فى مهمة الرحلة
الجغرافية الميدانية ، وهى مسئولة عن خدمة الدراسة الميدانية التى تجاوب
الهدف الجغرافى التطبيقي ، لحساب استخدام الأرض . ومع ذلك ، قل أن
هذا التغيير الجوهرى ، لا يفجر ثورة عامة ، تقلب أوضاع الرحلة الجغرافية ،
أو توجهات الدراسة الميدانية العقلية ، على صعيد المساحة المعنية ، رأسا
على عقب . بل قل أن هذا التغيير يكون موضوعيا وهادئا ، فى ائزان
وصدق . وهو تغيير يضيف إضافات جديدة تخدم العمل الجغرافى الميدانى
الذى يتعقب العلاقة بين الإنسان والأرض ، التى تحدد شكل الاستخدام
السائد وهده ومستواه . كما يكون هذا التغيير موضوعيا وهادئا مرة
أخرى ، فى ائزان وصدق . وهو تغيير يوسع دائرة التزامات الدراسة
الميدانية ، ويلزمها بتقصى المتغيرات الطبيعية والمتغيرات البشرية أحيانا
أخرى ، حتى يتبين للباحث كيف تؤثر على شكل وكنهه وهدف ومستوى
استخدام الأرض السائد على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

وهذا معناه عندئذ ، أن هذا التطوير ، الذى يقدم به الاجتهاد

الجغرافى التطبيقى ، على توظيف الرحلة الجغرافية الميدانية ، يستحدث ثورة اضافة أو تجديد أحيانا أو ثورة تجويد وتحديث أحيانا أخرى ، فى أداء العمل الجغرافى واجراء الدراسة الميدانية المناسبة عن موضوع استخدام الأرض . وفى طلب هذا التجديد ، أو فى طلب هذه الاضافة ، أو فى طلب هذا التجويد أو فى طلب هذا التحديث ، وهى مطالب واردة وتجاوب الاهتمام الجغرافى باستخدام الأرض ، تزيد أعباء الباحث الجغرافى فى اجراء المسح أو الدراسة الميدانية لأنماط هذا الاستخدام . وتشمل زيادة الأعباء ، حسن الاعداد للرحلة الجغرافية والخروج الى الميدان ، وحسن اعداد الاستبيانات المناسبة التى تخدم هذا العمل . بل قل تصبح مهمة هذا العمل الجغرافى العملى الميدانى على صعيد المساحة المعنية ، مهمة صعبة ، وتستوجب شيئا كثيرا من التمعن والتانى والتدقيق .

وتتأتى زيادة الأعباء فى هذا العمل الجغرافى الميدانى ، فى شىء كثير من الهدوء والتانى ، بعد أن تصبح جدوى أو قيمة الدراسة الميدانية عن استخدام الأرض ، فى مرتبة أهم من جدوى أو قيمة الدراسة المكتبية والدراسة الوثائقية معا . وقل أن هذه الزيادة تجسد التطور فى بعض الأعباء الميدانية والإضافات ، التى توظف لانتزاع الحقائق والبيانات عن بعض المدرجات الجغرافية على صعيد المساحة المعنية . توطئة للتمعن فى دراسة أنماط استخدام الأرض . بل قل أن هذه الزيادة تبدو فى غاية الأهمية ، لأنها تعد وتجهز للوصول الى حسن مباشرة التقويم الجغرافى ، والحكم على مستوى استخدام الأرض إيجابياته وسلبياته ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان

وصحيح أن هذه الزيادة فى الأعباء ، تنال شيئا كثيرا من الترحيب الجغرافى ، وحسن الاستجابة للهدف ، وطلب أو التماس المهارة فى هذا الأداء الميدانى من أنماط استخدام الأرض المتنوعة . وصحيح أيضا أن هذه الزيادة فى الأعباء ، تبدو وهى وليدة الحاجة للتمعن فى كنه وماهية

العلاقة بين الانسان والأرض ، ومباشرة تحليل كل نمط من أنماط استخدام الأرض . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن هذه الاستجابة الجغرافية والعمل على تطوير الدراسة الميدانية ، أو على اضافة التوجهات الميدانية المستجدة ، قد تأسست على رصيد من خبرات ومهارات جغرافية مكتسبة ، أثناء مباشرة الدراسة الميدانية . ومن هذا الرصيد المكتسب ، جاء التفرد الجغرافي الذي أضاف وجدد وحسن توظيف الرحلة الجغرافية الميدانية ، وأدائها المعمول به ، لكي تلبى حاجة البحث في موضوع استخدام الأرض . وما من شك ، في أن رصيد هذه الخبرات المتراكمة والمهارات المكتسبة ، تبدو دائما ، وكأنها القاعدة الصلبة التي يبني الاجتهاد الجغرافي عليها ، أصول التجديد وقواعد التجويد وأسس الاضافة وتوجهاتها ، في الدراسة الميدانية ، وانجاز العمل الجغرافي العملي الذي يباشره الاجتهاد الجغرافي في الميدان .

وهكذا ، تتطور الجغرافية المعاصرة وتنمى الاهتمام بالرحلة الجغرافية الميدانية ، الى حد كبير ، بل ولا تكف أبدا عن مباشرة هذا التطوير من أجل تحسين الأداء . وترى في هذا الاهتمام الجغرافي بالدراسة الميدانية ، شيئا مفيدا ، لأنه هو الذي يؤهل التوجه الجغرافي الى التجديد والتجويد في الانجاز . بل قل أنها تتخذ من هذه الدراسة الميدانية المكثفة ، سبيلا الى تجويد انجاز العمل الجغرافي العملي ، وتنفيذ تكليفاته المتنوعة ، حتى يتيسر توفير ما يبتغيه البحث الجغرافي المناسب عن استخدام الأرض ، في المكان والزمان .

ومن ثم تؤكد الموضوعية الجادة ، على أنه لا يمكن اعداد البحث الجغرافي عن موضوع استخدام الأرض أبدا ، دون العناية بالدراسة الميدانية . وهي التي تطالع وتحملق وتكون وكأنها تقرا في صفحات كتاب مفتوح فتعاين أنماط استخدام الأرض ، وتتعامل معها تعاملًا مباشرًا ، على الطبيعة ، فلا تخفى عنها الأرض شيئا ، ولا يتستر الانسان على أدائه ، على صعيد المساحة المعنية .

توظيف الرحلة الجغرافية واجراء الدراسة الميدانية لاستخدام الأرض :

تستوجب دراسة استخدام الأرض وتحري أنماط هذا الاستخدام ، فى المكان والزمان ، شيئا مهما من العمل الجغرافى العملى على صعيد المساحة المعنية . وقل أنها تستوجب من هذا العمل الجغرافى ، تعامللا مباشرا ، مع صور وأنماط استخدام الأرض السائدة فى المساحة المعنية . ويكون هذا التعامل المباشر مطلوبا بالحاح ، من أجل تحليل الرؤية الجغرافية للاستخدام . ويوسعف هذا التحليل الجغرافى التعقيب على ما تحدث عنه هذه الرؤية برأى جغرافى سديد ، يتحدث بموضوعية عن مستوى هذا الاستخدام ومكانته فى المكان والزمان على صعيد المساحة المعنية . ومن ثم ينبغى أن تنظم الرحلة الجغرافية ، التى تذهب الى الميدان على صعيد المساحة المعنية ، تنظيميا جيدا . ويسند اليها انجاز المهمة الموضوعية ، لدراسة استخدام الأرض ، دراسة جغرافية مناسبة .

وفى الاعتقاد الجغرافى المعاصر ، أن هذا التنظيم الجيد ، هو الذى يدعو ، أو هو الذى يستوجب ذهاب هذه الرحلة الميدانية الى المساحة المعنية أكثر من مرة ، من أجل دراسة استخدامات الأرض ، دراسة ميدانية جيدة . ولأن هناك اطار واحد جامع ، يجمع وينسق ، بين مرات الذهاب والعودة التى تتكرر بحساب ذكى وحصيف ، فينبغى أن نؤكد على استمرارية الصلة الموضوعية ، أو العلاقة البحثية الواجبة بين مرات هذا التكرار ، الذى يكون له ما يبرره ، وتمليه موضوعية دراسة استخدام الأرض .

ومن خلال هذه الصلة الموضوعية ، تكون الرحلة الى ربوع المساحة المعنية ، رحلة جغرافية ميدانية واحدة . وتتأتى هذه الرحلة الجغرافية الواحدة ، ويكون تنفيذها على مراحل متوالية أو متعاقبة ، فى ترتيب بديع وتنسيق موضوعى جيد . وفى كل مرحلة من هذه المراحل المتعاقبة ، تؤدى الرحلة الجغرافية الميدانية دورها الوظيفى المناسب ، على مستوى

خاص وتخصصي ، لحساب الدراسة الميدانية عن استخدامات الأرض المتنوعة
السائدة ، في المكان والزمان .

وهناك حاجة بالفعل ، لأن يكون تكرار ذهاب الرحلة الجغرافية
الميدانية ، لدراسة استخدامات الأرض ، على مستويات متباينة ، عندما
يتأني الذهاب في كل مرحلة من المراحل المتوالية أو المتعاقبة ، الى المساحة
المعنية . ومعنى ذلك أن الرحلة الجغرافية الميدانية ، تخرج في كل مرحلة
من هذه المراحل خروجاً يجاوب الهدف الذي يحدد هذا المستوى المعنى
أو الذي يجاوب الهدف الجوهرى الذى يتعين الخروج من أجله الى المساحة
المعنية .

وقل أن هناك الترتيب المتفق عليه ، وكأنها ايقاعات لا يجوز أبداً
اهمالها أو تجاوزها ، حتى يتحقق الهدف الموضوعى من خروج الرحلة
الجغرافية الميدانية ، فى كل مرحلة من المراحل المعنية المتوالية ، الى المساحة
المعنية . بل قل أن ترتيب هذا الخروج المتكرر الى المساحة المعنية ، فى كل
مرحلة معينة ، هو جزء من حسن العناية الجغرافية ، بسياق أو بايقاعات
منضبطة ، ينساب بها العمل الجغرافى العملى الميدانى ، فى الاتجاه الصحيح
أو فى الاتجاه الموضوعى . ويكفل هذا التوجه المنضبط حسن الوصول الى
الهدف النهائى ، لحساب العمل الجغرافى الميدانى الشامل ، الذى يغطى
موضوع استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

وتتمثل الرحلة الجغرافية الميدانية ، التى يتكرر خروجها الى الميدان
على صعيد المساحة المعنية ، وعلى مستويات متكاملة ، فى ثلاثة رحلات
متعاقبة هى :

- ١ - رحلة الزيارة الجغرافية الميدانية التفقدية .
- ٢ - رحلة تقصى الحقائق الجغرافية العملية عن أنماط استخدام

الأرض .

٣ - رحلة استيفاء جمع المادة الجغرافية العملية عن أنماط استخدام الأرض .

وعلى الرغم من الترابط والترتيب بين هذه الرحلات الجغرافية الميدانية ، وهي تتعاقب وتتكامل في الخروج الهادف الى المساحة المعنية ، فإن الخبرة الجغرافية ، تعرف جيدا ماذا تريد أو ماذا تطلب من هذا الخروج في كل مرة . وليس هناك زمن معين ، أو مدى زمني محدد ، لفترة بقاء أو استمرار الرحلة الجغرافية الميدانية ، في الميدان . وليس هناك أيضا فاصل زمني معلوم ، أو مدى زمني معين ، يؤخذ في الاعتبار للفصل بين كل رحلة من رحلات الذهاب المتكررة في تنسيق بديع ومناسب لأداء العمل الجغرافي الهادف ، على صعيد المساحة المعنية .

هذا ، وقد يستوجب الدور الوظيفي المنوط بكل رحلة معينة ، من هذه الرحلات الجغرافية الميدانية المتوالية والمتكاملة ، تكرار الذهاب والعودة من غير حدود ، حتى تفرغ الرحلة في كل مرة تماما ، من انجاز الهدف المرحلي الاصل ، الذي تتوجه من أجله الى المساحة المعنية . بمعنى أن تكون للرحلة في كل مرحلة بداية لا تبدأ من غير غاية . كما لا تتأني نهاية هذه الرحلة ، من غير أن تتحقق هذه الغاية . وتكون المعاينة الجغرافية مثلا ، هي الهدف الحقيقي الذي تتطلع اليه رحلة الزيارة التفقدية على صعيد المساحة المعنية . وتكون الدراسة الجغرافية المتعمقة ، هي الهدف الجوهرى الموضوعى ، الذي تسعى اليه رحلة تقصى الحقائق الجغرافية عن أنماط استخدام الأرض السائدة على صعيد المساحة المعنية . وتكون مهمة الرحلة الجغرافية الميدانية الأخيرة متمثلة في استيفاء أو في استكمال بعض النقص أو التقصير وسد الثغرات ، حتى يتسنى انجاز البحث الجغرافي الجيد ، عن أنماط استخدام الأرض .

وحسب الترتيب المعمول به ، لخروج الرحلة الجغرافية الميدانية الخاصة ، في كل مرحلة من هذه المراحل المتوالية ، لا ينبغي أن تخرج

الرحلة الى المساحة المعنية ، الا في السياق المناسب ، وفي الوقت المناسب .
وقل أنه لا مجال أبدا ، لتداخل مقصود أو غير مقصود ، بين رحلة جغرافية ميدانية في مرحلة معينة ، ورحلة جغرافية ميدانية أخرى تسبقها أو تليها في الترتيب . ومن المفيد - على كل حال - أن نلتمس صدق وموضوعية في هذا الترتيب .

ومن المفيد - على كل حال - أن نلتمس صدق وموضوعية القول أو الحديث عن كل رحلة جغرافية ميدانية ، من هذه الرحلات المتكاملة ، وهي تخرج في ترتيبها الصحيح ، وفي موعدها المناسب ، الى المساحة المعنية . ويتحرى هنا الحديث حسن بيان لماذا تفعل الخيرة الجغرافية في كل رحلة جغرافية ميدانية ، وكيف تفعل في شأن الهدف الذي يسعى اليه إنجاز العمل الجغرافي العمل المناسب ، عن موضوع استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، في المكان والزمان .

★ ★ ★

الرحلة الجغرافية الميدانية والزيارة التفقدية :

بعد الاستجابة للتكليف ، وحسن تحديد المساحة المعنية ، التي يتعين دراسة أنماط استخدام الأرض في ربوعها ، يعد الاجتهاد الجغرافي المعاصر العدة للرحلة الجغرافية الميدانية الأولى . وتلك هي رحلة الزيارة التفقدية التي تعلن عن بداية التجهيز أو عن المبادرة لانجاز المهمة ، على صعيد المساحة المعنية . وربما يقدم على ذلك الخروج الى المساحة المعنية ، ومباشرة الزيارة التفقدية ، شيئا من العناية بالاطلاع على المراجع والانتفاع بالدراسة المكتبية ، أو بالرجوع الى المصادر والانتفاع بالدراسة الوثائقية . ومع ذلك يكون الاستعداد لرحلة الزيارة التفقدية ، التي تضغ الباحث الجغرافي في مواجهة صريحة مع أنماط استخدام الأرض هي شغله الشاغل .
وقل يكون الاجتهاد الجغرافي على يقين بأهمية هذه الزيارة التفقدية ، وهي الاستهلال الحسین الذي يبصر الدراسة الميدانية ، على صعيد المساحة المعنية . ولا يعني هذا الاستهلال شيئا أهم من العناية على الطبيعة .

ومستاهدة أنماط استخدام الأرض في شكلها الحقيقي ، وفي حجمها الواقعي ، على صعيد الأرض . بمعنى أن تهدف هذه الزيارة التفقدية للمعاينة ورؤية أنماط استخدام الأرض ، على الطبيعة . بل قل أن هذا التمهيد ، يجسد شيئا من التجهيز والاعداد ، لمباشرة الدراسة الميدانية على صعيد المساحة المعنية على بصيرة .

والخروج في رحلة الزيارة الجغرافية الميدانية التفقدية ، لا يعنى أبدا ذهاب الباحث الجغرافي وحده متفردا الى الميدان على صعيد المساحة المعنية . ذلك أن هذا الذهاب أو هذه الزيارة الميدانية التفقدية لا تمثل جولة سريعة ، في ربوع المساحة المعنية ، وكأنها نزهة تستهدف المتعة والترويج من خلال هذه المعاينة . بل قل انها زيارة عمل تفقدى جاد ، يعتمد المعاينة على الطبيعة والتعرف الجغرافي على صور أنماط استخدام الأرض ، والتمعن في توزيعها أو انتشارها على صعيد الأرض في أنحاء المساحة المعنية . وقد يحتاج التمعن الى مهارة العين الجغرافية ، وهي ترصد بشيء كبير من التأنى أنماط استخدام الأرض .

وتعترض الجغرافية المعاصرة على ، أو تستنكر رحلة الزيارة الجغرافية الميدانية التفقدية ، التي يقوم بها الباحث الجغرافي متفردا بذاته ، وانجاز أهداف هذا التفقد ، وهو يجرى الدراسة بتكليف لحساب حركة الحياة ، ويتمعن في أنماط استخدام الأرض السائدة . بل يتشكك الاجتهاد الجغرافي كثيرا في جدوى نتائج العمل الجغرافي العمل الميداني عن استخدام الأرض ، التي لا يشترك في انجازها الفريق . بمعنى أن الجغرافية المعاصرة تعترض أصلا على التفرد في انجاز العمل الجغرافي العلمي ، حتى في مرحلة الزيارة الجغرافية التفقدية . وتعترف بأن العين الجغرافية وحدها لا تكفى ، وتفضل اشراك أو اسناد هذه المهمة التفقدية الى أكثر من جغرافي واحد . ويمثل هذا الاشتراك نواة التكوين الحقيقي للفريق ، الذي تسند اليه مهمة إجراء الدراسة الميدانية في مرحلة تالية .

وتكون رحلة الزيارة الجغرافية التفقدية الى المساحة المعنية ، بداية المشوار . وينبغي أن تكون رحلة معاينة أو مشاهدة متأنية الى حد كبير ، بحيث تطل أو تحملق في أنماط استخدام الأرض ، أو وهي تلتبس العلاقة التي تنسق على صعيد الأرض ، بين هذه الاستخدامات ، وقل أن محصلة هذه المعاينة ، لا تسكاد تتجاوز طلب التعرف الجغرافي الموضوعي ، على الأنماط السائدة من استخدامات الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، دون التغافل في التفاصيل . وهذا معناه بالفعل أن يطلب الجغرافي الزائر ، رؤية كلية شاملة ، تغطي أنماط استخدام الأرض في الانتاج ، أو في الاستيطان أو في توفير الخدمات ، على صعيد المساحة المعنية . وفي إطار المنظور الجغرافي الكلي الشامل ، في المكان والزمان ، تستوعب العين الجغرافية أبعاد ذلك التوزيع الجغرافي العام لأنماط استخدام الأرض . بل قل تستوجب هذه الرؤية أو المعاشية ، أن يتحلى الجغرافي بمهارات العين الجغرافية المتخصصة الحصيفة ، فضلا عن ذكاء الحس الجغرافي المتفتح ووعيه وحسن تذوق واستيعاب ما تعلن عنه المعاينة على صعيد المساحة المعنية .

ويتعين على هذه العين الجغرافية المتخصصة ، التي تجاوب ذكاء الحس الجغرافي ووعيه ، أن تستوعب بشيء مناسب من الموضوعية ، خصوصية الاستخدامات السائدة في أنحاء المساحة المعنية ، في إطار عمومية المنظور الجغرافي الكلي الشامل . ويسعف الطواف الجغرافي المتأنى هذا الاستيعاب الموضوعي ، الذي لا يتحقق من غير التمعن الهادئ في المنظور الجغرافي الكلي لحركة الحياة على صعيد المساحة المعنية ، أو من غير التدقيق في محتوى هذا المنظور من أنماط الاستخدامات المتنوعة السائدة .

وينبغي أن يستمر الطواف المتأنى على صعيد المساحة المعنية ، فترة كافية من الوقت ، حتى تشبع العين الجغرافية من المعاينة ورصد أنماط استخدام الأرض ، أو حتى يفرغ الحس الجغرافي المرهف ووعيه من استيعاب المبركات الجغرافية التي تخدك عنها هذه المعاينة . وقل لا أجل مخلص

يحدد مدة بقضاء الجغرافي وهو يطوف ويعاين ويتمعن في المنظر الجغرافي الكلي الشامل . بل قل لا ينبغي أن يكون الرجوع أو أن تكون العودة وانتهاء الزيارة الجغرافية التفقدية على صعيد المساحة المعنية أبدا ، الا بعد التيقن من بلوغ الغاية أو الهدف الجغرافي المرغوب ، الذي تبتغيه هذه الزيارة التفقدية .

وصحيح أن خطوات هذا الطواف ومباشرة الزيارة الجغرافية التفقدية في طلب المعاينة أو المشاهدة والتأمل ، على صعيد المساحة المعنية ، تضع الاجتهاد الجغرافي في مواجهة صريحة وكاشفة لا تضلل مع المنظر الجغرافي الكلي الشامل . ويتسنى للعين الجغرافية الماهرة أحيانا ، أن ترقب أو تلاحظ الصلة بين كل هذا المنظر الجغرافي المركب ، والاستخدامات السائدة وهي جزء من مكوناته . كما يتسنى لذلك الحس الجغرافي ووعيه الفطري أحيانا أخرى أن يستشعر مستوى اهتمامات الانتفاع البشرية المتفاوتة بهذه الاستخدامات السائدة في أنحاء المساحة المعنية .

وصحيح أيضا ، أن وضوح وحسن بيان المنظر الجغرافي الكلي الشامل ، ووضوح وحسن بيان أنماط هذه الاستخدامات ، في إطار مكونات هذا المنظر الجغرافي وتركيبه الهيكلي ، على صعيد المساحة المعنية ، يضع الاجتهاد الجغرافي ، في حالة تاهب أو استعداد لاستيعاب وتعقب ما تحدث عنه هذه المعاينة الجغرافية . ويتسنى للعقل الجغرافي أن يتمعن ويندوق ما تنبئ به هذه المعاينة ، تذوقا جغرافيا خاصا ومتخصصا . كما يتسنى للتفكير الجغرافي أن يتمعن حتى يستغرق في كنه هذا التذوق الجغرافي الخاص المتخصص . وهذا هو هدف جوهرى من جملة أهداف الزيارة الجغرافية الميدانية التفقدية ، وطوافها المتأنى في ربوع المساحة المعنية .

ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو بلوغ الغاية أو تحقيق الهدف العملى النهائى ، من بعد حسن تفهم أو استيعاب كل ما تحدث عنه تفاصيل المعاينة أثناء مباشرة الطواف ، وتنفيذ واجبات الزيارة الجغرافية الميدانية

التفقدية - وهته الغاية من الزيارة التفقدية أو هذا الهدف النهائي من الطواف على صعيد المساحة المعنية ، هو الذى يسعف الاجتهاد الجغرافى ، ويزوده بزاد جغرافى مناسب . ويرشد هذا الزاد الجغرافى التجهيز الجيد ، والاعداد المناسب ، لخروج الرحلة الجغرافية الميدانية فى المرحلة التالية ، وانطلاقها على صعيد المساحة المعنية . وقل أن هذا الزاد الجغرافى الذى تقضى اليه العناية ، وحسن استيعاب ما تحدث عنه الرؤية الجغرافية ، يبصر اجراء العمل الجغرافى العمل الميدانى ، لحساب جمع المادة العلمية الجغرافية الخام ، وتقصى الحقائق الجغرافية الصحيحة عن أنماط استخدام الأرض ، فى المكان والزمان .

هكذا تحقق الزيارة التفقدية جملة أهداف حيوية ، وهى تمهد لاجراء الدراسة الميدانية . ولا يجوز التفريط أبدا فى هدف من هذه الأهداف ، حتى لا يطعن هذا التفريط فى جدية أو فى جدوى الدراسة الميدانية عن استخدام الأرض . ومن بين هذه الأهداف الأولية نذكر ذلك الوضوح الذى تكفله الرحلة الجغرافية ومباشرة الزيارة التفقدية ، وهى تطوف وتعابن وتدقق وتستوعب ، حتى يبلغ الأمر حد توفير أو تهيئة الأسس السلمية التى ترشد الاجتهاد الجغرافى ، فى دراسة موضوع استخدام الأرض ، فلا تخذله أو تضلله أبدا . ويمكن أن نتبين أبعاد هذا الترشيذ والعمل الجغرافى على بصيرة ، فى قضية اختيار وحسن تشكيل الفريق المتعاون فى انجاز الدراسة الميدانية عن استخدام الأرض مرة ، وفى قضية التخطيط وحسن وضع الاطار الجامع الكلى والبرامج التفصيلية التى تغطى الدراسة الميدانية عن استخدام الأرض مرة أخرى .

وهذا معناه أن بلوغ الغاية الحقيقية والأهم من الزيارة الجغرافية التفقدية ، يرشد اختيار أعضاء الفريق المتعاون فى انجاز العمل الميدانى . ويشمل هذا الترشيذ تحديد مواصفات التخصص الدقيق ، اللازم توافره فى كل عضو من أعضاء هذا الفريق . كما تبصر هذه الغاية وضع خطة

العمل الميداني اللازمة في اطار سليم منضبط ، قبل خروج رحلة تقصى الحقائق الجغرافية ، واجراء الدراسة الميدانية عن استخدام الأرض ، في ثلاثة أمور هامة ، هي :

١ - وضع برامج العمل الجغرافي الميداني التي تلتبس تقصى قدرات الناس وهي تسأل الأرض ، وتقصى خواص الأرض وهي تجاوب على سؤال الناس ، توطئة لدراسة أنماط استخدام الأرض ، وتحري توزيعها على المستوى الأفقى في ربوع المساحة المعنية ، ثم الحكم على مستوى هذا الاستخدام وتقويمه لحساب الانسان .

٢ - تجهيز واعداد الأدوات والمعدات والاستبيانات التي تسأل الناس ، وتجمع عود الأرض ، توطئة لانجاز أو تنفيذ برامج العمل الجغرافي العمل الميداني ، عن أنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية وتحري القدر المناسب من التدقيق في هذا التنفيذ الجغرافي الميداني .

٣ - حسن تصنيف وحسن تنسيق ، وحسن توزيع تكاليفات العمل الجغرافي العمل الميداني وبرامجه على الشركاء في فريق العمل المتعاون ، وصولا الى شيء مناسب من السيطرة على تقدم الانجاز تقدا متوازيا ومتوازنا وهو يتحري القدر المطلوب عن خواص الأرض ، والقدر المطلوب عن قدرات الانسان ، حتى يتسنى التغلغل في عمق العلاقة التي تجسده .
كنه ومستوى استخدام الأرض .

واضافة الى ذلك كله ، تقضى الرحلة الجغرافية الميدانية ، بعد الانتهاء من الزيارة التفقدية ، ومعاينة صور وأنماط استخدام ، على صعيد الأرض في أنحاء المساحة المعنية ، الى حسن توجيه الاجتهاد الجغرافي لانجاز البحث . ويستوجب حسن التوجيه ، عودة الجغرافي من جديد الى شيء مهم من حسن الاطلاع على المراجع ، وانجاز ما ينبغي انجازه مرحليا على مستوى الدراسة الوثائقية .

وما من شك في أن هذا التزود المناسب ، من معين الدراسة المكتبية أو من معين الدراسة الوثائقية ، يكون بعد رحلة الزيارة التفقدية تزودا على بصيرة ووعي . بل قل أن هذا الزاد الجغرافي المسجل أو المكتوب ، يشهد أزر الاعداد الجيد لرحلة الدراسة الميدانية ، وتقصى الحقائق الجغرافية عن أنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية .

وهكذا يسفر بلوغ الغاية من الزيارة الجغرافية التفقدية ، على صعيد المساحة المعنية ، عن وضع جغرافي سليم وموضوعي ، في طلب وتجري الهدف الجغرافي الموضوعي ، عن دراسة استخدام الأرض . وبناء على حسن الوصول الى هذا الوضع الجغرافي السليم ، يبدأ الاستعداد الفعلي ، لانجاز التجهيزات الأساسية ، أو التحضير المناسب ، لخروج رحلة تقضى الحقائق الجغرافية الميدانية ، على صعيد المساحة المعنية .



تشكيل الفريق وتكليفات العمل عن أنماط استخدام الأرض

نعود ونكرر مبلغ حرص الجغرافية المعاصرة ، على العمل الجغرافي العملي الميداني الذي ينجزه الفريق . وقل أنه يستشعر ضخامة حجم العمل وتنوعه تنوعا يتعذر معه قيام الباحث الجغرافي وحده بأداء أو انجاز هذا العمل . بل قل تزداد الحاجة الى العمل الجماعي ، عندما يكون المطلوب هو دراسة جغرافية ميدانية عن أنماط استخدامات الأرض ، في المكان والزمان . بمعنى أن تتحرى الجغرافية المعاصرة ضرورة اسناد العمل الجغرافي الميداني عن استخدام الأرض الى الفريق ، وليس الى الفرد وحده .

وفحوى هذا الالحاح على مباشرة العمل الجغرافي الميداني الجماعي ، والتحلل بروح الفريق ، لم يكن غريبا أبدا على الساحة الجغرافية بصفة عامة ، بين زملاء الصنف المشترك ، أو زمرة الانتماء الجغرافي المتخصص ويكفي أن تتنوع استخدامات الأرض لكي تشمل الاستخدام الذي يغطى

الانتاج ، والاستخدام الذى يغطى السكن والاستيطان ، والاستخدام الذى يغطى توفير الخدمات ، حتى يتأتى المبرر القوى ، لاشتراك أكثر من جغرافى متخصص فى تكوين الفريق . ويصبح هذا الفريق مسئولاً عن دراسة موضوع استخدام الأرض ، وإجراء العمل الجغرافى العملى الميدانى ، على صعيد المساحة المعنية .

وهناك مبرر قوى آخر ، يبنى على أساس الاهتمام الجغرافى العلمى من غير حدود ، بالانفتاح الحميد ، على العلوم الطبيعية وهى تدارس الأرض ، وعلى العلوم الانسانية وهى تدارس الانسان . ومع التحول الجغرافى الى المنهج التطبيقى ، تبرهن الجغرافية بهذا الانفتاح على أنها ما زالت تمثل العلم البينى التطبيقى . بمعنى أنها تقف فى مكان مناسب بين العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية ، وتعرف كيف تأخذ منهما الأخذ المناسب . وتبدو نتائج هذه العلوم التى تجيد الخبرة الجغرافية الانتفاع بها ، وكأنها جزء من المادة العلمية الخام المتداخلة عن نسيج البحث الجغرافى عامة . وقل تكون هذه النتائج أكثر من مهمة ، وهى تتداخل فى نسيج البحث الجغرافى عن استخدام الأرض بصفة خاصة .

واستجابة لهذا المبرر القوى ، الذى يكفل الانجاز المناسب ، والذى يجابو منطق وروح وفلسفة الانفتاح الجغرافى ، يكون الاقدام المطمئن ، على تكوين الفريق . ويدعو هذا التوجه الضرورى الى اشراك بعض العناصر العلمية المنتخبة من بين المتخصصين فى العلوم الطبيعية ، والمتخصصين فى العلوم الانسانية ، فى صف واحد مع أعضاء من الجغرافيين المتخصصين ، لانجاز العمل الجغرافى الميدانى عن موضوع استخدام الأرض .

ومثل هذا التوجه الجغرافى الحميد ، الذى يحشد أو يجمع فى صف واحد أو فى فريق مشترك ، بين زمرة من المتخصصين الجغرافيين ، وزمرة من المتخصصين العلميين غير الجغرافيين ، يستوجب مهارة وخبرة فى حسن الاختيار . كما يستوجب قبل ذلك وضع الضوابط المناسبة ، التى ينبغى أن يلتزم بها هذا الاختيار . ومن بين هذه الضوابط ، نذكر استعداد

المتخصص العلمي غير الجغرافي ، وحسن اقباله على الاشتراك في تكوين الفريق ، دون اكرامه أو التعرض لضغوط مادية أو معنوية . كما نذكر أيضا ، حسن استعداد الشريك غير الجغرافي ، لاكتساب مهارات العين الجغرافية وهي تمكين على صعيد المساحة المعنية ، ومهارات التدقيق الجغرافي ، وهو يعمل ويختبر خواص الأرض أو قدرات الانسان ، ومهارات التحليل الجغرافي وهو يجال ويقوم بأنماط استخدام الأرض السائدة في الميدان .

ويكون التطلع في هذا الاختيار الدقيق الذي يجمع شمل الفريق المتعاون ، وينسق بين أفراد في إجراء الدراسة الميدانية عن استخدامات الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، موجهة بعناية شديدة ، إلى طلب حسن التنسيق بين مهارات ونتائج عمل المتخصصين الجغرافيين والمتخصصين غير الجغرافيين ، وحسن الانتفاع المباشر أو غير المباشر في انجاز العمل النهائي . كما يكون هذا التطلع في هذا الاختيار الحميد ، موجهة بعناية أشد وأكثر تدقيقا ، نحو سبل التماس الكيفية التي تدخل بها اسهامات الشركاء في هذا الفريق العلمي ، تداخلا سليما ومنطقيا وموضوعيا ، في توليفة البحث الجغرافي النهائي ، عن استخدامات الأرض ، على صعيد المساحة المعنية . ولا شيء أهم في هذا الاختيار ، من أن تخيم على الأعضاء روح الفريق وأن يظل التعاون عمل الفريق في الميدان .

واضافة الى هذا التدقيق المناسب ، في اختيار عناصر الفريق من الجغرافيين ، ومن غير الجغرافيين ، تمتد يد الاختيار بنفس القدر من العناية والاهتمام الى عناصر مساعدة ، ينبغي أن تضم أو أن تكون في صلب الفريق ، عند الخروج لانجاز العمل الجغرافي الميداني ، على صعيد المساحة المعنية . ويقع هذا الاختيار على حشد جامع من العمالة الفنية المدربة على العمل الجغرافي ، والمعاونة في مباشرة أو في انجاز البرامج والتكليفات العملية في الميدان . وتلك فئة مهمة في اطار الفريق ولا يجوز أبدا التفريط في حسن اختيارها . كما يقع الاختيار أيضا ، على حشد آخر من العمالة

غير الفنية ، لكي يسند إليها توفير الخدمات العامة والخاصة ، أثناء العمل وإجراء الدراسة الميدانية وتنفيذ برامجها . وقد تكون هذه الخدمات أحيانا لحساب العمل وإنجاز التكاليف العملية ، أو أن يكون أحيانا أخرى لحساب أفراد الفريق . وإذا كانت المهارات المكتسبة والتدريب الفني هو الذى يركز اختيار العمالة الفنية (الرسام - المصور - فنى تحليل التربة) ، ويثق فى أداء التكاليف التى تسند إليها ، فإن أهم ما يركز العمالة غير الفنية (السائق - الحارس) ، هو الشهادة لها بالنشاط والأمانة والانضباط وحسن الاستجابة المباشرة للتعليمات ، فى الميدان .

وهكذا نفهم إبعاد الاهتمام الجغرافى المناسب ، الذى يدقق فى اختيار كل عضو من أعضاء الفريق : وقبل أن يبدأ هو الاهتمام الجغرافى ، الذى يبرهن على منتهى العناية بانسجام الفريق ، وهيمنة روح الفريق أثناء إجراء الدراسة الميدانية ، وتنفيذ خطة العمل الجغرافى . عن استخدامات الأرض ، فى المساحة المعنية . ويتمادى هذا الاهتمام وهو يدقق فى هذا الاختيار الجيد أو المناسب ، وصولا الى تأمين :

١ - حسن تشكيل الفريق المتعاون ، وحسن جمع واختيار العناصر العامة المتخصصة ، والعناصر الفنية والعناصر غير الفنية ، الفنية ، فى منظومة عمل متفاهمة تفاهم العازفين فى الفريق الموسيقى ، ومقبلة بتفتح شديد على حسن الأداء وإنجاز العمل الجغرافى الذى يسند للفرد عن استخدامات الأرض فى المساحة المعنية .

٢ - حصر طبيعة وماهية التعاون العمل الميدانى المشترك ، فى إطار حسن توزيع التكاليف العملية ، وفى تنفيذ وأداء العمل الجغرافى الميدانى على مستوى الفرد أحيانا ، وعلى مستوى الفريق أحيانا أخرى ، بكل التنسيق الموضوعى ، حتى تخيم على الفريق وعلى نتائج العمل روح الفريق ، لحساب الدراسة الميدانية الأجدى والأكثر انفتاحا وتفتحا عن استخدام الأرض ، فى المساحة المعنية .

وهكذا تبرهن الجغرافية المعاصرة على حسن منطق وفلنصفه الانفتاح الجغرافي الضمحيح،، وهي تهتم بتوسيع قاعدة الاشتراك التخصصي،، في تشكيل الفريق المتعاون في الرحلة الجغرافية الميدانية ، وتحري الخبرة الجغرافية الانتفاع بمهارات هذه الضجة من المتخصصين العلميين ، وخاصة في مرحلة اقدم الرحلة الجغرافية الميدانية ، على اجراء الدراسة الميدانية به وتقصى الحقائق الموضوعية عن أنماط استخدام الأرض السائدة في المنطقة المعنية ، ويكون هذا التوسيع في هذه القاعدة بانضمام المتخصصين العلميين الى الفريق ، واشراكهم في اجراء الدراسة الميدانية ، ناجحا وموقفا ، كلما تجلت الخبرة الجغرافية بقدرات ومهارات أفضل وقت اختيار عناصر هذه الضجة ، من صفوف المتخصصين العلميين ، كما ينبغي أن يتحلى الباحث الجغرافي بعد ذلك كله ، بقدره على حسن قيادة الفريق المتعاون ، وعلى حسن توزيع برامج وتكليفات العمل الميداني ، عن أنماط استخدام الأرض ، على مناصر هذه الضجة المتخصصة ، كل فيما يخصه .

وصحيح أن اختيار العناصر المناسبة ، من صفوف المتخصصين في الجغرافية ، أو المتخصصين في العلوم الطبيعية ، أو المتخصصين في العلوم الإنسانية ، للاشتراك الفعلي في تشكيل الفريق ، يقع على عاتق الباحث الجغرافي ، وهو مسئول عن قيادة هذا الفريق ، وعن حسن توزيع التكاليفات الجمالية ، وعن حسن تنسيق مسيرة العمل الجغرافي العملي الميداني وتقصى الحقائق عن أنماط استخدامات الأرض .

وصحيح أيضا أن هذا الباحث الجغرافي ، وهو يتولى قيادة الفريق المتعاون في كل مراحل اجراء الدراسة الميدانية ، يكون مسئولا بعد الشيء المناسب من التشاور مع الصفوة المشاركة له في المسئولية ، عن حسن وضع الضوابط التي تكفل حسن اختيار العناصر الفنية المديرة وضمهم الى الفريق ، وحسن تشغيلهم والانتفاع بمهاراتهم العملية في انجاز العمل الجغرافي الميداني .

ولكن الصحيح يعتمد ذلك كله ، هو ضرورة حسن التزام الباحث الجغرافي القائد التزاما قاطما ، بدواعي أو بضوابط الاختيار الموضوعية على كل مستوى: من مستويات المشاركة في تشكيل الفريق ، وهي التي تتفاوت وتنوع من رحلة جغرافية ميدانية لدراسة استخدامات الأرض في المكان والزمان ، الى رحلة جغرافية ميدانية أخرى لدراسة استخدام الأرض في المكان والزمان الآخر . وهذا هو عين ما يعبر عن معنى ومغزى تحرير مسألة تشكيل الفريق المتعاون في اجراء الدراسة الميدانية عن استخدامات الأرض ، من الوقوع في خطيئة القوالب الجامدة .

ولأن أنماط استخدامات الأرض في المكان والزمان المتنوعة ، تكون قابلة للتغير بفعل المتغيرات المتوقعة ، من مكان إلى مكان آخر ، ومن زمان إلى زمان آخر ، تبدو الحاجة الحقيقية الى تحرير تشكيل الفريق المتعاون لاجراء الدراسة الميدانية ، من جمود وتقليدية القوالب الجامدة . وهذا التحرير في تشكيل الفريق وضم العناصر الأنسب ، هو الذي يوفر التشكيل المناسب لدراسة استخدامات الأرض دراسة جيدة ومناسبة لحاجة العصر ومتغيراته ، في المكان والزمان . بل قل أن هذا التحرر في الاختيار ، هو الذي يكفل ضم العناصر التي تشارك بالفعل في انجاز العمل الجغرافي الميداني ولا يجوز غيابها أو التفريط فيها ، وهو الذي يكفل استبعاد العناصر الأخرى التي لا يتوقع منها أن تشارك مشاركة مجدية في هذا العمل الميداني في المكان والزمان . وما من شك في أن الانطباع الموضوعي العام ، الذي تكون رحلة الزيارة الجغرافية النقدية قد انتهت اليه ، هو وخده الذي يبصر هذا التوجه الجغرافي في قضية تشكيل الفريق ، وهو الذي يرشد ضم كل من يجب ضمه الى الفريق ، واستبعاد من ينبغي استبعاده من الفريق ، استجابة لحاجة العمل الميداني الحقيقية عن استخدامات الأرض في المساحة المعنية .

ولأن أنماط استخدامات الأرض في المكان والزمان ، هي مسئولية الانسان وهو يطلب ، ومسئولية الأرض وهي تجاوب هذا الطلب ، ولأن

هذه المسؤولية المشتركة هي محصلة العلاقة الحميمة بين الأرض والبيئة التي تصنع وتوسع خواصها ونهيئ لها أن تضبط وتنضبط في مواجهة الإنسان الذي يسألها من ناحية ، والانسئان ومهاراته التي تصطنع تكنولوجيايته ووسائل عيشه الحضارية ، ونهيئ له أن يضبط وينضبط في مواجهة الأرض التي تجاوبه من ناحية أخرى ، ينبغي أن يضم تشكيل الفريق المتعاون في اجراء الدراسة الميدانية عن استخدامات الأرض

١ - نخبة من أصحاب التخصصات الجغرافية الطبيعية العلمية ، التي تعالج في عمق وتتغلغل في دراسة طبيعة الأرض ومتغيراتها ، وصولا إلى تحليل مكونات الأرض وهي مسرح فسح لاستخدامات الأرض . وتعاون هذه النخبة نخبة من أصحاب التخصصات العلمية الطبيعية التي تسعف هذا التحليل وتتعقب استجابة الأرض للإنسان وهو يتعامل معها ،

٣ - نخبة من أصحاب التخصصات الجغرافية البشرية العلمية ، التي تعالج في عمق وتتغلغل في دراسة وجود الإنسان ومتغيرات هذا الوجود ، وصولا إلى مهارات الإنسان وهو فاعل نشيط في مجالات استخدامات الأرض . وتعاون هذه النخبة ، نخبة من أصحاب التخصصات العلمية الانسانية ، التي تسعف هذا التحليل ، وتتعقب سبل واساليب الانسان للتعامل مع الأرض ، وهي تجاوبه ولا تخذله .

ويحدد الغرض من ضم أو جمع أصحاب هذه النخبة المتنوعة ، وإشراكهم في تشكيل الفريق المتعاون ، سبل توجهات الاختيار المناسب ، وكيفية الانتفاع الفعلي بخبراتهم ومهاراتهم ، في انجاز الدراسة الميدانية عن أنماط استخدامات الأرض في المكان والزمان . ومن ثم ينبغي أن نفهم جيدا ، كيف لا يجب أن يتخذ تشكيل الفريق المتعاون ، شكلا ثابتا أو جامدا لا يتغير . بل قل أن هذا التشكيل يكون مرنا كل المرونة ، ويكاد يتغير تغيرا ملحوظا ، حسب ما تمليه خواص ومواصفات وأنماط

استخدامات الأرض السائدة ، التي تتغير من مكان إلى مكان آخر أو من زمان إلى زمان آخر ، ويعنى أنه يجب بكل تكليف يستند إلى الخبرة الجغرافية هيئة دراسة استخدام الأرض في مساحة معينة ، يكون من شأن هذه الخبرة أن تتحرى تشكيل الفريق بعند إجراء الزيارة الجغرافية التفقدية ، على صعيد هذه المساحة المعنية ، ومن ثم يتأتى هذا التشكيل ، وهو الأنسب على بصيرة .

وتشاور أعضاء الفريق من ذوي التخصص الجغرافي ، مع الباحث الجغرافي قائد الفريق ، وتشاوروا موثوقياً ، هو الذي يرشد بحسن انتخاب أو اختيار العينة من المتخصصين العلميين ، وضمهم إلى تشكيل الفريق ، عن اقتناع بدورهم الوظيفي ودعم المهارة الجغرافية في التحليل والتركيب . كما يرشد التشاور بين أعضاء الفريق المتعاون بكامل تشكيله ، احسن اختيار عناصر العمالة الفنية وغير الفنية ، وتأهيلهم قبل خروجهم في معية الفريق المتعاون ، عند المزج بالرحلة الجغرافية الميدانية ، في مرحلة تقصى الحقائق الجغرافية وتخليتها ، وإجراء الدراسة الميدانية وتنفيذ برامج العمل ضمن أنماط استخدامات الأرض ، على صعيد المساحة المعنية .

وتعلق الجغرافية المعاصرة أملاً كبيراً ، على ما يمكن أن تسفر عنه توجهات الانفتاح الجغرافي ، من نتائج وتحليلات جغرافية أفضل ، وقل تكون المصلحة الجغرافية في التفتح الجغرافي بقصد التنور ، وهنا يحسن الأخذ من المعين العلمي ، وحسن استثمار التشاور وتبادل الرأي العلمي والعمل بين الصفوة المنتخبة من أعضاء الفريق المتعاون ، ويدعم ذلك كله ، إجراء الدراسة الميدانية ، وحسن تنفيذ برامج العمل الميداني ، التي تجاب أو تحقق دواعي تجنيدية وتجويد البحث الجغرافي عن استخدامات الأرض ، ورسم الخرائط الجيدة التي تصور أو تعبر عن توزيع هذه الاستخدامات على صعيد الأرض ، في المساحة المعنية ، بل قل تهيمن على تشكيل الفريق ، وتسود روح الفريق ، ويخيم التنور ، ويتوفر المناخ

«العلمى والعملى المتساوي» لانجاز المهام الميدانية ، عن أنماط استخدامات
«الأرض فى المكافئ والزمان» .

وبعد ذلك كله ، يدرك الاجتهاد الجغرافى المعاصر جيدا ، قيمة أو جدوى
«التفتح الجغرافى الحميد» . ويثق كثيرا من غير حدود ، فى التنور وحسن الأخذ
من نتائج العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية . ويظل نجياح عمل هذا
الفريق المتعاون ، أو يبقى معلقا على شرطين جوهريين . وهذان الشرطان
«الجوهريان هما :

أولا - شرط حيوى يتحدث ولا يسكت أبدا ، عن تحسين تصدى الجغرافى
لقيادة الفريق ، واستحسان أن يكون هو وحده فى نهاية المطاف المسئول
أولا وأخيرا ، عن حسن توزيع العمل واسناد التكاليفات العملية الى أعضاء
الفريق والاسهام المباشر أو الاسهام غير المباشر فى انجازها على صعيد الأرض
فى المساحة المعنية . وهو المسئول أيضا ، عن جمع النتائج النهائية للعمل
الميدانى ، وتصنيفها والتصنيف الأنسب وإضافتها الى الرصيد الجغرافى عن
أنماط استخدامات الأرض السائدة .

ثانيا - شرط آخر يتحدث ولا يسكت أبدا ، عن حسن انفتاح
قنوات الاتصال والانفتاح والتنور والاستعداد للأخذ والعطاء ، وتنفيذ
برامج العمل الجغرافى ، تنفيذًا تخيم عليه روح الفريق ، فيسند خطوات
هذا التعاون العلمى والعملى ، حتى يتسنى انجاز الدراسة الميدانية الأنسب ،
بل قل الأجدى والأكثر تغلغلا فى كنهه ومهامية توجهات أنماط استخدامات
الأرض السائدة ، فى أنحاء المساحة المعنية .

وترى الجغرافية المعاصرة وهى صادقة وموضوعية ، أن اسناد قيادة
«الفريق الذى يعمل فى الميدان» ، ويتقضى الحقائق عن أنماط استخدامات
«الأرض» ، الى الجغرافى وصاحب الخبرة الجغرافية ، تمثل مسئولية جسيمة .
ولا تنشأ هذه المسئولية من فراغ أبدا ، وهو يتحرى دراسة الأرض ودراسة

الانسان . ولا تنتهى هذه المسئولية من غير غاية أبدا وهو يتجرى العلاقة بين الانسان والأرض . ومن خلال مهارة الجغرافى فى التحليل والتركييب يكون الباحث الجغرافى هو الأولى والأصلح لتحمل أعباء هذه المسئولية .

وقل أن هذا الوضع الصعب ، الذى يكلف الخبرة الجغرافية المتخصصة فى استخدام الأرض ، أكثر مما يشرفها ، هو مسئولية صعبة وأمانة غالية فى العنق الجغرافى ، لا ينبغى أن يتهرب منها الباحث الجغرافى أبدا . ولا يتأتى هذا الاسناد أو هذا التكليف الذى يضع هذه الأمانة فى العنق الجغرافى ، الا على أساس ما يتمتع به الجغرافى المكلف من مهارات فى مباشرة التحليل والتركييب ، أو ما يكون قد اكتسبه من خبرات فى دراسة استخدام الأرض والتغفل فى تخصصاتها الدقيقة . ويبدو هذا التخصص الجغرافى الدقيق مطلوبا بالحاح فى :

١ - حسن توزيع التكاليفات العملية الميدانية ، وتنسيق العمل الجغرافى الجماعى ، ومتابعة التنفيذ ، وضبط ايقاعات التحرك والانتشار فى الأنحاء المتفرقة والمنتخبة لانجاز العمل ، وضبط وتنظيم ايقاعات التجمع والالتقاء والمراجعة بعد اتمام العمل اليومى وتكليفاته على صعيد المساحة المعنية .

٢ - حسن تقويم جدوى العمل الجغرافى الميدانى وتطبيقاته ، ومتابعة التقدم فى الانجاز المستمر ، وحصر الرصيد المتراكم من البيانات والمعلومات والحقائق والنتائج والمادة العلمية الخام ، وهى تتأتى وتتوالى وتتراكم تباعا ، من مواقع العمل المنتخبة بعناية شديدة ، على صعيد الأرض ، فى المساحة المعنية . ويعقب على ذلك كله حسن تصنيف هذه النتائج عن كل نمط من أنماط استخدام الأرض .

٣ - حسن التحلى بالقدرات الجغرافية المناسبة فى مباشرة التحليل والتركييب ، وحسن الاستعداد الفورى لفهم واستيعاب معنى ومقضى

الرصيد الجغرافي المتراكم من خلال العمل الميداني في الجمعية ، حتى يصبح
فى وسعه صياغة أو صنع التوليفة الجغرافية المناسبة ، عن أنماط استخدام
الأرض . وتنتأى هذه التوليفة من خاط وتداخل ماهر وسديد ، بين نتائج
العمل الجغرافي العمل الميداني ، الذى ينجزه الاجتهاد المشترك للفريق من
ناحية ، ونتائج الاطلاع الجغرافي على المراجع والرجوع الى الوثائق من ناحية
أخرى .

٤ - وحسن التحلى بالقدرات والمهارات فى التقويم الجغرافي وحساب
الجدوى الاقتصادية والاجتماعية ، لأنماط استخدام الأرض السائدة ،
وتحديد مستويات هذا الاستخدام وكفاءته على صعيد المساحة المعنية .
وعندئذ يتحقق الرأى الجغرافي الصحيح الذى يرشد تحسين هذا المستوى ،
ورفع كفاءة الاستخدام ، دون الخروج ، أو دون تجاوز حد الصواب
اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا أو حضاريا . بمعنى أن يكون هذا الرأى
الجغرافي مسئولا عن توثيق وتحسين العلاقة بين الانسان والأرض وصولا
الى مستوى الاستخدام الأنسب أحيانا والأفضل أحيانا أخرى .

ووضع المتخصص الجغرافي ، على رأس الفريق المتعاون وتكليفه ،
هو الوضع الصحيح . ولا يعنى هذا الوضع الصحيح أبدا أنها قيادة
اشرايفية مؤقتة ، أثناء رحلة العمل الجغرافي العمل الميداني فقط .
بل ولا يعنى أبدا أنها مسئولية محدودة ومنتهية بانتهاء العمل الميداني .
بل قل انها قيادة تكليف مستمر واشراف كلى وضرورى ، وليس تشريف
أبدا أو اشراف صورى . ويستوجب هذا التكليف الاشتراك فى العمل ،
ولا ينبغى أن يقادر الجغرافي قائد الفريق الميدان ، حتى يفرغ الفريق المتعاون
تماما كل فيما يخصه ، من الانجاز وجمع أوصال العمل الميداني .

وينبغى أن يوظف القائد الجغرافي مهاراته فى العمل الجغرافي الميداني
يجتنبها الى جنب مع رفاقه أو مع شركائه فى الفريق . وهو يرافقهم

في الميدان عاملا ، ويحتاج بهم لمراجعة انجازات العمل الميداني أو لمناقشة أو حذف أو تعديل أو اضافة من أجل انجاز عملي ميداني أفضل .
ولا يجب أن يغيب هذا الجغرافي القوائد عن الفريق ، أو أن يمتنع أو أن يتهرب من مباشرة العمل الجغرافي العملي الميداني ، أو من مباشرة حسن حصر نتائجه ضمن الرصيد الجغرافي عن استخدامات الأرض . هذا بالإضافة الى الاستعداد الكامل لتوظيف مهاراته في التحليل والتركيب ، وصولا في نهاية المطاف الى التجهيز النهائي ، للموضوع الشامل الذي يعالج دراسة أنماط استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية .

وخطة العمل الميداني هي التي تحدد تكاليفات العمل الجغرافي في الميدان . وتضع هذه التكاليفات على كاهل كل فرد في الفريق مسئولياته ، وهو يباشر العمل في الميدان ، ويكون الباحث الجغرافي قائد الفريق مسئوليا عن تنسيق ايقاعات العمل وتقديمه من مرحلة الى مرحلة ، أو من يوم الى يوم آخر . وانتهاء هذا التكليف بقيادة الفريق المتعاون في الميدان ، على صعيد المساحة المعنية ، لا يكون أبدا الا عندما ينتهي العمل الميداني كله . والباحث الجغرافي قائد الفريق ، هو وحده الذي يعلن انتهاء العمل الجغرافي العملي في الميدان ، بعد أن يطمئن على رصيده أو على نتائج العمل الميداني .

وبعد انجاز المهمة في الميدان ، يستحق المتخصص الجغرافي في استخدام الأرض شيئا مناسبا من الثناء والاطراء . وهذا الثناء لا يحرم الشركاء معه أبدا حظهم أو نصيبهم المناسب ، من ححق ثابت من الشكر وحسن التقدير . بمعنى أن من يسهم بعمله الميداني ، وينجز التكليف الميداني عن استخدامات الأرض ، وهو يجمع الأوصال والتفاصيل والمادة العلمية الخام ، من المساحة المعنية عن أنماط استخدام الأرض السائدة ، يستحق شيئا من التقدير والثناء . بل قل أن من يعكف في اصرار ، على رسم الخريطة ، وتوقيع البيان الشامل عن توزيعات أنماط الاستخدامات السائدة ، في أنحاء المساحة المعنية ، يستحق شيئا مناسبا من التقدير والثناء .

ويستحق الجغرافي وهو الذي يتفرغ لقيادة فئمة العمل الجغرافي الميداني في مرحلة ، ويعكف بعد ذلك كله على إنجاز البحث الذي يتحدث عن استخدامات الأرض ، فيصور الأنماط ويكشف عن جدواها الاجتماعية والاقتصادية ، ثم يوصى بسبل تحسين مستوياتها على صعيد الأرض في المساحة المعنية ، يستحق نصيبا مبالغا فيه من الشكر والثناء .

ومهما يكن من أمر ، فإن الجغرافي ، يظل مسئولاً عن اخراج البحث الجغرافي ، وفي صحبته الخرائط التسجيلية عن أنماط استخدامات الأرض ، وهو وحده دون غيره من أعضاء الفريق صاحب المهارة ، التي يعرف بموجبها أو التي يجيد بها اعداد العرض الموضوعي ، وكيف تكون الصيغة أو كيف تكون التوليفة المناسبة لهذا العرض . وقل أنه يعرف كيف يلهم في هذا المجال ، أوصل ونتائج العمل الجغرافي الميداني ، وأوصل نتائج العمل الجغرافي المكتبي ، حتى يدخلها التداخل البديل في نسيج البحث عن استخدامات الأرض . ويعرف الجغرافي ويجيد في نفس الوقت ، ترشيده الرسام ، الذي يتولى توقيع البيانات المناسبة على خرائط استخدامات الأرض على صعيد المساحة المعنية .

هذا ، وما من شك في أن المهارة الجغرافية التطبيقية ، في صياغة الحبكة الجغرافية في المكان ، وفي حسن انسياب التعبير الجغرافي الموضوعي في الزمان ، وفي تجويد العرض الجغرافي على خرائط استخدامات الأرض في المكان والزمان ، وفي حسن تقويم مستويات أنماط استخدامات الأرض وترشيده تحسين مستويات هذا الاستخدام ، كلها أمور جوهرية وهامة في مجال دراسة استخدام الأرض ، على صعيد أي مساحة معينة . ولا يتقن هذه الأمور ، ولا يتألق في حسن معالجتها من خلال التحليل والتكيب ، إلا الجغرافي المتخصص تخصصا تطبيقيا دقيقا في دراسة استخدام الأرض .

* * *

خطة العمل الجغرافي الميداني عن استخدام الأرض :

إذا كان الانطباع الجغرافي الحسن عن أنماط استخدام الأرض ، على صعيد الأرض في ربوع المساحة المعنية ، بعد العودة من رحلة الزيارة الجغرافية الميدانية التفقدية ، يرشد اختيار أعضاء الفريق العلمي المتعاون والعمالة الفنية المعاونة ، فإن هذا الانطباع الجغرافي نفسه ، مع شيء من حسن الاطلاع الجغرافي ، الذي يتيسر أثناء الدراسة المكتبية والدراسة الوثائقية ، يبصر ويسدد وضع خطة العمل الجغرافي ، وصياغة برامج الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض . وفي غياب هذه الخطة التي يعكف الفريق العلمي على وضعها يتخبط العمل الجغرافي ، ولا تحقق الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض أهدافها المناسبة .

هذا ، ولا يكون الذهاب الى المساحة المعنية ، من أجل تقصى الحقائق الجغرافية عن أنماط استخدام الأرض ، وانجاز العمل الجغرافي العملي الميداني ، قبل وضع خطة العمل المناسبة . وينبغي أن توضع هذه الخطة في أحسن حكمة تناسب المكان على صعيد الأرض في أنحاء المساحة المعنية . كما ينبغي أن توضع هذه الخطة في أحسن سياق يناسب حركة الزمان على صعيد الأرض في أنحاء المساحة المعنية . ومتابعة تنفيذ خطوات العمل الجغرافي الميداني ، حسب ما تستوجبه هذه الخطة ، هو الذي يؤكد نجاح الفريق في إجراء الدراسة الميدانية عن استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية .

وضحيح أن الباحث الجغرافي المتخصص الذي يتحمل مسئولية التكليف ، هو الذي يستوعب محصلة الاطلاع الجغرافي على المراجع والمصادر ، وهو الذي يباشر أو يلمس الانطباع الجغرافي الصحيح عن أنماط استخدام الأرض ، في المساحة المعنية ، في المكان والزمان . ولا أحد غيره ، في وسعه أن يمتلك وأن يستثمر نتائج الاطلاع والانطباع ، التي ترشد الاقبال الجغرافي على دراسة استخدام الأرض .

وصحيح أیظتنا أن الباحث الجغرافی ، السدی یقود الفریق ، وهو مشغول عن اجزاء البحت ، یمتلك الخبرة الجغرافية أو المهارة اللازمة ، التي تؤهله تأهیلا مناسبًا لوضع خطة العمل الجغرافی العملی الميدانی ، من أجل دراسة میدانیة شاملة ، عن أنماط استخدام الأرض ، ولا أحد غیره ، يعرف كيف ینسأل حتى تتیسر الاجابة التي تكشف عن الوجه الصحیح لأنماط استخدام الأرض ، أو التي تقوم مستویات هذا الاستخدام لحساب الانسان فی المكان والزمان .

ولكن الصحیح بعد ذلك كله ، هو أن الباحث الجغرافی لا یطووع هوی النفس ، ولا یقدم أبدا على وضع هذه الخطة ، ولا یتحمل مسئولیة صیانة تفاصيل برامج العمل الجغرافی العملی الميدانی ، دون التشاور مع رفاقه فی الفریق ، ویباشر الجغرافی هذا التشاور الهادی ، ویبدا للرای مع أعضاء الفریق الذین وقع علیهم الاختیار ، حتى یتسنى الاتفاق على وضع خطة العمل ، وهذا امر حسن یشتر بانجاز الدراسة میدانیة فی جو مناسب تخیم علیه روح الفریق .

ویبدو أن معاینة أنماط استخدام الأرض ، والوقوف أمامها وجها لوجه على صعید المساحة المغنیة ، بعد التزود بشیء من محصلة الاطلاع على ما تحدث عنه المراجع والكتابات الجغرافية و غیر الجغرافية وحده ، لا یكفی - فی الغالب - لوضع خطة العمل الجغرافی الميدانی ، توطئة لانجاز الدراسة میدانیة عن موضوع استخدام الأرض ، ومن ثم لا یتستقل ولا ینبغی أن یتستقل الجغرافی قائد الفریق المتعاون برأیه الخاص ، فی انجاز هذه المهمة . بل قل لا ینبغی أن یغیب أعضاء الفریق ، الذین یشتركون جنبا الى جنبه فی صحبة متعاونة ، عن وضع هذه الخطة میدانیة .

ویكون التشاور وتبادل الرأی الموضوعی بین أعضاء الفریق ، خطوة هامة من الخطوات المناسبة التي تتعمد حسن ترسیخ معنی ومغزی روح

الفريق . ويجرى هذا التشاور المقيسد ، الذى لا ينبغي الاحجام عنه أو التفريط فى معطياته ، فى شىء كثير من التانى الهادى ، مع كل من يهمه الأمر من أعضاء الفريق أحيانا ، أو مع كل الفريق المتعاون أحيانا الأخرى . ويدور هذا التشاور ، فى حوار وجدل موضوعى مناسب ، حول عدد من القضايا الجوهرية عن استخدام الأرض . ويكون الهدف الحقيقى من هذا التشاور ، الاتفاق والوصول السليم الى الرأى السديد ، الذى ينبغى الالتزام به ، عند مباشرة وضع هيكل واطار وعناصر وتفاصيل خطة العمل الجغرافى العملى الميدانى الأنسب ، لدراسة أنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية .

وتبدو مجموعة القضايا الجوهرية محل التشاور بين الشركاء فى الفريق ، أو التى يغطيها الحوار والجدل الموضوعى ، كثيرة ومتنوعة . وهى - من غير شك - القضايا الحيوية التى تمثل الشغل الشاغل ، الذى يشغل ويهم الاجتهاد الجغرافى ، وهو يلمس وضع الخطة لضبط وتنظيم وتنسيق مسيرة الدراسة الميدانية على درب الصواب ، عن أنماط استخدام الأرض . وتتمثل هذه القضايا فى :

١ - قضية التوجه المناسب والصحيح بالرحلة الجغرافية الميدانية الى المساحة المعنية ، فى الوقت المناسب بالأسلوب المناسب .

٢ - قضية ضبط وتنظيم اهتمامات الاجتهاد الجغرافى بالمنهج الجغرافى الذى يغطى أنماط استخدام الأرض ، وبالتقويم الجغرافى الذى يحدد مستوى هذه الأنماط ويغلب على جدواها اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ، على صعيد المساحة المعنية .

٣ - قضية التزود بالمعلومات والأدوات والوسائل ، التى ينبغى أن تستخدم حتى تسعف اجراء الدراسة الميدانية ، وحسن التعامل الميدانى مع المنظور الجغرافى لأنماط استخدام الأرض السبائة .

وعن قضية التوجه الى الميدان ، لمباشرة الدراسة الميدانية ، يدور الحوار ويكون المشاور ، ثم الاتفاق ، ليس لكي يتحدد توجه الذهاب ، أو الانطلاق في الرحلة الجغرافية الميدانية فقط ، بل لكي يتسنى الاتفاق الجماعي بين أفراد الفريق على نمط أو شكل الوجود أو البقاء في الميدان ، وتكون المفاضلة في اختيار مناسب لمباشرة العمل الميداني ، بين الوجود المستمر على مدى فترة زمنية مناسبة ، تدوم الى حين الانتهاء من اجراء وتنفيذ برامج العمل الجغرافي العملي في دفعة واحدة أحيانا ، والوجود غير المستمر أو المنقطع ، حيث يتكرر الذهاب وتكرر العودة من وإلى المساحة المعنية ، حتى يتسنى الانتهاء من اجراء وتنفيذ برامج العمل الجغرافي العملي ، على دفعات متعددة ومتعاقبة أحيانا أخرى .

وعندما يقع الاختيار ويتم الاتفاق على الوجود المستمر ، يتعين وضع خطة عمل متكاملة ، وفي اطار هذه الخطة توضع برامج العمل الجغرافي العملي في تنسيق مناسب ، بل قل ينبغي أن يراعى ترتيب خطوات التنفيذ واجراء العمل على التوالي أحيانا وعلى التوازي أحيانا أخرى ، ويستمر العمل الجغرافي فلا يتوقف أبدا الا بعد أن يفرغ الفريق من انجاز التكاليفات ، التي تسندها الخطة ، لكل فرد متخصص من أفراد الفريق ، ولا ينبغي أن تكون العودة من الميدان الا بعد الانتهاء من انجاز كل برامج العمل الجغرافي الميداني ، وفي هذه الحالة ، ينبغي أن تؤمن الخطة اقامة الفريق ، ووجود واختيار المكان المناسب لهذه الاقامة في موقع أو في أكثر من موقع على صعيد الأرض في أنحاء المساحة المعنية .

وعندما يقع الاختيار ويتم الاتفاق على الوجود غير المستمر ، ومباشرة الذهاب والعودة بعد الانتهاء من تكاليفات كل يوم من أيام العمل ، يتعين وضع مجموعة من الخطط ، وينبغي أن تكون على النحو الذي يناسب تنفيذ العمل الجغرافي الميداني على التوالي ، بل قل لا محل أبدا لانجاز العمل الجغرافي في هذه الحالة على التوازي ، كما ينبغي أن يراعى في وضع هذه

الخطط ، أن تتكامل حسب دواعي تكرار الذهاب في بداية اليوم والعودة في نهايته من المساحة المعنية . ومع هذا التكرار ، يتسنى إجراء برامج العمل الجغرافي الميداني ، عن أنماط استخدام الأرض ، على دفعات متعاقبة أو على مراحل متتالية . ومع ذلك فالعودة في نهاية اليوم ينبغي أن يسبقها الاطمئنان على تنفيذ الوجبة اليومية من العمل الجغرافي حسب الخطة الموضوعية .

هذا ، ولا يكون هذا الاختيار أو هذه المفاضلة ، عشوائية أو اعتباطية وكأنه يتأتى دون مبررات منطقية تستوجبها الأوضاع والأحوال السائدة على صعيد المساحة المعنية . بل قل هناك بالقطع دواعي وموجبات ومبررات كثيرة ومتنوعة ، ينبغي أن توجه هذا الاختيار ، أو هذه المفاضلة ، بين استمرار ووضع خطة عمل واحدة تخدم وتنظم هذا العمل الجغرافي الميداني المستمر أحيانا ، أو عدم الاستمرار وتفضيل الذهاب اليومي والعودة ، ومجموعة خطط عمل في خدمة العمل الجغرافي الميداني المتوالي ، حتى ينتهي ويتكامل أحيانا أخرى . وتقف وراء هذا الاختيار هذه العوامل التي نذكر منها :

١ - مبلغ قدرة واستعداد أعضاء الفريق على التفرغ دون موانع أو مناعب لانجاز العمل الجغرافي في الميدان . بمعنى أن لا يشغلهم شغل آخر عن هذه المهمة ، على المدى الزمني الذي يتعين حسن تقديره .

٢ - مبلغ الاطمئنان الى توفر امكانيات الإقامة المستمرة على صعيد المساحة المعنية ، حتى يتسنى انجاز العمل الميداني دون ارهاق أو مشقة تؤثر على جودة الانجاز أو تطعن في جدواه .

ويبقى بعد ذلك كله ، العامل الموضوعي الذي تعلن عنه حاجة العمل الجغرافي الميداني نفسه ، على صعيد المساحة المعنية . بمعنى أن نشين مبلغ استعداد العمل الجغرافي الميداني عن استخدام الأرض ، لأن يتجزأ ، أو لأنه

يتم الانجاز على مراحل متباعدة ، دون أن يتضرر اجراء العمل وتنفيذ البرامج الموضوعية ، أو دون أن يتعذر جمع الحصاد وحصر الرصيد المطلوب من البيانات عن أنماط استخدام الأرض ، بمعنى أن يجب الفريق المتعاون وهو على بينة بالعمل الجغرافي الميداني المرتقب ، وعلى بصيرة بالأوضاع التي تواجه هذا العمل ، على استفسار يسأل عن الاختيار الأفضل لانجاز المهمة على صعيد الأرض ، في المساحة المعنية .

واحتواء خطة العمل الجغرافي الميداني ، البرامج المرحلية العملية اللازمة لانجاز المهام المتعددة والمتنوعة عن استخدامات الأرض في المساحة المعنية ، على دفعة واحدة ، أثناء الاقامة المستمرة في الميدان هو التوجه الاعتيادي الذي لا يحتاج إلى تعليق . ومع ذلك يستحق التجهيز لهذا التوجه شيئا كثيرا من العناية والتدقيق في اصطحاب الأدوات والأجهزة والمعدات المناسبة لتغطية حاجة العمل الميداني ، وانجازه دون توقف . كما يستحق هذا التجهيز أيضا أن يحسب حساب راحة أعضاء الفريق هاديا ومعنويا ، حتى يحافظ على مستوى الحماس المطلوب لانجاز العمل الجغرافي الميداني ، على صعيد المساحة المعنية .

أما توزيع العمل الجغرافي العملي الميداني ، على عدد من المراحل ، حتى يتسنى انجازه على دفعات متوالية ، فانه هو الذي يستوجب شيئا كثيرا من الاهتمام الجغرافي . ويشمل هذا الاهتمام التدقيق في مسألة التنسيق وضبط ايقاعات العمل الجغرافي الميداني بين مجموعة الخطط التي توضع بعناية شديدة ، وينبغي أن يتكامل بها انجاز العمل الجغرافي العملي كله ، عن استخدامات الأرض في نهاية المطاف . بمعنى أن توضع الخطط للعمل الميداني ، في الشكل ، وفي المضمون ، وفي الترابط الموضوعي ، لكي تتكامل تكاملا جيدا . وعندئذ يكون الاطمئنان الى أن انجاز العمل الجغرافي الميداني في مرحلة ، يؤدي بالضرورة الى حسن متابعة الانجاز الميداني في مرحلة تالية .

وفي مثل هذه الحالة الاستثنائية ، التي تستوجب الذهاب والعودة من وإلى المساحة المعنية مرات كثيرة ، يكون من الضروري تأمين الشبكة التي تصطنع اطارا حاكما لمجموعة خطط العمل الجغرافي الميداني . وتكفل هذه الشبكة حين سير العمل ، وانضباط وتنظيم ايقاعات العمل الجغرافي العملي الميداني . وقل تحتاج هذه الشبكة العملية ، شيئا من المهيرة والثاني في تقسيم وتصنيف ، في اطار تركيب العمل الجغرافي الميداني . وعندئذ يتسنى الحفاظ على نسق مناسب في الترتيب أو في التعاقب من ناحية ، وحصر عدد المرات التي يتكرر فيها الذهاب والعودة الى المساحة المعنية من ناحية أخرى .

ورغم الفرق الكبير بين الاستعدادات والتجهيزات بين انجاز العمل الجغرافي العملي الميداني على دفعة واحدة ، وانجاز العمل الجغرافي العملي الميداني على دفعات متعاقبة ، فلا ينبغي أن يكون هناك أي فرق بين حصاد العمل في هاتين الحالتين . بمعنى أن يتحرى الاجتهاد الجغرافي التدقيق في جمع المادة الخام عن استخدام الأرض ، وتغطية أهداف العمل الميداني دون تفريط في أي شيء ، أو دون الخروج عن الموضوعية .

وعن قضية الاهتمام الجغرافي بالعمل الميداني ، الذي ينبغي أن يغطي كل أنماط استخدامات الأرض المتنوعة على صعيد المساحة المعنية ، نذكر مسألة ضبط وتنظيم هذا العمل ، وتأمين خطوات الانجاز على درج الصواب . وقل أن خطة العمل التي توضع قبل الخروج في رحلة العمل ، أو في رحلات العمل الميداني ، هي المسئولة عن هذا الضبط والتنظيم . وينبغي أن يشمل هذا الضبط والتنظيم ويتحرى شيئا مناسباً من العناية بالمسح الجغرافي لأنماط استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية . ويستوجب هذا المسح الجغرافي اهتماما بتوزيع أنماط الاستخدامات المتنوعة ، على صعيد الأرض . كما يستوجب أيضا العناية بتعليل هذا

التوزيع الجغرافي ، أو هذا الأنتشار الأفقي ، ثم يلتزم سهدا المسح قدرا
نهما من العناية ، باستشعار الصلة ، أو بالتكامل أو بالربط الموضوعي بين
مستلزمات التنوع في استخدامات الأرض من ناحية ، وباستشعار ذواقي
وأصول التداخل والتكامل من خلال هذا التكامل بينها من ناحية أخرى .
ويكون هذا المسح الجغرافي لأنماط استخدام الأرض ، وكأنه يحسد التقاط
الصورة التي تحدث عن هذه الأنماط . ومع ذلك يضيف العمل الجغرافي
بالتعليق تارة وبالتعقيب تارة أخرى شيئا مفيدا عن أهم ما تعلن عنه هذه
الصورة عن استخدامات الأرض ، على صعيد المساحة المعنية .

ويغضى الاهتمام الجغرافي الدراسة الميدانية التي تتغلغل في عمق
العلاقة بين الانسان وهو يسأل الأرض ، والأرض وهي تجاوب الانسان ،
ويستوى في ذلك أن يكون السؤال موجها للأرض في طلب الانتساج ،
أو موجها للأرض في طلبه السكني ، أو موجها للأرض في طلب الخدمات ،
ويكون هذا التغلغل ، سبيلا من سبل الإقدام الجغرافي ، على تقويم جغرافي
نجيد ، وعن أنماط استخدام الأرض ، وينبغي أن يسلك الاجتهاد الجغرافي
في اجراء الدراسة الميدانية ، السبل التي يبتنى عليها حساب جدوى العمل
البشرى الذي يعمل من أجل بلوغ الغاية من أى نمط من أنماط استخدام
الأرض ، بل قل يسعف التغلغل حساب الجدوى الاقتصادية والجدوى
الاجتماعية ، واستشعار سبل تحسين مستوى هذه الجدوى .

ومن خلال هذا الاهتمام الجغرافي ، ووضع خطة العمل الجغرافي الميداني
ينبغي أن يفضى الاجتهاد الجغرافي بعد انجاز الدراسة الميدانية الى :

١ - حسن بيان أنماط استخدام الأرض ، ووضوح رؤية توزيعها
الجغرافي على صعيد المساحة المعنية . ويسعف العمل الجغرافي الميداني ،
توقيع هذا التوزيع الجغرافي على الخرائط ، والتوصيف الدقيق الذي يغطي
أنماط استخدام الأرض ، في المساحة المعنية

٢ - حسن اجراء حسابات التقويم الجغرافي ، لأنماط استخدام الأرض ، وحسن ابداء الراى الجغرافى عن مستويات الاستخدام ، وتحديد مسئولية الانسان الذى يطوع الأرض ، ومسئولية الأرض التى تطاوع الانسان .

هذا ، وينبغى أن توضع خطة العمل الميدانى ، وهى تتضمن برامج العمل الجغرافى العملى الميدانى ، لكى تبدو وكأنها مسئولة عن حسن تحليل أو تفكيك أوصال المنظور الجغرافى السائد لأنماط استخدامات الأرض ، أو كأنها مسئولة عن حسن التماس خيوط العناصر الجغرافية الطبيعية والبشرية ، المتداخلة فى نسيج الرؤية الجغرافية لأنماط الاستخدامات السائدة ، على صعيد المساحة المعنية . بمعنى أن يكون العمل الجغرافى الميدانى ، على النحو الذى يكفل الاستدلال الجيد ، على مكونات المنظور الجغرافى ، وهو يصور العلاقة بين الانسان والأرض ، حتى يتسنى ترسيخ كل نمط من أنماط استخدام الأرض . وهذا الاستدلال الجغرافى هو الذى يسعف البحث والتحرى الجغرافى ، عن خصائص هذه العناصر المشتركة فى صميم هذه العلاقة ، وصولا الى صياغة أنماط استخدام الأرض . وهو الذى يسعف البحث والتحرى الجغرافى ، عن حسن تقويم أنماط استخدام الأرض .

ومن ثم لا يكون التشاور والحوار بين أعضاء الفريق المتعاون ، حول هذه القضية مفيئدا ، لضبط وحسن تنظيم الاهتمامات الجغرافية ، التى تلتبس حسن بيان أنماط الاستخدامات السائدة فى أنحاء المساحة المعنية فقط ، بل يكون هذا الحوار والتشاور أكثر جدوى وفاعلية ، فى تحديد توجهات العمل الجغرافى العملى عن هذه الاستخدامات وبرمجته . بل قل أنه يبدو أكثر جدوى فى مباشرة حسن توزيع التكاليفات العملية ، التى تعهد لكل عضو فى الفريق بنصيب مناسب ومتفق عليه ، من العمل الجغرافى العملى الميدانى . وفى ظل الاتفاق الذى ينتهى اليه هذا الحوار

والتشاور ، يلتزم العضو بانجاز هذا العمل الذي يسند اليه ، في تنافس جيد وحسن تنسيق عمل ميداني ، بين انجازات الأعضاء مع مضي أو مع تقدم معدلات التنفيذ العمل في المساحة المعنية ، من مرحلة عمل ميداني ، إلى مرحلة عمل ميداني أخرى .

ويدرك الاجتهاد الجغرافي المعاصر ، قيمة أو جدوى هذا التشاور والحوار الموضوعي ، في وضع الخطة والاتفاق على تفاصيلها ، حتى لا توضع على غير هدى ، في غيبة الفريق المتعاون . وقل أن غياب هذا التشاور والحوار الموضوعي ، أو اهماله والتفريط فيه ، لا يعني غير التنكر لمنطق وفلسفة سوروخ الفريق ، ووضع خطة العمل على غير بصيرة . كما يعني هذا الغياب أيضا ، حرمان الخطة ، من الانتفاع بخبرات المشاركين في عضوية الفريق المتعاون ، وهم مسئولون أولا وأخيرا ، مسئولية فردية وجماعية ، عن انجاز العمل الجغرافي العمل عن استخدامات الأرض ، على صعيد المساحة المعنية . يدل قل أن هذا الاشتراك الذي يجمع شمل الفريق ، ويشركهم بالمسئولية الجماعية ، عن حسن انجاز العمل الجغرافي العمل ، يستوجب بالضرورة الاشتراك الحقيقي أو الفعلي ، في مسألة التخطيط الموضوعي من أجل حسن تنفيذ الدراسة الميدانية . ويحول هذا الاشتراك في المسئولية الجماعية ، دون التهرب من هذا الحوار والتشاور بأي شكل ، لأن هذا التهرب يظن في دواعي وموجبات الجدية في تحمل مسئولية الانجاز المناسب للدراسة الميدانية عن موضوع استخدام الأرض .

وفي اطار هذا التشاور والحوار الموضوعي الجماعي ، حيث لا يغيب طرف من الأطراف المعنية ، بدراسة ميدانية جيدة ، يدرك الاجتهاد الجغرافي المعاصر ، أن وضع برامج العمل الجغرافي العمل الميداني ، عن استخدامات الأرض ، ووضع الاطار الحاكم الذي يحتوي هذه التفاصيل الكثيرة ، ويكفل الحكمة وحسن السياق ، في المكان والزمان ، يختلف باختلافا كبيرا باختلاف المساحة المعنية من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر

الى عصر آخر . بمعنى أن لا خطط عمل جغرافي ميداني تحتويها قوالب جامدة ، ولا ينبغي أن تكون أبدا . وهذا معناه أنه لا اتفاق أبدا ، يقبل به الفريق على خطة عمل جغرافي نموذجية جامدة ، لا تتغير ولا تتبدل ، ويتكرر تطبيقها والعمل بها ، وكأنها القالب الجامد في كل مكان ، وفي كل زمان . ومعناه أيضا ، أنه ينبغي تجهيز الخطة الميدانية المناسبة للموضوع ، الذي يغطي أنماط استخدام الأرض المتنوعة ، ويتحدث عنها الواقع على صعيده المساحة المعنية ، في المكان والزمان .

وعن قضية التزود بالأدوات والأجهزة اللازمة لاجراء الدراسة الميدانية ،
نقول انها تشغل الفريق المتعاون قبل الخروج في رحلة العمل الجغرافي العمل الميداني ، على صعيده المساحة المعنية . وينبغي أن يدور الحوار ويجري التشاور الموضوعي الجيد ، بين أعضاء الفريق وزملاء العمل الجغرافي الميداني عن استخدام الأرض ، لكي يتأتى الاتفاق على ما ينبغي التزود به من الأدوات والأجهزة ، لانجاز العمل الميداني . وقل صحيح أن من حق كل عضو أن يلتمس ما يخصه من أدوات وأجهزة تسعف انجاز العمل المسند اليه ولكن الصحيح بعد ذلك أن يكون من حق الفريق وهو شريك في المسئولية الجماعية ، أن يدل برأيه أو أن يعلم على الأقل بقائمة الأدوات والأجهزة المطلوبة لانجاز العمل في صحبة الفريق .

وينبغي أن يسبق هذا الحوار والتشاور ، تكليف كل عضو من أعضاء الفريق ، باعداد قائمة بما يطلبه من الأدوات والأجهزة لانجاز تكليفات العمل الميداني المنشود . كما يحق لكل عضو أن يعد قائمة بالأدوات والأغراض التي تغطي حاجته الخاصة ، وهو يباشر العمل والاقامة في الميدان . وفي جلسة الحوار أو التشاور الموضوعي بين أعضاء الفريق ، تعرض هذه القوائم ، وتطرح على بساط البحث ، حتى يتأتى الاتفاق على القائمة الموحدة التي تسجل كل الأدوات والأجهزة والمعدات اللازمة لانجاز الدراسة

الميدانية ، عن استخدامات الأرض على صعيد المساحة المعنية . وإضافة الى ما يرد في هذه القائمة المشتركة ، هناك حاجة الى ضم بعض الأدوات والمعدات والأجهزة التي تيسر الرحلة الجغرافية الميدانية ، والإقامة أثناء الفترة الزمنية المناسبة لانجاز العمل الجغرافي الميداني (١) .

(١) لا يتجاوز محتوى القائمة التي ترد على صفحاتها الأدوات والأجهزة ، الوارد في القائمة التالية :

أولا - أدوات المعيشة في معسكر العمل الميداني أو في محل الإقامة في المستوطنة المنتخبة:

- ١ - خيام إقامة مؤقتة ، بواقع خيمة واحدة لكل أربعة أفراد من أعضاء الفريق .
- ٢ - أسرة نوم مناسبة لعدد أفراد الفريق ٣ - خيمة مكتب وعقد جلسات عمل واجتماعات ميدانية ٤ - خيمة خدمات خاصة وحمام ٥ - خيمة مطبخ وأخرى كبيرة لتقديم وجبات الطعام اليومي ٦ - عدد مناسب من المقاعد والمناضد والمكاتب وفرش الأرضية ٧ - أدوات اعداد الطعام وتشغيل المطبخ وأدوات مائدة واعاشنة ٨ - أنوار اضائة وموتور مولد كهربائي ، وأدوات اسعاف ورعاية طبية أولية ، وأدوات اطفاء الحريق ٩ - جهاز استقبال (راديو - تليفزيون) وجهاز ارسال واتصالات لاسلكية ، وجهاز كومبيوتر ١٠ - سيارات ركوب صالون صغيرة مجهزة بفتيس غرز ١١ - سيارة نقل كبيرة ١٢ - طائرة عمودية في بعض الأحوال الخاصة ، لمباشرة الدراسة الميدانية على الصعيد الصحراوي أو في المساحات غير المأهولة بالسكان .

ثانياً - أدوات ومعدات وأجهزة العمل الجغرافي العملي في الميدان .

- ١ - تيودوليت مناسب ٢ - ميزان ٣ - بلانشيطة وحامل ٤ - بوصلة منشورية .
- ٥ - بوصلات عسادية لأفراد الفريق ٦ - اليداد ٧ - مساطر رسم عادية ومساطر حرف T ٨ - ميزان ابني ٩ - شواخص وشوك وأشرطة قياس مساحية بأطوال متفاوتة ١٠ - شاكوش عينات جيولوجية ١١ - جاروف وفأس عينات تربة ١٢ - أكياس جمع عينات صخور وتربة ١٣ - أحماض تحاليل ميدانية سريعة ١٤ - وحدة تحاليل تربة (تحليل كيمائى وتحليل ميكانيكى) ١٥ - قامات قياس مساحية ١٦ - آلة كتابة وآلة طباعة رونيو ، وآلة تصوير طباعة ١٦ - كاميرا عادية ، وكاميرا تصوير تليفزيوني ، وكاميرا تصوير سينمائي ، وكاميرا تصوير جوي ١٨ - مناظر مكبر ١٩ - ميكروفون ، وجهاز عرض سينمائي ، وجهاز فيديو ٢٠ - لغات من الجبال .

ثالثا - أدوات رسم الخرائط والرسوم البيانية :

- ١ - ورق كتابة مساحات متنوعة ، وورق رسم فيريانو ، وورق رسم مربعات .
- ٢ - مساطر تهشير ٣ - مساطر رسم منحنيات ، أقلام تجبير ، ومجموعة من الثلثيات المتنوعة ٤ - أقلام رصاص درجات متباينة ، وأقلام تجبير ، وأقلام فلوماستر وأقلام الراند متعددة ٥ - مجموعة استنوجات رسم كبيرة . - لوحات رسم كبيرة مقاسات متفاوتة .
- ٧ - دبائيس تثبيت لأوراق الرسم ٨ - أدوات رسم كثيرة أخرى معاولة .

وفي اطار وضع وتجهيز خطة العمل الجغرافي العمل الميداني الأنسب ،
التي تتعقب ملامح أنماط استخدام الأرض ، وفي اطار التشاور والحوار
الموضوعي بين أعضاء الفريق المتعاون ، لحصر قوائم الأجهزة والمعدات
والأدوات اللازمة لانجاز العمل الجغرافي العمل ، على صعيد المساحة المعنية ،
تكون العناية بتجهيز أو اعداد الاستبيان • وقل أن هذا الاستبيان يمثل
جزءا لا يتجزأ من اعداد أدوات العمل الميداني • ذلك أنه يسجل
الاستفسارات عن العلاقة بين الانسان والأرض ومباشرة استخدام الأرض ،
ويتحرى حصر وتسجيل الاجابات والردود على هذه الاستفسارات •

ويستحق اعداد الاستبيان شيئا كثيرا من العناية الجغرافية ، حتى
تخرج الرحلة الجغرافية الميدانية وهي تملك وسيلة من أهم وسائل العمل
لانجاز الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض • وتشمل هذه
العناية الجغرافية ، حسن صياغة الأسئلة والاستفسارات ، التي تجاوب
تنفيذ البرامج العملية في الميدان ، وتجد في المقابل اجابات سديدة
وصادقة • كما تشمل هذه العناية الجغرافية أيضا ، حسن تبويب وتصنيف
الاسئلة والاستفسارات ، تبويبا موضوعيا ، حتى ينساب سياق الاجابات
انسيابا منسقا ومفيدا ، وهي تتحدث عن توزيع أو عن تليل أو عن
الربط ، بين أنماط استخدام الأرض ، وانتفاع حركة الحياة بها ، وتحديد
الجدوى الاجتماعية أو الجدوى الاقتصادية لهذه الاستخدامات •

وهكذا ، لا يجب أن يستقل عضو في الفريق برأيه ، في مجال اعداد
الأسئلة والاستفسارات ، أو في تصميم الاستبيان ، وترتيب ورود هذه

رابعا - خرائط ورسوم وصور جوية :

١ - خرائط تفصيلية عن المساحة المعنية (طبوغرافية - تضاريسية جيولوجية - مناخية
- حيوية - سكانية - اقتصادية ، وأي خرائط أخرى متاحة) • ٢ - صور جوية من الأقمار
الصناعية • ٣ - رسوم بيانية وقطاعات متنوعة • ٤ - مجموعات من الخرائط الصماء بمقاييس
رسم مناسبة ، لتفريغ المعلوات عليها في الميدان •

الأسئلة ، حتى لا تفتقد الدراسة الميدانية شيئا من جدوى عمل الفريقد فى حسن التدقيق ، وانضباط ايقاعات الردود ، عند حصر الاجابات التوم يسفر عنها تنفيذ العمل الميدانى ، عن استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية . ومع ذلك يبقى الاهتمام باعداد الاستبيان وصياغة الأسئلة الواردة فيه ، امانة غالية فى عنق الاجتهاد الجغرافى ، وهو مسئول عن مراجعة الاستفسارات التى بعدها ويتقدم بها زملاء العلميين غير الجغرافيين . ويستوى فى هذه المسئولية ، أن يكون هذا الاستبيان ، هو الاستبيان الناطق ، الذى يجرى فيه الحوار بصوت مسموع ، يتعامل مع من يستخدم الأرض ويسخرها ، فيصغى الى التسؤال ويجاوب عليه ، أو وهو الاستبيان الصامت الذى يجرى فيه الحوار دون صوت مسموع ، فيعرف كيف يوظف السؤال الجيد ، الذى ينتزع من صمت الأرض المستخدمة الاجابة الصحيحة .

وعن الاستبيان الناطق الذى يسأل الانسان ، ينبغى أن يدرك الاجتهاد الجغرافى كيف يطلب الاجابة من الانسان الذى فى وسعه قول الصدق أو قول الكذب أو قول المبالغة والتضليل . وتستحق صياغة هذا الاستبيان شيئا من المهارة فى اختيار صيغ الأسئلة ، وشيئا من المهارة فى ترتيب الأسئلة ، حتى تفوت الفرصة على الكذب أو التضليل أو المبالغة . بل قل ينبغى أن يوضع الاستبيان ، لكى يخدم المسح الجغرافى اللازم لبيان توزيع أنماط استخدام الأرض ، واستشعار دواعى التعليل التى تفسر هذا التوزيع الجغرافى ، ثم لكى يخدم التقويم الجغرافى الصادق عن مستوى استخدام الأرض ، وجدوى الانتفاع بها اقتصاديا أو اجتماعيا ، على صعيد المساحة المعنية ، وقد يضيف الاجتهاد الجغرافى بعض الأسئلة التى تلمس مبلغ استعداد الانسان لتحسين مستوى تعامله مع الأرض ، ومبلغ استعداد الأرض للاستجابة لتطوير أساليب الانسان من أجل استخدام أفضل . ولا ينسى الاستبيان الأسئلة والاستفسارات التى تلمس التنسيق بين تحسين مستوى استخدام من ناحية والمحافظة

على البيئة وتجنب الطعن في قابلية الأرض للاستخدام ، وتجنب تلوث البيئة ، من ناحية أخرى .

وتستأل بعض الأسئلة في هذا الاستبيان عن رأى الناس في أنماط استخدام الأرض ، سواء أعلن هذا الرأى عن التخفظ أو عن الاعتراض وطلب التعديل . كما تستأل بعض الأسئلة عن مبلغ الحاح الناس فى طلب أنماط مستجدة من استخدام الأرض . ويورد الاجتهاد الجغرافى بعض الأسئلة التى تعجم عود الضبط البشرى حتى تتكشف قوة فعله ومبلغ تأثيره على الأرض والسيطرة عليها وتطويعها . ويظل من حق الباحث الذى يسأل ، ويتلقى الاجابات ، أن يضيف بعض الأسئلة ، التى يستوجبها الموقف ، أثناء اجراء العمل الميدانى . ومع ذلك لا يحق له أن يحذف أى سؤال ، أو أن يجرى تعديلا على صيغة السؤال فى الاستبيان ، الا بعد الرجوع ، والمشاور مع الفريق ، بمعنى أن الاضافة جائزة ، وأن الحذف أو التعديل غير جائز ، دون الرجوع الى الفريق .

وعن الاستبيان الصامت ، الذى يسأل الأرض ، يعتمد الباحث فى الميدان على الأجهزة والمعدات أحيانا وعلى التجربة أحيانا أخرى ، فى القاء السؤال وتلقى الاجابة . ولأن الأرض لا تعرف الكذب ولا تعرف المبالغة ولا تعتمد التضليل أو اخفاء شىء ، يطمئن الاجتهاد الجغرافى ولا يتخوف من سؤال الأرض . ومع ذلك يجب الاهتمام بوضع السؤال فى الصيغة التى تؤمن حسن استجابة الأرض والرد ردا مناسبيا عليه . وقل لا ينبغى أن يضم هذا الاستبيان سؤالا ، الا اذا مان فى وسع الاجتهاد الجغرافى ، أن يمتلك الوسيلة ، التى تحسن القاء السؤال على مسامع الأرض ، وتحسن تلقى الاجابة الفورية عليه .

وتسبق المهارة فى القاء السؤال على الأرض ، وتلقى الاجابة أو الرد ، المهارة فى اختيار صيغ الأسئلة المناسبة ، والمهارة فى حسن ترتيب هذه

الأسئلة ، والمهارة فى حسن تنسيق الأسئلة تنسيقاً موضوعياً . وتساءل
« هذه الأسئلة عن خواص الأرض ، وهى تعتمد حين التمعن فى المنظور
الجغرافى الطبيعى ، والتماس التهقيق فى كل عنصر من العناصر المتداخلة
فى تركيب هذا المنظور . كما تسأل هذه الأسئلة عن الضوابط الطبيعية
التي تعان عنها هذه الخواص ، وهى تملك قوة الفعل فى مواجهة الانسان .
ويعقب على هذه الأسئلة والاستفسارات التي تسأل عن خواص الأرض ،
« وعن ضوابطها ، أسئلة واستفسارات مهمة ، تسأل عن مبلغ استعداد
الأرض ، لمواجهة الانسان والانضباط بالضوابط البشرية فى اطار تطويع
الأرض . بل قل ينبغي أن يعجم السؤال طبيعة الأرض ، حتى تتبين له
مبلغ استعداد الأرض لفرض المتغيرات الطبيعية التي تؤثر على مستوى
استخدام الأرض ، ومبلغ استعداد الأرض للاستجابة لوسائل الانسان التي
تبتغى تحسين مستوى استخدام الأرض . »

هذا ، وفى الوقت الذى تبصر فيه رحلة الزيارة الجغرافية التفقدية
على صعيد الأرض ، فى المساحة المعنية ، وضع خطة العمل الجغرافى العلمى
الميدانى لدراسة أنماط استخدامات الأرض ، وتجهيز أو اعداد الاستبيان ،
تبصر الدراسة الجغرافية المكتبية والوثائقية ، والتشاور الموضوعى بين
اعضاء الفريق هذا الاعداد الجيد للعمل الجغرافى فى المرحلة التالية . ومع
ذلك يبقى دائماً الحق فى مرونة كاملة يتحلى بها الاجتهاد الجغرافى ،
وتستوجبها دواعى إعادة النظر ، فى بعض تفاصيل البرامج العملية
فى الخطة ، من أجل الحذف أحياناً ، أو من أجل التعديل ، أو من أجل
الإضافة أحياناً أخرى . بمعنى أن الخطة ينبغي أن تتجرد من دواعى
الجمود ، وأن تتحلى بالمرونة . وتصبح هذه المرونة وسيلة مشروعة ، لكى
تواجه احتياجات البحث الجغرافى العلمى ، عن أنماط استخدام الأرض ،
فى المكان والزمان .

وحيث تكون المرونة متاحة فى وضع خطة العمل الجغرافى العلمى ،

وفى الاستبيان الذى يسأل الأرض أو الانسان ، أو حتى يتسنى الحذف أو التعديل أو الاضافة ، أثناء اجراء العمل فى المساحة المعنية ، يكون التشاور أكثر من واجب بين أعضاء الفريق المتعاون . ويكون هذا التشاور الموضوعى ، الوسيلة التى تتدارك الموقف ، وترشد التعديل بالحذف أو بالاضافة . بمعنى أن الحذف جائز ، وأن التعديل مباح ، وأن الاضافة متوقعة ، ولكن لا ينبغى أن ينفرد عضو من أعضاء الفريق وحده ، برأى فى شأن استحداث هذا التغيير فى محتواها .

وعندما ينتهى الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، من تشكيل الفريق المتعاون ، ومن وضع خطة العمل الجغرافى ، ومن تجهيز الأدوات والمعدات ، ومن صياغة الاستبيانات المناسبة ، تنهياً كل الأوضاع المناسبة لبداية المرحلة التالية .
وقل ينبغى أن تبدأ رحلة الخروج الجغرافى ، الى المساحة المعنية ، واجراء أو مباشرة وتنفيذ برامج العمل الجغرافى الميدانى عن موضوع استخدام الأرض .



خروج رحلة العمل الجغرافى ، وتقصى أنماط استخدام الأرض :

يجسد خروج هذه الرحلة الجغرافية الميدانية ، معنى التوجه الجغرافى على درب الصواب ، لاجراء الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض ، فى المساحة المعنية . وقل أن هذه الرحلة الجغرافية تخرج الى الميدان لى تنقضى الحقائق الجغرافية ، ولكى تحصل على المادة الخام ، حتى تنال وضوح الرؤية ، وهى تحملى فى المنظور الجغرافى ، وتملك القدرة على التأمل فى أنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية . بل قل انها الرحلة الجغرافية الميدانية ، التى تباشر جولات التعامل الجغرافى العملى ، مع المنظور الجغرافى الطبيعى الذى يتحدث عن خواص الأرض ، ومع المنظور الجغرافى البشرى الذى يتحدث عن قدرات الانسان ، حتى تفلح فى تعقب

عناصر ومكونات التعامل بين الانسان والارض ، وكيف يسفر عن أنماط استخدام الأرض السائدة في المساحة المعنية .

وفي مواجهة هذا المنظور الجغرافي الطبيعي ، يجسد الاجتهاد الجغرافي التمعن في طبيعة الارض . وفي مواجهة المنظور الجغرافي البشري ، يجسد الاجتهاد الجغرافي التمعن في قدرات الانسان . وتلك بداية واقتراب مناسب لمواجهة المنظور الجغرافي الكلي ، الذى يتحدث ويعلن ويعبر عن مواصفات وملامح أنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية . وينبغى أن يتحلى الباحث الجغرافي قائد الفريق ، وأن يتحلى معه أعضاء الفريق المتعاون ، بأكبر قدر مناسب من ذكاء الحس الجغرافي ، وسلامة الادراك الجغرافي ، وحصافة التفكير الجغرافي ، حتى يلتبس وضوح وحسن ادراك جدوى الانتفاع باستخدام الأرض اقتصاديا واجتماعيا .

هذا ، وقل أن الحاجة فى الميدان وقت اجراء الدراسة الميدانية ، الى ذكاء الحس اللماح ، وسلامة الادراك الواعي ، وتفتح التفكير الجغرافي المتنور ، هى التى تبصر أو ترشد العمل الجغرافي العملى ، عندما يواجه أى عضو من أعضاء الفريق أنماط استخدام الأرض . وفى هذه المواجهة يتعامل معها الباحث تعامل من يطلب منها فى رفق ، أن تبوح له ولا تسكت ، أو تعلن على أسماعه ولا تتكتم الحقيقة الجغرافية ، عن العلاقة بين الانسان وهو يطلب ، والأرض وهى تجاوب . بل قل أن المتخصص الجغرافي وفى صحبته شريكه فى العمل غير المتخصص الذى يخرج معه ، ويتعاون فى خدمة العمل الجغرافي العملى ، على صعيد المساحة المعنية ، ينبغى أن يعرف ، أو أن يجيد ويتقن التمعن فى المنظور الجغرافي الذى يجمع بين أرض صالحة للاستخدام وقابلة للتطوير فلا تخذل الانسان أبدا فى جانب ، وحركة حياة تملك مهارات استخدام هذه الارض ، فى جانب آخر ، بعين جغرافية ثاقبة ومتمرسه . كما ينبغى أن يجيد الباحث فى الميدان ، تذوق طعم الحقيقة الجغرافية ، التى تعلن عن :

١ - مبلغ استجابة الأرض ومواردها المتساحة وخواصها في اطار المتغيرات الطبيعية والضوابط الحاكمة لها ، لاجتهاد الانسان ، وهي تطاوع وسائله وتجاوب تكنولوجيته .

٢ - مبلغ مهارة وسائل حركة الحياة ، في اطار المتغيرات البشرية والضوابط الحاكمة لها ، التي تلتبس تطويع الأرض والانتفاع بها في المساحة المعنية .

والعمل الجغرافي العملي الميداني ، على صعيد المساحة المعنية ، الذي يتحرى ويدقق في دراسة أنماط استخدام الأرض ، سواء تفرغ له الجغرافي المتخصص في الفريق ، أو قام به الشريك العلمي غير الجغرافي أو عهد به الى الفني الماهر في صحبة الفريق ، هو الهدف الموضوعي ، أو هو الأساس المتين ، في تقصي الحقائق الجغرافية التي تحدث عن أنماط استخدام الأرض . وقد تغطي هذ الحقائق الموضوعية التي تلملم أوصلها الدراسة الميدانية من المساحة المعنية ، شكل الاستخدام ، أو مضمونه ونتائجه ، أو كنه العلاقة المتبادلة بين أرض قابلة للاستخدام وكأنها تعرض نفسها على حركة الحياة ، وانسان يطلب استخدام الأرض والانتفاع بها . كما تغطي هذه الحقائق الجغرافية ، محصلة هذا الاستخدام ، وتكشف عن مستوى العلاقة المتبادلة ، في اطار فهم جيد لمعنى الضبط والانضباط المتبادل ، بين خواص الأرض واستعداداتها للاستجابة في جانب ، وقدرات الانسان ومهارته ودرجة الحاجة في الطلب في جانب آخر .

ويجسد هذا العمل الجغرافي العملي ، على صعيد الأرض في المساحة المعنية ، معنى المواجهة الجغرافية الصريحة والمباشرة ، مع المنظور الجغرافي الطبيعي مرة ، ومع المنظور الجغرافي البشري مرة أخرى . ولا تكون هذه المواجهة مقصودة لذاتها ، بل انها تقدم لمباشرة التعامل الميداني المناسب ، مع المنظور الجغرافي الذي يتحدث بصدق وموضوعية عن أنماط استخدام

الأرض في المساحة المعنية ، ولا تخفى عن العين الجغرافية شيئاً . وتستحق هذه المواجهة ، ومباشرة التعامل الجغرافي التحليلي ، وإجراء العمل الجغرافي العمل الميداني ، عن أنماط استخدام الأرض ، حسب جدولة مراحل التنفيذ في الخطة المعمول بها ، ما يلي :

* * *

دراسة وعمل الفريق المقيم :

على صعيد المساحة المعنية ، تكون إقامة الفريق المتعاون في دراسة أنماط استخدام الأرض ، دراسة ميدانية متأنية ، في مستوطنة حضرية أو في مستوطنة ريفية مناسبة . ويقع الاختيار على هذه المستوطنة - في الغالب - أثناء رحلة الزيارة التفقدية . وقد يستوجب اتساع المساحة المعنية ، الإقامة في أكثر من مستوطنة منتخبة ، تصلح لمباشرة العمل الجغرافي الميداني ، وتكاد ترحب بحضور وإقامة فريق العمل المتعاون .

ويستوجب هذا الاختيار كسب ود الناس ، واستيعاب الدور الوظيفي للفريق على صعيد المساحة المعنية ، والحصول على إذن السلطات المحلية . وكسب الود والحصول على إذن السلطات ، هو الذي يبيح مباشرة العمل الجغرافي العمل الميداني . بل قل تخيم على إقامة الفريق كل دواعي الاطمئنان والأمان المتبادل بين من يكده ويعمل ويسأل عن حقائق استخدام الأرض وتسخيرها في جانب ، ومن يرد ويجاوب على الأسئلة والاستفسارات ويعمل وينتفع بأنماط استخدام الأرض ، في المساحة المعنية في جانب آخر .

ومن هذا الموقع المنتخب لإقامة الفريق ، يباشر أعضاء الفريق ، كل فيما يخصه أو يسند إليه العمل الجغرافي العمل الميداني بعناية المتأنية والوثائق على صعيد المساحة المعنية . ومن هذا الموقع على المستوطنة المنتخبة ، تخرج رحلات العمل الجغرافي اليومية ، لإجراء العمل ، وتنفيذ البرامج العملية ، وجمع وتسجيل الردود والاجابات على صفحات

الاستبيان • وقد تتفروق السبل ، وينهمك كل فرد من أعضاء الفريق في انجاز ما ينبغي أن يشغله • وقل أن لا عودة الا بعد تمام الانتهاء من الشغل الميدانى الذى كان يشغله ، وهو وجبة عمل جغرافى يومية •

هذا ، ويكون هذا الانتشار والتحرك فى أنحاء المساحة المعنية منضبطا • وقل أنه يكون ملتزما بالخطه الموضوعه ، والمتفق عليها بين سائر أعضاء الفريق • واذا ما انتهت الوجبة اليومية من وجبات العمل ، تبدأ العودة من الميدان الى محل اقامة الفريق • وعودة أعضاء الفريق بعد عمل يوم كامل ، وتجمعهم ، يكون أمرا مهما ومتفقا عليه • وفى اجتماع أو فى جلسة عمل ، تخيم عليها روح الفريق ، مساء كل يوم ، تتسنى مراجعة رصيد العمل اليومى • كما يتاح للفريق أن يتشاور فى معدلات تقدم العمل الجغرافى اليومى ، وفى تصويب ما يستحق إعادة النظر فيه مرة أخرى • ويدور الحوار بين أعضاء الفريق على المحاور البحثية الموضوعية • كما يتسنى لهم مناقشة المشكلات البحثية المستجدة ، وعرض الاقتراحات وتبادل الرأى حول ما كان ، قد تم انجازه من العمل الجغرافى العملى فى يوم العمل الذى انتهى ، وما ينبغي انجازه من العمل الجغرافى فى يوم العمل التالى ، على صعيد المساحة المعنية •

* * *

دراسة وعمل الفريق غير المقيم :

على صعيد المساحة المعنية ، يحضر الفريق الى الميدان ، بقصد اجراء الدراسة الميدانية ، عن أنماط استخدام الأرض • ويبدأ بعمل العمل الجغرافى اليومى بجد ونشاط • ويتولى كل عضو من أعضاء الفريق انجاز التكليف الذى تسنده خطة العمل اليه • وهناك بالضرورة نقطة بداية متفق عليها ، منها يتفرق أعضاء الفريق كل فى الوجهة التى تيسر له العمل الجغرافى اليومى • وهذه النقطة هى بعينها نقطة التجمع عندما يفرغ كل فرد من أفراد الفريق من انجاز الوجبة الجغرافية العملية اليومية •

واختيار هذه النقطة في الموقع المناسب ، التي يكون وصول الرحلة الجغرافية الميدانية إليها ، وسون منها انغلاق كل فرد الى الوجبة المحددة لانجاز العمل الجغرافي اليومي ، ويكون عندها التجمع بعد اتمام هذا العمل نوطنة لرجوع الفريق ، يجسد المعنى الحقيقي ، لمباشرة الدراسة الميدانية دون حاجة الى اختيار محل اقامة ثابت على صعيد المساحة المعنية . وفي الوقت الذي تيسر فيه وسائل المواصلات تحرك الرحلة الجغرافية الميدانية ، وانتقال اعضاء الفريق يوميا من الى الميدان على صعيد المساحة المعنية ، ينبغي أن تكون جلسة اتفاق على الوجبة اليومية من وجبات العمل الجغرافي الميداني ، قبل الذهاب الى الميدان ، وأن تعقد جلسة مراجعة لمنجزات العمل ومعدلات تقدم العمل بعد العودة في نهاية يوم العمل الجغرافي الميداني .

وقل أن هذا الذهاب اليومي ، والعودة بعد كل نهاية يوم من أيام العمل ، يستوجب حسن العناية بوضع خطة تناسب العمل الجغرافي اليومي . كما تستوجب شيئا من العناية بتقسيم العمل وحسن توزيع التكاليف اليومية على أفراد الفريق . بل قل انها وجبة العمل اليومي التي يباشرها الفريق كل فيما يخصه على صعيد المساحة المعنية ، دون ضغوط تدعو الى شيء من التعجل في انهاء يوم العمل ، أو التعجل في طلب العودة من الميدان . ويدرك الاجتهاد الجغرافي جدوى هذا التمهّل ، حتى لا تقع الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، في عواقب وأخطاء الانحجار العملي الجغرافي المتعجل .

ولا ينبغي أن تفتقر همة الفريق في الذهاب أو في العودة ، مع تكرار الوصول اليومي الى الميدان . بل يجب أن يتكرر هذا الوصول اليومي ، في خفة ونشاط ودون تعجل ، لانجاز العمل الجغرافي الميداني المناسب تماما لتغطية موضوع دراسة أنماط استخدام الأرض . ومداولات أعضاء الفريق في نهاية كل يوم عمل ميداني هي التي تحدد وجبات العمل في كل يوم ،

وتحدد دواعى تكرار الذهاب الى الميدان ، حتى يمضى العمل الجغرافى على درب الصواب . ولا ينبغي أن يتوقف تكرار رحلة العمل الجغرافية اليومية أبدا ، حتى يتيقن الفريق من تمام انتهاء الدراسة الميدانية المتأينة من جمع المادة المطلوبة عن موضوع استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية .



ومن غير تمييز حقيقى ، بين شكل وأسلوب عمل وجدوى حضور الفريق المتعاون المستمر ضمن معسكر العمل الخاص ، أو فى أحضان مستوطنة منتخبة ومناسبة ، والاقامة لفترة زمنية متفق عليها لانجاز العمل أحيانا ، وشكل وأسلوب عمل وجدوى ذهاب وعودة الفريق اليومية الى الميدان على صعيد المساحة المعنية ، على المدى الزمنى المناسب ، يكون التفرغ لأداء الدراسة الميدانية مطلوبا . والتفرغ معناه أن تكون الدراسة الميدانية هى شغل الفريق الوحيد الذى يشغله . ومعناه أيضا أن لا يدع الفريق أى هموم تهمة أو تؤثر على حسن أداء العمل الميدانى ، وانجاز الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض . ويبدو هذا التفرغ الذى نعيه ، وهو طوع أمر الحطة الموضوعية ، التى يوكل إليها الفريق مسألة ضبط وتعظيم وتنسيق المضى التنفيذى على درب الصواب ، وتوجه مسيرة العمل الجغرافى العمل على صعيد المساحة المعنية ، من يوم الى يوم آخر .

وينبغى أن تطاوع الرحلة الجغرافية الميدانية ، ارادة الفريق ، وهو يباشر العمل الميدانى المنظم ، على صعيد المساحة المعنية . بل قل أنها تطاوع ارادة الانتقال المنضبط ، والتحرك السليم ، والبحث الواعى ، والتحرى الدقيق عن المسادة اللازمة ، لتجسيد صور استخدام الأرض ، والتعقيب على جدوى هذا الاستخدام ومستوى استجابته اقتصاديا واجتماعيا . ويجب أن تسعف الرحلة الجغرافية الميدانية ، وتجاوب جولات أعضاء الفريق المنضبطة ، وهم يفترقون أو ينتشرون ، انتشارا مناسباً ،

حسب نوعية التكاليفات العملية الميدانية المنوطة بكل واحد منهم .
كما تجاوب هذه الرحلة ارادة الفريق ، وهم يعودون ويتجمعون بعد انجاز
العمل الجغرافي المنشود فى أنحاء متفرقة من المساحة المعنية . وتصبح
الوجبة اليومية من هذه الرحلة الجغرافية الميدانية ، مسئولة يوميا عن
الانتشار الواعى وجمع المادة الجغرافية الخام فى بداية كل يوم ، وعن
التجمع وتفريغ هذه المادة فى الجعبة الجغرافية فى نهاية كل يوم من أيام
العمل . وهذا معناه اضافة الجديد كل يوم الى الرصيد الجغرافى ، عن أنماط
استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية .

ويحتاج هذا العمل الجغرافى العملى الميدانى ، البنى ينبغى أن يتقن
أساليب التحرى ، والقاء السؤال ، ومباشرة الاستفسار عن أنماط استخدام
الأرض ، شيئا من التدقيق . كما يحتاج تلقى الاجابات وحسن الاستماع
للردود التى تجاوب عن الاستفسارات ، الى شئ كثير من الحصافة والتأني
الشديد . وفى جميع الأحوال ، يستوجب التدقيق والحصافة والتأني
الشديد فى اجراء العمل الجغرافى الميدانى ، حسن الانتفاع بمهارة العين
الجغرافية فى المعايشة وتقصى الحقيقة ، حتى تكون النتائج الصحيحة
والاجوبة السديدة . كما يحتاج العمل الجغرافى الميدانى بعد ذلك كله الى
شئ كثير من الصبر والجلد ، فى مواجهة تكرار العمل أو تكرار القاء
السؤال فى مواقع متفرقة أو متعددة . هذا بالاضافة الى شئ مناسب من
حسن الانتفاع بالتدقيق الجغرافى ، لنتائج العمل والاجابات التى ترد على
الاستفسارات والأسئلة ، حتى يتسنى التيقن من صدق وموضوعية وجدوى
الحصول على النتائج الجغرافية ، من مصادرها البكر على صعيد الأرض
فى المساحة المعنية .

ويحتاج هذا الصبر وتلك الحصافة ، من خلال دهارة العين الجغرافية
المدرية ، وحسن تذوق نتائج العمل الجغرافى العملى الميدانى ، عن استخدام
الأرض فى المساحة المعنية ، الى وقفات انتظار وتأمل دقيق ، حتى يتحقق

التمعن الجغرافى العميق • ويؤثر هذا التمعن حسن التدبر والتفكير الجغرافى العقلانى الهادى ، نى موقف الانسان وهو يطاوع الأرض لمباشرة الاستخدام ، وفى موقف الأرض وهى تطاوع ارادة الاستخدام • بل قل يوفر هذا التمعن حسن التحليل الجغرافى لأى صورة من صور استخدام الأرض ، وحسن التقويم الجغرافى لأى مستوى من مستويات استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية •

وفى كل الأحوال ، وعلى صعيد أى مساحة معينة ، لا ينبغي أن ينفذ أى عضو من أعضاء الفريق المتعاون يديه من العمل الجغرافى الميدانى أبداً ، قبل أن يلتزم الجدوى الفعلية من إنجازات هذا العمل الميدانى • وقد يعتمد التماس هذ الجدوى ، على المهارة الذاتية الخاصة والمتخصصة أحياناً ، ولكن جلسات الاجتماع العلمى ، التى تضم أعضاء الفريق المتعاون ، بعد اتمام العمل الميدانى ، تكون الأفضل فى التماس هذه الجدوى • بل قل يكون الحوار فى هذه الجلسات التى تسجل التمعن المشترك فى إنجازات العمل الميدانى ، سبيلاً للتيقن من قيمة هذا العمل الميدانى عن استخدام الأرض ، أو من مضمى هذا العمل على درب الصواب ، فى أنحاء المساحة المعنية •

ويبقى العمل الجغرافى العملى عن أنماط استخدام الأرض ، من يوم الى يوم آخر ، فى انضباط حقيقى على درب الصواب ، حسب الخطة الموضوعية والمعمول بها • وقل لا استثناء أبداً ، الا ما قد يستجد أثناء جلسات التشاور بين أعضاء الفريق ، فيضيف ما يستحق الاضافة ، أو يحذف ما يستوجب الحذف • ويتأتى هذا العمل الجغرافى الميدانى ، عن استخدام الأرض فى المساحة المعنية ، على وجهين متكاملين ، لا تنقطع الصلة الواجبة بينهما أبداً •

وعلى الوجه الأول ، يكون العمل الجغرافى الميدانى ، من الاختصاص الجغرافى البحث • وهو مسئول عن انجازه ، ولا سبيل للمنافسة معه على هذا العمل • وهو المسئول عن مطالعة المنظور الجغرافى الطبيعى ، وكأنه

يلتمس خواص الأرض ، وكيف تطاوع الانسان فلا تخذله • وهو المسئول عن مطالعة المنظور الجغرافى البشرى ، وكأنه يلتمس قدرات الانسان وكيف يطوع الأرض التى تجاوبه •

وتستوجب هذه المسئولية ، على صعيد المساحة المعنية ، خبرة الجغرافى فى التحليل والتركيب التى يجيدها أكثر مما يجيدها غيره • وقل أن هذا الشق العملى الجغرافى الميدانى ، هو الذى يمهّد ويسعف الاقتراب من أنماط استخدام الأرض ، وهو الذى يتقضى ويتدارس أوضاع ويتحرى مستويات استخدام الأرض فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات • ومن أجل هذا الهدف يعمل الاجتهاد الجغرافى ، ويباشر الدراسة الميدانية ، ولا يكاد يصلح لانجاز هذا الهدف فى نهاية المطاف ، غير الجغرافى المتخصص •

وعلى الوجه الآخر ، يكون العمل الميدانى ، لحساب الهدف الجغرافى من التصدىق لدراسة استخدام الأرض ، من الاختصاص العلمى المتعاون فى صفوف الفريق • ويلتمس الاجتهاد الجغرافى من العلمى المتخصص ، خبرته التى تسعف التدقيق والتغلغل فى تفاصيل المنظور الجغرافى الطبيعى ، أو فى تفاصيل المنظور الجغرافى البشرى • وقل يستوجب العمل الجغرافى الميدانى ذات العلاقة المباشرة بالهدف الجغرافى عن أنماط استخدام الأرض ، طاب خبرة ومهارات المتخصص العلمى فى العلوم الطبيعية أو فى العلوم الانسانية ، الذى يعاون ويشارك فى العمل ، ولا يبخل أبداً ، فى انجاز حصته التى تعمق الفهم الجغرافى الموضوعى ، لأنماط استخدام الأرض ، فى المساحة المعنية •

وقل أن هذا هو الشق العملى الميدانى ، على صعيد المساحة المعنية ، الذى يسعف التحليل الجغرافى فى مرحلة ، ويرشد التقويم الجغرافى ، ولا يصلح له غير المتخصص العلمى عضو الفريق المتعاون • بل قل ان هذا هو العمل الجغرافى الميدانى غير المباشر ، الذى ينجزه غير المتخصص الجغرافى حتى يشد أزر الدراسة الميدانية • ويسند هذا التعاون العلمى العملى ، توجهات التحليل والتغلغل الجغرافى ، وصولاً الى الحكم الجغرافى ، عن جدوى

أى نمط من أنماط استخدام الأرض ومستوياته لحساب الانسان على صعيد المساحة المعنية .

وتكفل الخطة الميدانية المعمول بها ، فى المساحة المعنية ، لحساب دراسة ميدانية جغرافية جيدة ، عن أنماط استخدام الأرض ، فى المكان والزمان ، شيئا كثيرا من حسن التنسيق ، وضبط ايقاعات وتوجهات العمل الميدانى المباشر وهو مسئولية المتخصص الجغرافى ، والعمل الجغرافى غير المباشر ، وهو مسئولية المتخصص غير الجغرافى . وبناء على هذا التنسيق ، يجنى البحث الجغرافى عن استخدام الأرض ، نتائج وثمرات الدراسات الميدانية . كما تكفل هذه الخطة الميدانية ، حسن توظيف خبرات ومهارات الجغرافى المتخصص قائد الفريق ، لى حسن استيعاب محصلة العمل الجغرافى الميدانى ونتائجه النهائية ، استيعابا ، يطوع النتائج تطويعا مناسباً ، يسهم فى :

أولاً - انجاز البحث الجغرافى المناسب عن استخدام الأرض ، فى نهاية المطاف ، لى يغطى المسح حسن توزيع الأنماط السائدة ، ويغطى التقويم حساب الجدوى واحتمالات تحسين مستويات استخدام الأرض .

ثانياً - رسم الخرائط الجيدة التى تخدم أهداف هذا البحث الجغرافى ، من خلال حسن بيان التوزيع الجغرافى ، لأنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية .

ريبرهن الجغرافى قائد الفريق ، المتخصص فى موضوع استخدام الأرض دائماً ، على حسن الاستعداد ، لأن ينتفع برصيد الدراسة الميدانية . ومن محصلة هذا الرصيد العملى ، ومحصلة الدراسة المكتبية والدراسة الوثائقية ، يصطنع نسيجاً جغرافياً جيداً ، أو توليفة جغرافية مناسبة . وتتحدث هذه التوليفة الجغرافية عن أنماط استخدام الأرض وتوزيعها الجغرافى على صعيد المساحة المعنية . كما تتحدث هذه التوليفة أيضاً ، عن

«مستوى هذا الاستخدام لحساب الانسان . ويختم هذه التوليفة الجغرافية ،
بمعرض موضوعي هادف ، يكاد يلمس منطلق التغيير واحتمالاته الممكنة ،
من أجل تحسين مستوياته هذا الاستخدام ، وتحسين أوضاعه السائدة على
صعيد المساحة المعنية .

والدراسة الميدانية على صعيد المساحة المعنية ، التي يكون في وسعها
أن تجسد الحكم على توزيع أنماط استخدام الأرض ، وهي تميز بين حسن
التوزيع وسوء التوزيع ، توفر رأيا سديدا . ويمتدح هذا الرأى الجغرافي
حسن التوزيع الذى ينسق بين من يباشر استخدام الأرض فى جانب ، ومن
ينتفع بمحصلة هذا الاستخدام ، فى جانب آخر . ويكشف هذا الرأى
«الجغرافى آحيانا أخرى سوء التوزيع الذى يفتقد التنسيق بين من يباشر
استخدام الأرض ، ومن يلمس الانتفاع بمحصلة هذا الاستخدام . ومعنى
ذلك أن يمسك الاجتهاد الجغرافى بزمام الخطأ فى مجال التوزيع الجغرافى
«أنماط استخدام الأرض . وتأسيسا على ذلك يكون فى وسع الرأى الجغرافى
أن يقدم التوصية للنظر فى شأن اعادة النظر فى هذا التوزيع الجغرافى ،
«والتحول من الخطأ الى الصواب ، من أجل الانتفاع الأفضل .

والدراسة الميدانية على صعيد المساحة المعنية ، التي يكون فى وسعها
أن تجسد الحكم على مستوى استخدام الأرض ، وهي تميز بين الاستخدام
الجائر ، والاستخدام التقليدى ، والاستخدام المتطور ، توفر رأيا جغرافيا
سديدا . ويضع هذا الرأى الجغرافى فى اعتباره حساب الجدوى الاقتصادية
والجدوى الاجتماعية ، على صعيد المساحة المعنية . وقل يكون فى وسع
هذا الرأى الجغرافى أن يمتدح الاستخدام المتطور ، ويسجل دواعى التحسين
التي تتجاوز قوة تأثير المتغيرات ، دون خروج أو تمرد على الضوابط التي
تحرس العلاقة بين الانسان والأرض . كما يكون فى وسع الرأى الجغرافى
«أيضا ، أن يشجب الاستخدام الجائر ويعيب عليه الطعن فى الأرض ،
«أو الافساد فى البيئة ، وأن يفضح الاستخدام التقليدى ويعيب عليه الجمود

والاعراض عن المستجدات والقبول بمستوى الحد الأدنى من الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية .

وهكذا نبتين كيف يمسك الاجتهاد الجغرافي من خلال الدراسة الميدانية ، بزمام الخطأ فى استخدام الأرض ، أو بزمام الصواب فى أنماط استخدام الأرض . وترشده الدراسة الميدانية وهو يحدد مسئولية الانسان وهو يقترب الخطأ ، أو وهو يعتمد الصواب ، فى التعامل مع الأرض وتسخيرها ، وتحسين مستويات استخدامها . وترشده هذه الدراسة الميدانية أيضا ، وهو يحدد مسئولية الأرض وهى تكاد تنمرد ولا تجاوب أساليب تحسين مستويات الاستخدام . بل قل يكون فى وسع الدراسة الميدانية بعد ذلك كله ، أن تلهم الاجتهاد الجغرافي ، وهو يصدر الرأى الجغرافي السديد الذى يبتنى على التوجه التطبيقي ، فياتمس العلاج ويكبح جماح الخطأ فى استخدام الأرض ، ويعيده الى الصواب .*

وحسن سير العمل الميدانى ، وتقدير معدلات الانجاز العمل ، فى الشق الجغرافى البحث ، أو فى الشق العلمى ، غير الجغرافى ، وحسن التنسيق بين النتائج والانجازات المرحلية المتكاملة فى هذين الشقين ، تستوجب شيئا كثيرا ومهما من الحصافة الجغرافية فى التركيب وصياغة التوليفة . وقد تعنى هذه الحصافة الجغرافية شيئا من المهارة والخبرة وحسن التعامل واستيعاب تفاصيل المدركات الجغرافية ، التى تصور أو التى تعبر عن أنماط استخدام الأرض فى المساحة المعنية . وقد تعنى هذه الحصافة الجغرافية ، شيئا مفيدا من الانتفاع المناسب بنتائج الاستبيان الجيد ، الذى يتحرى ويدقق فى تفاصيل العلاقة بين الانسان والأرض ، حتى تفضى الى تجسيد صور وأنماط ومستويات استخدام الأرض ، لحساب الانتاج ، أو لحساب السكن أو لحساب الخدمات ، على صعيد المساحة المعنية .

وقل أن هذه العناية الجغرافية التى تبتنى فى البداية على اشراك المتخصصين العلميين ، وتعتمد عليهم فى مباشرة الشئ المناسب من التدقيق

في التفاصيل ، تستوجب حسن تمسك الاجتهاد الجغرافي وهو يباشر
الدراسة الميدانية على صعيد المساحة المعنية ، بأمرين جوهريين . وهذان
الأمران الجوهريان هما :

أولا - المحافظة على روح الفريق التي تخيم على العمل وإجراء
الدراسة الميدانية ، الى الحد الذي يحول دون انفراد أى عضو في انجاز
العمل الجغرافي الميداني .

ثانيا - المواظبة الجماعية على حضور جلسات الفريق الدورية ،
للتشاور أو لمراجعة معدلات تقدم العمل الجغرافي العملي الميداني ، الى الحد
الذي يحول دون تكتم أى عضو على ما قد أنجزه في الميدان .

وينبغي أن يثق فريق العمل المتعاون في جدوى عمله الميداني ، عن
استخدام الأرض في المساحة المعنية . وتبنتنى هذه الثقة على الاقتناع الموضوعي
بمهارة الجغرافي في متابعة العلاقة بين الانسان والأرض متابعة تكفل أن
يبوح كل منهما بأسرار كثيرة عن استخدام الأرض ومستواه . وقل أن هذا
الاقتناع يكون على أساس تعميق المعرفة الجغرافية بالأرض ، وفي وسعها أن
تكشف عن خواص الأرض ، وعن التحديات التي تعلن عنها الأرض ،
في مواجهة الانسان ، وكأنها لا تريد أن تستسلم له وتطاعه . كما يكون
الاقتناع أيضا على أساس أن تعميق المعرفة الجغرافية بالانسان ، في وسعها
أن تكشف عن استعداد الانسان لقبول التحدي ، وعن مهارة الوسيلة
الحضارية التي يتوسل بها ، لتطويع الأرض حتى تطاعه .

ومن خلال الدراسة الميدانية ، ومباشرة العمل الجغرافي الميداني على
صعيد المساحة المعنية ، يتمادى اقتناع الفريق بجدوى المعرفة الجغرافية
وحسن التمعن في كنه وماهية ما تتحدث عنه الرؤية الجغرافية . ويجد
الفريق في اجراء الدراسة الميدانية ، حتى يكون في وسعه أن يتبين أبعاد
العلاقة بين الانسان والأرض ، أو أن تتكشف له حقيقة المصالحة بينهما ،

لكي تبدو الأرض قابلة للاستخدام أحيانا ، أو غير قابلة للاستخدام أحيانا؟
أخرى . كما يكون في وسع المعرفة الجغرافية ، أن تسعف الفریق حتى
تتبين له المتغيرات الطبيعية ، ومبلغ تأثيرها على خواص الأرض واستعداداتها
للاستجابة للإنسان ، أو حتى تتبين له المتغيرات البشرية ومبلغ تأثيرها على
قدرات ومهارات الإنسان واستعداداته لتسخير الأرض . بل قل في وسع
المعرفة الجغرافية التي تلمم أوصالها الدراسة الميدانية ، أو تكشف قوة فعل
المتغيرات ، وكيف يستوجب هذا التغيير جولة مصارعة بين الإنسان
والأرض ، تتغير بموجبها بنود الاتفاق وحد المصالحة بينهما ، السدى يحدد
أبعاد استخدام الأرض ، لحساب الإنسان وعلى حساب الأرض أحيانا ،
أو على حساب الإنسان ولحساب الأرض أحيانا أخرى .

وهكذا نفهم جيدا قيمة اسهام العمل الجغرافي العمل الميداني ، الذي
ينجزه الجغرافي المتخصص ، عن خواص الأرض ومتغيراتها في المساحة المعنية .
كما تدرك جدوى اسهام العمل الجغرافي العمل الميداني ، السدى ينجزه
المتخصص العلمي غير الجغرافي ، وهو يعمق المعرفة الجغرافية الطبيعية
بالأرض ، خواصها ومتغيراتها على المدى القصير ، أو على المدى الطويل .
وهذا هو عين ما ينتهي الى حسن التمييز بين الأرض التي تلين وتبدي
الاستعداد وتشهد تطوير أنماط استخدام الأرض في جانب ، والأرض التي
لا تلين ولا تعلن عن الاستعداد الذي يجاوب ارادة الاستخدام في جانب آخر .
بل قل هذا هو ما يبين مبلغ استعداد الأرض لأن تلبى طلب الإنسان ،
وتجاوب الوسيلة التي يتوسل بها لاستخدام الأرض وتسخيرها في الانتاج
أو في السكن أو في توفير الخدمات . وكان هذا العمل الجغرافي العمل
الميداني على صعيد المساحة المعنية ، عن خواص الأرض ومتغيراتها المنتظمة
أو غير المنتظمة ، يتأتى تحت شعار : ينبغي التعرف على الأرض لكي يعرف
الإنسان كيف يسيطر عليها ، فتجاوبه وتعطيه ما يستحقه في المقابل .
كما نفهم جيدا مرة أخرى ، قيمة اسهام العمل الجغرافي العمل الميداني

الذى ينجزه الجغرافى المتخصص ، عن خواص الأوضاع ومتغيراتها التى يعيشها الانسان ، فى المساحة المعنية . كما ندرك أيضا ، جدوى اسهام العمل الجغرافى العملي غير المباشر ، الذى ينجزه المتخصص العلمى غير الجغرافى ، وهو يعمق المعرفة الجغرافية البشرية بالانسان ، وجوده بالكم وقدراته بالكيف ومتغيراتها على المدى القصير أو على المدى الطويل : وهذا هو عين ما يبين مبلغ استعداد الانسان والحاحه فى التعاقل مع الأرض فى اطار الضبط والانضباط المتبادل ، حتى يبلغ الحد المناسب لتطويعها . وهذا هو مرة أخرى عين ما يعلن عن جدية وجدوى الوسيلة التى يتوسل بها الانسان لمباشرة استخدام الأرض فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات . وكان هذا العمل الجغرافى العملى الميدانى ، عن أوضاع الانسان وقدراته ومتغيراتها ، يتأتى تحت شعار : تعرف على الانسان جيدا ، لكى يتبين لك كيف يسيطر على الأرض ، وكيف يصارعها فى طلب تطويعها ، حتى تجاوبه وتعطيه ما يستحقه فى المقابل ، على صعيد المساحة المعنية .

ومهما يكن من أمر فان تكليف الدراسة الميدانية بالعمل على صعيد المساحة المعنية ، وتعقب خواص ضوابطها ومتغيراتها ، وتعقب حضور الانسان وجس نبض قدراته وضوابطه ومتغيراتها ، يمثل ضرورة جغرافية . وتلتبس هذه الضرورة الجغرافية ، الموضوعية والصدق ، فى دراسة وتقصى العلاقة بكل أبعادها الايجابية والسلبية ، على صعيد المساحة المعنية ، بين الانسان والأرض ، وما يمكن أن تفضى اليه فى مجالات استخدام الأرض . بل قل ان هذه الضرورة الجغرافية هى التى تسعف رصد التوزيع الجغرافى لأنماط استخدام الأرض فى ظل الانتشار البشرى ، على صعيد المساحة المعنية .

وتستوجب هذه الضرورة الجغرافية مرة أخرى ، شيئا من الوعى والحصافة والمهارة ، فى تحليل خواص الأرض ، وفى تحليل أوضاع الانسان على الأرض ، حتى تتيسر فرص التغلغل فى تحليل العلاقة بين الانسان

والأرض . ومن خلال هذا التحليل الجغرافي الذى تفضي اليه الدراسة الميدانية تتكشف نتائج هذا التغلغل والتدقيق فى صور وأنماط استخدام الأرض . وتكون وكأنها تبوح للاجتهاد الجغرافي بأوضاع استخدام الأرض مرة ، وبجدوى هذا الاستخدام مرة أخرى . بل قل انها هى التى لا تسكت أبدا حتى تبوح للاجتهاد الجغرافي أثناء اجراء الدراسة الميدانية :

أولا - بأسرار التحديات التى تعلن عنها خواص الأرض ، وتواجه بها الانسان ، وهو يقبل على مباشرة أنماط استخدام الأرض .

ثانيا - بأسرار الوسائل الحضارية والمكتسبات والخبرات والتكنولوجيا التى يتوسل بها الانسان للتعامل مع التحديات المعلنة وتطويرها وابطال الشيء المناسب من مفعولها ، حتى يتسنى مباشرة أنماط استخدام الأرض .

ومع تقدم العمل الجغرافي على صعيد المساحة المعنية ، ومراعاة هذا التغلغل فى كنهه وماهية العلاقة بين الانسان والأرض ، يتبلور الرأى الجغرافي عن أنماط استخدام الأرض . ويكون هذا الرأى الجغرافي موضوعيا ، فى ظل دراسة ميدانية متوازنة ، لا تنحاز الى صف الأرض وخواص الطبيعة على حساب الانسان ، ولا تنحاز الى صف الانسان وقدرات فعله على حساب الطبيعة . وبناء على هذه الموضوعية ، تتجلى الحقائق التى تبصر الانسان فى مجالات تحسين الوسائل التى تشد أزر الاقدام المتطور على استخدام الأرض ورفع كفاءته ، فى ربوع المساحة المعنية .

ولا ينهى الفريق المتعاون حضوره المتكرر ، أو اقامته المستمرة فى المساحة المعنية ، والعمل لحساب الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض ، الا بعد أن يفرغ تماما ، أو بعد الانتهاء فعلا ، من اجراء وتنفيذ برامج العمل الجغرافي العملية ، الواردة فى صاب الخطة المعمول بها . وقل ينبغى أن يتأكد أعضاء الفريق من جدوى هذا العمل ، وحسن جمع الرصيد الجغرافي عن استخدام الأرض . بل قل ينبغى أن يتأكد أعضاء

الفريق من صدق وموضوعية الوصول بهذا الرصيد الجغرافي المتاح ، الى الهدف الجغرافي عن استخدام الأرض ، ومن ثم يكون الاتفاق الجماعى ، الذى يجمع به أعضاء الفريق ، على عودة الرحلة الجغرافية الميدانية من محل اقامتها فى الميدان ، أو على توقف الرحلة الجغرافية الميدانية عن الذهاب المتكرر الى الميدان .



الانجاز الجغرافي العملى الميدانى عن استخدام الأرض

يلتمس الانجاز الجغرافي العملى فى الميدان ، اتباع سبيل التوزيع والتعليل والربط ، وصولا الى الهدف الجغرافي من دراسة وتحرى موضوعية البحث الجغرافي عن استخدام الأرض . وقل يتحرى هذا الانجاز الميدانى الذى يشارك فيه الجغرافى وغير الجغرافى فى فريق متعاون ، الالتزام الكامل بالهدف الجغرافى . ويتأتى هذا الالتزام والاجتهاد الجغرافى ، يطل بعين الفريق على رؤية جغرافية شاملة ، تجسد أنماط استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية ، حتى يبلغ حد التدقيق والتمعن والتغلغل فى التفاصيل الدقيقة . ويتأتى هذا الالتزام مرة أخرى ، والاجتهاد الجغرافى يدق ويحسب بعين الفريق ، ويقوم الرؤية الجغرافية لأنماط استخدام الأرض فى المكان والزمان ، على صعيد المساحة المعنية .

ومعينة وتحليل التفاصيل والتغلغل فى أوضاع تعلن عنها الرؤية الجغرافية لأنماط استخدام الأرض ، وتحرى التمعن والتدقيق وحسن حساب الجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية ، التى تتحدث عنها هذه الرؤية التحليلية لأنماط استخدام الأرض فى المكان والزمان ، هى مهمة الدراسة الميدانية ، ومسئولية الفريق الذى يباشر هذه الدراسة على صعيد المساحة المعنية . ومباشرة هذه الدراسة الميدانية وتحرى الهدف الجغرافى تضع الاجتهاد الجغرافى فى وضع يهتم بكل ما وراء أنماط استخدام الأرض ، حتى

تتكشف له مسئولية الانسان وهو يسأل ، ومسئولية الأرض وهي تجاوب . بل قل يصبح الاجتهاد الجغرافى وئى وسعه أن يدلى بالرأى الجغرافى السديد عن أنماط استخدام الأرض ، وأن يكون وكأنه المستشار الذى يرشد العلاقة بين الانسان والأرض ، والذى يبصر تطوير فعل المتغيرات دون الخروج عن قواعد الضبط والانضباط المتبادل بينهما ، من أجل استخدام أفضل كما وكيفما ، يطوع الأرض وتجاوب الانسان ، على صعيد المساحة المعنية .

ومن يمتنع عن مباشرة هذا العمل الجغرافى العملى ، على صعيد المساحة المعنية ، لكى يتبين ويتغلغل فى كنه وماهية استخدام الأرض فى الانتاج أو فى السكن ، أو فى توفير الخدمات ، لحساب حركة الحياة ، يكون وكأنه يغمض عينيه فلا يرى ، أو يسد أذنيه فلا يسمع ، حتى يفقد أطراف كل الحسوط التى يصطنع منها نسيج بحثه الجغرافى الهادف .

وقل بثقة أن موضوعية الدراسة الجغرافية ، التى تلامس الدور الوظيفى والهدف الجغرافى التطبيقى ، عن موضوع استخدام الأرض ، فى أى مساحة معينة ، لا تمضى على الدرب الصحيح ، الا من خلال الدراسة الميدانية المناسبة فى المكان والزمان .

وبناء على هذا التوجه الجغرافى العملى التطبيقى الى حقل الدراسة الميدانية ، لا تبدأ دراسة أنماط استخدام الأرض من فراغ أبدا . وقل كيف تكون البداية من فراغ ، وهى دراسة معنية بالواقع ، تعايش التجربة على صعيد الأرض ، بمهارة جغرافية تتحلى بالقدرة على التحليل والتغلغل فى أبعاد كل نمط من أنماط استخدام الأرض ، فى المكان والزمان .

بل قل أيضا ان هذه البداية الموضوعية ، التى توجه الاهتمام الجغرافى الى معاينة الواقع ، وتكفل حسن التعامل مع صور وأنماط استخدام الأرض ، فى المساحة المعنية ، حتى لا تبدأ من فراغ ، تعنى المضى بدراسة هذه الأنماط على درب الصواب ، وتحليلها وتقويمها والحكم عليها ، وصولا الى الغاية الجغرافية التطبيقية المنشودة .

وقيمة أو جدوى مباشرة الدراسة الميدانية ، وما تفضى به من تقدم
الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، على درب المصواب الى الغاية أو الهدف الجغرافى
التطبيقى المنشود ، فى مجال استخدام الأرض ، تبدو أهم من قيمة أو من
جدوى الدراسة المكتبية والاطلاع على الكتب والمراجع ، والدراسة الوثائقية
والاطلاع على المصادر والوثائق . وفى الاعتقاد الجغرافى التطبيقى ، أن مكان
الدراسة الميدانية ومكانتها فى دراسة أنماط استخدام الأرض ، تسبق
أو تتقدم على مكان الدراسة المكتبية ، لنفس هذا الغرض الجغرافى المنشود .
ومن ثم قل يستحق هذا الغرض الجغرافى التطبيقى المنشود ، تكليف
الدراسة الميدانية ، بالتحرى والعناية بالعمل الجغرافى العملى ، على صعيد
المساحة المعنية . ومن خلال عين جغرافية واعية ، لا تغفل عن أى وجه من
وجوه دراسة أنماط استخدام الأرض ، ينجح الاجتهاد الجغرافى فى توظيف
الدراسة الميدانية ، لتغطية أهداف هذه المهمة التطبيقية .

وعلى الوجه الأول من هذه الوجوه المتعددة ، يكون التعامل الجغرافى
مع الأرض ، وخواصها وطبيعتها وفعل المتغيرات الطبيعية التى تهيم
عليها ، محل عناية جغرافية مركزة ، على صعيد المساحة المعنية . وتدقق
هذه العناية الجغرافية المركزة مرتين : مرة فى المنظور الطبيعى الكلى ، ومرة
أخرى فى العناصر المتداخلة فى تكوين المنظور الطبيعى الكلى . ويستشرف
هذا التدقيق أو التغافل فى طبيعة الأرض ، مبلغ استعداد هذه الأرض ،
بكل أبعادها المؤلفة من اليابس والماء والهواء ، للاستجابة لفعل الانسان ،
وبذل العطاء فى المقابل . كلما يلتمس هذا التدقيق أو التغافل فى طبيعة
الأرض ، مبلغ استعدادها ، لأن تطاوع فعل المتغيرات الطبيعية ، حيث
يتناقص العطاء أحيانا أو يزداد العطاء أحيانا أخرى .

وتعقيبا على نتائج الدراسة الميدانية ، على هذا الوجه الأول ، على
صعيد المساحة المعنية ، يلتمس الاجتهاد الجغرافى الاجابة على ثلاثة أسئلة
أو استفسارات هامة . ويكون السؤال :

الأول - وهو الذى يسأل بالحاح عن دواعى كم وكيف العطاء الحقيقى لأى نمط من أنماط استخدام الأرض .

الثانى - وهو الذى يسأل بالحاح عن دواعى الاستجابة للمتغيرات الطبيعية أو للمتغيرات البشرية ، فى تغير كم وكيف العطاء بالزيادة أو بالنقصان .

الثالث - وهو الذى يسأل بالحاح عن الأرض البكر التى يكون فى وسعها أن تتجاوب نمط الاستخدام المعنى أدوائه ووسائله .

وعلى **الوجه الثانى** من هذه الوجوه المتعددة ، يكون التعامل الجغرافى مع الناس وقدراتهم ومهاراتهم ، وفعل المتغيرات البشرية التى يمكن أن يفرضها الانسان ويحسن استيعابها وتوظيفها فى صفه ، محل عناية جغرافية مركزة ، على صعيد المساحة المعنية . وتدقق هذه العناية الجغرافية المركزة مرتين ، مرة وهى تحمق فى المنظور الجغرافى البشرى الكلى ، ومرة أخرى وهى تحلل العناصر المتداخلة فى تكوين هذا المنظور . ويستشرف هذا التدقيق أو التغلغل فى قدرات الانسان ، مبلغ استعداد هذا الانسان لاستخدام الأرض ، ومبلغ القدرة على تطويعها ، فى طلب الحاجة من الأرض . كما يلتبس هذا التدقيق أو التغلغل فى قدرات ومهارات الانسان ، مبلغ استعداده لأن يطوع فعل المتغيرات الطبيعية أو المتغيرات البشرية ، التى تحول دون تمرد الأرض أحياناً ، أو التى تطور وتنمى استجابة الأرض .

وتمقياً على نتائج الدراسة الميدانية ، على هذا الوجه الثانى ، على صعيد المساحة المعنية ، يلتبس الاجتهاد الجغرافى ، الاجابة على ثلاثة أسئلة أو استفسارات هامة . ويكون السؤال :

الأول - وهو الذى يسأل عن وسائل الانسان ، وعن مهارات توظيفها فى استخدام الأرض وطلب الانتفاع بها .

الثاني - وهو الذى يسأل عن مبلغ استيعاب واكتساب مهارات أفضل ، ومباشرة توظيف تكنولوجيا متطورة ، فى طلب تحسين مستوى استخدام الأرض .

الثالث - وهو الذى يسأل عن الكيفية التى يتسنى بها انعاش وتطوير وشحن مهارات الانسان ، حتى يكون فى وسعه أن يمارس أو يباشر استخدام أفضل للأرض فى المكان والزمان ، على صعيد المساحة المعنية .

وعلى الوجه الثالث من هذه الوجوه المتعددة ، يقوم الاهتمام الجغرافى ، من خلال الدراسة الميدانية الجدوى الحضارية والجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية لأنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية . وعلى هامش حساب هذه الجدوى ، يتعقب الاجتهاد الجغرافى سلبيات وايجابيات استخدام الأرض فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات . ويعاون فى هذا التقويم وحساب الجدوى ، اسهام المشاركين فى الفريق ، من المتخصصين فى العلوم الانسانية ، وهم على بينة بأوضاع حركة الحياة على صعيد الأرض ، اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا .

هذا وينبغى أن تفتتح العين الجغرافية على كنه وماهية السلبيات والايجابيات التى تعلن عنها صور وأنماط استخدام الأرض ، حتى تتحرى وتسال عن عواقبها على صعيد المساحة المعنية . ويكون السؤال :

الأول - وهو الذى يسأل عن تفسير صحيح يفضح نتائج هذه السلبيات ، التى تتضرر بموجبها مصلحة الانسان فى استخدام الأرض ، أو التى تعلن عن شيء أشبه بالتمرد وعصيان الأرض ، وعجز الوسيلة عن انهاء هذا التمرد والسيطرة عليها وامتلاك حق تطويعها .

الثاني - وهو الذى يسأل عن الايجابيات التى تعلن عن مهارات الانسان وحسن تعامله مع الأرض ، حتى يكاد يلتبس امكانيات تطوير هذه الايجابيات تطورا جادا ، تنتفع به مصالح الانسان فى استخدام الأرض .

الثالث - وهو الذى ينبغى أن يستفسر فى الحاح عن الدوافع التى فى وسعها أن تفجر فى الانسان ، طاقات أفضل ، حتى يصبح فى وسعه مباشرة التغيير واستيعاب تكنولوجيا أفضل ، تشد أزر الاستخدام الأفضل فى المكان والزمان ، على صعيد المساحة المعنية .

ومن أجل حسن انجاز العمل الجغرافى العملى ، عن كل وجه من هذه الوجوه الثلاثة ، لدراسة استخدام الأرض ، فى المساحة المعنية ، يطرح أعضاء الفريق المتعاون ، كل فيما يخصه ، ويسند اليه الأسئلة والاستفسارات على الأرض أو على الناس الذين يستخدمون الأرض فى المكان والزمان . وينبغى أن يتحلى هذا الطرح الموضوعى ، بشيء كثير من الحصافة والمهارة والتدقيق ، لكى تبوح الأرض بالاجابات الصحيحة عن الأسئلة المطروحة ، أو لكى يبوح الانسان بالاجابات الصحيحة عن الأسئلة المطروحة . كما ينبغى أن يحسن صاحب السؤال الاستماع الى الاجابات ، والتعمق فى مبانى صدقها وموضوعيتها .

وينبغى أن تكون هذه الأسئلة والاستفسارات مرتبة ومتفق عليها وعلى طرحها فى الوقت المناسب . ويفضل نى طرح هذه الأسئلة والاستفسارات ، الوضوح الذى يتجنب الاثارة أو المباغثة ، والموضوعية التى تتجنب الخروج عن الهدف . وقل يفضل أن يغلف هذه الأسئلة والاستفسارات المطروحة على الناس بصفة خاصة ، شيئاً من الود والتودد الذى يعرف كيف يلتمس الصدق فى الاجابات المتوقعة . ويتوقع كل عضو من أعضاء الفريق فى المقابل حسن الاستماع الى الأسئلة والاستفسارات ، وحسن الرد والاجابة عليها . بل قل ينبغى أن يتحلى الباحث بمهارة الاصغاء واستيعاب الاجابات والردود عن الأسئلة المطروحة على الأرض أو على الناس ، على صعيد المساحة المعنية .

ومن خلال حوار مستمر لا يسكت أبداً ، وهو بضوت مسموع يخاطب المنظور الجغرافى البشرى ، أو هو بأسلوب صامت يسأل المنظور الجغرافى

الطبيعى ، توفر الاجابات والردود على الأسئلة المطروحة ، التحليل الحسن
أو المادة الخام المناسبة ، ويستخدم هذا الرصيد الجغرافى ، فى تصوير
جغرافى جيد يعبر عن أنماط استخدام الأرض البنائفة ، فى أنحاء المساحة
المعنية . كما توفر هذه الاجابات والردود أيضا شيئا مفيدا ، يعبر ويكشف
بموضوعية وصدق عن مبالغ استجابة الأرض للتغير أو لفعل المتغيرات
الطبيعية والبشرية فى جانب ، أو عن استجابة الانسان للتغير أو لفعل
المتغيرات الطبيعية والبشرية فى جانب آخر . وتعالن فى نهاية المطاف عن
المواجهة بين هذه المتغيرات الطبيعية والبشرية التى تؤثر سلبا وإيجابا على
أساليب وتوجهات أنماط استخدام الأرض ، والضوابط الطبيعية والبشرية
التي تلمس التأثير الإيجابى وتجمد فعل التأثير السلبى على أنماط استخدام
الأرض .

وقل أن هذا الحوار الحيوى الذى يباشره أعضاء الفريق كل فيما
يخصه ، هو جزء أصيل من برامج العمل التى تلمسها الدراسة الميدانية
عن أنماط استخدام الأرض ، فى المساحة المساحة المعنية . بل قل أنه حوار
موضوعى جاد ، يوفر خطوة أساسية مباشرة ، يخطو بهنا العمل الجغرافى
الميدانى ، فى الاتجاه الصحيح ، حتى يصبح فى وسعه أن يحسب حساب
الجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية لكل نمط من أنماط استخدام
الأرض . ومن ثم يتسنى ابداء الرأى الجغرافى فى الشكل الذى يلبى حاجة
التوجه الجغرافى التطبيقى ، لتقديم المشورة أو التوصية ، فى شأن تحسين
مستويات استخدام الأرض ، فى المساحة المعنية .

وتخدم هذ الأسئلة والاستفسارات ، تطلع الجغرافى المباشر ،
وهو يجرى الحوار ، الى معرفة تعان عنها الاجابات والردود . وتشمل هذه
المعرفة حصرا دقيقا ، لأنماط استخدام الأرض فى المساحة المعنية . كما
تشمل هذه المعرفة أيضا عناية تدقق فى توزيع وانتشار أنماط استخدام
الأرض ، توزيعا جغرافيا على صعيد هذه المساحة . وعندئذ ، تتسلسل

الدراسة الميدانية فى مهارة ، حتى تتكشف بوضوح وموضوعية الضوابط الحاكمة لهذا التوزيع لأنماط استخدام الأرض . بل قل يتسنى للدراسة الميدانية فرز وتحديد مسئولية الضوابط الطبيعية ، ومسئولية الضوابط البشرية ، عن توطين استخدامات الأرض المتنوعة وتوزيعها الجغرافى فى المكان والزمان .

وإذا كان فى وسع الخبرة الجغرافية المكتسبة ، أن تعد الأسئلة والاستفسارات المناسبة ، وأن تلقى بها بمهارة على مسامع المنظور الجغرافى لأنماط استخدام الأرض ، وأن تتلقى الاجابات والردود عليها ، تبقى الحاجة ملحة الى شىء مناسب من تعاون الخبرة العلمية المتخصصة فى العلوم الطبيعية أو فى العلوم الانسانية ، مع الخبرة الجغرافية البحتة ، فى صياغة الأسئلة والاستفسارات ، وفى حسن توجيهها المباشر وغير المباشر ، وفى تحليل الاجابات والردود عليها . ويسعف هذا التعاون ، التماس الفريق العمق والوضوح والموضوعية فى التفسير أو فى التحليل ، او تحرى الدقة والصدق والموضوعية ، فى تعقب العلاقات ودواعى الربط بين التفاصيل الجغرافية الطبيعية فى مواصفات وخواص الأرض فى جانب ، والتفاصيل الجغرافية البشرية عن قوة فعل الانسان الذى يستخدم الأرض فى جانب آخر . كما يسعف هذا التعاون العلمى بين الشركاء فى الفريق ، التماس المتغيرات الطبيعية والضوابط الطبيعية ، أو المتغيرات البشرية والضوابط البشرية ، وقوة الفعل المتبادل بينهما ، ومبلغ تأثيره المباشر أو غير المباشر سلبا وإيجابا على أنماط استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية .

وهناك بالضرورة ، أسلوب عمل جغرافى ميدانى خاص ومتخصص ، يحقق أهداف الدراسة الميدانية . ويلتمس هذا الأسلوب جمع البيانات أو تجميع أوصال المادة العلمية الخام ، التى يحسن الاستماع اليها أعضاء الفريق ، عندما ينطق بها أو يعبر عنها المنظور الجغرافى لأنماط استخدام

الأرض في ربوع المساحة المعنية ، ويعتمد هذا الأسلوب أصلاً على تحسين التمييز الأولى ، بين أنماط استخدام الأرض في الإنتاج ، وأنماط استخدام الأرض في الاستيطان والسكن ، وأنماط استخدام الأرض في توفير وتوزيع الخدمات ، ويلتصم أسلوب الدراسة الميدانية محاور الاتجاه الخاص المناسب لدراسة كل نمط من أنماط استخدام الأرض .

وتتحرى الدراسة الميدانية أن تكشف كل محور من هذه المحاور ، عن رؤية الجغرافى البيئة ، لكل نمط خاص من أنماط استخدام الأرض المتنوعة . وقل أنها تعلن عن مبلغ حرص الجغرافى على تعقب أهم العناصر الجغرافية الطبيعية وما يحيط بها من ضوابط ومتغيرات طبيعية ، وأهم العناصر الجغرافية البشرية ، وما يحيط بها من ضوابط ومتغيرات بشرية وتحرى الكيفية التى تتداخل بها فى صياغة النمط المتميز من أنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية . ومن خلال هذا الأسلوب الخاص الذى يباشر به الفريق الدراسة الميدانية ، تكون خصوصية التكاليفات العملية الميدانية ، التى تحملق فى صورة كل نمط من أنماط استخدام الأرض . ومن خلال هذه التكاليفات يتعقب كل عضو من أعضاء الفريق كل فيما يخصه رؤية كل نمط من أنماط استخدام الأرض . ومن خلال هذا التعقب ، تتحرى برامج العمل الميدانى ، تداخل العناصر الجغرافية فى تركيب وصياغة النمط السائد من أنماط استخدام الأرض ، وتتحرى مستوى هذا الاستخدام وما يسفر عنه من عطاء لحساب حركة الحياة فى المساحة المعنية .

ويصير توزيع هذه التكاليفات العملية الميدانية الخاصة ، واسنادها الى العضو المتخصص فى الفريق المتعاون ، حجر الزاوية فى حسن انجاز العمل الجغرافى الميدانى ، وفى تحقيق الهدف النهائى للدراسة الميدانية عن موضوع استخدام الأرض ، ومن غير ارغام ، يقبل كل عضو التكاليف الذى يضيح

الجزء المناسب من العمل الجغرافي الميداني أمانة بين يديه أو في عنقه ، وينبغي أن يستشعر قدراته على تحمل هذه المسؤولية ، وهي جزء من المسؤولية الكلية عن الدراسة الميدانية لأنماط استخدام الأرض . وينبغي أن يجيد قائد الفريق حسن الاتفاق ، مع كل عضو من الأعضاء في صحبته على تفاصيل أو على محتوى التكليف الذي يسند إليه ، وعلى أسلوب التنفيذ الميداني وضرورة حسن الالتزام به . ومثل هذا الاتفاق الموضوعي على محتوى التكليف الخاص بكل عضو ، يلقي العمل الميداني وأعباء الانجاز العمل ، على عاتق الشريك المناسب في الفريق المتعاون بالفعل .

ويبقى بعد ذلك كله ، على قائد الفريق مسئولية ، أن يتابع حسن أداء العمل الميداني وانجازاته المرحلية ولا يسكت أبدا . كما يبقى عليه أن يتحمل مسئولية حصر النتائج الميدانية التي تتوالى من مرحلة الى مرحلة أخرى مع تقدم العمل الميداني . وفي الوقت الذي يتيقن فيه من صدق وموضوعية هذه النتائج ، يكون مسئولاً عن تحرى اضافتها اضافة مناسبة وسليمة الى الرصيد الجغرافي الميداني كله ، عن أنماط استخدام الأرض .

ومسئولية قائد الفريق المتعاون عن اجراء الدراسة الميدانية ، وهو مسئول عن حسن توزيع التكاليفات العملية الميدانية ، ومسئول عن متابعة تنفيذ هذه التكاليفات العملية في المساحة المعنية ، ومسئول عن استخلاص النتائج وتنميتها وتصنيفها وضمها الى الرصيد الجغرافي عن أنماط استخدام الأرض تجسد أهم هموم الاجتهاد الجغرافي العملي التطبيقي .

كما تجسد أيضا معنى الأمانة الغالية في العنق الجغرافي . بل قل انها تجسد أيضا ، معنى ومغزى اسناد قيادة الفريق المتعاون في الميدان ، الى صاحب الحبرة الجغرافية ، وكيف أنها تمثل تكليفا اشرافيا صعبا ، لا مكان أو لا محل فيه أبدا للتشريف . ولا يعنى هذا التكليف الاشرافي الجغرافي من أداء العمل الميداني ، الذي يسند إليه ، وهو في صحبة الفريق .

وتتضح مسئولية قائد الفريق المتعاون تضخما كبيرا ، ومع ذلك يكون أهلا لذلك التضخم . وينطى هذا التضخم الاتفاق على التماس الكيفية الأنسب لانجاز العمل الميدانى . ولا ينشأ هذا الاتفاق بين قائد الفريق وأعوانه أبدا من فراغ ، لأنه يبتنى على النحو الذى يجابو الهدف من اجراء الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض ، ولا ينتهى من غير غاية تجسد الوصول الى هذا الهدف ، بمعنى أن قائد الفريق المتعاون فى الميدان على صعيد المساحة المعنية وهو جغرافى بالضرورة ، يعرف جيدا أكثر من أى متخصص آخر ، ماذا يريد من انجاز العمل الجغرافى الميدانى ؟ وبناء على ذلك ، هو الذى يتسنى له تحديد ومباشرة توزيع تكليفات هذا العمل الجغرافى ، وفى وسعه حسن توجيه التنفيذ العملى الميدانى على النحو الذى يجابو التطلع الجغرافى الى اتقان دراسة أنماط استخدام الأرض السائدة ، فى أنحاء المساحة المعنية .

والتزام الشريك المكلف من الفريق المتعاون بالتكليف العملى الذى يسند اليه ، يؤكد جدوى روح الفريق التى تخيم على انجاز برامج العمل ، على صعيد المساحة المعنية . واجراء الدراسة الميدانية العملية التى تجابو هذا التكليف ، معناه التعاون فى جمع المادة التى تغطى أنماط استخدام الأرض ، وينبغى أن يفضى اليها هذا العمل الميدانى . ولا يجب أن يتهاون الشريك المكلف فى تنفيذ هذا الانجاز العملى الميدانى ، حتى يهمل بعض العمل . كما لا ينبغى أن يتمادى فى التنفيذ ، حتى يتجاوز الحد الأنسب ، الذى يغطى الالتزام الموضوعى عن أنماط استخدام الأرض فى المساحة المعنية .

وقل أن الفريق من خلال الأعضاء ، مطالب بالدقة والتدقيق والتحرى وجمع نتائج العمل الجغرافى الميدانى ، فلا نقصان ولا زيادة ولا اهمال ولا تهاون ولا تجاوزات ، تكون مقبولة فى انجاز العمل حسب الحطة الموصوعة . واذا كانت الحطة المتفق عليها توجه العمل الميدانى وتحدد

المطالب ، فان جلسات الاجتماع الدورى ، التى تجمع أفراد الفريق فى نهاية كل يوم عمل ميدانى ، أو فى ختام كل مرحلة عمل ميدانى ، هى وحدها التى تراقب حسن الالتزام والتنفيذ . وفى اطار المناقشة وأجراء هذه المراجعة ، يكون فى وسع الفريق أن يستحدث تعديلا على صلب العمل كله أو على صلب بعض التكاليفات ، حتى تكون الاضافة المجددة ، أو حتى يكون الحذف والتعديل المتعمد لصالح الانجاز الميدانى فى نهاية المطاف .

والتعديل فى مهام التكاليفات العملية الميدانية ، سواء تأتى بالاضافة أو تأتى بالحذف جائز . ولا ينبغى الاعتراض عليه . وقل أنه مهم ولا يجب التفریط فيه ، لصالح العمل الجغرافى الميدانى الأفضل أو الأنسب عن أنماط استخدام الأرض فى أنحاء المساحة المعنية . ومع ذلك فانه يعنى تغيرا جوهريا ، ووقفة جادة تناقش هذا التغيير . بل قل تستوجب هذه الوقفة اعادة النظر فى الخطة العامة المتفق عليها ، التى تؤمن مسيرة العمل الجغرافى الميدانى وتنفيذ ما يطلبه التعديل ، فى شكله الموضوعى ، أو فى جوهره المعدل الجديد .

وقد تكون دواعى التعديل جادة ، ولا يجوز اهمال النظر فيها من أجل اجراء الدراسة الميدانية الأنسب . ومع ذلك تنهض دواعى الاعتراض الجغرافى الشديد على مباشرة التعديل التطوعى ، الذى يباشره الفرد وحده دون علم الفريق والتشاور معه ، من أجل المصادقة عليه . بل قل أن هذا التعديل يكون واجبا ملحا ولا يجوز اهماله أبدا ، ولكن الاقدام عليه فى غيبة الفريق والحصول على المصادقة عليه ، يمثل شكلا من التمرد الذى يطعن فى روح الفريق ، أو قد يجسد الخروج من غير حق عن دواعى الالتزام بالضرورة بروح الفريق فى مجال الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض فى المساحة المعنية .

ويبقى بعد ذلك كله ، ما هو أهم لاتمام العمل الجغرافى الميدانى ، ومحسن العناية بالجوانب والأمور الموضوعية التى تعين وتمهد لمباشرة تقويم

أنماط استخدام الأرض • ويبتنى هذا التقويم الجغرافي على تحرى مستوى استخدام الأرض ، فى جانب ، وعلى حساب الجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية للاستخدام فى جانب آخر • ويضع الاجتهاد الجغرافي فى اعتباره الاختلاف الكبير البين والموضوعى ، بين تقويم استخدام الأرض لحساب الانتاج ، وتقويم استخدام الأرض لحساب الاستيطان ، وتقويم استخدام الأرض لحساب الخدمات العامة أو الخاصة • وتأسيسا على هذا الاختلاف ، تتفاوت المعايير التى توظف فى اجراء هذا الحساب ، ومباشرة التقويم ، واستشعار مبلغ التوازن بين انتاج أى نمط من أنماط الاستخدام فى كفة ، واستهلاك المعروض من محصلة هذا الاستخدام فى كفة أخرى •

وصحيح أن الاجتهاد الجغرافي يدقق فى توظيف هذه المعايير المناسبة لكل نمط من أنماط استخدام الأرض ، حتى يتسنى الحكم على أداء الانسان وهو يسأل الأرض ، ويتسنى الحكم على استجابة الأرض وهى تجاوب الانسان • ومع ذلك يبقى أو يظل هذا التقويم معنيا بالدرجة الأولى ، بتحرى الموضوعية فى :

أولا - حساب خواص الأرض ، واستعداداتها فى صحبة المتغيرات والضوابط الطبيعية ، لكى تطاوع الانسان وتبدى الشئ المناسب من الاستجابة للانسان •

ثانيا - حساب قدرات الانسان واستعدادات وسائله وأساليبه تكنولوجيته ، لكى يطوع الأرض ، ويبادر بالسؤال المناسب للانتفاع بالأرض •

وهذا معناه أن الاجتهاد الجغرافي لا يتهاون فى حسن التماس معنى الندية ، بين قوة فعل الانسان وهو يطلب وقوة فعل الأرض ، وهى تجاوب هذا الطلب ، وتبتنى هذه الندية على فهم سليم وموضوعى للضبط والانضباط المتبادل بينهما ، ومعنى أن تعطى الأرض على قدر الفعل الذى يباشر به الانسان هذا الطلب •

هذا ، وما من شك في أن هذا التقويم الجغرافي المناسب الذي تلتزمه الدراسة الميدانية ، وهي تعجم عود الأرض مرة ، وتعجم عود الانسان مرة أخرى ، في وسعه أن يبصر حركة الحياة بانجازات كل نمط من أنماط استخدام الأرض . وفي وسعه أيضا أن يرشد حركة الحياة ، عندما تقدم على زيادة كفاءة قوة فعل الانسان ، لكي يباشر تطويعا وسيطرة وتسخيرا أفضل للأرض ، دون اتجاوزات تظعن في امكانيات الأرض أو في سلامة الأرض . بل قل ان هذا التقويم يسعف الانسان ويشد أزره ، في التماس تغيير أنسب يزحج حد المصالحة مع الأرض ، لحسابه وعلى حسابها ، من أجل استخدام أفضل لها في المساحة المعنية ، في الانتاج ، أو في الاستيطان أو في الخدمات ، على صعيد المساحة المعنية .

★ ★ ★

وكما تنتهي رحلة الزيارة الجغرافية الميدانية التفقدية ، وهي في طلب التعارف الجغرافي العام على صعيد المساحة المعنية ، أو وهي تستثمر مناخ الانفتاح الجغرافي المتنور ، على المنظور الجغرافي وتعبيره الواقعي عن أنماط استخدام الأرض ، دون أن تستنفد هذه الرحلة كل أغراضها العلمية الميدانية ، تنتهي أيضا رحلة تقصي الحقائق الجغرافية التي تبحث وتتحرى وتتعمق أنماط استخدام الأرض ، وتلتمس جوهر هذه الأنماط ، وتقوم عطاء الأرض في المكان والزمان . بمعنى أن عودة الفريق من الميدان ، بعد الانتهاء من انجاز العمل الجغرافي الميداني ، عن أنماط استخدام الأرض السائدة في المساحة المعنية ، تعني نهاية مرحلة أساسية من العمل الميداني . ونهاية هذه المرحلة وهي بالفعل أساسية ، لا يعني أبدا الوصول الى نهاية المطاف في هذه المهمة الدراسية الميدانية .

ويبقى الباب مفتوحا لذهاب الرحلة الجغرافية الميدانية من جديد الى المساحة المعنية ، طالما لم تستنفد الدراسة الميدانية كل أغراضها من العمل الجغرافي العملي ، عن أنماط استخدام الأرض . بمعنى أن يبقى احتمال

« الحاجة ملحة الى رحلة جغرافية ميدانية ثالثة وأخيرة ، الى المساحة المعنية .
وتكون هذه الرحلة في هذه المرة ، مطلوبة لاستيفاء بعض النقص في
المعلومات . ولا يكاد يستشعر الباحث الجغرافي أنه قد أنهى العمل الجغرافي
العملي عن أنماط استخدام الأرض السائدة ، حتى تبوح له هذه الأنماط
بشكل ما ينبغي أن يتوفر من بيانات صادقة ، عن شكل وماهية وكنه
وتوجهات هذا الاستخدام ، الا بعد هذه الرحلة الجغرافية الميدانية الأخيرة .

وهكذا ، نتبين بوضوح وموضوعية ، أن حاجة البحث الجغرافي عن
أنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، من الدراسة الميدانية
أثناء رحلة تقصى الحقائق الجغرافية ، لم تكتمل تماما . بمعنى أن تتكشف
للباحث الجغرافي أن هناك بقية ينبغي الحصول عليها ، وأن دور الرحلة
الجغرافية الميدانية الوظيفي نبي طلب استيفاء هذه البقية ، يبقى ويتجدد
حتى يتسنى له الحصول على هذه البقية . ومثل هذه العودة الأخيرة الى
المساحة المعنية ، لا تعني أبدا أن العمل الجغرافي العملي ، أثناء تقصى الحقائق
الجغرافية عن أنماط استخدام الأرض ، قد تردى في الخطأ أو في الإهمال ،
الذي ينبغي تداركه . كما لا تعني هذه العودة أيضا ، أن رحلة تقصى
الحقائق الجغرافية ، قد تعجلت في العودة ، قبل أن تتم العمل الجغرافي
العملي كله . وقل أن هذه العودة من جديد الى المساحة المعنية تعنى فقط
استيفاء العمل الجغرافي العملي الميداني ، الذي تستجد الحاجة اليه ، بعد شيء
من الدراسة المكتبية والوثائقية ، عن أنماط استخدام الأرض :

ومثل هذه العودة من جديد الى المساحة المعنية ، ومباشرة الدراسة
الميدانية التي تتدارك النقص وتتممه ، تكون في حاجة الى قرار خاص .
ويصدر هذا القرار وهو مسئول عنه ، الباحث الجغرافي ، الذي يباشر
الدراسة المكتبية والدراسة الوثائقية ، ويراجع الرصيد النهائي للدراسة
الميدانية ، وتتكشف له أوجه النقص وتبين له الثغرات ، في الرصيد
الجغرافي المطلوب عن أنماط استخدام الأرض في المساحة المعنية . وتكون

هذه العودة المتوقعة الى الميدان فى الوقت المناسب ، بعد أن يدرك الاجتهاد الجغرافى بالضبط :

أولا - لماذا ترجع الرحلة الجغرافية من جديد الى المساحة المعنية ؟
ثانيا - متى وكيف يكون هذا الرجوع الى المساحة المعنية واجبا ، ولا يجوز اهماله أو الرجوع عنه ؟



رحلة جغرافية ميدانية أخيرة واستكمال دراسة استخدام الأرض

هذه رحلة ذهاب جغرافى يتكرر من جديد للمرة الثالثة ، الى نفس المساحة المعنية ، التى تكون قد شهدت رحلة الزيارة الجغرافية التفقدية مرة ، والتى كانت تتعاشى وتتعامل على صعيدها رحلة العمل الجغرافى وتقصى بعض الحقائق الموضوعية عن أنماط استخدام الأرض مرة أخرى .
وقل أنها رحلة ذهاب لا يبدأ من فراغ أبدا . بل قل انها رحلة ذهاب تجاوب استشعار الباحث الجغرافى بعض النقص بعد أن يباشر الدراسة المكتبية والدراسة الوثائقية . بل قل انها رحلة ذهاب الى المساحة المعنية فى الوقت المناسب لاستكمال النقص فى المعلومات أو للتيقن من صدق وموضوعية بعض البيانات والمعلومات عن استخدام الأرض .

والحاجة الملحة الى هذه العودة الأخيرة الى المساحة المعنية ، تعنى طلب الاضافة الواجبة والضرورية ، التى تضاف الى ما فى الجعبة الجغرافية عن أنماط استخدام الأرض السائدة . وسواء تكون هذه الاضافات مطلوبة لاستكمال وضوح رؤية أنماط استخدام الأرض وتوزيعها الجغرافى فى المساحة المعنية ، أو تكون هذه الاضافات مطلوبة أو لازمة ، لاستيفاء مقومات تقويم هذا الاستخدام ، من حيث مستوى الاستجابة لوسيلة الانسان ، أو من حيث الاستعداد للتعاطى ، يصبح الذهاب الأخير الى المساحة

المعنية أمراً ضرورياً . بل لا ينبغي التفريط في جدوى هذا الذهاب الأخير
إلى الميدان ، ومباشرة الدراسة الميدانية التكميلية من جديد .

وقل أن هذه الحاجة الملحة التي تتكشف للباحث الجغرافى ، هي التي
تدعو الاجتهاد الجغرافى ، لاتخاذ القرار فى الوقت المناسب ، دون حرج
أو تكاسل أو دون ابطاء . وهذا القرار هو الذى يستوجب تنظيم رحلة
المخرج الى نفس المساحة المعنية من جديد ، وهو الذى يعيد تشكيل الفريق
الذى يبادر بالذهاب الى الميدان . ويتم هذا الذهاب الجغرافى الأخير ، الى
المساحة المعنية من جديد ، رحلة العمل الجغرافى الميدانى عن أنماط استخدام
الأرض . بل قل انه الذهاب الجاد الذى يكفل استيفاء النقص فى تفاصيل
الحقائق الجغرافية ، أو فى بعض عناصر المادة الجغرافية الخام ، وهى التي
تبدو الزم ما ينبغي الحصول عليه لانجاز البحث عن موضوع استخدام
الأرض .

وقل مرة أخرى أنها رحلة استيفاء جغرافية واجبة ، قبل اعداد البحث
الجغرافى وكتابته ، أو رسم وتجهيز خرائط عرض أنماط استخدام الأرض
السائدة فى المساحة المعنية . وهى - من غير شك - تصوب الخطأ أحيانا
أو تدارك ما يفوته العمل الجغرافى الميدانى أحيانا أخرى ، عن موضوع
استخدام الأرض . بل قل انها رحلة جغرافية ميدانية ، تتمم العمل الجغرافى
الميدانى ، على صعيد المساحة المعنية . ويبقى الاحتمال الذى لا يجد فيه
الباحث الجغرافى حاجة الى الخروج فى هذه الرحلة الجغرافية الميدانية ،
وهو يستشعر أن لا مبرر لها . بمعنى أن يكون دائما السؤال الذى يسأل
عنه الباحث عن لزوم هذه الرحلة الجغرافية الميدانية الأخيرة ، تخرج
أو لا تخرج .

وإذا تقرر خروج هذه الرحلة الجغرافية الميدانية فى هذه المرحلة ،
ومبررات كثيرة ومعقولة تؤيد هذا القرار ، يستحق هذا الخروج الاعداد
الجديد ، قبل الذهاب من جديد الى المساحة المعنية . ويستوجب هذا الاعداد
الجديد ، خطة عمل جديدة . لكى يكون هذا الذهاب الأخير ، موفقا فى تدارك

النقص أو فى تلافى التقصير ، أو فى التماس الاضافة الواجبة وسند الثغرات ، من أجل بحث جيد عن أنماط استخدام الأرض فى المساحة المعنية • كما يستوجب هذا الاعداد الجيد أيضا اعادة النظر فى تشكيل الفريق ، لكى يستبعد من لا لزوم له ، ويضم من ينبغى ضمه ، لانجاز العمل الجغرافى الميدانى لاستيفاء الدراسة الميدانية ، على صعيد المساحة المعنية •

هذا ، ولا يكون النقص أو التقصير فى تقصى الحقائق الجغرافية ، عن استخدام الأرض - فى الغالب - وليد التعجل أو التهاون أو الاحمال ، فى اجراء الدراسة الميدانية • بل ولا يكون أبدا ، نتيجة من نتائج الاستخفاف وعدم تحرى الدقة فى انجاز برامج العمل الجغرافى الميدانى فقط ، حتى يتأتى الوقوع فى الخطأ وتجنب الصواب • ولكنه يكون دون شك ، وليد حاجة التغلغل الجغرافى الى :

١ - مزيد من العمق ، أو من الشمول ، أو من التدقيق ، أو من الاضافات فى مجالات التحرى والبحث الذى تلتزمه الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض أحيانا ، أو عن الخلفية الجغرافية العريضة التى تحدد ملامح هذه الأنماط أو تناقش وتحلل أوضاعها ، على المسرح الجغرافى فى أنحاء المساحة المعنية أحيانا أخرى •

٢ - مزيد من الوضوح ، وتحرى الصندوق والتدقيق والموضوعية ، الذى يتعقب ويتغلغل فى تفاصيل أنماط استخدام الأرض السائدة ، حتى يجابو الحاجة الى تدارك أو استيفاء النقص وسد الثغرات ، فى بنية النسيج الجغرافى الذى يحكى ويتحدث عن أنماط استخدام الأرض ، حديثا جيدا يقومها ويحدد مستوياتها ويحسب جدواها لحساب حركة الحياة ، فى المساحة المعنية •

٣ - مزيد من حصر وتقصى قوة فعل المتغيرات الطبيعية والمتغيرات البشرية فى مواجهة الضوابط الطبيعية والضوابط البشرية ، وكيف تؤثر

على أنماط استخدام الأرض السائدة في المساحة المعنية ، حتى يتسنى
استشعار توجهات التغير الى ما هو أفضل ، وترشيد فعل الانسان ، الذى
يصطنع ويبنى ثمرات هذا التغير عندما يباشره .

ولا يملك الاجتهاد الجغرافى ، أن يتخاذل أو أن يتهرب من ضرورة
الخروج الأخير الى المساحة المعنية ، استجابة لحاجة البحث الجغرافى عن
أنماط استخدام الأرض السائدة . بل قل على الاجتهاد الجغرافى التزام
أكيد ، بأن يطاوع كل دواعى هذا الذهاب الأخير الى الميدان ، لاستيفاء
النقص واستكمال العمل الميدانى ، أو لمواصلة التحرى والعمل الميدانى
والحصول على الاضافة عن أنماط استخدام الأرض السائدة ، فى ربوع
المساحة المعنية .

واستشعار النقص فى الرصيد الجرافى ، الذى تلممه الدراسة الميدانية
أثناء رحلة تقضى الحقائق الجغرافية ، ووضوح رؤية الثغرات فى سياق
العرض الموضوعى ، بعد التمعن فى جلسات الدراسة المكتبية ، هى التى
تفرض وتوجه هذا الذهاب الأخير الى الميدان . وقل أيضا أنها هى التى
توجه وضع خطة العمل من جديد مرة أخرى ، قبل هذا الذهاب الى المساحة
المعنية ، ومباشرته . بل قل انها هى التى توجه اختيار الأفراد ، من بين
أعضاء الفريق المتعاون ، وتلزمهم بهذا الذهاب الاجبارى الأخير الى الميدان .
كما توجه اعداد القائمة التى تسجل فى ترتيب أهم ما ينبغى أن تباشره
الجماعة فى المساحة المعنية لاستيفاء النقص فى المعلومات والبيانات .

ويدعو هذا الخروج الأخير والذهاب من جديد الى الميدان ، على صعيد
المساحة المعنية ، الى شىء مناسب من الحوار والتشاور بين أعضاء الفرق
المتعاون . ويدور هذا الحوار أو هذا التشاور فى مهدوء ووعى حول هذه
العودة وصولا الى اجابة مناسبة عن ثلاثة أسئلة أو استفسارات هامة .
وتمثل هذه الأسئلة فى :

أولاً - ما هو بالضبط العمل الجغرافي العملي الميداني ، الذي ينبغي القيام به ، حتى يتدارك النقص في المعلومات ، أو حتى يتجنب عواقب التقصير الموضوعي ، أو حتى يسد الثغرات التي تشوه السياق ، أو حتى يجنى ثمرات الاضافات التي تحسن مستوى العرض ؟ وهذا هو ما ينبغي أن يلتزم به مجموعة الأفراد المنتخبين ، لتغطية العمل ، في صحبة الجغرافي قائد الفريق عندما يتأتى الذهاب الأخير الى الميدان على صعيد المساحة المعنية .

ثانياً - من هو الباحث المتخصص الذي ينبغي أن يقع عليه الاختيار ، حتى يخرج وهو ملتزم بحسن أداء المهام المنوطة به ، في الميدان ؟ ويشترك من يقع عليه الاختيار قائد الفريق في هذه الرحلة الجغرافية الميدانية الأخيرة حيث يعاود الشركاء من جديد مباشرة العمل الجغرافي العملي ، واجراء الدراسة الميدانية التكميلية المناسبة في أنحاء المساحة المعنية .

ثالثاً - ما هي خطة العمل المناسبة ، وما هو أسلوب العمل الجغرافي الميداني التكميلي الأنسب ، الذي يتعين اتباعه والالتزام به في انجاز التكاليفات العملية المستجدة ؟ وينبغي أن يجابو الأسلوب وتخدم الخطة القصد الجغرافي عن أنماط استخدام الأرض السائدة في المساحة المعنية ، أو حتى يلبي الانجاز ارادة هذا التوجه من جديد الى طلب المعلومة الجديدة ، أو حتى يتسنى تصحيح المعلومة التي سبق الحصول عليها من الميدان .

وهكذا يخضع خروج هذه الرحلة الجغرافية الميدانية الأخيرة الى الميدان ، على صعيد المساحة المعنية ، لضوابط محددة لا ينبغي تجاوزها أبداً . وهي تحمل طابع الاستيفاء ، أو تدارك النقص أو اسقاط الغموض عن كنهه وماهية استخدام الأرض . ويضع التشاور والحوار الموضوعي ، الذي يدور بين أعضاء الفريق المتعاون ، أيدي الاجتهاد الجغرافي على هذه الضوابط التي تحكم الذهاب الأخير الى الميدان ، وانجاز العمل الجغرافي الميداني .

كما تكفل هذه الضوابط أيضا العودة النهائية منه ، والجمعة الجغرافية متخمة بما ينبغي أن تحصل عليه ، عن أنماط استخدام الأرض . كما يسعف التشاور والحوار الموضوعي ، وضع خطة العمل الجغرافي الميداني .

ولا ينبغي أن يلتزم بالخروج في رحلة الذهاب الى المساحة المعنية ، لاستكمال العمل الجغرافي الميداني عن أنماط استخدام الأرض ، الا من تستوجب حاجة هذا العمل التحاقه بها . بل ولا يجوز الاستغناء أبدا عن هذا الدور الوظيفي لكل متخصص في معية الفريق . وقد يكون في وسع الجغرافي وحده أن يذهب الى الميدان بمفرده ، ودون أن يصطحب معه أحدا ، في هذا الذهاب الأخير . بل قل أنه يمتلك القدرة ، لانجاز هذه المهمة ، متفردا ، بالعمل الجغرافي العمل الميداني . ولكن المؤكد أن شرط الصحة في هذه الرحلة الجغرافية الميدانية الأخيرة ، وفي كل رحلة جغرافية ميدانية أخرى ، هو شرط حاكم وضروري ولا ينبغي التهرب منه أبدا أو التفريط فيه .

ومن ثم لا ينبغي تجاوز هذا الشرط الحاكم ، عند الذهاب الأخير في رحلة العمل الى المساحة المعنية . وقل أن هذا التجاوز ، يكون بمثابة التهرب ، أو الخروج على موجبات العمل الجغرافي الميداني الجماعي ، أو بمثابة التفريط في جدوى العمل تحت مظلة الفريق ، والتنكر لروح الفريق . بل قل يتعين الالتزام بشرط هذه الصحة ، واختيار الرفيق المناسب أو أكثر من رفيق . ويصبح هذا الرفيق حتى لو كان أحد الأفراد الفنيين هو معاون للجغرافي ، في انجاز العمل الجغرافي المطلوب عن أنماط استخدام الأرض ، في المساحة المعنية ، الذي لا يستغرق أحيانا إلى سبوعات قليلة .

ومن أجل هذه المهمة الطارئة ، التي تشهد انجاز العمل الجغرافي العملي التكميلي ، قد تستوجب الحطة الذهاب الخاطف السريع الى أكثر من موضع معين متفق عليه ، أكثر من مرة . وفي كل مرة من مرات هذا الذهاب المتكرر ، تنجز الرحلة الجغرافية الخاطفة ، عملا ميدانيا معينا ، لاستيفاء

النقص أو التقصير ، فى التماس وضوح الرؤية الجغرافية عن أنماط استخدام الأرض ، أو فى التماس الرأى الجغرافى السديد عن مستوى وجدوى استخدام الأرض • ولا ينبغى أن يتزامن هذا الذهاب المتكرر الأخير فى إطار الحطة المعمول بها الى كل المواقع المعنية ، لأن الباحث الجغرافى قائد الفريق ، ينبغى أن يكون الشريك الأصيل ، فى كل مرة من مرات هذا الذهاب الى كل موضع من مواضع هذا العمل الجغرافى الميدانى ، عن موضوع استخدام الأرض •

وعلى صعيد المساحة المعنية ، وفى كل موقع منتخب يشهد أداء أو انجاز الدراسة الميدانية ، ينبغى أن يتعاون الباحث الجغرافى مع شريكه فى الميدان • بل وينبغى أن يكون هذا التعاون تعاوناً مستثنياً وحصيفاً ، حتى يتسنى انجاز المهمة ، التى تتوجه من أجلها رحلة الذهاب الأخيرة الى الميدان • وخطة العمل والقائمة التى تسجل رؤوس الموضوعات التى يتعين الاهتمام بها واجراء الدراسة الميدانية التى تعالج هذه الموضوعات تكون مسئولة عن ضبط العمل الجغرافى العملى ، وتأمين حسن انجازه •

ولا يجب أن يكون انجاز هذا العمل الجغرافى ، سواء استوجب انجازه جمع الاجابات عن الأسئلة فى استبيان جديد ، أو استوجب اجراء التجربة العملية الميدانية ، متعجلاً من أجل عودة سريعة من الميدان • ولا يجب أن يهبط مستوى الأداء والتمعن والتدقيق فى جمع المادة العلمية الخام من الميدان ، أو فى حصر الاجابات والردود على الأسئلة والاستفسارات المطروحة ، عن مستوى الأداء العملى الميدانى ، فى الرحلة الجغرافية الميدانية السابقة • بل قل ينبغى أن يعزز هذا الأداء الميدانى ، شيئاً من التحلى بالصبر والمثابرة ، الى جانب حسن التدقيق الجغرافى ، فى طلب النتائج وحصرها وتصنيفها واستيعاب تعبيرها الموضوعى عن أنماط استخدام الأرض ، فى المساحة المعنية •

وسواء يتكرر هذا الذهاب الأخير الى الميدان ، أو لا يتكرر ، فلا تنقطع

الصلة الحميمة بين الاجتهاد الجغرافي ، وهو يعمل عملا جغرافيا ميدانيا مناسباً عن أنماط استخدام الأرض من ناحية ، والمساحة المعنية التي تشهد وتسيطر عليها هذه الأنماط السائدة على صعيد الأرض من ناحية أخرى . ولا ينبغي أن تكف العين الجغرافية أبداً ، عن حسن التمعن الهادئ والتأمل في صورة الواقع الجغرافي الذي يتحدث بالصدق عن أنماط استخدام الأرض .

هذا ، وينبغي أن يستشعر نشأة ونمو العلاقة بين الإنسان والأرض ، وأن يتبين الكيفية التي تسفر بها هذه العلاقة ، عن انتشار وتوزيع هذه الأنماط السائدة على صعيد المساحة المعنية . بل قل ينبغي أن يمضى هذا التمعن الجغرافي في الاتجاه الصحيح ، وهو يميز جيداً بين الفصل من حيث الشكل ، والفصل من حيث الانتفاع ، عندما يتابع استخدام الأرض في الإنتاج والتعامل مع الموارد المتاحة ، واستخدام الأرض في السكن والاستيطان الريفي أو الحضري ، واستخدام الأرض في توفير الخدمات وتأمين حسن توزيعها .

ولا يكاد يشبع الجغرافي من معطيات هذا التمعن الجغرافي في أنماط استخدام الأرض ، الا وهو يفهم جيداً ، كل شيء عن مستوى العلاقة مع الأرض التي يباشر استخدامها ، وعن مستوى العطاء أو الاستجابة التي يجاوب بها الاستخدام السائد مطالب حركة الحياة . بل قل أن هذا التمعن الجغرافي على صعيد المساحة المعنية ، يلتمس شيئاً من العناية بالتوازن الحقيقي الذي ينبغي أن يكون بين استخدام الأرض وهي تجاوب الإنسان في جانب ، والمحافظة على الأرض حتى لا تكف عن الاستجابة لحساب الإنسان في جانب آخر . بمعنى أن يفضح سوء استخدام الأرض ، ومضى التعامل معها على درب الخطأ الذي يسيء أو الذي يفسد في الأرض ويطعن في قدراتها على مواصلة العطاء .

وفور الانتهاء من هذه الدراسة الميدانية ، ففي هذه المرحلة الأخيرة ، تستكمل الرحلة الجغرافية الميدانية مهنتها ، على صعيد المساحة المعنية .

وقل يكتمل على امتداد المراحل الثلاثة ، جمع الرصيد الجغرافي المناسب ، عن أنماط استخدام الأرض . وفي صيغة هذا الجمع ، يتحقق استيعاب هذا الرصيد الجغرافي وتعبيره المباشر وغير المباشر ، عن مستوى هذا الاستخدام على صعيد الأرض ، وعن مبلغ استعداد الأرض لكي تجاوب تحسين مستوى الاستخدام ، وعن مبلغ استعداد الانسان لمباشرة الأساليب الأفضل لتحسين مستوى التحول من الاستخدام الجائر أو الاستخدام التقليدي أو الى الاستخدام المتطور الأحسن .

ومن ثم يصبح في وسع الجغرافي بعد ذلك كله ، أن يباشر مهارته وخبرته في التحليل والتركيب ، لكي يصطنع من حسن توظيف المادة العلمية الخام ، التي يحصل عليها من الميدان ، مع المادة الجغرافية المنتجة من المراجع ومن المصادر والوثائق ، البحث المناسب ، عن أنماط استخدام الأرض . وتحسن التعبير الجغرافي عن أنماط استخدام الأرض السائدة ، وتوزيعها الجغرافي وحسن تقويم مستواها ، وهي مسئولية حركة الحياة من ناحية ، أو وهي مورد عطاء يلبي حاجات حركة الحياة من ناحية أخرى ، يفتح أبواب البحث الجغرافي انفتاحا من غير حدود ، لكي يطل الجغرافي ويتمعن حتى يلتبس النتائج الجغرافية ذات الطابع التطبيقي (١) . ومثل هذا الوصول الجغرافي الى النتائج ذات الطابع التطبيقي ، يخدم حركة الحياة في المساحة المعنية . بل قل انه يبصر التغيير ، وتوجهات التحسين في الأساليب التي يرتفع بموجبها مستوى استخدام الأرض ، أو في مباشرة العمل الذي يصون الأرض لكي تواصل العطاء ، في المكان والزمان .

(١) يجسد فتح هذا الباب ، مبلغ اهتمام الاجتهاد الجغرافي التطبيقي بالتنمية (راجع الملحق عن موضوع الجغرافية وعملية التنمية) .

خاتمة

استخدام الارض وتوجهات الاجتهاد الجغرافي التطبيقية

خاتمة

استخدام الأرض وتوجهات الاجتهاد الجغرافي التطبيقية

بعد هذا العرض الموضوعي عن استخدام الأرض ، على صعيد المساحة العلمية ، في المكان والزمان ، ينبغي أن ندرك كيف تستوجب هذه الموضوعية ضرورة التحلي بمهارات كثيرة في المسح والتدقيق ، وفي التقويم وحساب الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية . كما ينبغي أن ندرك أيضا ، كيف تستوجب هذه الدراسة الجغرافية الموضوعية عن استخدام الأرض :

أولا - مباشرة العمل الجغرافي في فريق ، يضم نخبة من الباحثين العلميين ، لكي يتحرى الجغرافي التمعن في الجزء الدقيق الذي يخضه وهو يطل على الأرض أو وهو يطل على الانسان ، ولكي يسعف العلمي المتخصص في العلوم الطبيعية أو في العلوم الانسانية ، التلغلل والتدقيق والتقويم الجغرافي لكل ما تعلن عنه الأرض ، أو لكل ما يفعله الانسان مع الأرض .

ثانيا - مباشرة العمل الجغرافي الذي ينجزه الفريق ، مباشرة ميدانية وتحرى الدراسة التي تطل يعين جغرافية تتحلل بالقدرة على التحليل وهي تتمعن في المنظور الجغرافي الكلي الجامع لأنماط استخدام الأرض ، وتتحلل بالقدرة على التركيب وهي تتمعن في الأجزاء التي تجسد أنماط استخدام الأرض ، وتتابع تداخل هذه الأجزاء في صياغة المنظور الكلي الجامع لها .

وتلتبس موضوعية هذه الدراسة والتحرى الميداني ، أبعاد الحق المكتسب الذي أقام العلاقة بين الانسان وهو يطلب ، والأرض وهي تجاوب هذا الطلب . بل قل تتحرى عنه الموضوعية ، الضبط الذي تعلن عنه

خواص الأرض في مواجهة الانسان ، والانضباط السئى يبتهر بتطويعها .
كما تتحرى هذ الموضوعية أيضا ، الضبط الذى يياشره الانسان ويقدر
عليه في مواجهة الأرض ، والانضباط الذى يديه فى سبيل تطويعها .
ومن ثم يكون التحرى السئى تثبين بموجه مباشرة هذا الحق المكتسب ،
فى استخدام الأرض ، وثامين الحد المناسب للانتفاع بها فى أنحاء المساحة
المعنية .

وعلى صعيد المساحة المعنية الماهولة ، التى تفيض بالحياة وحضور
حركة الحياة ، تكون مهمة التحرى ودراسة أنماط استخدام الأرض ، سهلة
وميسرة عندما يياشر الجغرافى حصر انتشار وتوزيع هذه الأنماط ،
أو عندما يياشر الاجتهاد الجغرافى المسح السئى ينتهى الى عرض المنظور
الجغرافى الكلى الجامع لأنماط استخدام الأرض . ثم تكون المراجعة الصعبة ،
عندما يتحرى الاجتهاد الجغرافى التمعن والتدقيق والتغلغل فى كنه وماهية
أنماط استخدام الأرض وتقصى مبلغ الحاج الانسان فى الطلب وهو حق
مكتسب ، وتقصى مبلغ استعداد الأرض للاستجابة لهذا الطلب ،
وهو التزام يجاوب الحق المكتسب . وأصعب ما يتعرض له الاجتهاد
الجغرافى ، هو التماس تقويم مستوى أداء وفعل الانسان الذى يستخدم
الأرض ، والتماس تقويم مستوى استجابة الأرض لأداء الانسان فى مجالات
استخدام الأرض .

ويكون هذا التقويم بداية مناسبة على دريب الصواب وصولا الى
الهدف التطبيقى . وعلى الاجتهاد الجغرافى أن يسأل الأرض عن مبلغ
استعدادها لتحسين مستوى الاستجابة للمتغيرات أو لتغير قدرات الانسان
الفاعلة ، وأن يسأل الانسان عن مبلغ استعداداته لتحسين مستوى العمل
والأداء الفاعل فى تطوير أو تنمية استخدام الأرض . ولا يكاد ينتهى هذا
التقويم الجغرافى الى شىء أهم من تحلى الخبرة الجغرافية بالمهارة والمؤهلات
التي تيسر له اسداء النصيحة أو اعلان التوصية التى تبشر بالخير وترشد

إلى تحسين مستويات استخدام الأرض أحيانا ، أو تقليل أظافر الاستخدام الجائر الذى يفسد فى الأرض أحيانا أخرى .

وأصعب ما يواجه الاجتهاد الجغرافى فى مجال دراسة استخدام الأرض ، يكون وهو حرص على الأصالة التى عاشت على صعيد الأرض ، فى المساحة المعنية ، وينبغى المحافظة عليها فى جانب ، وهو حرص على المعاصرة التى تلتبس وترسخ التحسين على صعيد الأرض فى المساحة المعنية ، وينبغى استشرفها فى جانب آخر . بمعنى أن يتحلى الاجتهاد الجغرافى بالقدرة على ابداء النصيحة أو تقديم المشورة لمباشرة التغيير أو التحسين فى أنماط استخدام الأرض ، فى اطار أكبر قدر من التوازن وحسن التنسيق بين الأصالة والمحافظة عليها ، والتجاس المعاصرة واستشرف سبل الانتفاع الأفضل بالأرض . وبمعنى أن يجتنب الأخذ بروح وأسلوب المعاصرة فى تحسين أنماط استخدام الأرض ، الطعن فى جذور الأصالة التى ابتنت أو تأسست عليها هذه الأنماط فى المساحة المعنية على صعيد الأرض . وهذا هو عين ما يوفر به الاجتهاد الجغرافى التطبيقى ، الشئ المناسب من التنمية الرأسية ، على صعيد الأرض المستخدمة .

وعلى صعيد المساحة المعنية غير المأهولة ، التى تلتبس حركة الحياة تغزوها ومباشرة استخدام الأرض فيها ، تكون مهمة التحرى الجغرافى صعبة ، وهى تسأل عن مبلغ استعداد الأرض لاستقبال حركة الحياة ، وتأمين أنماط الاستخدام التى تؤمن حضور حركة الحياة . بمعنى أن يلتبس هذا التحرى الجغرافى الكشف عن خواص الأرض ، ومبلغ استعداداتها لأن تضبط التعامل معها ، ولأن تضبط بقوة فعل هذا التعامل . كما يلتبس هذا التحرى الكشف عن امكانيات استجابة الأرض لأنماط الاستخدام المرتقبة فى الانتاج ، وفى السكن والاستيطان ، وفى توفير الخدمات . وينبغى أن يفيض هذا التحرى الجغرافى الى رأى مناسب ، فى مجال تجهيز واعداد وحسن

انتشار وتوزيع الخدمات العامة التي تجسده مفهوم البنية الأساسية ،
المناسبة لحسن استقبال حضور حركة الحياة ، ووضع بداية أصولية لأنماط
استخدام الأرض .

ويقدر الحاجة الى هذا التحرى الجغرافى عن الأرض ، تكون الحاجة الى
التحرى الجغرافى عن الانسان الذى يلتمس غزو وتعمير واستخدام الأرض .
فى هذه المساحة المعنية . ويدقق هذا التحرى الجغرافى فى الكم ، ويحسب
حساب العدد المناسب من الناس الذى فى وسع الأرض أن تستوعبه .
بل قل يبلغ هذا التدقيق حد التماس معدلات التوزيع على المستوى الأفقى
فى أنحاء المساحة المعنية ، وحسن استجابة هذا التوزيع لمباشرة أنماط
استخدام الأرض فى توازن اقتصادى وتوازن اجتماعى جيد . وفى اطار
هذا التحرى عن الكم ، يكون التماس الأنسب عن قدوم هذا الغزو فى مجال
هجرة حرة تمارس حق الاختيار ، أو فى مجال تهجير جبرى لا يملك حرية
الاختيار .

ويدقق هذا التحرى الجغرافى عن الانسان ، فى الكيف ، ويحسب
حساب النوعيات المناسبة ، التى فى وسعها أن تباشر العمل فى أنماط
استخدام الأرض المتاحة فى أنحاء المساحة المعنية . بل قل يبلغ هذا
التدقيق حد التوصية بتأهيل وتدريب واكساب هذه النوعيات المهارات
والخبرات التى تؤهلها للتعامل مع أنماط استخدام الأرض . ويرشد
هذا التحرى الجغرافى والتدقيق ، اختيار العناصر الأنسب فى مجال التهجير
الجبرى ، وتوطين المهجرين فى أنحاء المساحة المعنية . كما يرشد هذا
التحرى الجغرافى والتدقيق ، وضع الضوابط التى تنظم وتضبط تحركات
الهجرة التى تتوجه باختيارها الحر الى غزو الأرض فى هذه المساحة
المعنية .

والتحرى الجغرافى عن الأرض المطلوب غزوها ، وعن الانسان الذى
يبتغى مباشرة هذا الغزو ، هو جزء من مشوار الاجتهاد الجغرافى على صعيد

المساحة المعنية غير المأهولة . ويتم في هذا المشوار الجغرافي ، التماس كيفية قيام وتوثيق العلاقة بين الانسان وهو يسأل الأرض ومباشرة التعامل معها ، والأرض وهي تجاوب الانسان ولا تخذله أبدا حسب مستوى الضبط والانضباط المتبادل . وفي ظل استعداد الأرض لأن تضبط وتنضبط ، واستعداد الانسان لأن يضبط وينضبط . وفي ظل توثيق العلاقة بين الانسان والأرض ، يسعف الاجتهاد الجغرافي حسن التنسيق مرة ، وحسن التوزيع مرة أخرى ، بين أنماط استخدام الأرض المتنوعة على صعيد المساحة المعنية . وهذا ، هو عين ما يجسد دور الاجتهاد الجغرافي التطبيقي ، في البنى المناسبة من التنمية الأفقية ، على صعيد الأرض البكر .

وعلم الجغرافية بفلسفاته المعاصرة وتوجهاته التطبيقية ، وهو في وضعه البيئي الصحيح بين العلوم الطبيعية في جانب ، والعلوم الانسانية في جانب آخر ، يخوض التجربة التطبيقية الهادفة ، لدراسة موضوع استخدام الأرض . وفي مجال العنل التطبيقي ، يتولى الجغرافي أو يحتل مكان القيادة لكي يباشر الدراسة والبحث عن أنماط استخدام الأرض . ومن خلال التقويم الجغرافي لأنماط استخدام الأرض ، يحتل الجغرافي وظيفة المستشار ، لكي يباشر ترشيح التوجهات التي تلتبس بتحسين مستوى استخدام الأرض ، أو التي تلتبس غزو الأرض البكر وبداية مرحلة تنبض بالنشاط وتوطن أنماط مستجدة من استخدام الأرض .

وعلم الجغرافية بفلسفاته المعاصرة ، وتوجهاته التطبيقية ، وهو في شغله الشاغل في الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض ، في أى مساحة معينة ، يعلن عن مسئولية الانسان الكاملة عن تسخير الأرض . وقل أنه يضع في عنقه الأمانة العالية ، وهو مسئول عن :
أولا - اختيار الأرض بعد التعرف على خواصها ، حتى يتسنى له

حسن التمييز بين الأرض التي تبشر بالاستجابة ، والأرض التي لا تبشر بالاستجابة له .

ثانيا - اختبار خواص الأرض التي تبشر بالاستجابة ، والتعرف على قوة فعل المتغيرات والضوابط ، حتى يتأهل بقوة الفعل المناسب ، ومباشرة الاجتهاد وصولا الى حد الاتفاق ، في ظل الضبط والانضباط المتبادل .

ثالثا - حسن استثمار حد الاتفاق ، للتمييز الجيد بين الأرض التي تستخدم في الانتاج ، والأرض التي تستخدم في السكن واقامة المستوطنات والأرض التي تستخدم في توطين وتوزيع الخدمات .

رابعا - مباشرة التعامل مع الأرض بأسلوب وأداء ومستوى يقدر عليه ، حتى تجاوبه الأرض بالقدر الذى يناسب هذا المستوى ، فى المكان والزمان .

خامسا - الاستجابة المتوازنة للمتغيرات الطبيعية والمتغيرات البشرية التى تحرسها وترشدتها الضوابط ، حتى يتسنى له أن يغير حد الاتفاق مع الأرض دون خروج عن قواعد الضبط والانضباط المتبادل ، لكى يطور أساليب استخدام الأرض ويحسن مستويات استجابتها .

سادسا - المحافظة على التوازن الحميد بين استخدام الأرض وتسخيرها ومباشرة أقصى مستويات الانتفاع بها فى جانب ، وصيانة الأرض وحمايتها من الضغوط التى ترهقها ، ومن عوامل الافساد التى تطعن فى قدراتها فى جانب آخر .

واستشعار جسامه المسئولية التى تقع على عاتق الإنسان ، يضع علم الجغرافية المعاصرة نفسه فى خدمة حركة الحياة ، وهو يصطنع المرآة التى يرى فيها الإنسان نفسه ، وهو يباشر العلاقة مع الأرض ، أو وهو يطور هذه العلاقة مع الأرض حتى تظل تجاوبه أو وهو يسيء ويطعن فى هذه العلاقة يضع الأرض حتى تخذله وتكف عن الاستجابة . ويثنى علم الجغرافية على ذلك

بالرأى الجغرافى الذى يرشد الانسان لكى يحافظ على العلاقة مع الأرض. أو لكى يطورها تطورا مناسباً دون تجاوزات تطعن طعنا مفسداً يطعن بشدة ، حتى تفسخ هذه العلاقة مع الأرض ، ولا سيادة للانسان على الأرض ، الا من خلال هذه القدرة التى يباشر بها الانسان ، وهو مسئول تطوير الأرض وتأمين استخدامها . ولا مكان أبداً للانسان على صعيد أى أرض ، ليس فى وسعه أن يباشر معها هذه العلاقة .

ملحق

الجغرافية وعملية التنمية

- طلب المعرفة الجغرافية ، كانت بداية
- علم الجغرافية •• المنهج والهدف
- علم الجغرافية •• المنهج والهدف التطبيقى
- الجغرافية التطبيقية وقضية التنمية
- موقف علم الجغرافية من عمليات التنمية
- الاقدام الجغرافى على عملية التنمية
- التخطيط الاقليمى •• اروع ما يقدمه علم الجغرافية للتنمية
- الوظيفة الجغرافية فى التخطيط الاقليمى

الجغرافية •• وعملية التنمية

يلتئم هذا العرض ، متابعة توجه الاجتهاد الجغرافي والعملي ،
توجها مناسباً ، وهو على بصيرة ، الى الاسهام أو المشاركة التي تشد أزر
عمليات التنمية ، في المكان والزمان لحساب الانسان • ولا يعني هذا
الاسهام الجغرافي البديل ، في عمليات التنمية شيئاً ، أهم من نجاح
الاجتهاد الجغرافي ، نجاحاً منهجياً في التحول الحقيقي ، الذي يخرج الهدف
الجغرافي ، من جمود النظرية البحتة ، الى مرونة التطبيق العلمي • بل قل
ان هذا التحول ، هو عين ما يعني ، تطوير الهدف الجغرافي تطويراً مناسباً
وموفقاً ، لحساب حركة الحياة •

وهذا التطوير في تصميم الهدف الجغرافي ، هو الذي يفتح الباب ،
ويضع الخبرة الجغرافية ، وما تملكه من مكتسبات ومهارات علمية وعملية ،
في صف واحد ، وهو مسئول مسئولية الشريك مع أعضاء الفريق العامل ،
في حقل العمل التنموي • ومن غير مباشرة هذا التحول الذي طور الهدف
الجغرافي ، وأضاف اليه البعد التطبيقي العملي ، لا يكون في وسع الخبرة
الجغرافية أبداً ، أن تتجاوز بالبحث الجغرافي ، حد تسجيل الرؤية الجغرافية
وصولاً الى منطوق حسن عرض وتقديم الرأي الجغرافي الرشيد ، تعقيباً
أو تعليقاً ، على ما تعبر عنه هذه الرؤية الجغرافية ، في المكان والزمان •

وسواء كان هذا الرأي الجغرافي ، في شكل نصيحة ، أو مشورة أو تحفظ ،
يعقب على حضور الانسان وقوة فعله على صعيد الأرض ، فانه يهمس به
في اذن حركة الحياة ويصبرها • ويرشد هذا الهمس ، الذي لا ينشأ من
فراغ ، ولا يكون من غير غاية ، تعامل الانسان مع الأرض في المكان
والزمان ، وهو يطلب الانتاج أو وهو يطلب الاستيطان ، أو وهو يطلب
الخدمة •

وما أحوج حركة الحياة ، فى المكان والزمان ، الى حسن الاستماع الى هذا الرأى الجغرافى والأخذ بما ينصح به ، أو بما يوصى به ، لكى يحيط الانسان الفرد أو المجتمع ، علما بخواص الأرض وضوابطها وقوة فعلها من ناحية ، وعلما بمستوى قدراته ومهارات قوة فعله من ناحية أخرى ، من أجل حسن مباشرة التعامل الايجابى مع الأرض على بصيرة ، وهو يلتمس المضى الرشيد به ، على درب التغيير الى ما هو أفضل ، اجتماعيا واقتصاديا فى المكان ، من عصر الى عصر آخر .

طلب المعرفة الجغرافية كانت بداية

هذا ، واذا كان علينا أن نؤمن النظر حتى نتبين الكيفية التى تأتى تأتى بموجبها هذا التحول الحميد ، الذى أخرج الهدف الجغرافى أو قل العمل الجغرافى من جمود النظرية البحتة الى مرونة التطبيق العملى المناسب ، أن نتفق أولا على أن مسيرة الاجتهاد الجغرافى قد قطعت شوطا طويلا من المشوار المستمر ، وهو لا يكاد يلتمس شيئا ، أهم وأجدى من طلب الانسان المعرفة بصورة الأرض تحت قدمية ، وأمام عينيه فى المكان والزمان . ثم كان أول تطور عندما التمس الاجتهاد الجغرافى فى وقت لاحق التمعن فى صورة الأرض ، طلب معرفة صورة حركة الحياة ، وهى تحيا وتعمل وتفلح فى طلبها ما تريد من الأرض ، على صعيد الأرض ، فى المكان والزمان .

فى اعتقادى الصريح ، أن الاقدام على طلب المعرفة بصورة الأرض قد تأتى مع ميلاد الانسان على الأرض ، لكى يعرف كيف يتعايش مع طبيعة الأرض فى المكان والزمان . ولقد بدأ اجتهاد الانسان الجغرافى بالتماس المدركات الجغرافية ومعاينتها ، والاطلاع عليها ومعرفتها ، وكأنه يعجم عودها وهو يقترب منها ، أو وهو يمد يديه اليها ويتعامل معها . وقل أن التماس هذه المعرفة والانسان يخلق فى المنطور الجغرافى على صعيد الأرض ، كانت تستنفر العقل وتستوجب التفكير فى كل هذا المنطور ، أو فى الأجزاء التى

يتألف منها هذا المنظور الجغرافي . بل ان هذا الوضع ، الذي استوجب على الانسان أن يواجه صورة الأرض ، هو الذى مهد دائما لمباشرة التمعن والتفكير الجغرافي ، وتوظيف العقل فى قضية التعامل بين الانسان والأرض توطئة لتعايش مع الواقع الجغرافي ، فى المكان والزمان على صعيد الأرض .

وقضية طلب هذه المعرفة الجغرافية ، ومعاينة المنظور الجغرافي ، والتفكير فى كنه وماهية المدركات الجغرافية على صعيد هذا المنظور ، هى التى يسرت للانسان أن يتعامل مع الأرض فى المكان والزمان . كما أتاحت للانسان أن يتعامل بقوة الفعل الايجابى المناسب ، لكى يعرف كيف يتعامل تعاملًا مع قوة الطبيعة وهى من وراء خواص الأرض . بل قل ان مسيرة حركة الحياة فى المكان لم يكن فى وسعها أن تنجح فى التعايش ومباشرة هذا التعامل الايجابى مع الأرض حتى تطوعها وهى تطلب الانتاج أو وهى تطلب السكن أو وهى تطلب الخدمة فى غيبة المعرفة بالأرض . كما لم يكن فى وسع حركة الحياة أن تفلح فى تعديل أو فى تطوير مستوى هذا التعامل مع الأرض من عصر آخر فى المكان ، لكى تتيسر للانسان الحياة الأفضل فى غيبة المعرفة الجغرافية ، ودون مباشرة التفكير العقلانى المناسب فى كنه وماهية المدركات الجغرافية ، وهى تتمثل فى صورة الأرض ومنظورها العام الذى شهد حضور الانسان ومباشرة قوة فعله على صعيد الأرض فى المكان والزمان .

ولقد مضى هذا المشوار الجغرافي الطويل ، وحركة الحياة تتأبط ذراع المعرفة الجغرافية ، وتباشر التفكير الجغرافي وهى لا تعرف الكتابة ، ولا تدون شيئًا من هذا الرصيد الجغرافي . ومع ذلك فإنها انتصرت به ، وهو فى صحبتها ، عندما أقدم الانسان على التعامل مع الأرض فى المكان ، وبأشرت التعايش بالشكل المناسب فى اطار المنظور الجغرافي الطبيعى . بل قل انتصرت به حركة الحياة أيضا ، عندما اضطر الانسان الى فسخ

العلاقة بينه وبين الأرض ، وهي تقتصر عليه أحيانا ، حتى غادر المكان وطلب الحضور ومباشرة العلاقة مع الأرض من جديد فى مكان آخر . وكانت المعرفة الجغرافية هى التى تبصره فى الحل والترحال ، وهى التى ترشد وتسدد قوة فعل الانسان ، وتطوره النشيط على صعيد الأرض .

وفى مرحلة طويلة أخرى تالية ، تأبطت حركة الحياة ذراع المعرفة الجغرافية ، لكى تواصل مسيرة الحضور والانتصار على الأرض . وكانت حركة الحياة فى هذه المرحلة تعرف الكتابة ، وتدون الرصيد الجغرافى ، ولا تكف عن التفكير الجغرافى فى المدركات الجغرافية ، وهى تعانين صورة الأرض فى المكان ، أو فى الأماكن الأخرى ، أو وهى تعانين وتتمعن فى الأرض فى اطار الكون الفسيح . ورشد هذا الرصيد الجغرافى انتشار الانسان من مكان الى مكان آخر ، على صعيد الأرض وبصر اقامة أو توثيق العلاقة بين الانسان والأرض على صعيد أى مساحة من الأرض ، ومهد ويسر تعامل الانسان مع الأرض ، وهو ينتج ، أو وهو يشيد ويبنى ، أو وهو يرسخ الخدمة ، على صعيد الأرض فى المكان والزمان .

وبصرف النظر عما كان من أمر أولئك الذين وجهوا العناية الجغرافية الى صورة الأرض ومطالعة المنظور الجغرافى الطبيعى ، وتمعنوا كثيرا فى المدركات الجغرافية ، فى مرحلة طويلة ، وما كان من أمر الاضافة التى وجهت العناية الى حضور حركة الحياة على صعيد الأرض ، وطالعت المنظور الجغرافى البشرى ، وتمعنوا فى العلاقة بين الانسان والأرض ، فى مرحلة أخرى فقد أحسنوا توجيه مسيرة الاهتمامات الجغرافية ، على درب الصواب فى الاتجاه الصحيح .

وانتهى الاجتهاد الجغرافى وفلسفته المتطورة فى نهاية المطاف ، الى ولادة علم الجغرافية فى القرن التاسع عشر الميلادى . وجاءت هذه الولادة بالفعل طبيعية وصحية ، من رحم ، هذا التفكير الجغرافى العقلى الرزين فى كنه

وماهية المدركات الجغرافية ، وفى التماس ضوابطها ، وفى متابعة متغيراتها ،
فى المكان والزمان .

* * *

علم الجغرافية . . المنهج والهدف

كان من الطبيعى أن يتولى علم الجغرافية ، وهو يملك المنهج ،
ويلتمس الهدف ، الاهتمام بدراسة الأرض . وقل تقصى هذا العلم خواص
العناصر الطبيعية المتداخلة ، فى صلب المنظور الجغرافى الطبيعى ، على
صعيد الأرض فى المكان والزمان . بل قل تعمد البحث الجغرافى ، التسلل
الى ما وراء صورة الأرض ، لكى تتكشف له السنن الحاكمة ، ولكى يفسر
أو يعلل ما تحدث به ، أو ما تعبر ، عنه صورة الأرض .

كما تحرى علم الجغرافية ، وهو يملك المنهج ، ويلتمس الهدف ،
الاهتمام بدراسة الانسان . وقل تقصى هذا العلم خواص ، العناصر
البشرية المتداخلة ، فى طلب المنظور الجغرافى البشرى ، على صعيد الأرض
فى المكان والزمان . بل قل تعمد البحث الجغرافى ، التسلل الى ما وراء
حضور حركة الحياة ، لكى تتكشف السنن الحاكمة ، ولكى يفسر أو يعلل
ما تحدث به ، أو ما تعبر ، عنه نبضات حركة الحياة على صعيد الأرض .

ومن خلال التمعن والتدقيق فى المنظور الجغرافى الطبيعى والتمعن
والتدقيق فى المنظور الجغرافى البشرى ، انطلق الاجتهاد الجغرافى ، انطلاقا
من يلتمس حقيقة وكنه وماهية وتوجهات العلاقة الوظيفية ، فى اطار
التعامل بين الانسان والأرض ، فى المكان والزمان . بمعنى أن علم الجغرافية
قد جبل على :

أولا - دراسة الأرض والتدقيق فى كل المنظور الجغرافى الطبيعى ،
أو فى الأجزاء والعناصر المتداخلة ، فى تركيب هذا الكل لحساب الانسان .

ثانياً - دراسة الإنسان ، والتدقيق فى المنظور الجغرافى البشرى
أو فى الأجزاء والعناصر المتداخلة ، فى تركيب هذا الكل على صعيد
الأرض .

ثالثاً - دراسة التعامل بين الإنسان والأرض ، والتدقيق فى فحوى
العلاقة بينهما ، وجدوى أو محصلة استخدام الإنسان للأرض ، فى المكان
والزمان .

وأجاد الاجتهاد الجغرافى العلمى والعملى دائماً ، وهو يملك القدرة على
التحليل تارة ، والقدرة على التركيب تارة أخرى ، ثم وهو يجيد الدراسة
الميدانية ، ويتقصى الحقيقة الجغرافية ، عن دراسة الأرض . وكان فى وسعه ،
أن يلتمس بمهارة ، المنظور الجغرافى الطبيعى ، وأن يتلهم أس كل عنصر من
عناصره ، على صعيد الأرض . كما كان فى وسعه أيضاً ، أن يتبين بعناية ،
متغيرات تغير فى طبيعة وماهية وكنه هذا المنظور الجغرافى الطبيعى ، تغيراً
طفيفاً أحياناً ، أو تغيراً مبالغاً فيه أحياناً أخرى ، ويتأتى هذا التغير على
المدى القصير أو على المدى الطويل ، أو على المدى الجيولوجى ، دون تفریط
فى رؤية الأرض ، وهى مسرح لحركة الحياة .

وأجاد الاجتهاد الجغرافى العلمى والعملى دائماً ، وهو يملك نفس القدرة
على التحليل تارة ، والقدرة على التركيب تارة أخرى ، ثم وهو يجيد اجراء
الدراسة الميدانية وتتقصى الحقيقة الجغرافية ، عن الإنسان وحضوره ونبضه
على صعيد الأرض . وكان فى وسعه ، أن يلتمس بمهارة المنظور الجغرافى
البشرى ، وأن يتلهم أس كل عنصر من عناصر هذا المنظور ، وأن يتماهى
فى التمييز بين دراسة الإنسان ذاته ، وهو يحياة على الأرض ، ودراسة
الإنسان قوة فعل تتعامل مع الأرض . كما كان فى وسعه أيضاً ، أن يتبين
بعناية أيضاً ، متغيرات كثيرة ، تغير فى طبيعة وكنه وماهية هذا المنظور
الجغرافى البشرى أو فى عناصره ، تغيراً طفيفاً أحياناً ، أو تغيراً مبالغاً فيه

أحيانا أخرى ، ويتأتى هذا التغير ، على المدى القصير ، أو على المدى الطويل ، أو على المدى الجيولوجي ، وديون تقريظ أو إهمال في جدوى حضور الانسان ومضى حركة الحياة ، على صعيد الأرض .

والتماس المنظور الجغرافي الطبيعي ، وفهم واستيعاب أبعاده وعناصره والوقوف على متغيراته ، من مكان الى مكان آخر ، أو من عصر الى عصر أجرى ، والتماس المنظور الجغرافي البشرى ، وفهم واستيعاب أبعاده وعناصره ، والوقوف على متغيراته من مكان ، الى مكان آخر ، أو من عصر الى عصر آخر ، كان من شأنه أن يمهد بموضوعية وصدق ، للاقدام الجغرافي على تقصى حقيقة وجدوى تعامل الانسان والأرض ، فى المكان والزمان . وهذا هو الموضوع الجغرافي الجوهرى ، الذى أصبح الشغل الشاغل دائما ، للاجتهد الجغرافي العلمى . وكان هذا الاجتهاد الجغرافى حريصا ، على تحرى أو تقصى المواجهة الايجابية ، بين قوة فعل الطبيعة ، والضوابط الطبيعية فى جانب ، وقوة فعل الانسان ، والمهارة والخبرة والوسائل الحضارية المتاحة له ، والضوابط البشرية فى جانب آخر .

وعلى محاور البحث الجغرافى العلمى الثلاثة : وهى تعكف على دراسة الأرض ، وعلى دراسة الانسان ، وعلى دراسة التعامل بين الانسان والأرض ، يتجلى التزام الاجتهاد الجغرافى العلمى ، التزاما حقيقيا ، بانتهاء مرحلة العناية بالوصف الجغرافى أو التوصيف ، لكى تباشر العناية الجغرافية بتجسيد الرؤية الجغرافية ، فى مرحلة جديدة . وتحري الاجتهاد الجغرافى فى هذه المرحلة ، حسن توصيف التوزيع والتعليل والربط ، من أجل تجسيد المنظور الجغرافى ، أو تجسيد الرؤية الجغرافية الطبيعية أو البشرية . وكان هذا التجسيد ، تجسيديا يجمع بين الوصف وتصوير الانتشار ، وتفسير دواعى هذا الانتشار أو التوزيع على المستوى الأفقى ، وتقصى العلاقة بين الجزء والكل ، فى المكان والزمان .

وتجسيد الرؤية الجغرافية على أى من الوجهين الطبيعي أو البشرى ،
سواء كانت رؤية كلية مركبة ، أو كانت رؤية جزئية بسيطة ، من خلال
التوزيع والتعليل والربط ، يكون من شأنه أن يجابو الهدف الجغرافى
وكان هذا الهدف الجغرافى ، هو عين ما تتطلع اليه البحوث الجغرافية
العلمية ، حيث يستوجب :

أولا - متابعة الانتشار الأفقى الجغرافى ، أو التوزيع الجغرافى على
صعيد المساحة المعنية ، فى ربوع الأرض .

ثانيا - التماس دواعى أو موجبات هذا الانتشار الأفقى الجغرافى على
صعيد الأرض ، فى المكان والزمان .

ثالثا - تعقب العلاقة بين العناصر الطبيعية أو العناصر البشرية
المتداخلة فى صلب الرؤية الجغرافية الكلية ، فى المكان والزمان ، وحصر
وتحرى التائر المتبادل بينهما ، فى المساحة المعنية على صعيد الأرض .

وصحيح أن الاجتهاد الجغرافى العلمى الجاد ، قد باشر البحث
الجغرافى ، وأجرى الدراسة الميدانية المناسبة ، وهو يعالج الموضوع
أو الظاهرة الجغرافية الطبيعية أحيانا ، أو وهو يعالج الموضوع أو الظاهرة
الجغرافية البشرية أحيانا أخرى ، فى ظل مناهج متنوعة ، وصحيح أيضا
أن هذه المناهج قد حافظت بعناية على حسن التوجه الجاد الى الهدف
الجغرافى ، الذى يتحرى حسن وصدق بيان أو تعبير الرؤية الجغرافية
وتجسيدها . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو تحرى انجاز البحث
الجغرافى ، الذى يجسد الرؤية الجغرافية الطبيعية أو البشرية ويتغلغل فيها
عمقا ، الى حد التحليل الموضوعى ، الذى يكشف عن كل العوامل
أو العناصر التى تتداخل تدخلا سويا أو سليما ، فى تركيب أو فى صياغة

الرؤية الجغرافية ، وتوثق المعرفة بتركيبها فى المكان والزمان ، على صعيد الارض .

واعتبارا من بداية مشوار علم الجغرافية ، فى القرن التاسع عشر الميلادى ، كان من شأن الاجتهاد الجغرافى أن يعكف على دراسة صور وأشكال التعامل الايجابى بين الانسان والارض ، وهو يلتبس بكل الموضوعية والصدق ، تجسيد الرؤية الجغرافية ، التى تتعقب ، توجهات هذا التعامل ، وتتحرى فاعلية هذا التعامل ، على صعيد الارض ، فى المساحة المعنية . وكان من الضرورى أن تفضى هذه الدراسة الجغرافية الجادة ، الى شىء مثير من الجدل والحوار واختلاف وجهات النظر الجغرافية ، عن ماهية التعامل بين الانسان وهو يطلب ويعمل لحساب هذا الطلب ، والارض وهى تجاوبه وتعطيه ، او وهى لا تجاوبه ولا تعطيه .

وقل ينجلي هذا الجدل الجغرافى الموضوعى عن هدفين متضادين للاجتهاد الجغرافى العلمى ، وهو يباشر تجسيد رؤية أبعاد هذا التعامل بين الانسان والارض ، وصولا الى طلب الانتاج ، او وصولا الى طلب السكن ، او وصولا الى طلب الخدمة من الارض . بل قل لقد أوقع هذا الجدل الجغرافى ، الاجتهاد الجغرافى فى الخطأ ، لأنه فى كل موقف من هذين الموقفين المتضادين ، اطل على التعامل بين الانسان والارض ، او على طرفى العلاقة فى هذا التعامل ، بعين تنحيز ولا تكاد تعرف كيف تكون منصفة .

وفى موقف من هذين الموقفين المتضادين سار الاجتهاد الجغرافى على درب الخطأ . وكان فى نظره او فى بحثه عن العلاقة بين الانسان والارض منحازا الى جانب الطبيعة ، وكأنه يستخف بالانسان . ومن ثم كان من شأنه ، أن يرى التعامل بين الانسان والارض محكوما بقوة فعل الطبيعة ومتغيراتها ، فى المكان والزمان . بل قل كان من شأنه ، أن يرى الانسان وهو محكوم ، او وهو غارق ومستسلم ، فى قبضة التبعية لقسوة فعل

الطبيعية ، أو وهو ، ملتزم بما تمليه الضوابط الطبيعية ، في المكان والزمان . بمعنى أن تبدو الطبيعة على صعيد الأرض ، وكأنها تأمر ، والانسان وهو يصدع لما يؤمر به ، وهذا هو عين ما يعنى الاستخفاف به ، وبكل ما يملكه من مهارات ، وخبرات وقوة تغل مباشرة ، تباشر التعامل مع الأرض واستخدماتها .

وفي موقف من هذين الموقفين المتضادين ، سار الاجتهاد الجغرافى أيضا ، على درب الخطأ . وكان فى نظره أو فى بحثه عن العلاقة بين الانسان والأرض ، منحازا الى صف الانسان ، وكأنه يستخف بالطبيعة . ومن ثم كان من شأنه ، أن يرى التعامل بين الانسان والأرض محكوما بقوة فعل الانسان ومتغيراتها فى المكان والزمان . بل قل كان من شأنه ، أن يرى الطبيعة وهى محكومة وتستسلم ، للانسان ، أو وهى أسيرة فى قبضة التبعية لقوة فعل الانسان ، أو وهى ملتزمة ، يطوعها الانسان فتطوعه الأرض ، ولا تعصى له أمرا ، فى المكان والزمان . بمعنى أن يبدو الانسان ، على صعيد الأرض ، وكأنه يأمر والطبيعة تصدع لما تؤمر به . وهذا هو عين ما يعنى ، الاستخفاف بالطبيعة ، وكل ما يتوفر لعناصرها ، المتنوعة من قوة فعل ، تجاوب أو لا تجاوب التعامل مع الانسان .

ولقد جمد موقف الاجتهاد الجغرافى العلمى ، المنحاز الى جانب الطبيعة ، أو المنحاز الى صف الانسان ، توجهات البحث الجغرافى عن التعامل بين الانسان والأرض ، وهو مستغرق فى الخطأ عند حد تجسيد الرؤية الجغرافية فقط . وكان من شأن هذا التجسيد ، أن يصور مبلغ انتفاع الانسان بالأرض ، وهو محكوم وملتزم فى تصور فريق من الجغرافيين ، أو وهو حاكم ومتحرر فى تصور فريق آخر من الجغرافيين . ويقع كل فريق منهما فى الخطأ ، سواء تحمس لانتصار الانسان ، أو تحمس لانتصار الطبيعة . ذلك أن نجاح التعامل بين الانسان والأرض ،

هو انتصار لهما معا لأن لا قيمة للأرض من غير الإنسان البنى يفجر الخير فيها ، ولا قيمة للإنسان من غير الأرض التي تتوفر له هذا الخير . كما أن فشل التعامل وتفسخ العلاقة بين الإنسان والأرض ، هو فشل لهما معا .

وقل لم يكن في وسع الاجتهاد الجغرافي العالمي ، في هذا الوضع المتعنت ، أن يتصور حقيقة ، التعامل بين الإنسان والأرض ، تصورا متوازنا . بل قل لم يكن في وسعه ، أن يرى العلاقة بين الإنسان والأرض ، وهي في شكل من أشكال المواجهة بين شدين ، هما قوة فعل الطبيعة ، وهي متغيرة وتتحدى بالمرونة ، وقوة فعل الإنسان وهي متغيرة وتتحدى بالمرونة . بل قل أيضا أنه لم يكن في وسع الاجتهاد الجغرافي المنحاز ، أن ينظر للعلاقة بين الإنسان والأرض نظرة متوازنة أبدا ، ولا يتجاوز بحثه مسألة تجسيد ، الرؤية الجغرافية ، السدى من شأنه أن يجاوب الهدف الجغرافي ، وهو لا يعبا أو لا يكاد يكثرث بالتردى في خطيئة الانحياز - غير المنصف - الى صف الإنسان على حساب الأرض ، أو الى جانب الأرض على حساب الإنسان .

وفي زحمة هذا التناقض أو التنافس بين هذين الموقفين ، وهما على درب الخطأ ، جاء التكليف الرسني ، السدى أسندا للخبرة الجغرافية البريطانية ، مهمة النظر وتقصي حقيقة أوضاع التعامل بين الإنسان والأرض ، على الصعيد البريطاني . وكان هذا التكليف بإجراء البحث الجغرافي ، لحساب الغير ، مسئولية تستوجب الأمانة . بل قل كان هذا التكليف ، وكأنه تسليم الأمانة ، أو وضع المسئولية في الأيدي التي في وسعها ، أن تقضى في الأمر ، وأن تقدم الرأي الجغرافي المناسب ، عن هذا التعامل بين الإنسان والأرض ، وعن مستواه الحقيقي .

وكان المطلوب بكل تأكيد ، تحسيري وداعي أو موجبات العجز الواقعي ، الذي تأتي وبناك ملموسا أثناء الطرب العالمية الأولى ، وأثر على

جدوى التعامل بين الانسان والأرض ، وعلى جدوى استجابة الأرض ،
لمركبة الحياة البريطانية . وكان المطلوب ، التماس نوعي انخفاض مستوى
استجابة الأرض للانسان ، وهو يستخدمها ، بل قل أصبح من شأنه
الاجتهاد الجغرافي أن يطرح السؤال على الأرض ، لكي يسأل عن أوضاعها ،
وعن خواصها وعن ضوابطها ، وهي من وراء انخفاض مستوى الاستجابة ،
كما كان من شأنه أيضا أن يطرح السؤال على الانسان ، لكي يسأل عن
مهارته ، وعن خبرته ، وعن وسيلته ، وهي من وراء انخفاض مستوى
الاستجابة .



علم الجغرافية ... المنهج والهدف التطبيقي

وهكذا وضع التكليف الذي بدأ به اهتمام الاجتهاد الجغرافي بدراسة
استخدام الأرض ، نقطة التحول الجوهرى ، التى يتوجه بموجبها علم
الجغرافية ، الى مشارف الهدف التطبيقي . واستوجب هذا التوجيه الجديد
- وهو عين ما يعنى تطوير حيوى فى صياغة الهدف الجغرافي - ضرورة
الانتقال الذكى ، من مباشرة الاجتهاد الجغرافي لحساب تجسيد الرؤية
الجغرافية ، لموضوع التعامل الحيوى بين الانسان والأرض ، واستخدامها
وتوظيفها فى المكان والزمان ، الى مباشرة الاجتهاد الجغرافي ، لحساب
التعامل بين الانسان والأرض وتجسيد الرؤية الجغرافية المدققة فى جدوى
استخدامات الأرض فى المكان والزمان ، ثم يتأتى تأسيسا على هذا
التدقيق ، التعقيب المناسب لكى يباشر الاجتهاد الجغرافي التقويم ، واصدار
الحكم على جدوى هذه الاستخدامات ، والتعليق ، على مبلغ استجابة الأرض ،
وحتى تتفجر بالخير وتحسن العطاء ، لمطالب حركة الحياة .

والتصدى الجغرافي ، من خلال بحث مكتنى رزين ، ودراسته ميدانية
متأنية ، والتدقيق بينهما ، حتى يتسنى ، اصدار الحكم الجغرافي ، بعرض

تحسين تجسيد الرؤية الجغرافية للاستخدامات ، وهى تصور التعامل
«الحيوى والبناء» بين الإنسان والأرض ، فى ربوع المساحة المعنية ، يعنى
ب«الضرورة» بداية مشوار جديد ، للاجتهاد الجغرافى ، على دروب من دروب
«الصواب» ، ولا يستغنى الاجتهاد الجغرافى ، وهو على هذا الدرب شيئاً ، أهم
من التماس الرأى الجغرافى الصحيح والصريح ، وفى اعتقادى أن الانتقال
من جغرافية الرؤية ، الى جغرافية ابداء الرأى ، هو السبيل الذى يضع أهم
العلامات على الطريق الجغرافى ، وصولاً الى الهدف التطبيقى ، والمنهج
«المناسب» الذى يجابى هذا الهدف الجغرافى الجديد .

وإذا كان من شأن الرؤية الجغرافية ، أن تجيد ، أو أن تحسن عرض
صور الاستخدام ، وهو محصلة هذا التعامل بين الإنسان والأرض ، فإن
الرأى الجغرافى ، هو الذى يعبر عن موضوعية وصدق وحسن بيان مستوى
هذا الاستخدام ، فى المكان والزمان ، وليس ثمة أهم من تحديد ههنا
المستوى ، فى ظل الحساب الجيد للجدوى اقتصادياً واجتماعياً ، ولذا
فى هذه المناسبة ، أن مستويات استخدام الأرض تتراوح بين ، الاستخدام
الجائر ، والاستخدام الردىء ، والاستخدام التقسليدى ، والاستخدام
المتطور .

هذا ، ومن الطبيعى أن يجسد هذا الرأى الجغرافى ، الاجابة الصحيحة
«أو الصادقة» عن السؤال الذى يوجهه الاجتهاد الجغرافى الى الأرض ،
على صعيد المساحة المعنية . ويسأل هذا السؤال ، عن مبلغ استجابة
الأرض للإنسان ، وهو يتعامل معها فيجور عليها ، أو وهو يسئ إليها ،
أو يثبت بالجمود ويعرض عن التجديد ، أو عن التجويد ، أو وهو يتحلل
بكل دواعى تطوير وتجويد ، التعامل المباشر أو غير المباشر مع الأرض ،
فى ربوع المساحة المعنية . واستماع الاجتهاد الجغرافى الى الاجابة عن
السؤال ، يحقق خطوة موفقة فى الاتجاه الصحيح ، نحو تقويم الاستخدام
تقويها اقتصادياً واجتماعياً .

ومن الطبيعي أيضا ، أن يجسده هذا الرأي الجغرافي ، الاجابة الصحيحة .
 أو الصداقة عن السؤال ، الذي يوجهه الاجتهاد الجغرافي الى الانسان ، على
 صعيد المساحة المعنية . ويسأل هنا السؤال عن مهارات وقدرات ووسائل
 الانسان ، وهو يتعامل معها ، فتجاوبه على أكثر من مستوى ، أو وهى
 لا تواصل الاستجابة له ، أو لا تجاوبه . ويسأل السؤال أيضا الانسان عن
 الاسماء الى الأرض ، أو عن التشبث بالجمود والاعراض عن التجديد والتغيير ،
 أو عن التماس التجديد وتحرى وسائل التجويد . واستماع الاجتهاد
 الجغرافي ، الى الاجابة عن هذا السؤال ، يحقق خطوة موفقة ، أخرى
 فى الاتجاه الصحيح ، نحو تقويم الاستخدام تقويما متوازنا ، وعينه لا تغفل
 عن أداء الانسان ، وعينه الأخرى لا تغفل عن مصلحة الانسان .

وتجميع هذه الاجابات يسعف الاجتهاد الجغرافي ، وهو يعلن عن
 رأى الجغرافي ، التى يقوم علاقة الانسان بالأرض ، وأسلوب ومستوى
 تعامله مع الأرض ، ويمثل استجابة الأرض لوسيلته . ويقدم الاجتهاد
 الجغرافي ، فى نهاية المطاف ، الرأى الجغرافي ، وهو توصية أو وهو نصيحة ،
 أو وهو تحفظ ، تعقيبا على الرؤية الجغرافية ، لأى نمط نمط من أنماط
 استخدام الأرض . وحسن الوصول الى هذا الرأى الجغرافي ، وهو يوصى ،
 أو وهو ينصح ، أو وهو يتحفظ ، ووضعه موضع التنفيذ ، هو الذى
 يبصر أو هو الذى يدعو الى تحسين ، أو تجويد مستوى التعامل بين الانسان
 والأرض . ومن ثم يتسنى التحول من مستوى الاستخدام الجائر ، أو من
 مستوى الاستخدام التقليدى الجامد ، الى مستوى الاستخدام الاقتصادى
 المتطور .

هذا ، وإذا كان من شأن الاجتهاد الجغرافي ، أن يعتمد فى البحث
 الجغرافي على التوزيع والتعليل والربط ، من أجل تجسيد الرؤية الجغرافية ،
 وتقضى حسن التعبير عما يفضى اليه التعامل الايجابى ، بين الانسان
 والأرض فى المكان والزمان ، فاته يضيف الى ذلك كله ، شيئا مهما من

التقويم الجغرافي . ويكون هذا ، التقويم الجغرافي ، من أجل حساب جنوى هذا التعامل بين الإنسان والأرض ، والحكم على مستواه . كما يكون أيضا ، من وراء التماس السلبيات والايجابيات ، التي يقضى اليها هذا التعامل ، ومبلغ تأثيرها على هذه الجدوى . وهبناشرة التقويم يؤهل الاجتهاد الجغرافي ، لحسن صياغة الراى الجغرافي السنديد ، وهو نصيحة ، أو وهو توصية ، أو وهو تحفظ ، أو وهو تحذير . ويتأتى الانتفاع بهذا الراى الجغرافي عندما ، يهمس به فى أذن حركة الحياة ، لكى يرشد أو يبين التعامل مع الأرض واستخدمها . وهذا هو عين ما يعنى ، التحول الجغرافي بمهارة ، الى التماس الهدف الجغرافي التطبيقي .

وتبنى الهدف الجغرافي التطبيقي ، يلزم الاجتهاد الجغرافي ، وهو يباشر البحث الجغرافي ، بالعمل مع الفريق . وهو الذى ينتخب أعضاء الفريق ، ويضم اليه بعض المتخصصين العلميين ، فى العلوم الطبيعية ، وفى العلوم الانسانية . ونزول الجغرافي مع الفريق الجغرافي العامى المشترك الى الميدان على صعيد الأرض ، فى المساحة المعنية ، يكون مطلوبا لانجاز العمل الذى تطلله روح الفريق . ومن ثم يكون توزيع تكاليفات العمل الميدانى ، ويكون السعى العلمى العملى ، فى طلب رؤية التعامل القائم ، بين الانسان والأرض . ويكون وكأنه يعجم عود أنماط استخدام الأرض ، ويحسب حساب مستوى كل نمط من هذه الأنماط .

ويصور هذا السعى الجغرافي العلمى العملى ، شيئا مهما عن التماس كل العناصر الجغرافية الطبيعية ، والجغرافية البشرية ، فى اطار هذا التعامل على صعيد الأرض . كما يصور هذا السعى أيضا شيئا أكثر أهمية ، عن المواجهة بين الانسان وفى صفه ، المهارات والخبرات والوسائل فى جانب ، والأرض وفى صفها المتغيرات الطبيعية والضوابط الطبيعية ، فى جانب آخر . ويكفل هذا السعى وضوح الرؤية فى الميدان ، وحسن بيان التعامل بين الانسان والأرض ، على صعيد المساحة المعنية . ويبتنى على هذا الوضوح

المبدئى ، الرأى الجغرافى المناسب ، عن هذا التعامل ، ويتحدث هذا الرأى الجغرافى ، عن مستوى التعامل وعن قيمته أو جدواه ، اقتصاديا واجتماعيا . كما يتحدث أيضا ، عن استعدادات الانسان للتغير ومباشرة التعامل الأفضل . كما يتحدث عن مبلغ استجابة الأرض لهذا التغير .

* * *

الجغرافية التطبيقية وقضية التنمية

تأسيسا على ما كان من أمر ، توجه الاجتهاد الجغرافى التوجه الرشيد ، الذى يجاوب الهدف الجغرافى التطبيقى ، تاتى الاقدام الجغرافى بكل الثقة ، على وضع نتائج العمل الجغرافى فى خدمة حركة الحياة . وقل أصبح الرأى الجغرافى السديد ، فى بؤرة اهتمام حركة الحياة ، وهى تنتفع به . ويبلغ هذا الانتفاع حده الأمل عندما يباشر الاجتهاد الجغرافى ، اهتمامه الجاد بقضية التنمية ومباشرة ترشييد العمل التنموى ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

وقد استوجب هذا التعامل الجغرافى العلمى العمل الرشيد ، مع قضية التنمية ، مطالعة ومراجعة وتقويم التوجهات التنموية المعمول بها ، والتى يتولى التخطيط مسئولية صياغة وتجهيز المشاريع الانمائية ، ووضع البرامج الزمنية المناسبة ، لتنفيذها التنفيذ الأنسب ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان . وقل كان من الضرورى أن يقوم الاجتهاد الجغرافى بعناية مبلغ نجاح ، أو مبلغ تخبط التجارب التنموية المخططة ، فى غياب الخبرة الجغرافية ، أو فى غياب الرأى الجغرافى ، عن المسرح التنموى . بل قل كان هذا التقويم أكثر من ضرورى ، سواء كانت هذه التجارب التنموية ، شمولية أو جزئية ، ويجرى تنفيذها فى اطار التخطيط القطاعى الخاص ، أو فى اطار التخطيط القومى الشامل .

وفى غياب الخبرة الجغرافية ، والرأى الجغرافى الرشيد ، توضع الخطة المعنية ، وتحتوى المشاريع الانمائية ، التى يتسنى تنفيذها بالفعل على صعيد المساحة المعنية ، فى كل أو فى جزء من الدولة . ويعلن الانجاز أو التنفيذ ، عن شىء من النجاح الشكلى ، فى المهمة التنموية . ومع ذلك تتبين حركة الحياة فى نهاية المطاف ، أن هذا النجاح محفوف بالخطر ، وسلبيات الآثار الجانبية ، وأن التوجه التنموى يضى من غير وعى ، على درب الخطأ اقتصاديا واجتماعيا .

وقل أن عملية التخطيط التنموى لحساب حركة الحياة ، وهى تلهت من أجل نجاح الانجاز التنموى على صعيد المساحة المعنية ، تقع فى الخطأ الحقيقى مرتين . ويكون الخطأ مرة ، لأنها تتجاهل أهمية الرؤية الجغرافية ، على صعيد الأرض فى المساحة المعنية . وتبدو وكأنها تتجاهل ، استطلاع خواص الأرض ، والعناصر التى تتداخل فى صياغة هذه ، الخواص وتتجاهل استطلاع أوضاع وأحوال الناس ، والأبعاد التى تتداخل فى صياغة حضور حركة الحياة ونبضها . ويتأتى الخطأ الفادح مرة أخرى ، لأنها تتجاهل أو تهمل ، أو لأنها لا تحسن الاستماع الى صوت الرأى الجغرافى ، وحسن معطياته ، وهو يوصى أو وهو ينصح ، أو ، وهو يحذر العمل التنموى . فى المكان والزمان .

ومن غير معطيات الرؤية الجغرافية ، التى تدقق فى خواص الأرض ، وتدقق فى قدرات ومطالب الناس ، ومن غير مهارة الرأى الجغرافى الذى يعقب على هذه المعطيات الواقعية ، يفترق وضع المشاريع الانمائية ، وتنسيقها فى اطار الخطة ، الخلفية السليمة والأساس الراسخ ، الذى يرتكز عليه الانجاز أو التنفيذ التنموى . وقل لا يتأتى المضى السليم بالتنفيذ التنموى ، على درب الصواب الاجتماعى والاقتصادى . بل ان اهمال ، أو تجاهل معطيات الرؤية الجغرافية ، يمثل تفریطا فى الأساس المتين للعمل التنموى . كما أن الاعراض عن نصيحة أو عن تحذير ، أو عن تحفظات الرأى الجغرافى ، الذى يعقب ، أو الذى يعلق ، على تعامل الانسان مع الأرض ،

وهو يباشر تحسين مستوى استخدامها أو توظيفها ، في طلب الانتاج ،
أو طلب السكن ، أو في طلب الخدمات ، يوقع العمل التنموى أو الانجاز
التنموى ، في خسران مبین .

* * *

موقف علم الجغرافية من عمليات التنمية

هكذا نفهم ضرورة أن يتخذ علم الجغرافية موقفا حاسما من عملية
التنمية . وقد تأسس هذا الموقف الجغرافى ، على أساس أن يكون العمل
الجغرافى ، شريكا أصيلا فى العمل التنموى . بمعنى أن يكون لعلم
الجغرافية حضورا يقظا ، على مسرح العمل التنموى ، فلا ينبغي أن يغيب .
ولا يجب أن يستبعد ، أو أن يحرم ، من أداء دوره الوظيفى ، فى هذا المجال
التطبيعى الحيوى .

ويتعمد الاجتهاد الجغرافى الرشيد ، وهو حريص تماما ، على أن
ينزل الى ميدان العمل التطبيقى ، لحساب حركة الحياة ، الاعتراض على
تجاهل ، أو استبعاد الخبرة الجغرافية ، من صفوف العمل ، فى الحقل
التنموى . ذلك أن التجاهل أو الاستبعاد ، هو تفريط بقصد ، أو من غير
قصد ، فى دور الخبير الجغرافى الوظيفى الفعال ، فى صحبة الفريق العلمى
المستول ، الذى يخطط لعملية التنمية . والتفريط بقصد يعنى أن حركة
الحياة تعرف قيمة أو أهمية الدور الجغرافى الوظيفى ، وتتعهد اهماله
أو تجاهله . والتفريط من غير قصد يعنى أن حركة الحياة لا تعرف قيمة
أو جدوى ، أو أهمية الدور الجغرافى الوظيفى . ويؤدى الجهل به ، الى هذا
التجاهل .

وفى صحبة هذا الاعتراض ، يطعن الاجتهاد الجغرافى فى جدوى
التخطيط التنموى ، الذى يحرم عمليات التنمية ، من الدور الجغرافى

التطبيقي الوظيفي . ولا يعنى هذا الطعن الجغرافى ، شيئا من الهدم ، أو هن التجريح ، أو من التشكيك ، ولا يعتمد أبدا اغراق العجل التئوى ، فى بحور من الاحباط وخيبة الأمل . بل يقتضى الاجتهاد الجغرافى فى معية الاعتراض ، البديل الأفضل ، من أجل تصحيح مسار عملية التنمية . بل قل انه يعلن كيف يكون فى وسع الخبرة الجغرافية ، أن تبصر ، وأن تكفل انجساز النمو ، على صعيد المساحة المعنية ، فى اطار أحسن حبكة فى المكان ، وأحسن استجابة لحاجة العصر ، وهو على بصيرة .

ويوجه هذا الطعن الجغرافى البناء ، أول ما يوجه الى وضع الخطة التئوى ، لتنمية قطاع معين من بين مجموعة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة على صعيد الدولة . وما من شك فى أن تنفيذ المشاريع الانمائية ، حسب البرنامج الزمنى ، يحرز نجاحا فى تنمية القطاع المعنى ، ويكفل بالضرورة تغيرا ، الى ما هو أفضل . ولكن الذى لا شك فيه ، أن نمو قطاع بعينه ، وإهمال القطاعات الأخرى ، يجسد شكلا من أشكال التحيز التئوى . ويفضى هذا التحيز التئوى ، الى شىء من السلبيات ، أو الخلل ، وعدم التوازن فى البنية الاقتصادية ، أو فى البنية الاجتماعية . ومن ثم تتضرر مصالح حركة الحياة ، بمواقب أو بمضاعفات هذا الخلل .

وسلبيات التنمية القطاعية ، على صعيد الدولة ، تنأتى تأسيسا على انعدام التوافق ، وفقدان شىء مهم من التوازن ، بين نمو قطاع معين ، وتحديثه وتطويره والاضافة اليه فى جانب ، وجمود قطاعات أخرى ، وعدم تحديثها أو الاضافة اليها فى جانب آخر . وهل نشك أو نتشكك فى سلبيات الجمع والتعايش بين النمو والجمود ، أو بين التجديد والتقليد ، أو بين التغيير وعدم التغيير ؟

هذا ، وفى الاعتقاد الجغرافى الراسخ ، على صعيد الانجاز التئوى ، أن الجمود فى صحبة التغيير ، وأن التجديد فى معية التقليد ، وأن النمو وهو يتأبط ذراع الجمود ، يعرقل مسيرة النمو ، فى الدولة . وقل أن هذا

وضع غير سليم ، أو مناخ غير ضحى ، يلقي بظلاله الكثيية ، على مستيرة ، التغيير والنمو والتجديد ، حتى تتضرر حركة الحياة بسلبيات هذا النمو غير المتوازن . ومن ثم تكون النصيحة الجغرافية ، التي توصى بالشمول التنموى على صعيد الدولة ، السدى يتحرى النمو المتوازن والمتوازى والمتزامن ، نصيحة غالية ، لا ينبغي التفريط فيها .

وبنفس القدر من الموضوعية ، يفند الاجتهاد الجغرافى سلبيات التنمية الشاملة ، التي توقع النمو فى نمطية القوالب التنموية . وصحيح أن هذا الشمول التنموى ، يلتمس التغيير والتحديث والاضافة ، وكان الخطأ التنموية لا تفرط فى شىء ، وهى غارقة فى نمطية القوالب التنموية . ولكن الصحيح أيضا ، أن هذا الشمول التنموى ، يتجاهل التباين بين أجزاء الدولة ، من حيث خواص الأرض ، ومن حيث حضور ما يخص كل جزء من حركة الحياة . وهل نشك أو نتشكك فى أن هذا التباين الطبيعى والتباين البشرى ، يطعن فى جدوى القوالب التنموية ، لانجاز الشمول التنموى ، على صعيد الدولة ؟

هذا ، وفى الاعتقاد الجغرافى الراسخ على صعيد الانجاز التنموى ، أن الجزء من الدولة المتفرد طبيعيا وبشريا ، يستحق من المشاريع الانمائية ما يناسب هذا التفرد ، دون انقطاع الصلات التنموية ، بل الجزء والكل ، على صعيد الدولة . ومن ثم تكون النصيحة الجغرافية ، التي توصى بالشمول التنموى ، فى المساحة المتميزة الأنسب على صعيد الدولة ، التي تتحرى النمو المتوازى والمتوازن ، والمتزامن ، نصيحة غالية أخرى ، لا ينبغي التفريط فيها .

* * *

الاقدام الجغرافى على عملية التنمية

هذا ، وما أن أمسك الاجتهاد الجغرافى ، بزمام الموقف الجغرافى من قضية التنمية ، حتى تآتى الاقدام دون ابطاء . وتأهلت الخبرة الجغرافية ،

للاسهام فى عملية التنمية • وفى معنى هذا الاقدام ، تتماهى النصيحة الجغرافية فى عطاياها الحسن ، لحساب الانجاز التئموى • وتوصى الخبرة الجغرافية ، اول ما توصى ، بترتيب وتنسيق والتماس اولويات التسوجه التئموى ، فى مجال الاعداد والتجهيز والتئميد ، ووضع الخطة الانسب ، وبرمجة المشاريع الانمائية ، على المدى الزمنى المناسب ، لمباشرة العمل التئموى الشامل •

وتعطى هذه النصيحة الجغرافية ، الاولوية قبل كل شئ آخر للاهتمام بالانسان • ويكون هذا الاهتمام بالانسان ، ايماننا راسخا بان عملية التنمية ، التى تكون لحساب الانسان الفرد والمجتمع ، لا يتسنى تنفيذ برامجها ، التنفيذ الناجح بالفعل ، الا من خلال الانسان • بمعنى أن يكون الاهتمام بالانسان ، وهو قوة فعل من أجل التنفيذ التئموى السليم ، أسبق من الاهتمام بالانسان ، وهو صاحب مصلحة وحقوق فى ثمرات التنفيذ التئموى السليم • وهل فى وسع الانسان ، الغارق فى بحور الاحباط والاحساس بخيبة الأمل ، أن يتحمس لانجاز العمل التئموى ؟ وهل فى وسع الانسان ، الغارق فى غياهب اللامعى ، والفاقد للمهارة ، أن يحسن أداء وتنفيذ العمل التئموى ؟

ويكون الاهتمام بالانسان ، على النحو المناسب ، الذى يبت فيه ، ويحفز الاستعداد المعنوى • وقد تستوجب هذه العناية انتشاله من حضيض الاحباط ، واخراجه من بين دواعى الاحساس بخيبة الأمل • وقد تستوجب هذه العناية بمعنويات الانسان ، نقله من انغلاق اللامعى ، الى انفتاح الوعى • والأهم من ذلك كله ، أن تكون شحنات الحماس والاحساس بالمسئولية ، من أجل تفجير طاقاته ، وحسن الاقبال على مباشرة التكاليفات ، لحساب الانجاز التئموى • كما ينبغى أن يحسن الاستماع الى صيحات توقظ منه الهمة ، وتجرده من دواعى الجهور والاستغراق فيه • ومن بعد

هذه العناية بمعنويات هذا الانسان ، يتأهل نفسيا لمباشرة التغيير ، الذى يستوجبه التنفيذ التيموى . بل قل انه يكون فى وسعه ، استيعاب قوة فعل التغيير والمتغيرات وهزاتها ، التى تستجد فى صحبة التغيير والتنمية ، على صعيد المساحة المعنية .

ويكون الأهتمام بالانسان ، على النحو المناسب مرة أخرى ، لكى يفرس فيه ، ويطور الاستعداد المادى . ويزود هذا الأهتمام الرشيد الانسان ، بشيء مناسب ومفيد من الخبرات والمهارات والمكتسبات ، التى تسعف اشتراكه بشكل أو بآخر ، فى انجاز التكاليف العملية ، التى تجارى تكنولوجيا العصر ، وتشهد أزر التنفيذ التيموى للمشاريع الانمائية ، فى المكان والزمان . وكم يكون الانسان ، فى حاجة الى التدريب واكتساب المهارات فى اطار دورات التدريب ، التى يمكن أن تتكرر على مستويات صاعدة . وكم يكون الابداع مطلوباً ، لكى يصل الانسان بمهارته ووسائله الى صياغة التكنولوجيا المتطورة ، وحتى تصبح بديلاً أفضل عن استيراد التكنولوجيا الأجنبية .

وقل ينبغي بعد ذلك كله ، أن يحسن العمل التيموى ، فى زحمة الأهتمام بالانسان واعداده مادياً ومعنوياً ، حسب ذلك الفريق المتمرد من الناس . وهو يتمرد - فى الغالب - لأنه جامد . ولا نظنه يكاد يملك الاستعداد لقبول أو استيعاب التغيير . بل قل أنه ربما يكون هذا الانسان غارق فى حضيض الجبن ، والتخوف من التغيير ، ايجابياته وسلبياته ، وقد يعترض هذا الانسان الحائف مسيرة التغيير ، حتى يتمرد . ويدفع التمرد أحياناً ، الى نسف وتدمير وتخريب هذا ، التغيير . ومن ثم يستحق هذا الانسان عناية خاصة ، تترفق به وهى تطوعه ، أو وهى تنتشله من حضان الحوف (١) . وفى وسع من يترفق بهذا الانسان ، أن يؤمنه فى البداية .

(١) يخاف هذا الفريق على القيم والتقاليد أكثر من أى شيء آخر .

بل وأن يحوله من موقف الاعتراض والرفض ، إلى موقف الديقان اليقظ
الأمين ، السنى يخرس مشيرة التغيير والتجديت والنمو ، والإضنيافة
والتجديد والتجويد ، على دذب الصواب الاجتماعى والاقتصادى ،
وفى الاعتقاد الجغرافى الصريح ، أن حسن العناية بالانسان ، وهو قوة
فعل ، ومسئول عن العمل التنموى ، واغداه وتزويده ، بالشىء المناسب
من الوعى ، وبالشىء المناسب من الخبرة ، وبالشىء المناسب من القهرة على
استيعاب التغيير ، وبالشىء المناسب من احسن التجاوب مع قوة فعل وتأثير
المتغيرات ، دون التخوف من عواقب التغيير ، هو خير ما يضع الانسان ،
فى وضع الاستعداد ، ويؤهله التأهيل المناسب ، لانجاز العمل التنموى
الشامل ، فى المكان والزمان . بل قل ان هذا هو التأهيل الموفق ، الذى
يقدم به الانسان الاقدام الواثق ، أو المطمئن والفعل ، على أداء الواجب
لانجاز ، وانجاح عملية التنمية . ومن ثم يكون الانسان المؤهل على يقين ،
بأنه صاحب الحق ، أو بأنه صاحب المصلحة ، وهو مسئول عن ثمرات
الانجاز التنموى ، من أجل حياة أفضل .

* * *

التخطيط الاقليمى أروع ما يقدمه علم الجغرافية للتنمية

من بعد تقديم هذه التوصية الجغرافية ، التى ثبت فى الانسان ، حب
العمل التنموى ، وتفجر طاقاته المبدعة الخلاقة ، لحساب الانجاز التنموى ،
يكون الاقدام الجغرافى الرشيد ، على الترويج لفكرة التخطيط الاقليمى .
وقل أن الاجتهاد الجغرافى ، يزكى التخطيط الاقليمى ، وهو الأنسب من
أى نوع آخر ، من حيث انجاز النمو ، أو الشمول التنموى ، على صعيد
الدولة لحساب حركة الحياة .

ويبنى هذا الترويج أو التفضيل ، على اعتبار أن التخطيط الاقليمى ،
هو الذى يكفل الحكمة فى ترسيخ النمو ، بكل ما يعنيه الشمول من معانى

دون الاخلال ، بالتوازي والتوازن والتزامن ، على صعيد المساحة ، التي يغطيها الاقليم التخطيطي ، وكأنه الوعاء الأنسب لعملية التنمية . ويستوجب وضع المشاريع الانمائية ، وبرمجتها لحساب التنمية ، في اطار التخطيط الاقليمي :

اولا - تأكيد الشمول التنموي ، من غير اقتران في العمل ، او في الانجاز التنموي ، لحساب قطاع بعينه ، ودون تقييد في نصيب او في حصة أى قطاع من القطاعات المتنوعة ، على صعيد الاقليم التخطيطي .
وقل ينبغي أن تبنى عمليات التنمية ، وتنفيذ المشاريع الانمائية ، وهي متوازنة ومتوازية ومتزامنة ، حتى يتحقق النمو او الاضافة ، او التغيير الى ما هو أفضل ، دون تمثر أو اختناق ، او دون تخبط وتردد ، بين ومضات التجديد والتجويد ، واطافة الجديده من ناحية ، وعمدة الجود والتخلف ، والاستغراق في التقليد من ناحية اخرى .

ثانيا - تجريد الشمول التنموي ، في اطار التخطيط الاقليمي ، من خطيئة الانقلاب ، الذي يقيم من حول النمو الشامل ، في الاقليم التخطيطي ، سدا ، لا يجوز اختراقه أو تجاوزه . بل ينبغي أن يلتزم الشمول التنموي في الاقليم التخطيطي ، مهارة الانفتاح والمرونة والتفتح الحميد ، الذي ينسق في شيء من تكامل تنموي بديع ، بين مجموعة الخطط الاقليمية ، في كل الاقاليم التخطيطية ، على صعيد الدولة .

وعلى صعيد الاقليم التخطيطي - وهو يشغل مساحة متميزة من الأرض - يتأتى شيئا مهما من التجانس ، الذي يكشف عنه الواقع الطبيعي القائم ، وينبىء به الواقع البشرى الساطع ، في وقت واحد ، ومن شأن خواص الأرض ، التي يفضى اليها تداخل عناصر الموقع والبنية والتضاريس والتربة والمناخ والنبات ونبض الحياة ، على صعيد المساحة المعنية ، أنه تتميز الأرض في الاقليم التخطيطي ، عن الأرض في سائر الاقاليم

التخطيطية الأخرى . يومن ثمان حضور الناس الذي يفضى الى حركة حياة ،
تتداخل فيها عوامل اجتماعية وعوامل اقتصادية ، وعوامل حضارية ، أن
تتميز حركة الحياة ، وتوجهاتها العملية ، في الاقليم التخطيطي ، عن حركة
الحياة وتوجهاتها العملية ، في الاقليم التخطيطية الأخرى .

هذا وليس انسب من أن يكون هذا الوضع ، الذي يميز الأرض
طبيعيا ، ويميز حركة الحياة على صعيد هذه الأرض بشريا ، في اطار الاقليم
التخطيطي ، قاعدة لها صفة الخصوصية والتفرد ، الذي يمتنى عليها وضع
المشاريع التنموية المناسبة ، في أفضل حكمة . وقل أن ارتكاز الشمول
التنموي ، الى هذه القاعدة المناسبة ، يعنى تأمين الحبكة في المكان ، وتأمين
الحمد الأنسب من استجابة النمو والتغيير لقدرات وامكانيات وتطلعات
حركة الحياة ، في المكان والزمان ، بل قل ان هذا هو أساس الارتكاز
السوى الأنسب ، الذي يجنب المشاريع الانمائية ، والاقدام على تنفيذها ،
مواقب التعارض أو سلبيات التناقض ، مع ما يملية الواقع الطبيعي
ومتغيراته على المدى القصير ، أو مع ما يكون في وسع الواقع البشرى
ومتغيراته على المدى القصير ، في ربوع الأرض في الاقليم التخطيطي .

وفي جميع الأوضاع والأحوال ، التي يتولى فيها ، الجغرافي مع الفريق
العلمي مسئولية التخطيط ، لحساب العمل التنموي الشامل ، في الاقليم
التخطيطي ، بداية من وضع واعداد المشاريع الانمائية ، ووصولا الى تجهيز
البرامج الزمنية ، للتنفيذ التنموي في المكان والزمان ، تتجلى الحاجة الى
المسح الجغرافي الطبيعي ، والمسح الجغرافي البشرى . ويصبح هذا المسح
الجغرافي ، وهو مسئولية جغرافية ، خالصة ، وكأنة المقدمة الضرورية ،
حتى يتسأى الاعتماد السليم ، ويكون التجهيز للشمول التنموي في اطار
مجموعة الاقليم التخطيطية على بصيرة ، فلا يتخبط .

وحسن بيان خواص الأرض ، ومتغيراتها في المكان والزمان على صعيد

الأقليم التخطيطي ، يحدد قوة فعل هذه الخواص وضوابطها وضغوطها ،
وهي تواجه قوة فعل الإنسان ومهارته وسيلته ، عندهما يتعامل معها ،
ويتطوعها حتى يتجاوبه .

وحسن بيان أوضاع واحوال حركة الحياة ومتغيراتها فى المكان
والزمان ، يكشف عن امكانيات الانسان ، وتطلعاته وتوجهات قدراته
الفاعلة ومتغيراتها ، وهى تدعمه ، أو وهى تغل يديه ، فى مجالات تعامله
مع الأرض ، وتطويرها فى طلب الانتاج ، أو فى طلب السكن أو فى طلب
الخدمات .

وقل ينبغى أن نفطن الى أن حسن بيان خواص الأرض ، ومبلغ
استعدادها للاستجابة ، وحسن بيان أوضاع حركة الحياة واستعداداتها ،
للتعامل مع الأرض ، على صعيده المساحة المعنية ، هو الذى يرشد وضع
إعداد وتنفيذ البرامج التنموية . بمعنى أن تكون هذه البرامج التنموية ،
هى الأنسب على الأرض ، وهى تطارع حركة الحياة ، بكل ما فى وسعها أن
تعمل ، وتنجز المشاريع التنموية ، ويكامل ما فى وسعها من استعدادات ،
لباشرة التغيير اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا . ومن ثم يتأتى الوصول
بالإنجاز التنموى الشامل ، الى التوازن الحقيقى ، على صعيد المساحة
المعنية ، بين الطلب التنموى من ناحية ، والانعجاز التنموى من ناحية
أخرى

هذا وليس فى وسع من يخطئ ، ويعد المشاريع التنموية ، أن يفعل
وينجز هذه المهمة ، وهو يتجاهل حركة الحياة . وقل ينبغى أن يعرف جيدا
ماذا تريد حركة الحياة من عملية التنمية . كما ينبغى أن يعرفه أيضا ،
ماذا فى وسع حركة الحياة أن تعمل ، من أجل ما تريد من الإنجاز
التنموى فى كل اقليم من الأقاليم التخطيطية .

وليس فى وسع من يخطط ويعد المشاريع الانمائية أن يفعل وينجز هذه المهمة ، وهو يتجاهل الأرض ، طبيعتها وخواصها وضوابطها .
وقل ينبغى أن يعرف جيدا شيئا واضحا ، ومناسبا ، عن مبلغ استعداد هذه الأرض ، للاستجابة الفورية لقوة فعل حركة الحياة . كما ينبغى أن يعرف أيضا ، الحد الأقصى لتطويع الأرض ، التطويع المناسب لمباشرة العمل التنموى فى كل اقليم من الاقاليم التخطيطية .

هكذا نفهم قيمة أو جدوى المسح الجغرافى الطبيعى والبشرى على صعيد المساحة المعنية . وينبغى أن يسبق هذا المسح الجغرافى ، وأن يجهز قبل أى بداية أو أى مبادرة ، لوضع المشاريع الانمائية ، وبرمجتها فى صلب الخطة التنموية . ومثل هذا التجهيز ، هو الذى يصطنع القاعدة السليمة ، ويوفر الأساس المتين للعمل أو للانجاز التنموى الشامل .
بمعنى أن المسح الجغرافى على صعيد المساحة المعنية ، يقدم الرؤية الجغرافية فى الشكل الأنسب ، ثم يضيف الراى الجغرافى فى الصيغة المفيدة ، التى تبصر وترشد ، حتى لا يضل فريق المخططين ، ولا يبدأ عملهم التنموى المخطط ، من فراغ .

ومن الجائز أحيانا أن يغيب الجغرافى ، ويرفض مشاركة الفريق وهو يباشر التخطيط ، لحساب العمل التنموى الجزئى ، لتنمية قطاع معين ، لأنه يعترض على هذا التوجه التنموى . ومن الجائز أيضا أن يغيب الجغرافى ، لأنه يرفض تحمل مسئولية ، الخطأ ، الذى يفضى اليه مباشرة العمل التنموى الشمولى ، فى اطار خطة قومية ، لا تحسب حساب التباين بين اقاليم الدولة . ولكن ليس من الجائز أبدا ، أن يغيب الجغرافى ، ويغيب معه المسح الجغرافى المناسب ، عن أعين فريق المخططين ، بأى حال من الأحوال . وكيف يغيب هذا المسح الجغرافى ، وهو يجسد ما هو كائن بالفعل ، على صعيد المساحة المعنية ، وينبغى معرفته جيدا ، قبل الشروع

تقى تطويره وتمييزه ، حتى يتأتى ما ينبغي أن يتغير ، ويكون ما تتطلع اليه
الخطة ، ويكون التغيير بالفعل .

* * *

الوظيفة الجغرافية في التخطيط الاقليمي

في الوضع الذي تلتبس فيه حركة الحياة ، مضى العمل التنموي
الشامل ، على درب الصواب ، تصبح عملية التنمية امانة في عنق
التخطيط الاقليمي . ويكون ذلك كله على اعتبار أن الاقليم التخطيطي ،
هو الوعاء ، أو هو الذي يكفل الحبكة المثلى ، في المكان والزمان . ويقبل
الجغرافي عن طيب خاطر على الاسهام في انجاز هذه المهمة التنموية ،
ولا يمتنع عن الاشتراك الفعلي ، في مباشرة العمل التنموي مع فريق
المخططين .

واشتراك الخبرة الجغرافية مع فريق المخططين ، معناه أن تهيمن
عليهم جميعا روح الفريق . ويؤدي كل واحد من أعضاء الفريق دوره
الوظيفي المناسب ، لحساب العمل التنموي الشمولي . ويكون الجغرافي
مستولاً عن الاعداد والتجهيز ، ومباشرة المسح الجغرافي ، على صعيد كل
اقليم من الاقاليم التخطيطية . بل قل ان هذه المسئولية تبدأ ، بتحديد
الاقاليم التخطيطية ، على صعيد الدولة . ويبقى الباحث الجغرافي مستولاً ،
ولا شيء يعفيه من هذه المسئولية ، عندما يبصر ويقدم النصيحة أو التوصية
أو التحذير ، لترشيد الانجاز التنموي والتنسيق الشمولي ، على صعيد الاقليم
التخطيطي ومجموعة الاقاليم التخطيطية ، على صعيد الدولة .

ويبادر الجغرافي ، وهو شريك مع فريق المخططين ، لكي يبدأ العمل
الجغرافي المكتبي والميداني ، لحساب التجهيز والاعداد الضروري لعملية
التنمية . وقل أنه يسبق غيره من أعضاء الفريق ، حيث يبدأ دوره
الوظيفي ، قبل أن يبدأ دور أي من الشركاء معه في الفريق . وتتجسد هذه
المبادرة الجغرافية ، في الاتجاه العلمي والعمل الصحيح . ويكون الجغرافي ،

بناء على هذه المبادرة ، مسئولاً عن تحديد ووضع الاطار الصحيح ، الذى يحتوى الاقليم التخطيطى ، ومجموعة الاقاليم التخطيطية الرئيسية ، على صعيد الدولة .

ويجيد الجغرافى ، التماس التجانس على الوجه الطبيعى ، والتماس التجانس على الوجه البشرى ، وهو يلتمس شمل المساحات والأجزاء ، التى يتألف منها الاقليم التخطيطى ، وكل اقليم من الاقاليم التخطيطية . كما يجيد الجغرافى ايضا ، التماس عدم التجانس على الوجه الطبيعى ، وعدم التجانس على الوجه البشرى وهو يضع الحدود ، ويشبث الفواصل التى تفصل ، بين الاقليم التخطيطى والاقاليم التخطيطية الأخرى . وتستوجب هذه المهمة الجغرافية التى تتحرى وضع كل اقليم تخطيطى ، فى اطاره الصحيح ، عملاً جغرافياً مكتئباً ، وعملاً جغرافياً ميدانياً . ويلتمس العمل الجغرافى الميدانى ، الزيارة التفقدية ، ثم مباشرة الدراسة الميدانية وتقصى الحقائق الجغرافية الطبيعية والبشرية ، التى يجريها فريق العمل الجغرافى ، على صعيد كل اقليم من الاقاليم التخطيطية .

والانتهاء من هذه المهمة الأولية ، التى تحدد بوضوح جغرافى شديد ، الاقاليم التخطيطية على صعيد الدولة ، لا ينهى المبادرة الجغرافية . ويظل الاجتهاد الجغرافى مسئولاً ، عن انجاز مهمة جغرافية أخرى . وتجسد هذه المهمة الجغرافية ، مسئولية الاجتهاد الجغرافى ، وهو يياشر المسح الجغرافى الطبيعى والبشرى ، على صعيد كل اقليم من مجموعة الاقاليم التخطيطية . كما تجسد مسئوليته ايضا ، وهو يلتمس رأى الجغرافى السديد ، تعقيباً ، على ما تكشف عنه الرؤية الجغرافية ، فى كل اقليم من الاقاليم التخطيطية .

وصحيح أن هذا المسح الجغرافى ، يغطى المنظور الجغرافى الطبيعى على صعيد الأرض ، ويغطى المنظور الجغرافى البشرى على صعيد حركة الحياة ،

مهما، يلتزم وضوح وتجسيد الرؤية الجغرافية في الاقليم التخطيطي :
وصحيح أيضا ، أنه ينتقل من اقليم تخطيطي الى سائر الأقاليم التخطيطية
الأخرى ، لكي يجرى المسح الجغرافي ويلملم أوصال الرؤية الجغرافية ، على
صعيد كل اقليم تخطيطي . ولكن الصحيح أيضا ، أن الجغرافي لا ينفرد
بإنجاز لهذا العمل الجغرافي ، لأنه يثق في جهودى الافتتاح ويلتمس التفتح .
ومن ثم يعمل الجغرافي ، وينجز مهمة المسح الجغرافي ، على صيغة فريق عمل
موسع ، ويتجربى الجغرافى انضمام بعض المتخصصين العلميين فى العلوم
الطبيعية ، وبعض المتخصصين فى العلوم الانسانية ، الى هذا الفريق
الجغرافى العلمى المتعاون .

وتوسيع الفريق الجغرافى العلمى المتعاون ، والعمل بروح الفريق ،
ومراعاة حسن توزيع تكاليفات العمل الميدانى ، على أعضاء الفريق ، يكفل
حسن إنجاز المهمة الجغرافية . وقل انه يعنى حسن إنجاز العمل الجغرافى ،
على صعيد كل اقليم من الأقاليم التخطيطية ، فى الدولة ، من خلال تنسيق
بديع ، وتعاون علمى موضوعى ، بين الدراسة الميدانية والدراسة التجريبية .
وفى وسع الخبرة الجغرافية ، أن تحسن التنسيق المناسب ، بين محصلة
الدراسة المكتبية ، وحصاد الدراسة الميدانية ، والدراسة التجريبية ،
وصولاً الى العرض الجيد ، الذى تتحقق به أهداف المسح الجغرافى ، وتحديد
ملامح الشخصية الجغرافية المتفردة ، على صعيد كل اقليم من الأقاليم
التخطيطية .

وتلتزم الخبرة الجغرافية ، مع المسح الجغرافى ، على صعيد الاقليم
التخطيطى ، أن تتحرى حسن الصيغة ، بين الرؤية الجغرافية وتجسيد
أبعادها الجغرافية الطبيعية والبشرية ، وهى تعبر عن أو وهى تصور الواقع
الجغرافى ، ونبض حركة الحياة فى ربوعه ، على صعيد المكان والزمان .
ويشد هذا الوضوح الجغرافى ، أزر الباحث الجغرافى ، وهو يلتزم الرأى

الجغرافي ، ويكون هذا الرأي الجغرافي سديدا ، وهو يعقب ، أو وهو يعلق ، أو وهو يحكم ، على فرص التغيير وتوجهاتها الصحية ، الى أهداف التنمية . كما يكون هذا الرأي الجغرافي مفيدا ، وهو يرسخ القاعدة أو الخلفية المناسبة ، التي يبتنى عليها التنفيذ التنموي الأنسب ، وحتى يتحقق النمو الشمولي ، في الاقليم التخطيطي ، وفي كل الأقاليم التخطيطية ، على صعيد الدولة .

وانجاز هذه المهام الجغرافية ، سواء الجغرافي يلتبس تحديد الأقاليم التخطيطية ، أو الجغرافي يباشر في صحة الفريق الجغرافي المتعاون ، المسح الجغرافي ، وينتقل من جغرافية الرؤية الى جغرافية السراى ، يعنى بالضرورة حسن الاعداد والتجهيز المناسب ، لمباشرة العمل التنموي الشمولى . ويفضى هذا الانجاز الجغرافي ، على صعيد كل اقليم من الأقاليم التخطيطية ، الى :

أولا - كشف وتجسيد وتعليق مناسب ، عن الضوابط التي يفرضها الواقع الطبيعي وعناصره ، وقوة فعلها ، أو تأثيرها المباشر أو غير المباشر ، وعن الضوابط التي يفرضها الواقع البشرى وأبعاده وقوة فعلها ، أو تأثيرها المباشر أو غير المباشر ، وهي تواجه الانسان ، على أوضاع وأحوال واداء حركة الحياة ، وتعاملها مع الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، في الاقليم التخطيطي

ثانيا - كشف وتجسيد وتعليق مناسب ، عن قدرات وخبرات ومهارات الانسان ، التي يتعامل بها مع هذه الضوابط الطبيعية أو الضوابط البشرية ، في الاقليم التخطيطي ، على مستوى الالتزام بها والاستجابة لقوة فعلها ، أو على مستوى التحايل عليها وتطويرها وتخفيض معدلات ضغوطها ، أو على مستوى ابطال مفعولها وتجميد ضغوطها ،

والتحرر من حتمية الاستجابة لها ، فى المكان والزمان على صعيد الاقليم
التخطيطى .

ثالثا - كشف وتجسيد وتعليق مناسب ، عن مبلغ الحاج الانسان
فى طلب النمو والتغيير الى ما هو أفضل ، ومبلغ استيعاب الانسان ، وهو
يطلب ، أو وهو يعمل ، أو وهو يجنى ثمرات المشاريع الانمائية ،
فى صحبة فعل وتأثير وضغوط المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية
والسياسية ، والتصدى للانجاز أو للتنفيذ التنامى المنضبط ، وصولا الى
اهداف الشمول التنامى الطموح ، فى الاقليم التخطيطى .

بهذا المنطق الموضوعى الرشيد ، يكون دور الخبرة الجغرافية المدربة ،
وهى تعمل لحساب التخطيط الاقليمى ، قبل أن تبدأ أعمال فريق
المخططين ، دورا فعالا لا ينبغى التفريط فيه ، أو تجاهله أبدا . وقل انها
الخبرة ، التى تضع الأساس ، وترسخ القاعدة لمباشرة العمل التنامى .
وأنها هى التى تبصر وترشد وتكفل حسن صياغة البرامج والمشاريع
الانمائية ، فى اطار الحطة الاقليمية . بل قل انها هى الخبرة ، التى تؤمن
الشمول التنامى ، دون تفريط ، فى المضى التنامى ، المتوازى والمتوازن
والمتزامن ، على درب الصواب الاقتصادى والاجتماعى . والتنوع البين
لما يعنيه الشمول التنامى ، من اقليم تخطيطى الى اقليم تخطيطى آخر ،
يكون أحوج ما يكون الى حسن الانتفاع بدور الخبرة الجغرافية ، وهى تعمل
على درب الصواب . ويمهد هذا الدور الجغرافى تمهيدا جيدا ، لمضى فريق
المخططين وهو فى صحبتهم ، لكى يكون العمل التنامى الشامل فى مرحلة
التخطيط ، وفى مرحلة التنفيذ ، على بصيرة .

ومن أجل انتفاع حركة الحياة ، بالرأى الجغرافى ، فى حسن توجيه
الشمول التنامى ، على صعيد الاقليم التخطيطى ، يكون انضمام الجغرافى
الى فريق المخططين ، انضماما ضروريا ، لا ينبغى التفريط فيه . ويهمس

الجغرافى بكل الصدق والموضوعية ، فى اذن فريق المخططين ، وهو معهم ،
او وهو شريك فى المسئولية ، بالرأى الجغرافى السليم ، الذى يبتنى على
حسن العناية الجغرافية ، بالتقويم الجغرافى للواقع ، على الوجهين الطبيعى
والبشرى فى المكان والزمان . وهذا الرأى الجغرافى هو الذى ينصح ،
وهو الذى يوصى ، أو هو الذى يتحفظ ، أو هو الذى يبصر ، وضع وتصميم
المشاريع الانمائية ، حتى لا تقع العملية التنموية الشاملة ، فى خطأيا
المبالغة ، أو فى عواقب التقصير .

هذا ومن شأن من يكون فى وشعه ، أن يوصى أو ينصح أو أن
يحذر ، أو أن يرشد ، يفلح فى تسديد خطوات المضى الموفق ، على درب
الصواب التنموى . وقل يكون ذلك ، من وراء الابداع المفيد الذى يسعف
التحايل على الضوابط الطبيعية أو على الضوابط البشرية ، فى بعض
الأحيان أو ابطال مفعولها المؤثر على أداء الانسان ، فيكفل التغيير الى ما هو
أفضل ، وهو غاية ما تصبو اليه ، عملية التنمية الشاملة ، فى المكان
والزمان .

وليس من قبيل المبالغة ، أن يكون من شأن من يملك القدرة على
ترشيد العمل التنموى ، فى اطار التخطيط الاقليمى ، أن يصبح مسئولاً
مسئولية مشتركة ، مع فريق المخططين . وقل ليس من قبيل المبالغة
أيضا ، أن تستوجب هذه المسئولية فى المجال التطبيقى وضع الجغرافى
فى المكان المناسب ، ضمن تشكيل الفريق . ومن هذا الموقع ، يقود الجغرافى
ويوجه ويرشد ويقدم التوجيهات التنموية ، حتى يغطى أهداف الشمول
التنموى ، على صعيد الأرض ، فى اطار التخطيط الاقليمى .

ودون أن نهتم بعرض تكنيك العمل الجغرافى ، الذى يضع الجغرافى
فى هذا المكان ، لكن يرشد العمل التنموى ، نود أن نبين معنى ومقضى
الترشيد الجغرافى للتنمية على صعيد الاقليم التخطيطى . والترشيد

الجغرافي يستوجب أن يتأبط الجغرافي ، وهو خبير بالرأى الجغرافي السديد ، ذراع العمل التنامي الشامل ، فيبصره بدواعي التنمية ، لماذا وكيف تكون ؟ وبمسارات وتوجهات الانجاز التنامي ، ولماذا وكيف تمضي ؟ في الاتجاه الصحيح ، في الاقليم التخطيطي .

ويكون الجغرافي مع فريق المخططين مسئولاً ، وهو ينصح بما يجب أن يتأني ، وينبغي الأخذ به ، لتغيير قوة فعل الانسان ، وشحن وتطوير وسيلته ، التي تسعف مواجهته وتعامله مع الأرض ، لتحسين مستوى استجابة الأرض . كما يكون الجغرافي مع فريق المخططين ، مسئولاً ، وهو يوصي بما يجب أن يتأني ، من عمل فني ، لتطوير قوة فعل البشري الحاكمة لطبيعة الأرض ، وتنشيط وتنمية معدلات استجابتها ، وهي تمثل لوسيلة الانسان وخبراته ، وهو يوظفها ، أو وهو يسخرها ، لحساب حركة الحياة .

وفي وسع الخبرة الجغرافية ، وهي تباشر الترشيح ، أن تدرس التعامل الايجابي ، بين الانسان والأرض . ويكون ذلك على النحو الذي تبتغيه المشاريع الانمائية ، حتى تتجنب عملية التنمية الشاملة ، الوقوع من غير قصد أحياناً ، في خطيئة التعامل الجائر الذي يجهد الأرض أو يستنزف الخدمات ، أو يفشل في تطويعها وتأمين استجابتها المثلى . بل قل في وسع الخبرة الجغرافية ، في صحبة فريق المخططين ، أن تحرس النمو الأفقي ، والنمو الرأسي ، أو أي توجه تنموي آخر . وتعرف كيف تحرس وتسيطر على دواعي التنسيق ، بين هذه الاتجاهات التنموية المتعددة ، في المكان والزمان ، على صعيد الأرض ، في الاقليم التخطيطي .

وفي نهاية المطاف أقول ان غياب الترشيح الجغرافي عن صف فريق المخططين ، أو عن عملية التنمية الشاملة في اطار التخطيط الاقليمي . قد لا يعني وقف ، أو تجميد مسيرة النمو ، ولكنه يعني بكل تأكيد ، أن

تمضى هذه المسيرة التنموية ، على غير بصيرة • وقد تتخبط هذه المسيرة التنموية ، وهى تخرج عن درب الصواب ، أو هى تسير على درب الحطأ اقتصاديا واجتماعيا ، أو وهى لا تغطى كل أبعاد الهدف التنموى الشمولى ، فى الاقليم التخطيطى •

وفى وسع فريق المخططين والجغرافى غائب عن صفة ، أن يجد ، أو أن يلتمس هذا الترشيده الجغرافى ، فى بحوث ودراسات جيدة ، فتبصرهم وينتفعوا بها ، فى الانجاز التنموى • ومع ذلك ، فان انضمام الخبرة الجغرافية ، الى صف الفريق ، وفى صحبته كل المهارات والخبرات ونتائج المسح الجغرافى ، التى يتأتى بموجبها الترشيده الجغرافى ، يكون هو الأفضل • بل قل يكون حضور الجغرافى واشتراكه فى المسئولية التنموية ، مع فريق المخططين ، هو الأجدى لكى لا تفضل ، ولا تتخبط ، مسيرة التنمية الشاملة ، أو لكى تلتزم بالتوازن والتوازى والتزامن ، فى التنفيذ التنموى ، فى اطار التخطيط الاقليمى •

هذا ويحسن هذا الجغرافى - من غير شك - القيادة والتوجيه والترشيده ، فتمضى مسيرة التنمية الشاملة فى الاقليم التخطيطى ، وهى تلتمس القدر الأنسب ، من التوازى والتوازن والتزامن ، بين المشاريع الانمائية من ناحية ، أو وهى تلتمس القدر الأنسب من التنسيق ، بين التنفيذ التنموى فى الاقليم التخطيطى المعين ، والتنفيذ التنموى على سائر الأقاليم التخطيطية من ناحية أخرى • وغياب الخبرة الجغرافية ، وهى التى تتحلل بالمهارة فى التحليل والتركيب والمرونة والتقويم ، وحسن العمل لحساب الهدف الجغرافى التطبيقى ، عن صف فريق المخططين ، لا يقل خطورة عن غياب المايسترو عن أداء دوره الوظيفى ، وهو يلوح بعضاه ، أمام الفريق الموسيقى ، وينسق انسياب ايقاع النغمات الحلوة ، فى المعزوفة الجميلة •

المرجع العربية

- ٢ - حمدان ، جمال : جغرافية المدن - القاهرة
- ٤ - الشامى صلاح الدين : الموارد ، دراسة فى الجغرافية الاقتصادية - الاسكندرية بصفة ١٩٨٦
- ٣ - الشامى صلاح الدين : الجغرافية دعامة التخطيط - الاسكندرية سنة ١٩٨٠
- ٤ - الشامى ، صلاح الدين : الفكر الجغرافى سيرة ومسيرة - الاسكندرية سنة ١٩٨٦
- ٥ - الشامى ، صلاح الدين : الدراسات الميدانية فى العمل الجغرافى - الاسكندرية ١٩٧٨
- ٦ - الشامى صلاح الدين : التقويم الجغرافى ، انطلاق التجديد والتجويد فى الفكر الجغرافى المعاصر (مجلة كلية الآداب) - صنعاء ١٩٨٣
- ٧ - الشامى صلاح الدين : السدية بين الطبيعة والانسان ، منشورات قسم الجغرافية جامعة الكويت سنة ١٩٨٥
- ٨ - الشامى صلاح الدين : الجغرافية المعاصرة - الاسكندرية سنة ١٩٨٧
- ٩ - بشارة عايدة : المدخل فى التخطيط الاقليمى - القاهرة سنة ١٩٦٦
- ١٠ - الصقار فؤاد : التخطيط الاقليمى - الاسكندرية سنة ١٩٧٠
- ١١ - غلاب محمد السيد : الأرض والتطور البشرى (ترجمة - الألف كتاب رقم ١٤٦)
- ١٢ - عبدالحكيم ، محمد صبحى : دراسات فى الجغرافية العامة - القاهرة سنة ١٩٧١
- ١٣ - نصر ، السيد نصر : قواعد الجغرافية الاقتصادية - القاهرة ١٩٥٧
- ١٤ - أبوالحجاج ، يوسف : الجغرافية مفزاها ومرماها - (ترجمة - الألف كتاب رقم ١٨٧)

المراجع الأجنبية

1. Abercombe, P. : Town and Country Planning. London 1951.
2. Chapin, F.S. : Urban Landuse Planning. London 1957.
3. Chisholm, M : Rural Settlement and land use. London 1962.
4. Collins, B.J. : Development Plans Explained. London 1952.
5. Freeman, T.W. : Geography and Planning. London 1958.
6. Burton, I. and Kates R.W. : Reading in Resource Management and Conservation 1965.
7. Highsmith, R.M. : World Economic Chicago Activities, New York. 1963.
8. Hoyt, L.B. : Man and the Earth. New Jersey 1962.
9. Skinner, B.I. : Earth Resources New Jersey 1969.
10. Stamp L.D. : Applied Geography. London 1960.

فهرس

| | | |
|--------|--|---------|
| صفحة | | |
| ٥ | | - اهءاء |
| ٧ - ١٠ | | - تصمير |

بءاءة واقتراب

علم الجغرافية وموضوع اسءءءءم الأرض

| | | |
|---------|--|---|
| | | - تمهيد |
| | | - الءوءء الصءءء الى ءراسء اسءءءءم الأرض |
| | | - لماءا الاقاءم الجغرافي على ءراسء اسءءءءم الأرض ؟ وكيف ؟ |
| | | - مءءل الءءءق الجغرافي في أنماط اسءءءءم الأرض |
| ١١ - ٥٥ | | |

الفصل الأوء

الأرض والانسآن ، في المكان والزمآن

ءواء ومءغراء وضوابط ءاكمة لاسءءءءم الأرض

| | | |
|---------|--|------------------------------------|
| | | - الأرض في عيون جغرافية |
| | | - الضوابط الطبعية واسءءءءم الأرض |
| | | - الموءع الجغرافي والضبائط المكآني |
| | | - الءركيب والضبائط الجيولوجي |
| | | - شكل السطء والضبائط الءضاريسي |
| | | - المناخ والضبائط المناخي |
| | | - الوءوء الحيوى والضبائط الحيوى |
| ٥٧ - ٨٩ | | |

الفصل الءآني

الانسآن والأرض ، في المكان والزمآن

قءراء ومءغراء وضوابط ءاكمة لأنماط اسءءءءم الأرض

| | | |
|--|--|------------------------------|
| | | - الانسآن في عيون جغرافية |
| | | - المءءمع والضبائط الاجءماعي |

| | |
|-------------|----------------------------|
| صفحة | |
| | السكان والضابط الديموجرافى |
| | الاقتصاد والضابط الاقتصادى |
| من ٩١ - ١٣٥ | الابداع والضابط الحضارى |

الفصل الثالث

الاجتهاد الجغرافى ودراسة أنماط استخدام الأرض

| | |
|--------------|--|
| | مفهوم استخدام الأرض فى عيون جغرافية |
| | استخدام الأرض فى الانتاج |
| | استخدام الأرض فى توطین الصناعة |
| | استخدام الأرض فى السكن واقامة المستوطنات |
| من ١٣٧ - ١٩٨ | استخدام الأرض فى توفین وتوزيع الخدمات |

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية لاستخدام الأرض

| | |
|--------------|--|
| | علم الجغرافية ومباشرة الدراسة الميدانية |
| | الدراسة الميدانية عن استخدام الأرض |
| | الرحلة الجغرافية الميدانية ودراسة استخدام الأرض |
| | توظيف الرحلة الجغرافية واجراء الدراسة الميدانية |
| | لاستخدام الأرض |
| | الرحلة الجغرافية الميدانية والزيارة التفقدية |
| | تشكيل الفريق وتكليفات العمل عن أنماط استخدام الارض |
| | وضع خطة العمل الجغرافى الميدانى عن استخدام الأرض |
| | خروج رحلة العمل الجغرافى ، وتقصى أنماط استخدام الأرض |
| | دراسة وعمل الفريق غير المقيم فى المساحة المعنية |
| | الانجاز الجغرافى العملى الميدانى عن استخدام الأرض |
| | رحلة جغرافية ميدانية أخيرة واستكمال دراسة ميدانية |
| من ١٩٩ - ٢٩٨ | عن استخدام الأرض |

خاتمة

استخدام الأرض وتوجهات الاجتهاد الجغرافى التطبيقى

من ٢٩٩ - ٢٠٧

صفحة

ملحق

الجغرافية وعملية التنمية

- طلب المعرفة الجغرافية ، كانت بداية
- علم الجغرافية المنهج والهدف
- علم الجغرافية المنهج والهدف التطبيقى
- الجغرافية التطبيقية وقضية التنمية
- موقف علم الجغرافية من عمليات التنمية
- الاقدام الجغرافى على عملية التنمية
- التخطيط الاقليمى أروع ما يقدمه علم الجغرافية للتنمية
- الوظيفة الجغرافية فى التخطيط الاقليمى

من ٣٠٩ - ٣٤٨

رقم الايداع ٧٠٠١/١٩٩٠

I.S.B.N. 977-03-0022-5

مطبعة أطلس

١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية

تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة